

مَجْمُوعُ فَنَائِي

مَجْمُوعُ فَنَائِي

شيخ الإسلام أحمد بن نبيه

طيب الله ثراه

جمع وترتيب الفقير إلى الله

أحمد الرحمن بن محمد بن علي بن أبي بكر بن أبي

رحمته الله

وساعده ابنه محمد وفقه الله

المجلد الحادي والعشرون



مجموع فتاوى
شيخ الاسلام احمد بن تيمية

قدس الله روحه

جميع وترتيب الفقير إلى الله

عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العامري النجدي المنبهي

وساعده ابنه محمد وفقهما الله

المجلد الحادي والعشرون

كتب الفقه الحديث

الجزء الاول

الطهارة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب المياه

قال الشيخ الامام العالم

العامل القدوة ، رباني الأمة ، وعجبي السنة العلامة شيخ الاسلام ،
تقي الدين أبو العباس : أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام
ابن تيمية الحراني قدس الله روحه : ونور ضريحه :

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله
محمد خاتم المرسلين ، وإمام المهتدين ، وعلى آله أجمعين .

فصل

أما العبادات : فأعظمها الصلاة . والناس : إما أن يتدثروا مسائلها
بالطهور لقوله صلى الله عليه وسلم : « مفتاح الصلاة الطهور » ، كما رتبته
أكثرهم ، وإما بالمواقيت التي تجب بها الصلاة ، كما فعله مالك وغيره .

فأما الطهارة والتجاسة فنوعان : من الحلال والحرام — في اللباس ونحوه — تابعان للحلال والحرام في الأطعمة والأشربة .

ومذهب أهل الحديث في هذا الأصل العظيم الجامع : وسط بين مذهب العراقيين والحجازيين ، فإن أهل المدينة — مالكا وغيره — يحرمون من الأشربة كل مسكر ، كما صحت بذلك النصوص عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه متعددة ، وليسوا في الأطعمة كذلك ، بل الغالب عليهم فيها عدم التحريم فيبيحون الطيور مطلقاً وإن كانت من ذات الخالب ، ويكرهون كل ذي ناب من السباع ، وفي تحريمها عن مالك روايتان . وكذلك في الحشرات عنه : هل هي محرمة أو مكروهة ؟ روايتان .

وكذلك البغال والحمير ، وروى عنه : أنها مكروهة أشد من كراهة السباع ، وروى عنه : أنها محرمة بالسنة ، دون تحريم الحمير ، والحيل أيضاً يكرهها ، لكن دون كراهة السباع .

وأهل الكوفة في باب الأشربة مخالفون لأهل المدينة ولسائر الناس ، ليست الخمر عندهم إلا من العنب ، ولا يحرمون القليل من المسكر ، إلا أن يكون خمرأ من العنب ، أو أن يكون من نبيذ التمر أو الزبيب النقي ، أو يكون من مطبوخ عصير العنب إذا لم يذهب ثلثه . وم في

الأطعمة في غاية التحريم ، حتى حرموا الخيل والضباب ، وقيل : ان أبا خيفة يكره الضب والضباع ونحوها .

فأخذ أهل الحديث في الأشربة بقول أهل المدينة وسائر أهل الأمصار ، موافقة للسنة المستفيضة عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه في التحريم ، وزادوا عليهم في متابعة السنة .

وصنف الامام أحمد كتاباً كبيراً في الأشربة ما علمت أحداً صنف أكبر منه ، وكتاباً أصغر منه . وهو أول من أظهر في العراق هذه السنة ، حتى إنه دخل بعضهم بغداد فقال : هل فيها من يحرم النبيذ ؟ فقالوا : لا ، إلا أحمد بن حنبل دون غيره من الأئمة ، وأخذ فيه بعامة السنة ، حتى إنه حرم العصير والنبيذ بعد ثلاث . وإن لم يظهر فيه شدة ، متابعة للسنة المأثورة في ذلك ؛ لأن الثلاث مظنة ظهور الشدة غالباً . والحكمة هنا : مما تخفى ، فأقيمت للظنة مقام الحكمة ، حتى إنه كره الخليطين ، إما كراهة تنزيه أو تحريم ، على اختلاف الروايتين عنه ، وحتى اختلف قوله في الانتباز في الأوعية : هل هو مباح ؛ أو محرم ؛ أو مكروه ؟ لأن أحاديث النبي كثيرة جداً ، وأحاديث النسخ قليلة . فاختلف اجتهداه : هل تنسخ تلك الأخبار المستفيضة بمثل هذه الأخبار التي لا تخرج عن كونها أخبار آحاد ولم يخرج البخاري منها شيئاً ؟

وأخذوا في الأطعمة بقول أهل الكوفة : لصحة السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم بتحريم كل ذي ناب من السباع ، وكل ذي مخلب من الطير ؛ وتحريم لحوم الحمر ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم أنكر على من تمسك في هذا الباب بعدم وجود نص التحريم في القرآن ، حيث قال : « لا ألفين أحدكم متكئاً على أريكته بأنه الأمر من أمري مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول : بيننا وبينكم هذا القرآن ، فما وجدنا فيه من حلال أحللناه ؛ وما وجدنا فيه من حرام حرّمناه . ألا وإني أوتيت الكتاب ومثله معه ! وإن ما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم كما حرم الله تعالى » ، وهذا المغنى محفوظ عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه .

وعلموا أن ما حرمه رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنما هو زيادة تحريم ، ليس نسخاً للقرآن ؛ لأن القرآن إنما دل على أن الله لم يحرم إلا اللبنة والدم ولحم الخنزير ، وعدم التحريم ليس تحليلاً ، وإنما هو بقاء للأمر على ما كان ، وهذا قد ذكره الله في سورة الأنعام التي هي مكية باتفاق العلماء ، ليس كما ظنه أصحاب مالك والشافعي أنها من آخر القرآن نزولاً ، وإنما سورة المائدة هي المتأخرة ، وقد قال الله فيها : (أحل لكم الطيبات) ، فلم أن عدم التحريم المذكور في سورة الأنعام ليس تحليلاً ، وإنما هو عفو . فتحريم رسول الله صلى الله عليه وسلم رافع

للعفو ليس نسخاً للقرآن .

لكن لم يوافق أهل الحديث الكوفيين على جبيع ما حرموه ، بل أحلوا الخيل ، لصحة السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم بتحليلها يوم خيبر ، وبأنهم ذبحوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فرساً وأكلوا لحمه . وأحلوا الضب لصحة السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم بأنه قال : « لا أحرمه » ؛ وبأنه أكل على مائدته وهو بنظر ، ولم ينكر على من أكله ، وغير ذلك مما جاءت فيه الرخصة .

فنفصوا عما حرمه أهل الكوفة من الأطعمة ، كما زادوا على أهل المدينة في الأشربة ؛ لأن النصوص الدالة على تحريم الأشربة للمسكرة أكثر من النصوص الدالة على تحريم الأطعمة .

ولأهل المدينة سلف من الصحابة والتابعين في استحلال ما أحلوه ، أكثر من سلف أهل الكوفة في استحلال المسكر . والمفاسد الناشئة من المسكر : أعظم من مفسد خبثات الأطعمة ؛ ولهذا سميت الخمر « أم الخبثات » كما سماها عثمان بن عفان رضي الله عنه وغيره ، وأمر النبي صلى الله عليه وسلم بجلد شاربها ، وفعله هو وخلفاؤه ، وأجمع عليه العلماء ، دون المحرمات من الأطعمة ؛ فإنه لم يحد فيها أحد من أهل العلم إلا ما بلغنا عن الحسن البصري ، بل قد أمر صلى الله عليه وسلم

بقتل شارب الخمر في الثالثة أو الرابعة ، وإن كان الجمهور على أنه منسوخ . ونهى النبي صلى الله عليه وسلم — فيما صح عنه — عن تحليل الخمر ، وأمر بشق ظروفها وكسر دنائها ، وإن كان قد اختلفت الرواية عن أحمد : هل هذا باق ، أو منسوخ ؟

ولما كان الله سبحانه وتعالى إنما حرم الخبائث لما فيها من الفساد : إما في العقول ؛ أو الأخلاق ؛ أو غيرها : ظهر على الذين استحلوا بعض المحرمات من الأطعمة أو الأشرطة من النقص بقدر ما فيها من الفسدة ، ولولا التأويل لاستحقوا العقوبة .

ثم إن الامام أحمد وغيره من علماء الحديث زادوا في متابعة السنة على غيرهم : بأن أمروا بما أمر الله به ورسوله مما يزيل ضرر بعض المباحات ، مثل : لحوم الابل فاتها حلال بالكتاب والسنة والاجماع ، ولكن فيها من القوة الشيطانية ما أشار إليه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : « إنها جن خلقت من جن » ، وقد قال صلى الله عليه وسلم فيما رواه أبو داود : « الغضب من الشيطان ، وإن الشيطان من النار ، وإنما تطفأ النار بللاء ، فإذا غضب أحدكم فليتوضأ » ، فأمر بالتوضؤ من الأمر العارض من الشيطان ، فأكل لحمها يورث قوة شيطانية نزول بما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم من الوضوء من لحمها ، كما صح ذلك عنه من غير وجه من حديث جابر بن سمرة ، والبراء بن

عازب ، وأسيد بن الحضير ، وذو النرة ، وغيرهم فقال مرة : « توضع
من لحوم الابل ، ولا توضع من لحوم النعم ، وصلوا في مرايض النعم
ولا تصلوا في معاطن الابل » ، فمن توضع من لحومها اندفع عنه
ما يصيب للمؤمنين لأكلها من غير وضوء كالأعراب : من الحقد ،
وقسوة القلب : التي أشار إليها النبي صلى الله عليه وسلم بقوله المخرج
عنه في الصحيحين : « إن الغلظة وقسوة القلوب في الفدايين أصحاب
الابل ، وإن السكينة في أهل النعم » .

واختلف عن أحمد : هل يتوضأ من سائر اللحوم المحرمة ؟ على
روايتين ، بناء على أن الحكم مختص بها ، أو أن المحرم أولى بالتوضؤ
منه من اللباح الذي فيه نوع مضرة .

وسائر المصنفين من أصحاب الشافعي وغيره وافقوا أحمد على هذا
الأصل ، وعلموا أن من اعتقد أن هذا منسوخ بترك الوضوء بما مست
النار فقد أبعد ؛ لأنه فرق في الحديث بين اللحمين ، ليتبين أن العلة
هي الفارقة بينهما لا الجامع .

وكذلك قالوا بما اقتضاه الحديث : من أنه يتوضأ منه نيئاً
ومطبوخاً ، ولأن هذا الحديث كان بعد النسخ ؛ ولهذا قال في لحم
النعم : « وإن شئت فلا توضع » ، ولأن النسخ لم يثبت إلا بالترك

من لحم غنم ، فلا عموم له . وهذا معنى قول جابر : « كان آخر الامرين منه : ترك الوضوء مما مست النار » ، فانه رآه يتوضأ ، ثم رآه أكل لحم غنم ولم يتوضأ ، ولم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم صيغة عامة في ذلك ، ولو نقلها لكان فيه نسخ للخاص بالعام الذي لم يثبت شموله لذلك الخاص عيناً ، وهو أصل لا يقول به اكثر المالكية والشافعية والحنبلية .

هذا مع أن أحاديث الوضوء مما مست النار لم يثبت أنها منسوخة بل قد قيل : إنها متأخرة ، ولكن أحد الوجهين في مذهب أحمد : أن الوضوء منها مستحب : ليس بواجب . والوجه الآخر : لا يستحب .

فلما جاءت السنة بتجنب الجبائث الجسمية والتطهر منها : كذلك جاءت بتجنب الجبائث الروحانية والتطهر منها ، حتى قال صلى الله عليه وسلم : « إذا قام أحدكم من الليل فليستشق بمنخريه من الماء ؛ فإن الشيطان يبيت على خيشومه » ، وقال : « إذا قام أحدكم من نوم الليل فلا يغمس يده في الاناء حتى يفسلها ثلاثاً ؛ فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده ؟ » ، فعلى الامر بالفضل ببيت الشيطان على خيشومه فلم أن ذلك سبب للطهارة من غير النجاسة الظاهرة ، فلا يستبعد أن يكون هو السبب لفعل يد القائم من نوم الليل .

وكذلك نهى عن الصلاة في أعطان الابل ؛ وقال : « إنها جن خلقت من جن » ، كما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الأرض كلها مسجد الا للقبرة والحمام » ، وقد روى عنه : « أن الحمام بيت الشيطان » ، وثبت عنه : أنه لما ارتحل عن المكان الذي ناموا فيه عن صلاة الفجر قال : « إنه مكان حضرنا فيه الشيطان » .

فعلل صلى الله عليه وسلم الاماكن بالارواح الخبيثة ، كما يعمل بالاجسام الخبيثة ، وبهذا يقول أحمد وغيره من فقهاء الحديث ، ومذهبه الظاهر عنه : أن ما كان مأوى للشياطين — كاللعائن والحمامات — حرمت الصلاة فيه . وما عرض الشيطان فيه — كلكان الذي ناموا فيه فن الصلاة — كرهت فيه الصلاة .

والفقهاء الذين لم ينهوا عن ذلك : إما لانهم لم يسمعوا هذه النصوص سماعا ثبت به عندهم ؛ أو سمعوها ولم يعرفوا العلة ؛ فاستبعدوا ذلك عن القياس فتأولوه .

وأما من نقل عن الخلفاء الراشدين أو جمهور الصحابة خلاف هذه المسائل ؛ وأهمهم لم يكونوا يتوضؤون من لحوم الابل : فقد غلط عليهم ، وإما نزع ذلك لما نقل عنهم : « أنهم لم يكونوا يتوضؤون مما مسّت النار » وإما للراد : أن أكل ما مس النار ليس هو سبباً لعدم لوجوب

الوضوء ، والذي أمر به النبي صلى الله عليه وسلم من الوضوء من لحوم
الابل ليس سببه مس النار ، كما يقال : كان فلان لا يتوضأ من مس
الذكر . وإن كان يتوضأ منه إذا خرج منه مندي .

ومن تمام هذا : أنه قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم في
صحيح مسلم وغيره من حديث أبي ذر وأبي هريرة رضي الله عنهما ،
وجاء من حديث غيرها : أنه « يقطع الصلاة الكلب الاسود والمرأة
والحمار » ، وفرق النبي صلى الله عليه وسلم بين الكلب الاسود
والاحمر والايض : بأن « الاسود شيطان » ، وصح عنه صلى الله عليه
وسلم أنه قال : « إن الشيطان تغلت على البارحة ليقطع صلاتي ، فأخذته
فأردت ان أربطه إلى سارية من سواري المسجد » — الحديث ، فأخبر
ان الشيطان أراد ان يقطع عليه صلاته . فهذا أبضاً يقتضي ان مرور
الشيطان يقطع الصلاة ؛ فلذلك اخذ أحمد بذلك في الكلب الاسود ؛
واختلف قوله في المرأة والحمار ؛ لانه عارض هذا الحديث حديث عائشة
لما كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي وهي في قبلته ، وحديث ابن
عبس رضي الله عنهما لما اجتاز على أتانته بين يدي بعض الصف ، والنبي
صلى الله عليه وسلم يصلي بأصحابه . يجي ، مع ان التوجه : ان الجميع
يقطع ، وأنه يفرق بين المار واللابث ، كما فرق بينهما في الرجل في
كراهة مروره ، دون لبثه في القبلة إذا استدبره للمصلي ولم يكن متحدثاً

وأن مروره ينقص ثواب الصلاة دون اللبس .

واختلف للتقدمون من أصحاب أحمد في الشيطان الجني إذا علم
بمروره : هل يقطع الصلاة ؟ والوجه : أنه يقطعها بتعليل رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، وبظاهر قوله : « يقطع صلاتي » ، لان الأحكام
التي جاءت بها السنة في الارواح الحية من الجن وشياطين الدواب في
الطهارة والصلاة في أمكتهم ومحرّم ، ونحو ذلك : قوية في الدليل نصاً
وقياساً ، ولذلك أخذ بها فقهاء الحديث ، ولكن مدرك عليها أثراً هو
لاهل الحديث . ومدركه قياساً : هو في باطن الشريعة وظاهرها ، دون
التفقه في ظاهرها فقط .

ولو لم يكن في الأئمة من استعمل هذه السنن الصحيحة النافعة
لكان وصمة على الامة ترك مثل ذلك والاخذ بما ليس بمثله لا أثراً
ولا رأياً .

ولقد كان أحمد — رحمه الله — يعجب ممن بدع حديث
« الوضوء من لحوم الابل » مع صحته التي لا شك فيها ، وعدم المعارض
له ، ويتوضأ من مس الذكر مع تعارض الأحاديث فيه ، وأن أسانيدھا
ليست كأحاديث الوضوء من لحوم الابل ، ولذلك أعرض عنها الشيخان :
البخاري ومسلم . وإن كان أحمد على المشهور عنه يرجح أحاديث الوضوء

من مس الذكر ، لكن غرضه : أن الوضوء من لحوم الابل أقوى في الحجة من الوضوء من مس الذكر .

وقد ذكرت ما بين أنه أظهر في القياس منه فإن تأثير الحالطة أعظم من تأثير للامسة ، ولهذا كان كل نجس محرم الا كل ، وليس كل محرم الاكل نجساً :

وكان أحمد يعجب أيضاً ممن لا يتوضأ من لحوم الابل ويتوضأ من الضحك في الصلاة ، مع أنه أبعد عن القياس والآثر ، والآثر فيه مرسل قد ضعفه أكثر الناس ، وقد صح عن الصحابة ما يخالفه .

والذين خالفوا احاديث القطع للصلاة لم يعارضوها إلا بتضعيف بعضهم ، وهو تضعيف من لم يعرف الحديث كما ذكر أصحابه ، أو بأن عارضوها بروايات ضعيفة من النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا يقطع الصلاة شيء » أو بما روى في ذلك عن الصحابة ، وقد كان الصحابة مختلفين في هذه المسألة . أو برأى ضعيف لو صح لم يقاوم هذه الحجة ، خصوصاً مذهب احمد .

فهذا أصل في الجبائث الجسائية والروحانية .

وأصل آخر ، وهو : أن الكوفيين قد عرف تخفيفهم في العفو

عن التجاسة ، فيعفون من الملاحظة : من قدر الدرم البغلي ، ومن الخففة :
عن ربع الحبل للتجسس .

والشافعي بآرائهم في ذلك ، فلا يعفو عن التجاسات إلا عن أثر
الاستنجاء ؛ ووثم الذباب ونحوه ، ولا يعفو عن دم ولا عن غيره ، إلا
عن دم البراغيث ونحوه ، مع أنه ينجس أرواث البهائم وأبوالها وغير
ذلك ! فقوله في التجاسات نوعاً وقدراً أشد أقوال الأئمة الأربعة ،

ومالك متوسط في نوع التجاسة وفي قدرها ؛ فإنه لا يقول بتجاسة
الأرواث والأبوال مما يؤكل لحمه ، ويعفو عن يسير الدم وغيره .

وأحمد كذلك ؛ فإنه متوسط في التجاسات ، فلا ينجس الأرواث
والأبوال ، ويعفو عن اليسير من التجاسات التي يشق الاحتراز عنها ،
حتى أنه في إحدى الروايتين عنه يعفو عن يسير روث البغل والحمار
وبول الحفاش ؛ وغير ذلك مما يشق الاحتراز عنه ، بل يعفو في
إحدى الروايتين عن اليسير من الروث والبول من كل حيوان طاهر ،
كما ذكر ذلك القاضي أبو يعلى في شرح للذهب ، وهو مع ذلك
يوجب اجتناب التجاسة في الصلاة في الجملة من غير خلاف عنه ، لم يختلف
قوله في ذلك كما اختلف أصحاب مالك ، ولو صلى بها جاهلاً أو ناسياً لم
تجب عليه الإعادة في أصح الروايتين ؛ كقول مالك ، كما دل عليه حديث

النبي صلى الله عليه وسلم لما خلع نعليه في أثناء الصلاة لأجل الأذى
الذى فيها ، ولم يستقبل الصلاة ، ولما صلى الفجر فوجد في ثوبه نجاسة
أمر بغسلها ولم يعد الصلاة . والرواية الأخرى : تجب الاعادة ، كقول
أبي حنيفة والشافعي .

وأصل آخر في إزالتها ، فذهب أبي حنيفة : تزال بكل مزيل من
للثامات والجمادات . والشافعي لا يرى إزالتها إلا بالماء ، حتى ما يصيب
أسفل الحف والحذاء والنيل : لا يجرى فيه إلا الغسل بالماء ؛ وحتى
نجاسة الأرض .

ومذهب أحد فيه متوسط ؛ فكل ما جاءت به السنة قال به : يجوز
— في الصحيح عنه — مسحها بالتراب ونحوه من التعل ونحوه ، كما جاءت به
السنة . كما يجوز مسحها من السيلين ؛ فإن السيلين بالنسبة إلى سائر
الأعضاء كأسفل الحف بالنسبة إلى سائر الثياب في تكرار النجاسة على
كل منها .

واختلف أصحابه في أسفل النيل : هل هو كأسفل الحف ؟ كما
جاءت به السنة واستوائها للآثر في ذلك . والقياس : إزالتها عن الأرض
بالشمس والريح^(١) يجب التوسط فيه .

فان التشديد في النجاسات جنساً وقدرأ ، هو دين اليهود ، والتساهل

(١) يابض بالاسل .

هو دين النصارى ، ودين الاسلام هو الوسط . فكل قول يكون فيه شيء من هذا الباب يكون اقرب إلى دين الاسلام .

وأصل آخر : وهو اختلاط الحلال بالحرام ، كاختلاط للمائع الطاهر بالنجس ، فقول الكوفيين فيه من الشدة مالا خفاء به .

وسر قولهم : إلحاق الماء بسائر المائعات ؛ وان النجاسة إذا وقعت في مائع لم يمكن استعماله إلا باستعمال الحبث ، فيحرم الجميع ، مع أن تجليس المائع غير الماء الآثار فيه قليلة .

وبإزائهم مالك وغيره من أهل المدينة ؛ فأنهم — في المشهور — لا ينجسون الماء إلا بالتغير ، ولا يمتنعون من الاستعمل ولا غيره ، مبالغة في طهورية الماء ، مع فرقه بينه وبين غيره من المائعات .

ولأحمد قول كنههم ، لكن المشهور عنه التوسط بالفرق بين قليله وكثيره كقول الشافعي .

واختلف قوله في المائعات غير الماء : هل يلحق بلقاء ؛ أو لا يلحق به كقول مالك والشافعي ؟ أو يفرق بين الماء وغير الماء كدخل العنب ؟ على ثلاث روايات .

وفي هذه الأقوال من التوسط — أُرأً ونظراً — مالا خفاء به ،
مع ان قول أحمد للموافق لقول مالك راجح في الدليل .

وأصل آخر : وهو أن للناس في أجزاء اللبنة التي لارطوبة فيها
— كالشعر والظفر والريش — مذاهب : هل هو طاهر ؛ أو نجس ؟
ثلاثة أقوال :

أحدها : نجاستها مطلقاً . كقول الشافعي ورواية عن أحمد ؛ بناء
على أنها جزء من اللبنة .

والثاني : طهارتها مطلقاً ، كقول أبي حنيفة وقول في مذهب أحمد ؛
بناء على أن اللبنة للنجاسة هو الرطوبات [وهي إنما تكون فيما يجري
فيه الدم] ؛ ولهذا حكم بطهارة مالا نفس له سائلة ، فبالارطوبة فيه من
الأجزاء بمنزلة مالا نفس له سائلة .

والثالث : نجاسة ما كان فيه حس ، كالعظم ؛ إلحاقاً له باللحم
اليابس ، وعدم نجاسة ما لم يكن فيه إلا الهاء كالشعر ؛ إلحاقاً
له بالثبات .

وأصل آخر : وهو طهارة الأحداث التي هي الوضوء والغسل .
فان مذهب فقهاء الحديث : استعملوا فيها من السنن مالا يوجد لغيرهم ،

وبكفي المسح على الحفين وغيرها من اللباس والحوائل . فقد صنف الامام
أحمد « كتاب المسح على الحفين » وذكر فيه من النصوص عن النبي صلى
الله عليه وسلم وأصحابه في المسح على الحفين والجورين وعلى العمامة ،
بل على خمر النساء — كما كانت أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم
وغیرها تفعله . وعلى القلانس — كما كان أبو موسى وأنس يفعلانه :
ما إذا تأمله العالم علم فضل علم أهل الحديث على غیرهم ، مع ان القياس
يقضي ذلك اقتضاء ظاهراً ، وإنما توقف عنه من توقف من الفقهاء :
لأنهم قالوا بما بلغهم من الآثار ، وجنبوا عن القياس ورعا .

ولم يختلف قول أحد فيما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم ،
كأحاديث المسح على العمام والجورين ، والتوقيت في المسح . وإنما
اختلف قوله فيما جاء عن الصحابة ، كحمر النساء ، وقلانس البنات .

ومعلوم أن في هذا الباب من الرخصة التي تشبه أصول الشريعة
وتوافق الآثار الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم .

واعلم أن كل من تأول في هذه الأخبار تأويلاً — مثل كون
المسح على العمامة مع بعض الرأس هو الجزئ ونحو ذلك — لم يقف
على مجموع الأخبار ، وإلا فن وقف على مجموعها أفادته علماً يقيناً
بخلاف ذلك .

وأصل آخر في التيمم : فإن أصح حديث فيه : حديث عمار بن ياسر — رضي الله عنه — المصرح بأنه يجزئ ضربة واحدة للوجه والكفين ، وليس في الباب حديث يعارضه من جنسه ، وقد أخذ به فقهاء الحديث أحمد وغيره . وهذا أصح من قول من قال : يجب ضربتان وإلى الرفقين : كقول أبي خنيفة والشافعي في الجديد ، أو ضربتان إلى الكوعين .

وأصل آخر : في الحيض والاستحاضة فإن مسائل الاستحاضة من أشكال أبواب الطهارة ، وفي الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث سنن : سنة في المعتادة : أنها ترجع إلى عاداتها ، وسنة في الميزة : أنها تعمل بالتمييز ، وسنة في المتحيرة التي ليست لها عادة ولا تميز : بأنها تحيض غالب عادات النساء : ستاً أو سبعاً ، وأن تجمع بين الصلاتين إن شئت .

فأما السنتان الأولتان ففي الصحيح ، وأما الثالثة : فحديث حنة بنت جحش رواه أهل السنن ؛ وصححه الترمذي . وكذلك قد روى أبو داود وغيره في سهلة بنت سهيل بعض معناه .

وقد استعمل أحمد هذه السنن الثلاث في المعتادة الميزة والمتحيرة . فإن اجتمعت العادة والتمييز قدم العادة في أصح الروايتين ، كما جاء في أكثر الأحاديث .

فأما أبو خيفة فيعتبر العادة إن كانت ، ولا يعتبر التميز ولا
الغالب . بل إن لم تكن عادة إن كانت مبتدأة حيضها حيضة الاكثر ،
وإلا حيضة الأقل .

ومالك يعتبر التميز ولا يعتبر العادة ولا الأغلب ، فان لم يعتبر
العادة ولا الأغلب فلا يحيضها ، بل تصلى أبداً إلا في الشهر
الأول ، فهل تحيض اكثر الحيض ؛ أو عاداتها وتستظهر ثلاثة أيام ؟
على روايتين .

والشافعي يستعمل التميز والعادة دون الأغلب ؛ فان اجتمع قدم
التميز ، وان عدم صلت أبداً . واستعمل من الاحتياط في الإيجاب
والتحريم والاباحة ما فيه مشقة عظيمة علما وعملا .

فالسنة الثلاث التي جاءت عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذه
الحالات الفقهية : استعملها فقهاء الحديث ، ووافقهم في كل منها طائفة
من الفقهاء .

وسئل :

عن مسائل كثير وقوعها ؛ ويحصل الابتلاء بها ؛ ويحصل الضيق والحرَج والعمل بها على رأي إمام بعينه ؟ منها مسألة للياه اليسرة ووقوع التجاسة فيها من غير تغير وتغييرها بالطهارات ؟ .

فأجاب رحمه الله تعالى : الحمد لله رب العالمين . أما مسألة تغير للماء اليسير أو الكثير بالطهارات : كالاشنان والصابون والسدر والخطمي والتراب والمجين وغير ذلك مما قد يغير الماء ، مثل الاناء إذا كان فيه أثر سدر أو خطمي ووضع فيه ماء ، فتغير به ، مع بقاء اسم الماء : فهذا فيه قولان معروفان للماء .

أحدهما : أنه لا يجوز التطهير به ، كما هو مذهب مالك والشافعي وأحمد في إحدى الروايتين عنه التي اختارها الحرقى والقاضي ، وأكثر متأخري أصحابه ؛ لأن هذا ليس بماء مطلق ، فلا يدخل في قوله تعالى : (فلم تجددوا ماء) . ثم إن أصحاب هذا القول استثنوا من هذا أنواعا ، بعضها متفق عليه بينهم ، وبعضها مختلف فيه ، فما كان من التغير حاصلًا بأصل الخلقة أو بما يشق صون الماء عنه : فهو طهور

باتفاقهم . وما تغير بالأدهان والكافور ونحو ذلك : ففيه قولان معروفان في مذهب الشافعي وأحمد وغيرها . وما كان تغيره يسيراً : فهل يعنى عنه أولاً يعنى عنه ، أو يفرق بين الرائحة وغيرها ؟ على ثلاثة أوجه ، إلى غير ذلك من المسائل .

والقول الثاني : أنه لا فرق بين للتغير بأصل الخلقة وغيره ، ولا بما يشق الاحتراز عنه ؛ ولا بما لا يشق الاحتراز عنه ، فما دام يسمى ماء ولم يغلب عليه أجزاء غيره كان طهوراً ، كما هو مذهب أبي حنيفة وأحمد في الرواية الأخرى عنه ، وهي التي نص عليها في أكثر أجوبته . وهذا القول هو الصواب ؛ لأن الله سبحانه وتعالى قال : (وان كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً ؛ فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) ، وقوله : (فلم تجدوا ماء) نكرة في سياق النفي ، فيعم كل ما هو ماء ، لا فرق في ذلك بين نوع ونوع .

فان قيل : ان التغير لا يدخل في اسم للماء ؟ .

قيل : تناول الاسم لمسهام لا فرق فيه بين التغير الأصلي والطارىء . ولا بين التغير الذي يمكن الاحتراز منه والذي لا يمكن الاحتراز منه ، فان الفرق بين هذا وهذا إنما هو من جهة القياس لحاجة الناس إلى

استعمال هذا المتغير ، دون هذا ، فأما من جهة اللفظ وعموم الاسم وخصوصه فلا فرق بين هذا وهذا ؛ ولهذا لو وكله في شراء ماء ، أو حلف لا يشرب ماء أو غير ذلك : لم يفرق بين هذا وهذا ؛ بل إن دخل هذا دخل هذا ، وإن خرج هذا خرج هذا ، فلما حصل الاتفاق على دخول المتغير تغيراً أصلياً ، أو حادثاً بما يشق صونه عنه : علم أن هذا النوع داخل في عموم الآية . وقد ثبت بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال في البحر : « هو الطهور ماؤه ، الحل ميتته » والبحر متغير الطعم تغيراً شديداً ، لشدة ملوحته . فإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد أخبر أن ماءه طهور — مع هذا التغير — كان ما هو أخف ملوحة منه أولى أن يكون طهوراً ، وإن كان المالح وضع فيه قصداً ؛ إذ لا فرق بينها في الاسم من جهة اللفظ . وبهذا يظهر ضعف حجة المانعين ؛ فإنه لو استقى ماء ، أو وكله في شراء ماء لم يتناول ذلك ماء البحر ، ومع هذا فهو داخل في عموم الآية ، فكذلك ما كان مثله في الصفة .

وأيضاً فقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم « أمر بفصل المحرم بماء وسدر » ، « وأمر بفصل ابنته بماء وسدر » ، « وأمر النبي أسلم أن يغتسل بماء وسدر » ، ومن المعلوم : أن السدر لا بد أن يغير الماء فلو كان التغير يفسد الماء لم يأمر به .

وقول القائل : إن هذا تغير في محل الاستعمال ، فلا يؤثر :
تفريق بوصف غير مؤثر ، لا في اللغة ولا في الشرع ؛ فإن المتغير إن
كان يسمى ماء مطلقاً ، وهو على البدن ، فيسمى ماء مطلقاً ، وهو في
الإناء . وإن لم يسمى ماء مطلقاً في أحدهما لم يسمى مطلقاً في الموضع
الآخر ؛ فإنه من المعلوم أن أهل اللغة لا يفرقون في التسمية بين
محل ومحل .

وأما الشرع : فإن هذا فرق لم يدل عليه دليل شرعي ، فلا
يلتفت إليه . والقياس عليه إذا جمع أو فرق : أن يبين أن ما جعله
مناط الحكم جمعاً أو فرقاً مما دل عليه الشرع ، وإلا فنعلق الأحكام
بأوصاف جمعاً وفرقاً بغير دليل شرعي : كان واضحاً لشرع من تلقاء
نفسه ، شارعاً في الدين ما لم يأذن به الله .

ولهذا كان على القائل أن يبين تأثير الوصف المشترك الذي جعله
مناط الحكم ، بطريق من الطرق الدالة على كون الوصف المشترك هو
علة الحكم . وكذلك في الوصف الذي فرق فيه بين الصورتين . عليه
أن يبين تأثيره بطريق من الطرق الشرعية .

وأيضاً : فإن النبي صلى الله عليه وسلم « توضأ من قصعة فيها
أثر العجين ومن المعلوم أنه : لا بد في العادة من تغير الماء بذلك ، لا سيما في

آخر الأمر ، إذا قل الماء وأنحل العجين .

فان قيل : ذلك التغير كان يسيراً ؟

قيل : وهذا أيضاً دليل في المسألة : فانه إن سوى بين التغير اليسير والكثير مطلقاً كان مخالفاً للنص : وإن فرق بينها لم يكن للفرق بينها حد منضبط ، لا بلفظة ولا شرع ، ولا عقل ولا عرف ، ومن فرق بين الحلال والحرام بفرق غير معلوم لم يكن قوله صحيحاً .

وأيضاً : فان للمائتين مضطربون اضطراباً يدل على فساد أصل قولهم ، منهم من يفرق بين الكافور والدهن وغيره ، ويقول : إن هذا التغير من مجاورة لا عن مخالطة . ومنهم من يقول : بل نحن نجد في الماء أثر ذلك . ومنهم من يفرق بين الورق الربيعي والحريفي . ومنهم من يسوى بينها ، ومنهم من يسوى بين اللحين : الجبلي والمائي . ومنهم من يفرق بينها .

وليس على شيء من هذه الأقوال دليل يعتمد عليه ، لا من نص ولا قياس ولا إجماع ؛ إذ لم يكن الأصل الذي تفرعت عليه مأخوذاً من جهة الشرع . وقد قال الله سبحانه وتعالى : (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً) ، وهذا بخلاف ما جاء من عند

الله ، فإنه محفوظ ، كما قال تعالى : (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون) ، فدل ذلك على ضعف هذا القول .

وأيضاً . فإن القول بالجواز موافق للعموم اللفظي والمعنوي ؛
مدلول عليه بالظواهر والمعاني ؛ فإن تناول اسم الماء لمواقع الإجماع ،
كتناوله لموارد النزاع في اللغة ، وصفات هذا كصفات هذا في الجنس ،
فتجب التسوية بين المتماثلين .

وأيضاً . فإنه على قول المانعين : يلزم مخالفة الأصل ، وترك العمل
بالدليل الشرعي لمعارض راجح ؛ إذ كان يقتضي القياس عدم : أنه
لا يجوز استعمال شيء من المتغيرات في طهارة الحدث والنجس ، لكن
استثنى المتغير بأصل الحلقة ، وبما يشق صون الماء عنه للحرج وللشفقة
فكان هذا موضع استحسان ترك له القياس ، وتعارض الأدلة على خلاف
الأصل . وعلى القول الأول : يكون رخصة ثابتة على وفق القياس من
غير تعارض بين أدلة الشرع ؛ فيكون هذا أقوى .

فصل

وأما الماء إذا تغير بالنجاسات : فانه ينجس بالاتفاق .

وأما ما لم يتغير ففيه أقوال معروفة :

أحدها : لا ينجس . وهو قول أهل المدينة ، ورواية المدنيين من مالك وكثير من أهل الحديث ، وإحدى الروايات عن أحمد ، اختارها طائفة من أصحابه ، ونصرها ابن عقيل في المفردات : وابن البناء وغيرها .

والثاني : ينجس قليل الماء بقليل النجاسة . وهي رواية البصريين عن مالك .

والثالث : وهو مذهب الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى — اختارها طائفة من أصحابه — الفرق بين القلتين وغيرها . فمالك لا يحد الكثير بالقلتين ، والشافعي وأحمد يحدان الكثير بالقلتين .

والرابع : الفرق بين البول والعذرة الماتمة وغيرها فالأول ينجس

منه ما أمكن نزحه ، دون ما لم يمكن نزحه ، بخلاف الثاني ؛ فإنه لا ينجس القلتين فصاعداً . وهذا أشهر الروايات عن أحمد ، واختيار أكثر أصحابه .

والخامس : أن للاء ينجس بملاقاة النجاسة ، سواء كان قليلاً أو كثيراً ؛ وهذا قول أبي حنيفة وأصحابه ، لكن ما لم يصل إليه لا ينجسه .

ثم حددوا ما لا يصل إليه : بما لا يتحرك أحد طرفيه بتحريك الطرف الآخر .

ثم تنازعوا : هل يحد بحركة التوضي أو الغسل ؟ وقدر ذلك محمد بن الحسن بمسجده ، فوجدوه عشرة أذرع في عشرة أذرع .

وتنازعوا في الآبار إذا وقعت فيها نجاسة : هل يمكن تطهيرها ؟ فزعم للزني : أنه لا يمكن . وقال أبو حنيفة وأصحابه . يمكن تطهيرها بالنزح ، ولهم في تقدير الدلاء أقوال معروفة .

والسادس : قول أهل الظاهر ، الذين ينجسون ما بال فيه البائل ، دون ما ألقى فيه البول ، ولا ينجسون ما سوى ذلك إلا بالتغير .

وأصل هذه المسألة من جهة المعنى : أن اختلاط الحثيث ، وهو
التجاسة بالماء : هل يوجب تحريم الجميع ، أم يقال : بل قد استحال
في الماء ، فلم يبق له حكم ؟

فالتجسسون ذهبوا إلى القول الأول : ثم من استثنى الكثير قال :
هذا يشق الاحتراز من وقوع التجاسة فيه ، ففعلوا ذلك موضع
استحسان ، كما ذهب إلى ذلك طائفة من أصحاب الشافعي وأحد .

وأما أصحاب أبي خنيفة فبنوا الأمر على وصول التجاسة
وعدم وصولها ، وقدروه بالحركة أو بالساحة في الطول والعرض
دون العمق .

والصواب : هو القول الأول ، وأنه متى علم أن التجاسة قد
استحالت قلما طاهر ، سواء كان قليلا أو كثيرا ، وكذلك في المائعات
كلها ، وذلك لأن الله تعالى أباح الطيبات وحرم الحائث ، والحديث
متميز عن الطيب بصفاته ، فاذا كانت صفات الماء وغيره صفات الطيب
دون الحثيث : وجب دخوله في الحلال دون الحرام .

وأبضا فقد ثبت من حديث أبي سعيد * أن النبي صلى الله عليه
وسلم قيل له : أتوضأ من بئر بضاعة ؟ وهي بئر يلتقي فيها الحيض

ولحوم الكلاب والخنزير فقال : الماء طهور ، لا ينجسه شيء ، قال أحمد : حديث بئر بضاعة صحيح . وهو في المسند أيضاً من ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : الماء طهور لا ينجسه شيء » ، وهذا اللفظ عام في القليل والكثير ، وهو عام في جميع النجاسات .

وأما إذا تغير بالنجاسة ، فأما حرم استعماله ، لأن جرم النجاسة باق في استعماله استعمالها ، بخلاف ما إذا استحالت النجاسة فان الماء طهور ، وليس هناك نجاسة قائمة .

وبما بين ذلك : أنه لو وقع خمر في ماء واستحالت ، ثم شربها شارب لم يكن شارباً للخمر ؛ ولم يجب عليه حد الخمر ؛ إذ لم يبق شيء من طعمها ولونها وريحها ، ولو صب لبن امرأة في ماء واستحال حتى لم يبق له أثر وشرب طفل ذلك الماء : لم يصر ابنها من الرضاعة بذلك .

وأيضاً : فإن هذا باق على أوصاف خلقته ؛ فيدخل في عموم قوله تعالى : (فلم تجدوا ماء) ؛ فإن الكلام إنما هو فيما لم يتغير بالنجاسة لا طعمه ولا لونه ولا ريحه .

فان قيل : فان النبي صلى الله عليه وسلم قد « نهى عن البول

في الماء الدائم وعن الاغتسال فيه ؟

قيل : نهيه عن البول في الماء الدائم لا يدل على أنه ينجس بمجرد البول ؛ إذ ليس في اللفظ ما يدل على ذلك ، بل قد يكون نهيه سدا للزريعة ؛ لأن البول ذريعة إلى تجسيه ؛ فانه إذا بال هذا ثم بال هذا تغير الماء بالبول ، فكان نهيه سدا للزريعة . أو يقال : إنه مكروه بمجرد الطبع لا لأجل أنه ينجسه .

وأيضاً فيدل نهيه عن البول في الماء الدائم أنه يعم القليل والكثير فيقال لصاحب القلتين : آتجوز بوله فيما فوق القلتين ؟ إن جوزته فقد خالفت ظاهر النص ؛ وإن حرّمته فقد نقضت دليلك .

وكذلك يقال لمن فرق بين ما يمكن نزحه وما لا يمكن : أنسوغ للحجاج أن يبولوا في للصانع للبنية بطريق مكة ؟ إن جوزته خالفت ظاهر النص ؛ فان هذا ماء دائم والحديث لم يفرق بين القليل والكثير وإلا نقضت قولك .

وكذلك يقال للمقدر بعشرة أذرع : إذا كان لأهل القرية غدير مستطيل أكثر من عشرة أذرع رقيق أنسوغ لأهل القرية البول فيه ؟ فان سوغته خالفت ظاهر النص ؛ وإلا نقضت قولك ، فاذا كان النص

بل والاجماع دل على أنه نهى عن البول فيما ينجسه البول : بل تقدير الماء وغير ذلك فيما يشترك فيه القليل والكثير : كان هذا الوصف المشترك بين القليل والكثير مستقلا بالنهي ، فلم يميز تعليل النهي بالنجاسة ولا يجوز أن يقال : إنه صلى الله عليه وسلم إنما نهى عن البول فيه . لأن البول ينجسه : فان هذا خلاف النص والاجماع .

وأما من فرق بين البول فيه وبين صب البول فقولاه ظاهر الفساد ؛ فان صب البول أبلغ من أن ينهى عنه من مجرد البول ؛ إذ الانسان قد يحتاج إلى أن يبول ، وأما صب الأبوال في المياه فلا حاجة إليه .

فان قيل : ففي حديث القلتين أنه سئل عن الماء يكون بأرض الفلاة وما ينوبه من السباع والدواب ، فقال : « إذا بلغ قلتين لم يحمل الحبث » ، وفي لفظ « لم ينجسه شيء » ؟ قيل : حديث القلتين فيه كلام قد بسط في غير هذا الموضع ؛ وبين أنه من كلام ابن عمر لا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم .

وسئل ربه الله :

عن الله الكثير إذا تغير لونه بمكثه ؛ أو تغير لونه وطعمه لا
الرائحة : فهل يكون طهوراً ؟

فأجاب :

الحمد لله . أما ما تغير بمكثه ومقره فهو باق على طهوريته باتفاق
العلماء ، وأما الهر الجاري : فان علم أنه متغير بنجاسة فانه يكون نجسا
فان خالطه ما يغيره من طاهر ونجس وشك في التغير : هل هو بطاهر
أو نجس ؟ لم يحكم بنجاسته بمجرد الشك .

والأغلب أن هذه الأنهار الكبار لا تتغير بهذه الفنى التى عليها ،
لكن إذا تبين تغيره بالنجاسة فهو نجس ، وإن كان متغيراً بغير نجس
ففى طهوريته القولان المشهوران . والله أعلم .

وسئل

عن بثر كثير الماء وقع فيه كلب ومات ، وبقي فيه حتى انهري جلده وشعره ، ولم يغير من الماء وصفاً قط ، لا طعم ولا لون ولا رائحة ؟

فأجاب : الحمد لله . هو طاهر عند جماهير العلماء — كمالك والشافعي وأحمد — إذا بلغ الماء قلتين ؛ وهما نحو القربتين ؛ فكيف إذا كان أكثر من ذلك ؟ وشعر الكلب في طهارته نزاع بين العلماء ؛ فانه طاهر في مذهب مالك ؛ ونجس في مذهب الشافعي ، وعن أحمد روايتان . فاذا لم يعلم أن في اللو الصاعد شيئاً من شعره لم يحكم بنجاسته بلا ريب .

وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قيل له : يا رسول الله ! إنك تتوضأ من بثر بضاعة وهي بثر تلقى فيها الحيض ؛ ولحوم الكلاب ؛ وعذر الناس ؛ فقال : « الماء طهور لا ينجسه شيء » وبثر بضاعة واقعة معروفة في شرقي المدينة : باقية إلى اليوم ، ومن قال :

إنها كانت جارية : فقد أخطأ ؛ فانه لم يكن على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم بالمدينة عين جارية ، بل الزرقاء وعيون حمزة
حدثنا بعد موته . والله أعلم .

وسئل رحمهم الله تعالى :

عن بثر وقع فيه كلب أو خنزير أو جمل أو بقرة أو شاة ثم مات
فيها ؛ وذهب شعره وجلده ولحمه ؛ وهو فوق القلتين ؛ فكيف
يصنع به ؟

فأجاب : الحمد لله . أي بثر وقع فيه شيء مما ذكر أو غيره إن
كان الماء لم يتغير بالنجاسة فهو طاهر ؛ فان كانت عين النجاسة باقية نزلت
منه وألقت وسائر الماء طاهر ، وشعر الكلب والخنزير إذا بقي في الماء
لم يضره ذلك في أصح قولي العلماء ؛ فانه طاهر في أحد أقوالهم ، وهو
إحدى الروايتين عند أحمد ، وهذا القول أظهر في الدليل ؛ فان جميع
الشعر والريش والوبر والصوف طاهر ، سواء كان على جلد ما يؤكل
لحمه أو جلد ما لا يؤكل لحمه ، وسواء كان على حي أو ميت . هذا

أظهر الأقوال للعلماء ؛ وهو إحدى الروايات عن أحمد .

وأما إن كان الماء قد تغير بالنجاسة فإنه يترج منه حتى يطيب ، وإن لم يتغير الماء لم يترج منه شيء ؛ فإنه قيل للنبي صلى الله عليه وسلم : إنك تتوضأ من بئر بضاعة وهي بئر يلقي فيها الحيز ؛ ولحوم الكلاب ؛ والتن ؟ فقال : « الماء طهور لا ينجسه شيء » .

وقد بسط الكلام على هذه للسألة في غير هذا الموضع .
والله أعلم .

وسئل :

عن بئر سقطت فيه حجارة ثم ماتت : هل ينجس أم لا ؟

فأجاب : إذا لم يتغير الماء لم ينجس . والله أعلم .

وسئل

عن البئر تكون في وسط البلد فيتغير لونه بالزبل ؛ فيصير أصفر ؛

وهو روث ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل ، وربما صار فيه اللحمه : هل
ينجس أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . إن كان الزبل مما يؤكل لحمه فهو طاهر عند
جمهور العلماء ، كمالك وأحمد بن حنبل ، وقد دلت على ذلك الدلائل الشرعية
الكثيرة كما قد بسط القول في ذلك ، وذكر فيه بضعة عشر حجة .

وأما ما يتقن أن تغيره بالنجاسة فانه ينجس ، وإن شك : هل
الروث روث ما يؤكل لحمه أو روث ما لا يؤكل لحمه ؟ ففيه قولان في
مذهب أحمد وغيره . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن الماء الجاري إذا كان مزبلا : هل يجوز الوضوء به ؟

فأجاب :

الحمد لله . إذا لم يتيقن أنه مزبل يزبل نجس جاز أن يكون طاهرا
وجاز أن يكون نجسا ، فجاز الوضوء به في إحدى الروايتين في مذهب
أحمد وغيره .

وسئل رحمه الله

عن القلتين : هل حديثه صحيح أم لا ؟ ومن قال : إنه قلة الجبل ؛
وفي سؤره المرة إذا أكلت نجاسة ثم شربت من ماء دون القلتين : هل
يجوز الوضوء به أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قيل
له : إنك تتوضأ من بئر بضاعة وهي بئر يلقى فيها الحيض ؛ ولحوم
الكلاب ؛ والتبن ؟ فقال : « للاء طهور لا ينجسه شيء » ، وبئر
بضاعة باتفاق العلماء وأهل العلم بها هي بئر ليست جارية ، وما يذكر
عن الواقدي من أنها جارية : أمر باطل ؛ فان الواقدي لا يحتاج به
باتفاق أهل العلم ، ولا ريب أنه لم يكن بالمدينة على عهد رسول الله
— صلى الله عليه وسلم — ماء جار ، وعين الزرقاء وعيون حمزة محدثة
بعد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، وبئر بضاعة باقية إلى اليوم في شرقي
المدينة ، وهي معروفة .

وأما حديث القلتين فأكثر أهل العلم بالحديث على أنه حديث
حسن يحتاج به ، وقد أجابوا عن كلام من طعن فيه . وصنف أبو عبد

الله محمد بن عبد الواحد للقدسى جزءا رد فىه ما ذكره ابن عبد البر وغيره .

وأما لفظ القلة فانه معروف ضدم أنه الجرّة الكيرة كالحب ، وكان صلى الله عليه وسلم يمثّل بها ، كما فى الصحيحين أنه قال فى سيرة المنتهى : « وإذا ورقها مثل آذان الفيلة ، وإذا نبقها مثل قلال هجر » ، وهي قلال معروفة الصفة والمقدار ؛ فان التمثيل لا يكون بمختلف متفاوت .

وهذا مما يبطل كون المراد قلة الجبل ، لأن قلال الجبال فيها الكبار والصغار ، وفيها للارتفاع كثيراً ، وفيها ما هو دون ذلك ، وليس فى الوجود ماء يصل إلى قلال الجبل إلا ماء الطوفان ، فحمل كلام النبي صلى الله عليه وسلم على مثل هذا يشبه الاستهزاء بكلامه .

ومن عادته صلى الله عليه وسلم أنه يقدر المقدرات بأوعيتها ، كما قال : « ليس فيها دون خمسة أوسق صدقة » ، والوسق حمل الجمل ، وكما كان يتوضأ بللد ويتسل بالصاع ، وذلك من أوعية الماء ، وهكذا تقدير الماء بالقلال مناسب ، فان القلة وعاء للماء .

وأما المرة فقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إنها ليست بنجسة ، إنها من الطوافين عليكم والطوافات » .

وتنازع العلماء فيها إذا أكلت فأرة ونحوها ثم ولغت في ماء قليل على أربعة أقوال في مذهب أحمد وغيره . قيل : ان الماء طاهر مطلقا . وقيل نجس مطلقا حتى تعلم طهارة فيها . وقيل : إن غابت غيبة يمكن فيها ورودها على ما يظهر فيها كان طاهراً ، وإلا فلا . وهذه الأوجه في مذهب الشافعي وأحمد وغيرهما . وقيل إن طال الفصل كان طاهرا ، جملا لريقها مطهرا لقمها لأجل الحاجة ، وهذا قول طائفة من أصحاب أبي حنيفة وأحمد ، وهو أقوى الأقوال والله أعلم .

وسئل

عن رجل غمس يده في الماء قبل أن يغسلها من قيامه من نوم الليل : فهل هذا الماء يكون طهوراً ؟ وما الحكمة في غسل اليد إذا باتت طاهرة ؟ أفوتونا مأجورين ؟ ! .

فأجاب : الحمد لله : أما مصيره مستعملا لا يتوضأ به فهذا فيه نزاع مشهور ، وفيه روايتان عن أحمد ، اختار كل واحدة طائفة من أصحابه ، قلنح اختيار أبي بكر والقاضي وأكثر أتباعه ، ويروى ذلك عن الحسن وغيره .

والثانية لا بصير مستعملا ، وهي اختيار الحرق وأبي محمد وغيرهما ،

وهو قول أكثر الفقهاء .

وأما الحكمة في غسل اليد ففيها ثلاثة أقوال :

أحدها أنه خوف نجاسة تكون على اليد ؛ مثل مرور يده موضع الاستنجار مع العرق ؛ أو على زبلة ونحو ذلك .

والثاني : أنه تعبد ولا يعقل معناه .

والثالث : أنه من ميت دمه ملامسة للشيطان ، كما في الصحيحين عن أبي هريرة ؛ عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إذا استيقظ أحدكم من منامه فليسنشق بمنخريه من اللاء ؛ فإن الشيطان يبيت على خيشومه » ، فأمر بالفصل معلا يبيت الشيطان على خيشومه ؛ فعلم أن ذلك سبب للفصل عن النجاسة ، والحديث معروف .

وقوله : « فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده » ؛ يمكن أن يراد به ذلك ؛ فتكون هذه العلة من العلة للثورة التي شهد لها النص بالاعتبار . والله أعلم .

وقال رضي الله عنه

فصل

وأما نهيه صلى الله عليه وسلم : « أن يغمس القائم من نوم الليل يده في الاناء قبل أن يغسلها ثلاثاً » : فهو لا يقتضي تجسس الماء بالاتفاق ، بل قد يكون لأنه يؤثر في الماء أثراً وأنه قد يفضي إلى التأثير ، وليس ذلك بأعظم من التهي عن البول في الماء الدائم ، وقد تقسم أنه لا يدل على التجسس .

وأيضاً في الصحيحين عن أبي هريرة : « إذا استيقظ أحدكم من نومه فليستنثر بمنخريه من الماء : فإن الشيطان يبيت على خشمه » ، فعلم أن ذلك الغسل ليس مسياً عن التجاسة ، بل هو معطل بمبيت الشيطان على خشمه . والحديث المعروف : « فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده » يمكن أن يراد به ذلك ، فتكون هذه العلة من العلل المؤثرة التي شهد لها النص بالاعتبار .

وأما نهيه عن الاغتسال فيه بعد البول فهذا إن صح عن النبي

صلى الله تعالى عليه وسلم فهو كفيه عن البول في المستحم ، وقوله :
« فان عامة الوسواس منه » ؛ فانه إذا بال في المستحم ثم اغتسل حصل
له وسواس ، وربما بقي شيء من أجزاء البول فعاد عليه رشاشه ، وكذلك
إذا بال في الماء ثم اغتسل فيه فقد يغتسل قبل الاستحالة مع بقاء أجزاء
البول ؛ فنهى عنه لذلك .

ونهي عن الاغتسال في الماء الدائم إن صح يتعلق بمسألة الماء المستعمل ،
وهذا قد يكون لما فيه من تقدير للماء على غيره ؛ لا لأجل نجاسته ولا لصيرورته
مستعملاً ؛ فانه قد ثبت في الصحيح عنه أنه قال : « إن الماء لا يجنب » .

وسئل أيضاً رحمه الله :

عن الماء إذا غمس الرجل يده فيه : هل يجوز استعماله أم لا ؟

فأجاب : لا ينجس بذلك ، بل يجوز استعماله عند جمهور العلماء ؛
كمالك ؛ وأبي حنيفة ؛ والشافعي ؛ وأحمد ؛ وعنه رواية أخرى : أنه
يصير مستعملاً . والله سبحانه وتعالى أعلم .

وسئل

عن الرجل يغتسل إلى جانب الحوض أو الجرن في الحمام وغيره . وهو ناقص ؛ ثم يرجع بعض الماء من على بدنه إلى الجرن : هل يصير ذلك الماء مستعملاً أم لا ؟ وكذلك الجنب إذا وضع يده في الماء أو الجرن : هل يصير مستعملاً أم لا ؟ ومن مقدار الماء الذي إذا اغتسل فيه الجنب لا يصير مستعملاً ؟ وعن الطائفة التي تحيط على أرض الحمام ، والماء للمستعمل جار عليها ؛ ثم يغترف بها من الجرن الناقص من غير أن تغسل أفتونا مأجورين ؟ .

فأجاب : الحمد لله . ما يطير من بدن المغتسل أو للتوضيء من الرشاش في إناء الطهارة لا يجعله مستعملاً .

وكذلك غمس الجنب يده في الإناء والجرن الناقص لا يصير مستعملاً .

وأما مقدار الماء الذي إذا اغتسل فيه الجنب لا يصير مستعملاً : إذا كان كثيراً مقداره قلتين .

وأما الطاسة التي توضع على أرض الحمام فللماء المستعمل طاهر لا
ينجس إلا بملاقاة النجاسة ؛ فالأصل في الأرض الطهارة حتى تعلم نجاستها ؛
لا سيما ما بين يدي الحياض الفائضة في الحمامات ؛ فإن الماء يجري عليها
كثيراً . والله أعلم .

وسئل

من رجل تدركه الصلاة وهو في مدرسة ؛ فيجد في المدارس بركا
فيها ماء له مدة كثيرة ، ومثل ماء الحمام الذي في الحوض ؛ فهل يجوز
من ذلك الوضوء والطهارة أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . قد ثبت في الصحيحين من
النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه ، كحديث عائشة ؛ وأم سلمة ؛
وميمونة ؛ وابن عمر — رضي الله عنهم — : أن النبي صلى الله
عليه وسلم كان يغتسل هو وزوجته من إناء واحد ، حتى يقول لها :
« أبق لي » وتقول هي : « أبق لي » .

وفي صحيح البخاري عن عبد الله بن عمر قال : كان الرجال والنساء
يغتسلون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد ، ولم

يكن بالبلدية على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ماء جار ولا حمام . فاذا كانوا يتوضؤون جميعاً ويغتسلون جميعاً من اناء واحد بقدر الفرق ، وهو بضعة عشر رطلاً بالمصري أو أقل ، وليس لهم ينبوع ولا أنبوب ، فتوضؤهم واغتسلهم جميعاً من حوض الحمام أولى وأحرى ، فيجوز ذلك وإن كان الحوض ناقصاً والأنبوب مسدوداً ؛ فكيف إذا كان الأنبوب مفتوحاً ؟ وسواء فاض أو لم يفض .

وكذلك برك المدارس ، ومن منع غيره حتى ينفرد وحده بالاعتسال فهو مبتدع مخالف للسنة .

وسئل شيخ الإسلام

عن هؤلاء الذين يعبرون إلى الحمام ؛ فاذا أرادوا أن يغتسلوا من الجنباة وقف واحد منهم على الطهور وحده ؛ ولا يغتسل أحد معه حتى يفرغ واحداً بعد واحد ؛ فهل إذا اغتسل معه غيره لا يطهر ؟ وإن تطهر من بقية أحواض الحمام فهل يجوز وإن كان للماء باتسا فيها ؟ وهل للماء الذي يتقاطر من على بدن الجنب من الحمام طاهر أو نجس ؟ وهل ماء الحمام عند كونه مستخناً بالنجاسة نجس أم لا ؟ وهل الزنبور الذي

يكون في الحمام أيام الشتاء هو من دخان النجاسة يتنجس به الرجل إذا اغتسل وجسده مبلول أم لا ؟ وللماء الذي يجري في أرض الحمام من اغتسال الناس طاهر أم نجس ؟ افتونا ليزول الوسواس ؟ ! .

فأجاب : الحمد لله . قد ثبت في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها : أنها كانت تغتسل هي ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد يفترفان جميعاً . وفي رواية : أنها كانت تقول : « دع لي » ويقول هو : « دع لي » من قلة الماء . وثبت أيضاً في الصحيح أنه كان يغتسل هو وغير عائشة من أمهات المؤمنين من إناء واحد ، مثل ميمونة بنت الحارث وأم سلمة . وثبت عن عائشة أنها قالت : كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد قدر الفرق . والفرق بالرطل العراقي القديم ستة عشر رطلاً ؛ وبالرطل المصري أقل من خمسة عشر رطلاً . وثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه كان يتوضأ ببلد ويغتسل بالصاع . وثبت في الصحيح عن ابن عمر أنه قال : كان الرجال والنساء على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضؤون من ماء واحد .

وهذه السنن الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه الذين كانوا يمدنونه على عهد دلت على أمور .

أحدها هو اشتراك الرجال والنساء في الاغتسال من إناء واحد ،
وان كان كل منهما يغتسل بسور الآخر . وهذا مما انفق عليه أئمة
المسلمين بلا نزاع بينهم ان الرجل والمرأة أو الرجال والنساء إذا توضؤا
واغتسلوا من ماء واحد جاز ، كما ثبت ذلك بالسنن الصحيحة المستفيضة .
وانما تنازع العلماء فيما إذا انفردت المرأة بالاغتسال أو خلت به : هل
ينهى الرجل عن التطهر بسورها ؟ على ثلاثة أقوال في مذهب
أحمد وغيره :

أحدها : لا بأس بذلك مطلقاً .

والثاني : يكره مطلقاً .

والثالث : ينهى عنه إذا خلت به ؛ دون ما انفردت به ولم تخل به .
وقد روى في ذلك أحاديث في السنن وليس هذا موضع هذه المسألة .

فاما اغتسال الرجال والنساء جميعاً من إناء واحد فلم يتنازع العلماء في
جوازه ، وإذا جاز اغتسال الرجال والنساء جميعاً ، فاغتسال الرجال دون النساء
جميعاً ، أو النساء دون الرجال جميعاً : أولى بالجواز ، وهذا مما لا نزاع فيه . فن
كره ان يغتسل معه غيره ؛ أو رأى ان طهره لا يتم حتى يغتسل وحده :
فقد خرج عن إجماع المسلمين ؛ وفارق جماعة المؤمنين .

يوضح ذلك ان الآنية التي كان النبي صلى الله عليه وسلم وأزواجه والرجال والنساء يقتسلون منها كانت آنية صغيرة ، ولم يكن لها مادة لا انبوب ولا غيره ، ولم يكن يفيض . فاذا كان تطهر الرجال والنساء جميعاً من تلك الآنية جازاً فكيف بهذه الحياض التي في الحمامات وغير الحمامات ؛ التي يكون الحوض اكبر من قلتين ؟ فان القلتين اكثر ما قيل فيها على الصحيح : انها خمسمائة رطل بالعراق القديم ، فيكون هذا الرطل المصري اكثر من ذلك بعشرات من الارطال ؛ فان الرطل العراقي القديم مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة اسباع درم ، وهذا الرطل المصري مائة وأربعة واربعون درهما ، يزيد على ذلك بخمسة عشر درهما وثلاثة أسباع درم ، وذلك اكثر من اوقية وربع مصرية ، فالخمسمائة رطل بالعراق اربعة وستون الف درم ؛ ومائتا درم ؛ وخمسة وثمانون درهما ؛ وخمسة أسباع درم ؛ وذلك بالرطل اللبني الذي هو ستمائة درم : مائة وسبعة أرطال وسبع رطل . وهذا الرطل المصري اربعمائة رطل وستة وأربعون رطلا وكسر أوقية ، ومساحة القلتين ذراع وربع في ذراع وربع طولاً وعرضاً وعمقاً ، ومعلوم ان غالب هذه الحياض التي في الحمامات المصرية وغير الحمامات أكثر من هذا المقدار بكثير ؛ فان القلة نحو من هذه القرب الكتانة التي تستعمل بالشام ومصر ، فالقتان قربتان بهذه القرب ، وهذا كله تقريب بلا ريب ، فان تحديد القلتين إنما هو بالتقريب على أنصوب القولين .

ومعلوم أن هذه الحياض فيها أضعاف ذلك ، فإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يتطهر هو وأزواجه من تلك الآنية : فكيف بالتطهر من هذه الحياض ؟

الأمر الثاني : أنه يجوز التطهر من هذه الحياض سواء كانت فائضة أو لم تكن ، وسواء كانت الانبوب تصب فيها أو لم تكن ، وسواء كان الماء باتناً فيها أو لم يكن ؛ فإنها طاهرة والأصل بقاء طهارتها ، وهي بكل حال أكثر ماء من تلك الآنية الصغار التي كان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يتطهرون منها ؛ ولم تكن فائضة ولا كان بها مادة من انبوب ولا غيره .

ومن انتظر الحوض حتى يفيض ؛ ولم يغتسل إلا وحده ؛ واعتقد ذلك ديناً : فهو مبتدع مخالف للشرعية ؛ مستحق للتعزير الذي يردعه وأمثاله عن أن يشرعوا في الدين ما لم يأذن به الله ، ويبعدون الله ببعقادات فاسدة وأعمال غير واجبة ولا مستحبة .

الأمر الثالث : الاقتصاد في صب الماء ، فقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أنه كان يتوضأ بللد ويغتسل بالصاع » والصاع أكثر ما قيل فيه : إنه ثمانية أرطال بالعراق كما قال أبو حنيفة ؛ وأما أهل الحجاز وفقهاء الحديث — كمالك والشافعي وأحمد وغيرهم —

فنعلم أنه خمسة أرتال وثلاث بالعراقي . وحكاية أبي يوسف مع مالك في ذلك مشهورة لما سأله عن مقدار الصاع والمد ؟ فامر أهل المدينة أن يأتوه بصيعانهم حتى اجتمع عنده منها شيء كثير . فلما حضر أبو يوسف قال مالك لواحد منهم : من أين لك هذا الصاع ؟ قال : حدثني أبي عن أبيه أنه كان يؤدي به صدقة الفطر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال الآخر : حدثتني أمي عن أمها أنها كانت تؤدي به ، يعني : صدقة حديثها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال الآخر نحو ذلك . وقال الآخر نحو ذلك . فقال مالك لأبي يوسف : أترى هؤلاء يكذبون ؟ قال : لا ! والله ما يكذب هؤلاء ، قال مالك : فانا حررت هذا برطلكم يا أهل العراق ! فوجدته خمسة أرتال وثلاثاً ، فقال أبو يوسف للمالك : قد رجعت إلى قولك يا أبا عبد الله ! ولو رأى صاحبي ما رأيت لرجع كما رجعت . فهذا النقل المتواتر عن أهل المدينة بمقدار الصاع والمد .

وقد ذهب طائفة من العلماء — كابن قتيبة ، والقاضي أبي يعلى في تعليقه : وجدي أبي البركات — إلى أن صاع الطعام خمسة أرتال وثلاث ؛ وصاع الماء ثمانية ؛ واحتجوا بحجج : منها خبر عائشة : أنها كانت تغتسل هي ورسول الله صلى الله عليه وسلم بالفرق ، والفرق ستة عشر رطلاً بالعراقي ، والجمهور على أن الصاع والمد في الطعام والماء

واحد ، وهو أظهر ، وهذا مبسوط في موضعه .

وللقصود هنا : ان مقدار طهور النبي صلى الله عليه وسلم في الغسل ما بين ثمانية ارطال عراقية إلى خمسة وثلاث ، والوضوء ربع ذلك ، وهذا بالرطل المصري أقل من ذلك .

وإذا كان كذلك فالذي يكثر صب الماء حتى يغتسل بقطار ماء أو أقل أو أكثر : مبتدع مخالف للسنة ، ومن تدين [به] عوقب عقوبة تزره وأمثاله عن ذلك كسائر المتدينين بالبدع المخالفة للسنة ، وهذا كله بين في هذه الأحاديث .

فان قيل : إنما يفعل نحو هذا لأن الماء قد يكون نجساً أو مستعملاً : بان تكون الآنية مثل الطاسة اللاصقة بالأرض قد تجست بما على الأرض من النجاسة : ثم غرف بها منه ، أو بأن الجنب غمس يده فيه فصار الماء مستعملاً . أو قطر عليه من عرق سقف الحمام النجس : أو احتمل للنجاسة ، أو غمس بعض الداخلين أعضاءه فيه وهي نجسة فنجسته : فلاحتمال كونه نجساً أو مستعملاً احتطنا لديننا وعدلنا الى الماء الطهور ييقين : لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « دع ما يريبك إلى ما لا يريبك » . ولقوله : « من اتقى الشبهات استبرأ لرضه ودينه » .

قيل : الجواب عن هذا من وجوه :

أحدها : ان الاحتياط بمجرد الشك في أمور المياه ليس مستحباً ولا مشروعاً ، بل ولا يستحب السؤال عن ذلك ، بل المشروع ان يبنى الأمر على الاستصحاب ، فان قام دليل على النجاسة نجسناه ؛ وإلا فلا يستحب أن يجتنب استعماله بمجرد احتمال النجاسة . واما اذا قامت اماره ظاهرة فذاك مقام آخر .

والدليل القاطع : انه ما زال النبي صلى الله عليه وسلم والصحابه والتابعون يتوضؤون ويغتسلون ويشربون من المياه التي في الآنية والدلاء الصغار والحياض وغيرها مع وجود هذا الاحتمال ، بل كل احتمال لا يستد إلى اماره شرعية لم يلتفت إليه ؛ وذلك أن المحرمات نوعان : محرم لوصفه ؛ ومحرم لكسبه . فالمحرم لكسبه كالظلم والربا والليسر ؛ والمحرم لوصفه كاللينة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به . والأول أشد تحريماً والتورع فيه مشهور ؛ ولهذا كان السلف يحترزون في الأطعمة والثياب من الشبهات الناشئة من المكسب الحثيئة .

واما الثاني : فانما حرم لما فيه من وصف الجثث ، وقد اباح الله لنا طعام أهل الكتاب مع امكان أن لا يذكره التذكية الشرعية أو يسموا عليه غير الله ، وإذا علمنا أنهم سموا عليه غير الله حرم ذلك

في أصح قولي العلماء ، وقد ثبت في الصحيح من حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن قوم يأتون باللحم ولا يدري أسموا عليه أم لا ؟ فقال : « سمو أتم وكلوا »

وأما للماء فهو في نفسه طهور ، ولكن إذا خالطته النجاسة وظهرت فيه صار استعماله استعمالاً لذلك الحيث ، قائماً نهى عن استعماله لما خالطه من الحيث ، لا لأنه في نفسه خيث ، فإذا لم يكن هنا اشارة ظاهرة على مخالطة الحيث له كان هذا التقدير والاحتمال مع طيب الماء وعدم التغير فيه : من باب الحرج الذي نفاه الله عن شريعتنا ، ومن باب الآثار والاغلال للرفوعة عنا .

وقد ثبت أن عمر بن الخطاب — رضي الله عنه — توشاً من جرة نصرانية مع قيام هذا الاحتمال ، ومر عمر بن الخطاب — رضي الله عنه — وصاحب له بميزاب فقال صاحبه : يا صاحب الميزاب ! ماؤك طاهر أم نجس ؟ فقال عمر : يا صاحب الميزاب ! لا تخبره . فان هذا ليس عليه . وقد نص على هذه للسألة الأئمة كأحمد وغيره ، نصوا على أنه إذا سقط عليه ماء من ميزاب ونحوه ولا اشارة تدل على النجاسة لم يلزم السؤال عنه ، بل يكره ، وإن سأل : فهل يلزم رد الجواب ؟ على وجهين . وقد استحج بعض الفقهاء من أصحاب أحمد وغيره السؤال وهو ضعيف .

والوجه الثاني : ان يقول : هذه الاحتمالات هنا متفية ؛ أو في غاية البعد فلا يلتفت إليها ، والالتفات إليها حرج ليس من الدين ، ووسوسة يأتي بها الشيطان ؛ وذلك أن الطاسات وغيرها من الآنية التي يدخل بها الناس الحمامات : طاهرة في الأصل ، واحتمال نجاستها أضعف من احتمال نجاسة الأوعية التي في حوانيت الباعة ، فإذا كانت آنية الأدهان والألبان والحلول والعجين وغير ذلك من المائعات والجامدات والرطبة : محكوماً بطهارتها ؛ غير ملتفت فيها الى هذا الوسواس : فكيف بطاسات الناس .

وأما قول القائل : أنها تقع على الأرض : فنعم . وما عند الحيض من الأرض طاهر لاشبهة فيه ؛ فان الأصل فيه الطهارة ، وما يقع عليه من المياه والسدر والخطمي والاشنان والصابون وغير ذلك : طاهر وأبدان الجنب من الرجال والنساء طاهرة .

وقد ثبت في الصحيح من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم لقيه في بعض طرق المدينة ؛ قال : فانخنست منه ؛ فاغتسلت ثم أتيت فقال : « أين كنت » ؟ فقلت : اني كنت جنباً ؛ فكرهت أن أجالسك وأنا جنب ؛ فقال : « سبحان الله ! ان المؤمن لا لا ينجس » . وهذا متفق عليه بين الأئمة : أن بدن الجنب طاهر ، وعرقه طاهر ، والثوب الذي يكون فيه عرقه طاهر ؛ ولو سقط الجنب

في دهن أو مائع لم ينجسه بلا نزاع بين الأئمة ، بل وكذلك الحائض عرقها طاهر ، وثوبها الذي يكون فيه عرقها طاهر . وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أذن للحائض ان تصلي في ثوبها الذي تحيض فيه ، ولها إذا رأت فيه حمأً أزالته وصلت فيه .

فإذا كان كذلك : فمن أين ينجس ذلك البلاط ؟ أكثر ما يقال إنه قد يبول عليه بعض المغتسلين ؛ أو يبقى عليه ؛ أو يكون على بدن بعض المغتسلين نجاسة يطاها الأرض ، ونحو ذلك .

وجواب هذا من وجوه :

أحدها : ان هذا قليل نادر ؛ وليس هذا المتيقن من كل بقعة .

الثاني : ان غالب من تقع منه نجاسة يصب عليها الماء الذي يزيلها .

الثالث : أنه إذا أصاب ذلك البلاط شيء من هذا : فان الماء الذي يفيض من الحوض والذي يصبه الناس : يطهر تلك البقعة وان لم يقصد تطهيرها ؛ فان القصد في إزالة النجاسة ليس بشرط عند أحد من الأئمة الأربعة ، ولكن بعض المتأخرين من أصحاب الشافعي وأحمد ذكروا وجهاً ضعيفاً في ذلك ؛ ليطردوا قياسهم في مناظرة أبي حنيفة في اشتراط التية في طهارة الحدث . كما أنزف نفق وجوب التية في

التيتم طرداً لقياسه . وكلا القولين مطروح .

وقد نص الأئمة على أن ماء المطر يطهر الأرض التي بصيها ، وغالب الماء الذي يصب على الأرض ليس بمستعمل ؛ فإن أكثر الماء الذي يصبه الناس لا يكون عن جنابة ، ولا يكون متغيراً .

الوجه الثالث : أن يقال : هب أن الحوض وقعت فيه نجاسة محققة ؛ أو انغمس فيه جنب : فهذا ماء كثير . وقد ثبت عن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قيل له : يا رسول الله ! إنك تتوضأ من بئر بضاعة وهي بئر يلتقي فيها الحيض ؛ ولحوم الكلاب ؛ والتن ؟ فقال : « الماء طهور لا ينجسه شيء » . قال الامام أحمد : حديث بئر بضاعة صحيح . وفي السنن عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الماء يكون بأرض الفلاة وما ينوبه من السباع والدواب ؟ فقال : « إذا بلغ الماء قلتين لم ينجسه شيء » ؛ وفي لفظ « لم يحمل الجثث » .

وبئر بضاعة بئر كسائر الآبار ، وهي باقية الى الآن بالبلدية من الناحية الشرقية ، ومن قال : انها كانت عينا جارية فقد غلط غلطاً بيناً ؛ فانه لم يكن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبلدية عين جارية أصلاً ، ولم يكن بها الا الآبار ، منها يتوضؤون ويتسفلون

ويشربون ، مثل بئر أريس التي بقاءه : أو البئر التي ببيرحاء (حديقة أبي طلحة) ، والبئر التي اشتراها عثمان وجبها على المسلمين ، وغير هذه الآبار ، وكان سقيهم للتخل والزرع من الآبار بالتواضع والسواني ونحو ذلك . أو بماء السماء وما يأتي من السيول ، فلما عين جارية فلم تكن لهم .

وهذه العيون التي تسمى صيون حمزة إنما أحدثها معاوية في خلافته وأمر الناس بنقل الشهداء من موضعها ، فصاروا ينبشونهم وم رطاب لم ينتوا ، حتى أصابت المسعاة رجل أحدم فانبعث دما ! وكذلك عين الزرقاء محدثة : لكن لا أدري متى حدثت ؟

وهذا أمر لا ينازع فيه أحد من العلماء العالمين ببلدنية وأحوالها ، وإنما ينازع في مثل هذا بعض أتباع علماء العراق : الذين ليس لهم خبرة بأحوال النبي صلى الله عليه وسلم ومدينته وسيرته . وإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ من تلك البئر التي يلقي فيها الحيز ولحوم الكلاب والنتن : فكيف يصرع لنا أن تنزه عن أمر فعله النبي صلى الله عليه وسلم ؟ وقد ثبت عنه انه انكر على من يتنزه عما يفعله ، وقال : « ما بال أقوام يتنزهون عن أشياء أترخص فيها ؟ والله اني لأخشاكم لله واعلمكم بحدوده » .

ولو قال قائل : تنزه عن هذا لأجل الخلاف فيه ؛ فان من أهل العراق من يقول ، الماء إذا وقعت فيه نجاسة نجسته وان كان كثيراً ؛ إلا أن يكون مما لا تبلغه النجاسة ؛ ويقدرونه بما لا يتحرك أحد طرفيه يتحرك الطرف الآخر ، وهل العبرة بحركة المتوضئ أو بحركة المقتسل ؟ على قولين . وقدر بعضهم ذلك بعشرة أذرع في عشرة أذرع . ويحتجون بقول النبي صلى الله عليه وسلم : « لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل منه » ، ثم يقولون : اذا تنجست البئر فانه ينزح منها دلاء مقدرة في بعض النجاسات ، وفي بعضها تنزح البئر كلها . وذهب بعض متكلميهم الى أن البئر نظم ، فهذا الاختلاف يورث شبهة في الماء إذا وقعت فيه نجاسة ؟

قيل لهذا القائل : الاختلاف إنما يورث شبهة اذا لم تبين سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . فلما اذا تبينا ان النبي صلى الله عليه وسلم أخص في شيء ؛ وقد كره ان تنزه عما ترخص فيه ؛ وقال لنا : « ان الله يحب أن يؤخذ برخصه كما يكره أن تؤتى معصيته » رواه أحمد وابن خزيمة في صحيحه : فان تنزهنا عنه عصينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والله ورسوله أحق أن نرضيه ، وليس لنا أن نتعصب رسول الله صلى الله عليه وسلم لشبهة وقعت لبعض العلماء ، كما كان عام الحديبية ، ولو فتحنا هذا الباب لكنا نكره لمن أرسل هديا أن يستريح

ما يستبيحه الحلال لخلاف ابن عباس . ولكننا نستحب للجنب إذا صام أن يقتل لخلاف أبي هريرة . ولكننا نكره تطيب المحرم قبل الطواف لخلاف عمر وابنه ومالك . ولكننا نكره له أن يلبى إلى أن يرمى الجرة بعد التعريف لخلاف مالك وغيره . ومثل هذا واسع لا ينضب .

وأما من خالف في شيء من هذا من السلف والأئمة رضي الله عنهم : فهم مجتهدون قالوا ببلوغ علمهم واجتهادهم ، وهم إذا أصابوا فلهم أجران ، وإذا أخطأوا فلهم أجر والخطأ محطوط عنهم ، فهم معذورون لاجتهادهم ، ولأن السنة اليقينية لم تبلغهم ، ومن انتهى إلى ما علم فقد أحسن .

فأما من تبلغه السنة من العلماء وغيرهم وتبين له حقيقة الحال : فلم يبق له عذر في أن يتنزه عما ترخص فيه النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا يرغب عن سنته لأجل اجتهد غيره ؛ فإنه قد ثبت عنه في الصحيحين أنه بلغه أن أقولاً يقول أحدهم : لما أنا فأصوم لا أفطر . ويقول الآخر : فأنا أقوم ولا أنام . ويقول الآخر : أما أنا فلا أتزوج النساء . ويقول الآخر : أما أنا فلا آكل اللحم ؛ فقال : « بل أصوم وأفطر ، وأنام ، وأتزوج النساء ، وآكل اللحم ، فمن رغب عن سنتي فليس مني » .

ومعلوم أن طائفة من المنتسبين الى العلم والدين يرون أن المداومة على قيام الليل وصيام النهار وترك التكاح وغيره من الطيبات : أفضل من هذا ، وم في هذا اذا كانوا مجتهدين معذورون . ومن علم السنة فرغب عنها لأجل اعتقاد : ان ترك السنة الى هذا أفضل ؛ وان هذا الهدى أفضل من هدى محمد صلى الله عليه وسلم : لم يكن معذوراً بل هو تحت الوعيد النبوي بقوله : « من رغب عن سنتي فليس مني » .

وفي الجملة (باب الاجتهاد والتأويل) باب واسع يؤول بصاحبه الى ان يعتقد الحرام حلالا ، كمن تأول في ربا الفضل ، والأنثى المتنازع فيها ، وحشوش النساء ، والى أن يعتقد الحلال حراماً ، مثل بعض ما ذكرناه من صور النزاع ، مثل الضب وغيره ، بل يعتقد وجوب قتل المصوم أو بالعكس . فأصحاب الاجتهاد وان عذروا وعرفت مراتبهم من العلم والدين : فلا يجوز ترك ما نيين من السنة والهدى لأجل تأويلهم ، والله أعلم .

وهذا يظهر الجواب عن قولهم : انه قد يفسد يده فيه أو ينمّس فيه الجنب . فانه قد ثبت بالسنة ان هذا لا يؤثر فيه التجاسة : فكيف تؤثر فيه الجنابة ؟ وقد أجاب الجمهور عن نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن « أن يبول الرجل في الماء الدائم ثم يغتسل منه » بأجوبة .

أحدها : أن النبي عن الاغتسال وعن البول ؛ لأن ذلك قد يفضي الى الاكثار من ذلك حتى يتغير الماء ، وإذا بال ثم اغتسل فقد يصيبه البول قبل استحالته . وهذا جواب من يقول : للماء لا ينجس الا بالتغير كما يقول ذلك من يقوله من أصحاب مالك ؛ وأحد في رواية اختارها أبو محمد البغدادي صاحب التعليقة .

الثاني : ان ذلك محمول على ما دون القلتين ؛ توفيقاً بين الأحاديث . وهذا جواب الشافعي وطائفة من أصحاب أحمد .

الثالث : أن النص إما ورد في البول ، والبول أغلظ من غيره ؛ لأن أكثر عذاب القبر منه ؛ وصيانة الماء منه ممكنة لأنه يكون باختيار الانسان ، فلما غلظ — وصيانة الماء عنه ممكنة — فرق بينه وبين ما يعسر صيانة الماء عنه ؛ وهو دونه . وهذا جواب أحمد في للشهور عنه ؛ واختيار جمهور أصحابه .

الجواب الرابع : انا نفرض أن الماء قليل ؛ وان المتفلسين غمسوا فيه أيديهم : فهذا بعينه صورة النصوص التي وردت عن النبي صلى الله عليه وسلم ؛ فانه كان يغتسل هو وللرأة من أزواجه من إناه واحد . وقد تنازع الفقهاء الذين يقولون بأن الماء المتطهر به بصير مستعملاً إذا غمس الجنب يده فيه : هل يصير مستعملاً ؟ على قولين مشهورين .

وهو نظير غمس للتوضوء يده بعد غسل وجهه عند من يوجب الترتيب كالشافعي وأحمد . والصحيح عندم : الفرق بين أن ينوي الغسل أو لا ينويه ؛ فإن نوى مجرد الغسل صار مستعملاً ، وإن نوى مجرد الاعتراف لم يصير مستعملاً ، وإن أطلق لم يصير مستعملاً على الصحيح .

وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه اغتفر من الإناث بعد غسل وجهه ، كما ثبت عنه أنه اغتفر منه في الجنابة ، ولم يخرج على المسلمين في هذا الموضع ، بل قد علمنا يقيناً أن أكثر توضؤ المسلمين واغتسالهم على عهده كان من الآنية الصغار ، وأنهم كانوا يمسحون أيديهم في الوضوء والغسل جميعاً فمن جعل الماء مستعملاً بذلك فقد ضيق ما وسعه الله .

فإن قيل : فنحن نختز من ذلك لأجل قول من ينبس الماء المستعمل .

قيل : هذا أبعد عن السنة ؛ فإن نجاسة الماء المستعمل نجاسة حسية كنجاسة الدم ونحوه — وإن كان إحدى الروايتين من أبي خيفة — فهو مخالف لقول سلف الأمة وأئمتها ؛ مخالف للنصوص الصحيحة والأدلة الجلية ، وليست هذه المسألة من موارد الظنون ، بل هي قطعية بلا ريب ، فقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه توضأ وصب وضوءه على جابر ، وأنهم كانوا يقبلون على وضوئه ، كما يأخذون

نخامته ! وكما اقتسموا شره عالم حجة الوداع .

فمن نجس للماء للاستعمل كان بمنزلة من نجس شعور الآدميين ، بل بمنزلة من نجس البصاق كما يروى عن سلمان .

وأيضاً فبدن الجنب طاهر بالنص والاجماع ، والماء الطاهر اذا لاقى محلاً طاهراً لم ينجس بالاجماع .

وأما احتجاجهم بتسمية ذلك طهارة ؛ وانها ضد النجاسة : فضعيف من وجهين :

أحدهما : انه لا يسلم ان كل طهارة فضدها النجاسة ؛ فان الطهارة تنقسم الى : طهارة خبث وحدث ، طهارة عينية وحكمية .

الثاني : أنا نسلم ذلك ونقول : النجاسة انواع كالطهارة ، فيراد بالطهارة الطهارة من الكفر والفسوق ، كما يراد بالنجاسة ضد ذلك ، كقوله تعالى : (انما للمشركون نجس) ، وهذه النجاسة لا تفسد الماء بدليل أن سؤر اليهودي والنصراني طاهر ، وآيتهم التي يضعون فيها المائعات ويغمسون فيها أيديهم طاهرة ، وقد أهدى اليهودي للنبي صلى الله عليه وسلم شاة مشوية واكل منها لقمة ، مع علمه أنهم ياشروها . وقد أجاب صلى الله عليه وسلم يهوديا الى خبز شعير واهالة سنخة .

والثاني : يراد بالطهارة الطهارة من الحدث ، وضد هذه نجاسة الحدث ، كما قال أحمد في بعض أجوبته لما سئل عن نحو ذلك : أنه أنجس الماء . فظن بعض أصحابه انه أراد نجاسة الجنب ؛ فذكر ذلك رواية عنه . وإنما أراد أحمد نجاسة الحدث ، وأحمد رضي الله عنه لا يخالف سنة ظاهرة معلومة له قط ، والسنة في ذلك أظهر من ان تخفى على أقل أتباعه ، لكن نقل عنه أنه قال : اغسل بدنك منه . والصواب ان هذا لا يدل على النجاسة ؛ فان غسل البدن من الماء المستعمل لا يجب بالانفاق ، ولكن ذكروا عن أحمد رحمه الله في استحباب غسل البدن منه : روايتين . الرواية التي تدل على الاستحباب لأجل الشبهة ، والصحيح أن ذلك لا يجب ولا يستحب ؛ لأن هذا عمل النبي صلى الله عليه وسلم لم يكونوا يغسلون ثيابهم بما يصيبهم من الوضوء .

الثالث : يراد بالطهارة الطهارة من الأعيان الحثينة التي هي نجسة ، والكلام في هذه النجاسة بالقول بأن الماء المستعمل صار بمنزلة الأعيان الحثينة ؛ كالدم والماء المتنجس ونحو ذلك : هو القول الذي دلت النصوص والاجماع القديم والقياس الجلي على بطلانه . وعلى هذا فجميع هذه المياه التي في الحياض ؛ والبرك التي في الحمامات والطرقات وعلى أبواب المساجد وفي المدارس ؛ وغير ذلك : لا يكره التطهر بشيء منها وان سقط فيها

الماء المستعمل ، وليس للانسان أن يتنزه عن أمر ثبت فيه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالرخصة لأجل شبهة وقعت لبعض العلماء رضي الله عنهم أجمعين .

وقد تبين بما ذكرناه جواب السائل عن الماء الذي يقطر من بدن الجنب بجماع أو غيره ، وتبين أن الماء طاهر ، وإن التنزه عنه أو عن ملامسته للشبهة التي في ذلك بدعة مخالفة للسنة ، ولا نزاع بين المسلمين أن الجنب لومس مغسلا لم يقدر في صحة غسله .

وأما المسخن بالنجاسة فليس بنجس باتفاق الأئمة إذا لم يحصل له ما ينجسه ، وأما كراهته ففيها نزاع ، لا كراهة فيه في مذهب الشافعي ، وأبي حنيفة ، ومالك وأحمد في إحدى الروايتين عنهما ، وكرهه مالك وأحمد في الرواية الأخرى عنهما . وهذه الكراهة لها مأخذان :

أحدهما : احتمال وصول أجزاء النجاسة إلى الماء ؛ فيبقى مشكوكا في طهارته شكا مستندا إلى إماراة ظاهرة ، فعلى هذا : للأخذ متى كان بين الوقود والماء حاجز حصين كياه الحمامات لم يكره ؛ لأنه قد يتقن أن الماء لم تصل إليه النجاسة . وهذه طريقة طائفة من أصحاب أحمد كالشريف أبي جعفر وابن عقيل وغيرهما .

والثاني : ان سبب الكراهة كونه سخن بإيقاد النجاسة ؛ واستعمال النجاسة مكروه عندم ؛ والحاصل بالمكروه مكروه . وهذه طريقة القاضي وغيره . فعلى هذا إنما الكراهة اذا كان التسخين حصل بالنجاسة . فلما إذا كان غالب الوقود طاهراً أو شك فيه لم تكن هذه المسألة .

وأما دخان النجاسة : فهذا مبنى على أصل ، وهو ان العين النجسة الحية إذا استحالت حتى صارت طيبة كغيرها من الايمان الطيبة — مثل أن يصير ما يقع في الملاحه من دم وميتة وخنزير ملحاً طيباً كغيرها من الملح ، أو يصير الوقود رماداً وخرسفا وقصرملا ونحو ذلك — ففيه للعلماء قولان :

أحدهما : لا يطهر . كقول الشافعي ؛ وهو أحد القولين في مذهب مالك ؛ وهو المشهور عن أصحاب أحمد ؛ واحدى الروايتين عنه ؛ والرواية الأخرى : انه طاهر ؛ وهذا مذهب أبى حنيفة ومالك في أحد القولين ؛ واحدى الروايتين عن أحمد .

ومذهب أهل الظاهر وغيرهم : أنها تطهر . وهذا هو الصواب للمقتضى به ؛ فان هذه الأعيان لم تتناولها نصوص التحريم لا لفظاً ولا معنى ؛ فليست محرمة ولا في معنى الحرم ، فلا وجه لتحريمها . بل تتناولها نصوص الحل ؛ فاتها من الطيبات . وهي ايضاً في معنى ما اتفق على حله .

فالنص والقياس يقتضي تحليلها .

وأيضاً فقد انفقوا كلهم على الحُر إذا صارت خلا بفعل الله تعالى صارت حلالاً طيباً ، واستحالة هذه الأعيان أعظم من استحالة الحُر ، والذين فرقوا بينهما قالوا : الحُر نجست بالاستحالة فطهرت بالاستحالة بخلاف المم والميتة ولحم الخنزير . وهذا الفرق ضعيف ؛ فان جميع النجاسات نجست أيضاً بالاستحالة ؛ فان المم مستحيل عن أعيان طاهرة ، وكذلك المذرة والبول والحيوان النجس مستحيل عن مادة طاهرة مخلوقة .

وأيضاً فان الله تعالى حرم الجبائث لما قام بها من وصف الجبث ، كما أنه أباح الطيبات لما قام بها من وصف الطيب ، وهذه الأعيان المتنازع فيها ليس فيها شيء من وصف الجبث وإنما فيها وصف الطيب .

فاذا عرف هذا : فلي أصح القولين فالخنان والبخر المستحيل عن النجاسة طاهر ؛ لأنه اجزاء هوائية ونارية ومائية ؛ وليس فيه شيء من وصف الجبث .

وعلى القول الآخر فلا بد ان يعنى من ذلك عما يشق الاحتراز منه ، كما يعنى عما يشق الاحتراز منه على أصح القولين . ومن حكم بنجاسة

ذلك ولم ينف عما يشق الاحتراز منه فقوله أضعف الأقوال .

هذا اذا كان الوقود نجساً . فأما الطاهر كالخشب والقصب والشوك فلا يؤثر باتفاق العلماء ، وكذلك أرواث ما يؤكل لحمه من الابل والبقر والغنم والحيل : فانها طاهرة في أصح قولي العلماء . والله أعلم .

وأما الماء الذي يجري على أرض الحمام مما يفيض وينزل من أبدان المغتسلين غسل النظافة وغسل الجنابة وغير ذلك فانه طاهر ، وان كان فيه من الفسل كالسدر والحطمي والأشنان مافيه ، الا إذا علم في بعضه بول أو قه أو غير ذلك من النجاسات : فذلك الماء الذي خالطته هذه النجاسات له حكم . وأما ما قبله وما بعده فلا يكون له حكمه بلا نزاع ، لا سيما وهذه المياه جارية بلا ريب ، بل ماء الحمام الذي هو فيه إذا كان الحوض فائضاً فانه جار في أصح قولي العلماء ، وقد نص على ذلك أحمد وغيره من العلماء ، وهو بمنزلة ما يكون في الأنهار من حفرة ونحوها ؛ فان هذا الماء وان كان الجريان على وجهه فانه يستخلف شيئاً فشيئاً ؛ ويندب ويأتي ما بعده ؛ لكن يبطئ ذهابه بخلاف الذي يجري جميعه .

وقد تنازع العلماء في الماء الجاري على قولين :

أحدهما : لا ينجس إلا بالتغير . وهذا مذهب أبي حنيفة مع تشديده
في الماء الدائم ، وهو أيضاً مذهب مالك ، والقول القديم للشافعي ،
وهو أنص الروایتين عن أحد واختيار محققي أصحابه .

والقول الآخر للشافعي ؛ وهي الرواية الأخرى عن أحد : أنه كاللدايم
فتعتبر الجربة .

والصواب الأول : فإن النبي صلى الله عليه وسلم فرق بين الدائم
والجاري في نهيه عن الاغتسال فيه والبول فيه ، وذلك يدل على الفرق
بينها ، ولأن الجاري إذا لم تغيره النجاسة فلا وجه لنجاسته .

وقوله : « إذا بلغ للماء قلتين لم يحمل الحث » إنما دل على
ما دونها بللفهوم ، والمفهوم لا عموم له فلا يدل ذلك على أن ما دون
القلتین يحمل الحث . بل إذا فرق فيه بين دائم وجار أو إذا كان في
بعض الأحيان يحمل الحث كان الحدث معمولاً به . فإذا كان طاهراً
ييقن وليس في نجاسته نص ولا قياس وجب البقاء على طهارته مع
بقاء صفاته ، وإذا كان حوض الحمام الفائض إذا كان قليلاً ووقع فيه
بول أو دم أو عذرة ولم تغيره : لم ينجسه على الصحيح ، فكيف بالله
الذي جميعه يجري على أرض الحمام ؟ فانه إذا وقعت فيه نجاسة ولم
تغيره لم ينجس .

وهذا يتضح بمسألة أخرى : وهو : ان الأرض وان كانت تراباً أو غير تراب إذا وقعت عليها نجاسة من بول أو عنزة أو غيرها : فانه إذا صب الماء على الأرض حتى زالت عين النجاسة : فاللأ والأرض طاهران وان لم ينفصل الماء في مذهب جماهير العلماء ، فكيف بالبلاط ؟ ولهذا قالوا : ان السطح إذا كانت عليه نجاسة وأصابه ماء المطر حتى أزال عنها كان ما ينزل من الميازيب طاهراً ؛ فكيف بأرض الحمام ؟ فإذا كان بها بول أو قيء فصب عليه ماء حتى ذهبت عينه : كان الماء والأرض طاهرين وإن لم يجر الماء ؛ فكيف إذا جرى وزال عن مكانه ؟ والله أعلم .

وقد بسطنا الكلام على ذلك في غير هذا الموضع ؛ وذكرنا بضعة عشر دليلاً شرعياً على طهارة بول ما يؤكل لحمه وروثه ، فإذا كانت طاهرة فكيف بالمستحيل منها أيضاً ؟ وطهارة هذه الأرواث بينة في السنة ، فلا يجعل الخلاف فيها شبهة يستحب لاجله انقاء ما خالطته ؛ إذ قد ثبت بالسنة الصحيحة أن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه كانوا يلبسونها . وأما روث ما لا يؤكل لحمه كالبغال والحمر : فهذه نجسة عند جمهور العلماء . وقد ذهب طائفة إلى طهارتها ؛ وأنه لا ينجس من الأرواث والأبوال إلا بول الآدمي وعذرتة ؛ لكن على القول المشهور قول الجمهور إذا شك في الروثة : هل هي من روث ما يؤكل لحمه أو

من روث ما لا يؤكل لحمه ؟ ففيها قولان للعلماء هما وجهان في منذهب أحمد :

أحدهما : يحكم بنجاستها ؛ لأن الأصل في الأرواث النجاسة .

والثاني : وهو الأصح : يحكم بطهارتها ؛ لأن الأصل في الأعيان الطهارة . ودعوى أن الأصل في الأرواث النجاسة ممنوع ؛ فلم يدل على ذلك لا نص ولا إجماع ، ومن ادعى أصلا بلا نص ولا إجماع فقد أبطل ، وإذا لم يكن معه إلا القيلس فروث ما يؤكل لحمه طاهر ؛ فكيف يدعى أن الأصل نجاسة الأرواث ؟

إذا عرف ذلك . فإن تيقن أن الوقود نجس فالنجان من مسائل الاستحالة كما تقدم . وأما إذا تيقن طهارته فلا نزاع فيه . وإن شك : هل فيه نجس ؟ فالأصل الطهارة ، وإن تيقن أن فيه روثا وشك في نجاسته فالصحيح الحكم بطهارته . وإن علم اشتاله على طاهر ونجس وقتلنا بنجاسة المستحيل عنه : كان له حكمه فيما يصيب بدن المتنسل ، يجوز أن يكون من الطاهر ويجوز أن يكون من النجس ، فلا ينجس بالشك ، كما لو أصابه بعض رماد مثل هذا الوقود . فإنا لا نحكم بنجاسة البدن بذلك وإن تيقنا أن في الوقود نجسا : لا مكان أن يكون هذا الرماد غير نجس ، والبدن طاهر يقيّن فلا نحكم بنجاسته بالشك . وهذا إذا لم يختلط الرماد النجس بالطاهر ؛ أو البخار النجس بالطاهر .

فاما إذا اختلطا بحيث لا يتميز أحدهما عن الآخر : فما أصاب الانسان يكون منها جميعاً ؛ ولكن الوقود في مقره لا يكون مختلطاً ، بل رماد كل نجاسة يبقى في حيزها .

فان قيل : لو اشتبه الحلال بالحرام كاشتباه أخته بأجنبية ، او الميتة بالذكاة اجتنبها جميعاً . ولو اشتبه للماء الطاهر بالنجس : فقليل : يتحرى للطهارة إذا لم يكن النجس نجس الاصل ، بان يكون بولا ، كما قاله الشافعي . وقيل : لا يتحرى ؛ بل يجتنبها كما لو كان أحدهما بولا ، وهو المشهور من مذهب أحد وطائفة من أصحاب مالك . وقيل : يتحرى إذا كانت الآنية أكبر ، وهذا مذهب أبي حنيفة وطائفة من أصحاب أحمد . وفي تقدير الكبير نزاع معروف عندم ، فهنا أيضاً اشتبهت الاعيان النجسة بالطاهرة فاشتبه الحلال بالحرام .

قيل : هذا صحيح ، ولكن مسألتنا ليست من هذا الباب ، فانه اذا اشتبه الحلال بالحرام اجتنبها ؛ لأنه اذا استعملها لزم استعمال الحرام قطعاً وذلك لا يجوز ، فهو بمنزلة اختلاط الحلال بالحرام على وجه لا يمكن تمييزه كالنجاسة اذا ظهرت في الماء ، وان استعمل أحدهما من غير دليل شرعى كان ترجيحاً بلا مرجح ؛ وهما مستويان في الحكم فليس استعمال هذا باولى من هذا ؛ فيجتنبان جميعاً .

وأما اشتباه الماء الطاهر بالنجس فلما نشأ فيه النزاع لأن الطهارة بالطهور واجبة ؛ وبالنجس حرام ، فقد اشتهى واجب بحرام . والذين منعوا التحري قالوا : استعمال النجس حرام . ولما استعمال الطهور فلما يجب مع العلم والقدرة ؛ وذلك منتف هنا ؛ ولهذا تنازعوا : هل يحتاج الى ان يعدم الطهور بخلط اوراقه ؟ على قولين مشهورين ؛ أصحها أنه لا يجب ؛ لأن الجبل كالعجز . والشافعي رحمه الله اتى بجوز التحري اذا كان الأصل فيها الطهارة ؛ لأنه حينئذ يكون قد استعمل ما أصله طاهر وقد شك في تنجسه ، فيبقى الامر فيه على استصحاب الحال . والذين نازعوه قالوا : ما صار نجسا بالتغير فهو بمنزلة نجس الأصل ؛ وقد زال الاستصحاب بيقين التجاسة ، كما لو حرمت إحدى امرأتيه برضاع أو طلاق أو غيرها ؛ فانه بمنزلة من تكون محرمة الأصل عنده ومسألة اشتباه الحلال بالحرام ذات فروع متعددة .

وأما إذا اشتبه الطاهر بالنجس وقلنا : يتحرى ؛ أو لا يتحرى : فانه اذا وقع على بدن الانسان أو ثوبه أو طعامه شيء من أحدهما لا ينجسه ؛ لأن الأصل الطهارة وما ورد عليه مشكوك في نجاسته ، ونحن منعنا من استعمال أحدهما لأنه ترجيح بلا مرجع . فلما تنجس ما أصابه ذلك فلا يثبت بالشك . نعم ! لو أصابا ثوبين حكم بنجاسة أحدهما ، ولو أصابا بدنين فهل يحكم بنجاسة أحدهما ؟ هذا

مبنى على ما إذا تيقن الرجلان ان أحدهما أحدث أو ان أحدهما طلق امرأته ، وفيه قولان :

أحدهما : أنه لا يجب على واحد منهما طهارة ولا طلاق ، كاهو
مذهب الشافعي وغيره وأحد القولين في مذهب احمد ؛ لان الشك
في رجلين لا في واحد ؛ فكل واحد منهما له أن يستضرب حكم
الأصل في نفسه .

والثاني : ان ذلك بمنزلة الشخص الواحد ، وهو القول الآخر في
مذهب احمد ، وهو أقوى ؛ لأن حكم الإيجاب او التحريم يثبت قطعاً
في حق أحدهما ، فلا وجه لرفعه عنهما جميعاً .

وسر ما ذكرناه أنه اذا اشتبه الطاهر بالنجس فاجتنبهما جميعاً واجب
لأنه يتضمن لفعل المحرم ، واجتناب أحدهما لان تحليله دون الآخر
تحكم ؛ ولهذا لما رخص من رخص في بعض الصور عضده بالتحري ؛
او به واستصحابه الحلال . فاما ما كان حلالاً يتيقن ولم يخالطه ماحكم
بانه نجس فكيف ينجس ؛ ولهذا لو تيقن ان في المسجد أو غيره بقعة
نجسة ، ولم يعلم عنها ؛ وصلى في مكان منه ولم يعلم انه المتنجس : صححت
صلاته ؛ لأنه كان طاهراً يتيقن ولم يعلم انه نجس . ولذلك لو أصابه
شيء من طين الشوارع لم يحكم بنجاسته وان علم ان بعض طين الشوارع

نجس . ولا يفرق في هذا بين العدد المنحصر وغير المنحصر ؛ وبين القلتين والكثير ؛ كما قيل مثل ذلك في اشتباه الاخت بالاجنية ؛ لانه هناك اشتبه الحلال بالحرام ، وهنا شك في طريان التحريم على الحلال .

واذا شك في النجاسة : هل أصابت الثوب أو البدن ؟ فن العلماء من يأمر بنضجه ؛ ويجعل حكم المشكوك فيه النضج ؛ كما يقوله مالك . ومنهم من لا يوجب ذلك . فاذا احتاط ونضح المشكوك فيه كان حسناً كما روى في نضح أنس للحصير الذي اسود من طول ما لبس ، ونضح عمر ثوبه ؛ ونحو ذلك . والله اعلم .

وسئل

عن أناس في مفازة ومعهم قليل ماء ، فولغ الكلب فيه وم في مفازة معطشة فما الحكم فيه ؟

فأجاب : يجوز لهم حبسه لأجل شربه إذا عطشوا ولم يجدوا ماء طيباً ؛ فإن الجبائث جميعاً تباح للمضطر ، فله أن يأكل عند الضرورة الميتة والدم ولحم الخنزير ، وله أن يشرب عند الضرورة ما يرويه كالمياه النجسة والابوال التي ترويه ، وإنما منعه أكثر الفقهاء عن شرب

الجر : قالوا : لأنها تزيد عطشا .

وأما التوضؤ بماء الولوج فلا يجوز عند جماهير الأطباء ، بل يعدل عنه الى التيمم .

ويجب على المضطر أن يأكل ويشرب ما يقيم به نفسه ، فمن اضطر الى اللينة أو للماء النجس فلم يشرب ولم يأكل حتى مات : دخل النار ، ولو وجد غيره مضطراً إلى مامعه من الماء الطيب أو النجس فعليه أن يسقيه إياه يعدل إلى التيمم ، سواء كان عليه جنابة أو حدث صغير ، ومن اغتسل وتوضأ وهناك مضطر من اهل الملّة أو الذمة أو دوابهم المعصومة فلم يسقه : كان آثماً عاصياً ، والله اعلم ؟

باب الآنية

سئل

عن أواني النحاس للطعمة بالفضة — كالطاسات وغيرها — هل حكمها حكم آنية الذهب والفضة أم لا ؟

فاجاب : الحمد لله . اما المصنوب بالفضة من الآنية وما يجري مجراها من الآلات — سواء سمي الواحد من ذلك إناء أو لم يسم — وما يجري مجرى المصنوب كالمباخر ، والمجامر ، والطشوت ، والشمعدانات وأمثال ذلك : فان كانت الضبة بسيرة لحاجة مثل تشعيب القلح وشعيرة السكين ونحو ذلك مما لا يباشر بالاستعمال : فلا بأس بذلك .

ومراد الفقهاء بالحاجة هنا : أن يحتاج الى تلك الصورة كما يحتاج الى التشعيب والشعيرة ، سواء كان من فضة أو نحاس أو حديد أو غير ذلك ، وليس مرادهم أن يحتاج الى كونها من فضة ، بل هذا يسمونه في مثل هذا ضرورة ، والضرورة تنبيح الذهب والفضة مفرداً وتبناً ، حتى لو احتاج الى شد اسنانه بالذهب ؛ أو اتخذ انفاً من ذهب ونحو ذلك : جاز — كما جاءت به السنة — مع انه ذهب ومع انه مفرد . وكذلك لو لم يجد ما يشربه إلا في إناء ذهب أو فضة جاز له

شربه ، ولو لم يجد ثوباً بقيه البرد أو بقيه السلاح أو يستر به عورته إلا ثوباً من حرير منسوج بنهب أو فضة جاز له لبسه ؛ فإن الضرورة تبيح أكل الميتة والدم ولحم الخنزير بنص القرآن والسنة وإجماع الأمة مع أن تحريم المطاعم أشد من تحريم الملابس ؛ لأن تأثير الجبائث بالممازجة والمخالطة للبدن أعظم من تأثيرها باللباسة والمباشرة للظاهر ، ولهذا كانت النجاسات التي تحرم ملابسها يحرم أكلها ، ويحرم من أكل السموم ونحوها من المضرات ما ليس بنجس ، ولا يحرم مباشرتها .

ثم ما حرم لحبث جنسه أشد مما حرم لما فيه من السرف والفخر والخيلاء ؛ فإن هذا يحرم القدر الذي يقضي ذلك منه ويباح للحاجة ؛ كما أيسح للنساء لبس الذهب والحرير لحاجتهن إلى التزين ؛ وحرّم ذلك على الرجال ، وأيسح للرجال من ذلك اليسير كالعلم ؛ ونحو ذلك مما ثبت في السنة ؛ ولهذا كان الصحيح من القولين في مذهب أحمد وغيره جواز التداوي بهذا الضرب دون الأول ، كما رخص النبي صلى الله عليه وسلم للزبير وطلحة في لبس الحرير من حكمة كانت بهما .

ونهى عن التداوي بالخر ، وقال : « إنها داء وليست بدواء » ، ونهى عن الدواء الحيث ؛ ونهى عن قتل الضفدع لأجل التداوي بها ، وقال : « إن نفقتها تسيح » ، وقال : « إن الله لم يجعل شفاء أمي فيما حرم عليها » ؛ ولهذا استدل بأذنه للعرنيين في التداوي بأبوال الإبل وألباتها على أن ذلك ليس من الجبائث المحرمة النجسة ؛ لئيه عن التداوي بثل

ذلك ؛ ولكونه لم يأمر بغسل ما يصيب الأبدان والياب والآنية من ذلك .

وإذا كان القائلون بطهارة أبوال الأبل ترازوا في جواز شربها لغير الضرورة ؛ وفيه عن أحمد روايتان منصوستان : فذاك لما فيها من القدرة للملحق لها بالخطأ والبصاق والتي ؛ ونحو ذلك من المستقنرات التي ليست بنجسة ، التي يشرع النظافة منها ، كما يشرع تنف الأبط ، وحلق العانة ؛ وتقليم الأظفار ؛ وإحفاء الشارب . ولهذا أيضاً كان هذا الضرب محرماً في باب الآنية والمنقولات على الرجال والنساء ، فأنية الذهب والفضة حرام على الصنفين ، بخلاف التحلي بالذهب ولباس الحرير فإنه مباح للنساء .

وباب الحباث بالعكس ؛ فإنه يرخص في استعمال ذلك فيما ينفصل عن بدن الإنسان مالا يباح إذا كان متصلاً به ، كما يباح إطفاء الحريق بالحجر ، وإطعام اللبنة للبراة والصقور ؛ ولباس الدابة الثوب النجس ؛ وكذلك الاستصباح بالدهن النجس في أشهر قولي العلماء وهو أشهر الروايتين عن أحمد ، وهذا لان استعمال الحباث فيها يجري مجرى الانتلاف ليس فيه ضرر ، وكذلك في الأمور المنفصلة ، بخلاف استعمال الحرير والذهب فإن هذا غاية السرف والفخر والخيلاء .

وهذا يظهر غلط من رخص من الفقهاء من أصحاب أحمد وغيرهم في إلباس دابته الثوب الحرير ؛ قياساً على إلباس الثوب النجس ؛ فإن هذا بمنزلة من يجوز اقتراش الحرير ووطأه قياساً على المصورات ؛ أو

من يبيع تحلية دابته بالذهب والفضة قياساً على من يبيع إلباسها الثوب النجس ، فقد ثبت بالنص تحريم افتراش الحرير كما ثبت تحريم لباسه .

وهذا يظهر ان قول من حرم افتراشه على النساء — كما هو قول الراوذة من اصحاب الشافعي — اقرب الى القياس من قول من اباحه للرجال ؛ كما قاله ابو حنيفة . وان كان الجمهور على ان الافتراش كاللباس يحرم على الرجال دون النساء ؛ لأن الافتراش لباس ، كما قال انس : فقمتم الى حدير لنا قد اسود من طول ما لبس . اذ لا يلزم من اباحة التزين على البدن اباحة للتفصل ؛ كما في آنية الذهب والفضة ، فانهم اتفقوا على ان استعمال ذلك حرام على الزوجين : الذكر والانثى .

واذا تبين الفرق بين ما يسميه الفقهاء في هذا الباب حاجة ، وما يسمونه ضرورة : فيسير الفضة التابع يباح عندم للحاجة ، كما في حديث انس : « ان قنح رسول الله صلى الله عليه وسلم لما انكسر شعب بالفضة » ، سواء كان الشاعب له رسول الله صلى الله عليه وسلم او كان هو أنساً .

وأما إن كان اليسير للزينة ففيه اقوال في مذهب احمد وغيره : التحريم ، والاباحة ، والكراهة . قيل : والرابع : انه يباح من ذلك

مالا يباشر بالاستعمال ، وهذا هو المتصوص عنه ، فينبى عن الضبة فى موضع الشرب دون غيره ، ولهذا كره حلقة الذهب فى الاناء اتباعا لعبد الله بن عمر فى ذلك ، فانه كره ذلك ، وهو اولى ما اتبع فى ذلك .

واما ما يروى عنه مرفوعا : « من شرب فى اناء ذهب او فضة او اناء فيه شيء من ذلك » فاسناده ضعيف ، ولهذا كان للباح من الضبة إنما يباح لنا استعماله عند الحاجة ، فلما بدون ذلك ؟ قيل : يكره . وقيل : يحرم ؛ ولذلك كره احد الحلقة فى الاناء اتباعا لعبد الله ابن عمر . والكره منه : هل تحمى على التنزيه او التحريم ؟ على قولين لاحبابه . وهذا المنع هو مقضى النص والقياس ، فان تحريم الشيء مطلقاً يقضى تحريم كل جزء منه . كما ان تحريم الخنزير والميتة والدم اقضى ذلك ، وكذلك تحريم الاكل والشرب فى آنية الذهب والفضة يقضى المنع من ابعاض ذلك ، وكذلك التهى عن لبس الحرير اقضى التهى عن ابعاض ذلك ، لولا ما ورد من استثناء موضع إصبعين او ثلاث او اربع فى الحديث الصحيح ، ولهذا وقع الفرق فى كلام الله ورسوله صلى الله عليه وسلم وكلام سائر الناس بين باب التهى والتحريم وباب الامر والايجاب ، فاذا نهى عن شيء نهى عن بعضه ، واذا امر بشيء كان امراً بجميعه .

ولهذا كان النكاح حيث امر به كان أمراً بمجموعه ، وهو العقد والوطء ، وكذلك اذا أيسح كما في قوله : (فانكحوا ما طاب لكم من النساء) ، (حتى تنكح زوجاً غيره) . (وأنكحوا الايامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم) ، « يامعشر الشباب ! من استطاع منكم الباءة فليتزوج » . وحيث حرم النكاح كان تحريماً لأبعاضه ، حتى يحرم العقد مفرداً والوطء مفرداً ، كما في قوله : (ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء الا ما قد سلف) وكما في قوله : (حرمت عليكم امهاتكم) الآية إلى آخرها ، وكما في قوله : « لا ينكح المحرم ولا ينكح » ونحو ذلك .

ولهذا فرق مالك واحمد — في المشهور عنه — بين من حلف ليفعلن شيئاً ففعل بعضه : انه لا يبر ، ومن حلف لا يفعل شيئاً ففعل بعضه : انه يحنث .

وإذا كان تحريم الذهب والحريز على الرجال وآنية الذهب والفضة على الزوجين يقتضي شمول التحريم لأبعاض ذلك : بقي اتخاذ اليسير لحاجة أو مطلقاً ، فالأخذ اليسير فيه تفصيل : ولهذا تنازع العلماء في جواز اتخاذ الآنية بدون استعمالها ، فرخص فيه أبو حنيفة : والشافعي وأحمد في قول : وان كان المشهور عنها تحريمه : إذ الأصل أن ما حرم استعماله حرم اتخاذه كآلات للملاهي .

وأما ان كانت الفضة التابعة كسرة ففيها أيضاً قولان في مذهب الشافعي واحد ، وفي تحديد الفرق بين الكثير واليسير ؛ والترخيص في لبس خاتم الفضة أو تخلية السلاح من الفضة ؛ وهذا فيه اباحة يسير الفضة مفرداً ؛ لكن في اللباس والتخلي وذلك يباح فيه مالا يباح في باب الآنية كما تقدم التنبيه على ذلك ؛ ولهذا غلط بعض الفقهاء من اصحاب احمد ؛ حيث حكى قولاً باباحة يسير الذهب تبعاً في الآنية عن أبي بكر عبد العزيز ، وأبو بكر إنما قال ذلك في باب اللباس والتخلي ؛ كعلم الذهب ونحوه .

وفي يسير الذهب في (باب اللباس) عن احمد اقوال :

أحدها : الرخصة مطلقاً ؛ لحديث معاوية « نهى عن الذهب الا مقطعاً » ولعل هذا القول اقوى من غيره ، وهو قول أبي بكر .

والثاني : الرخصة في السلاح فقط .

والثالث : في السيف خاصة ، وفيه وجه بتحرره مطلقاً ؛ لحديث أسماء « لا يباح من الذهب ولا خريصة » والخريصة عين الجrade ، لكن هذا قد يحمل على الذهب المفرد دون التابع ؛ ولا ريب أن هذا

محرم عند الأئمة الأربعة ؛ لأنه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم :
أنه نهى عن خاتم الذهب ؛ وإن كان قد لبسه من الصحابة من لم
يلغظه الهوى .

ولهذا فرق أحمد وغيره بين يسير الحرير مفرداً كالنكة فنهى عنه ؛
وبين يسيره تبعاً كالعلم ؛ إذ الاستثناء وقع في هذا النوع فقط .

فكما يفرق في الرخصة بين اليسير والكثير : فيفرق بين التابع
والمفرد ، ويحمل حديث معاوية « الا مقطعاً » على التابع لغيره ، وإذا
كانت الفضة قد رخص منها في باب اللباس والتحلي في اليسير وإن كان
مفرداً : فالذين رخصوا في اليسير أو الكثير التابع في الآنية ألحقوها
بالحرير الذي أبيع يسيره تبعاً للرجال في الفضة التي أبيع يسيرها مفرداً
أولاً ؛ ولهذا أبيع — في أحد قولي العلماء ، وهو إحدى الروايتين
عن أحمد — حلية للمنطقة من الفضة ؛ وما يشبه ذلك من لباس الحرب
كالخوذة ؛ والجوشن ؛ والران ؛ وحمائل السيف .

وأما تحلية السيف بالفضة فليس فيه هذا الخلاف ، والذين منعوا
قالوا : الرخصة وقعت في باب اللباس دون باب الآنية ؛ وباب اللباس
أوسع كما تقدم . وقد يقال : إن هذا أقوى ؛ إذ لا أثر في هذه الرخصة .
والقبلى كما ترى .

وأما المذهب بالذهب فهذا داخل في التهيء ؛ سواء كان قليلا أو كثيراً ، والخلاف المذكور في الفضة منتفها ، لكن في يسير الذهب في الآنية وجه للرخصة فيه .

وأما التوضؤ والاعتسال من آنية الذهب والفضة : فهذا فيه نزاع معروف في مذهب أحمد ، لكنه مركب على إحدى الروايتين . بل أشهرها عنه في الصلاة في الدار للنصوبة : واللباس المحرم كالحرير والمنصوب والحج بللال الحرام ؛ وذبح الشاة بالسكين المحرمة ؛ ونحو ذلك مما فيه أداء واجب واستحلال محذور فلما على الرواية الأخرى التي يصحح فيها الصلاة والحج ويبيح الذبح : فانه يصحح الطهارة من آنية الذهب والفضة . وأما على المنع فلا يحابه قولان : (أحدهما) : الصحة . كما هو قول الحرقي وغيره . و (الثاني) : البطلان . كما هو قول أبي بكر ؛ طردا لقياس الباب .

والذين نصروا قول الحرقي أكثر أصحاب أحمد : فرقوا بفرقين :

أحدهما : أن المحرم هنا منفصل عن العبادة ؛ فان الاناء منفصل عن التطهر بخلاف لابس المحرم وآكله والجالس عليه ؛ فانه مباشر له . قالوا : فاشبه ما لو ذهب إلى الجمعة بدابة منصوبة . وضعف آخرون هذا الفرق بأنه لا فرق بين أن يغمس يده في الاناء المحرم وبين أن

يغتفر منه ، وبأن النبي صلى الله عليه وسلم جعل الشارب من آنية الذهب والفضة إنمّا يجرجر في بطنه نار جهنم ، وهو حين انصباب الماء في بطنه يكون قد انفصل عن الاناء .

والفرق الثاني — وهو أفقه — : قالوا : التحريم إذا كان في ركن العبادة وشرطها أثر فيها ، كما إذا كان في الصلاة في اللباس أو البقعة .
وأما إذا كان في أجنبي عنها لم يؤثر ، والاناء في الطهارة أجنبي عنها فلهذا لم يؤثر فيها . والله أعلم .

وسئل

عن جلود المحر ؛ وجلد مالا يؤكل لحمه ، والميتة : هل تطهر بالديباغ أم لا ؟ أفتونا مأجورين !

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . أما طهارة جلود الميتة بالديباغ ففيها قولان مشهوران للعلماء في الجملة :

أحدهما : أنها تطهر بالديباغ . وهو قول أكثر العلماء ، كابن حنيفة والشافعي وأحمد في إحدى الروايتين .

والثاني : لا تظهر . وهو المشهور في مذهب مالك ، ولهذا يجوز استعمال المدبوغ في الماء دون اللاتعات ، لان الماء لا ينجس بذلك ، وهو اشهر الروايتين عن أحمد أيضاً ، اختارها أكثر أصحابه ، لكن الرواية الأولى هي آخر الروايتين عنه ، كما نقله الترمذي عن أحمد بن الحسن الترمذي عنه انه كان يذهب الى حديث ابن عكيم ثم ترك ذلك بآخرة . وحجة هذا القول شيثان :

أحدهما : انهم قالوا : هي من الميتة ولم يصع في الدباغ شيء ، ولهذا لم يرو البخاري ذكر الدباغ في حديث ميمونة من قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، وطعن هؤلاء فيما رواه مسلم وغيره ، إذ كانوا أئمة لهم في الحديث اجتهاد . وقالوا : روى ابن عينة الدباغ عن الزهري ، والزهري كان يجوز استعمال جلود الميتة بلا دباغ ، وذلك يبين انه ليس في روايته ذكر الدباغ ، وتكلموا في ابن وعلة .

والثاني : انهم قالوا : أحاديث الدباغ منسوخة بحديث ابن عكيم ، وهو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم فيما كتب الى جبهة : « كنت رخصت في جلود الميتة فاذا أنا كم كتابي هذا فلا تنتفعوا من الميتة باهاب ولا عصب » . فكلاهن الحجتين مأثورة عن الامام أحمد نفسه في جوابه ومناظراته في الرواية الأولى للمشهوره .

وقد احتج القائلون بالدباغ بما في الصحيحين عن عبد الله بن عباس : ان النبي صلى الله عليه وسلم مر بشاة ميتة فقال : « هلا استمتعتم باهابها ؟ ! » قالوا : يا رسول الله ! انها ميتة . قال : « انما حرم من الميتة اكلها » . وفي رواية لمسلم : « ألا أخذوا إهابها ! فدبغوه فانتفعوا به » . وعن سودة بنت زمعة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت : ماتت لنا شاة فدبغنا مسكها ، فما زلنا ننبذ فيه حتى صار شئاً . وعن ابن عباس قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إذا دبغ الإهاب فقد طهر » . قلت : وفي رواية له عن عبد الرحمن ابن وعلة : انا نكون بالمغرب ومعنا البربر والمجوس ، وثقني بالكبش قد ذبحوه ونحن لا نأكل ذبائحهم ، وثقني بالسقاء يجعلون فيه الدلوكة ؟ فقال ابن عباس : قد سألتنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال : « دبغها طهوره » .

وعن عائشة رضي الله عنها : ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن يستمتع بجلود الميتة إذا دبغت . رواه الامام أحمد وأبو داود وابن ماجه والنسائي . وفي رواية عن عائشة قالت : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جلود الميتة ؟ فقال : « دبغها طهورها » . رواه الامام أحمد والنسائي . وعن سلمة بن المحبق رضي الله عنه : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مر ببيت بقتائه قرية معلقة فاستقى ، فقيل : انها

ميتة ! فقال : « ذكاة الأديم دباغه » . رواه الامام أحمد وأبو داود والنسائي .

وأما حديث ابن عكيم فقد طعن بعض الناس فيه بكون حامله مجهولا ، ونحو ذلك مما لا يسوغ رد الحديث به . قال عبد الله بن عكيم : أنا نا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يموت بشهر أو شهرين : « ان لا تنتفعوا من الميتة باهاب ولا عصب » . رواه الامام أحمد . وقال : ما أصلح اسناده؟! . وأبو داود وابن ماجه والنسائي والترمذي . وقال حديث حسن . وأجاب بعضهم عنه بان الاهاب اسم للجلد قبل الدباغ ، كما نقل ذلك النضر بن شميل وغيره من أهل اللغة . وأما بعد الدبغ فاما هو أديم ، فيكون النبي عن استعمالها قبل الدبغ . فقال المانعون : هذا ضعيف ، فان في بعض طرقه : كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن في أرض جينة « إني كنت رخصت لكم في جلود الميتة ، فاذا جاءكم كتابي هذا فلا تنتفعوا من الميتة باهاب ولا عصب » . رواه الطبراني في المعجم الأوسط من رواية فضالة بن مفضل بن فضالة المصري . وقد ضعفه ابو حاتم الرازي ، لكن هو شديد في التزكية . وإذا كان النبي بعد الرخصة فالرخصة انما كانت في اللدبوغ .

وتحقيق الجواب ان يقال : حديث ابن عكيم ليس فيه نهي عن استعمال اللدبوغ . واما الرخصة المتقدمة فقد قيل : انها كانت للمدبوغ

وغيره ، ولهذا ذهب طائفة — منهم الزهري وغيره — إلى جواز استعمال جلود اللبنة قبل الدباغ تمسكا بقوله للطلق في حديث ميمونة ، وقوا : « انما حرم من اللبنة اكلها » ، فان هذا اللفظ يدل على التحريم ، ثم لم يتناول الجلد . وقد رواه الأمام احمد في السند عن ابن عباس قال : ماتت شاة لسودة بنت زمعة فقالت يا رسول الله ! صلى الله عليك وسلم ماتت فلانة . تعنى : الشاة . فقال : « فلو لا أخذتم مسكها ؟ ! » فقالت : آخذ مسك شاة قد ماتت ؟ فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : « انما قال : (لا أجد فيها اوحى إلي محرما على طاعم يطعمه إلا ان يكون ميتة او دما مسفوحا او لحما خنزير) وانكم لا تطعمونه ، ان تدبغوه تنفقوا به » ، فارسلت اليها فسلخت مسكها فدبغته ، فاتخذت منه قربة حتى تحرقت عندها .

فهذا الحديث يدل على ان التحريم لم يتناول الجلد ، وإنما ذكر الدباغ لابقاء الجلد وحفظه ، لالكونه شرطا في الحل . وإذا كان كذلك فتكون الرخصة للجينة في هذا ، والنسخ عن هذا ، فان الله تعالى ذكر تحريم اللبنة في سورتين مكيتين : الانعام والنحل . ثم في سورتين مدينتين : البقرة والمائدة ، وللمائدة من آخر القرآن نزولا كما روى « المائدة آخر القرآن نزولا ، فأحلوا حلالها وحرّموا حرامها » ، وقد ذكر الله فيها من التحريم ما لم يذكره في غيرها ، وحرّم النبي صلى

الله عليه وسلم اشياء مثل : اكل كل ذي ناب من السباع ، وكل
 ذي مخلب من الطير . واذا كان التحريم زاد بعد ذلك على ما في
 السورة للمكية التي استندت اليها الرخصة المطلقة : فيمكن ان يكون
 تحريم الانتفاع بالعصب والاهاب قبل الدباغ ثبت بالنصوص المتأخرة ،
 واما بعد الدباغ فلم يحرم ذلك قط ، بل بين ان دباغه طهوره وذكاته ،
 وهذا بين انه لا يباح بدون الدباغ .

وعلى هذا القول فللناس فيما يطهره الدباغ اقول :

قيل : انه يطهر كل شيء حتى الحمير . كما هو قول ابي يوسف وداود .

وقيل : يطهر كل شيء سوى الحمير . كما هو قول ابي حنيفة .

وقيل : يطهر كل شيء الا الكلب والحمير . كما هو قول الشافعي ،
 وهو احد القولين في منذهب احمد على القول بتطهير الدباغ ، والقول
 الآخر في منذهبه — وهو قول طوائف من فقهاء الحديث — انه انما
 يطهر ما يباح بالذكاة ، فلا يطهر جلود السباع .

ومأخذ التردد : ان الدباغ هل هو كالحياة فيطهر ما كان طاهراً
 في الحياة ، او هو كالذكاة فيطهر ما طهر بالذكاة ؟ والثاني ارجح .

ودليل ذلك : نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن جلود السباع ، كما روى عن اسامة بن عمير النهلي ان النبي صلى الله عليه وسلم « نهى عن جلود السباع » . رواه احمد وابو داود والنسائي . زاد الترمذي « ان تفرش » . وعن خالد بن معدان قال : وفد المقدم بن معدي كرب على معاوية فقال : انشدك بالله ! هل تعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن جلود السباع والركوب عليهما ؟ قال : نعم ! رواه ابو داود والنسائي . وهذا لفظه . وعن ابى ربحانة « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ركوب الثور » . رواه احمد وابو داود وابن ماجه . وروى ابو داود والنسائي عن معاوية عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تصحب الملائكة رفقة فيها جلد نمر » . رواه ابو داود . وفي هذا القول جمع بين الأحاديث كلها . والله اعلم .

وسئل شيخ الاسلام

عن عظام الميتة وحافرها ؛ وقرنها ؛ وظفرها ؛ وشعرها ؛ وربشها ؛ وانفحتها : هل ذلك كله نجس أم طاهر أم البعض منه طاهر والبعض نجس ؟

فأجاب : أما عظم الميتة وقرنها ؛ وظفرها ؛ وما هو من جنس

ذلك كالحافر ونحوه ، وشعرها وريشها ؛ ووبرها : ففي هذين النوعين
للعلماء ثلاثة أقوال :

أحدها : نجاسة الجميع . كقول الشافعي في المشهور عنه ؛ وذلك
رواية عن أحمد .

والثاني : أن العظام ونحوها نجسة ، والشعور ونحوها طاهرة .
وهذا هو المشهور من منذهب مالك وأحمد .

والثالث : أن الجميع طاهر . كقول أبي خنيفة ؛ وهو قول في
منذهب مالك وأحمد .

وهذا القول هو الصواب ؛ وذلك لأن الأصل فيها الطهارة ؛ ولا
دليل على النجاسة .

وأبضاً فإن هذه الأعيان هي من الطيبات ليست من الجبائث ،
فتدخل في آية التحليل ؛ وذلك لأنها لم تدخل فيما حرمه الله من
الجبائث لا لفظاً ولا معنى ؛ فإن الله تعالى حرم الميتة ، وهذه الأعيان
لا تدخل فيما حرمه الله لا لفظاً ولا معنى ؛

أما اللفظ فلان قوله تعالى (حرمت عليكم الميتة) لا يدخل فيها
الشعور وما أشبهها ؛ وذلك لأن الميت ضد الحي ، والحياة نوعان :

حياة الحيوان وحياة النبات ، فحياة الحيوان خاصتها الحس والحركة الارادية ، وحياة النبات خاصتها النمو والاغذية . وقوله : (حرمت عليكم الميتة) إنما هو بما فارقته الحياة الحيوانية دون النباتية ؛ فان الشجر والزرع إذا يبس لم ينجس باتفاق المسلمين ، وقد قال تعالى : (والله أنزل من السماء ماء فأحيا به الأرض بعد موتها) ، وقال : (اعلموا أن الله يحيى الأرض بعد موتها) . فموت الأرض لا يوجب نجاستها باتفاق المسلمين ، وإنما الميتة المحرمة : ما فارقها الحس والحركة الارادية . وإذا كان كذلك فالشعر حياته من جنس حياة النبات ؛ لا من جنس حياة الحيوان ؛ فانه ينمو ويقتدي ويطول كالزرع ، وليس فيه حس ولا يتحرك برادته ، فلا تحله الحياة الحيوانية حتى يموت بفارقتها فلا وجه لتنجيسه .

وأيضاً فلو كان الشعر جزءاً من الحيوان لما أيسح أخذه في حال الحياة ، فان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن قوم يجبون أسنمة الابل وأليات النعم ؟ فقال « ما أئين من البهيمة وهي حية فهو ميت » . رواه أبو داود وغيره . وهذا متفق عليه بين العلماء ، فلو كان حكم الشعر حكم السنام والألية لما جاز قطعه في حال الحياة ، ولا كان طاهراً حالاً . فلما اتفق العلماء على أن الشعر والصوف إذا جز من الحيوان كان طاهراً حالاً : علم أنه ليس مثل اللحم .

وأيضاً فقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى شعره لما خلق رأسه للمسلمين ، وكان صلى الله عليه وسلم يستجبي ويستجمر .
فن سوى بين الشعر والبول والمذرة فقد أخطأ خطأ يئناً .

وأما العظم ونحوها : فإذا قيل : إنها داخلة في الميتة لأنها تحس وتألم . قيل لمن قال ذلك : أستم لم تأخذوا بعموم اللفظ ؛ فان ما لا نفس له سائلة كالنباب والعقرب والخنفساء لا ينجس عندكم وعند جمهور العلماء ، مع أنها ميتة موتاً حيوانياً . وقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليغمسه ثم لينزعه ؛ فان في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء » . ومن نجس هذا قال في أحد القولين : إنه لا ينجس المائعات الواقع فيها لهذا الحديث .

وإذا كان كذلك : علم أن علة نجاسة الميتة إنما هو احتباس الدم فيها ، فما لا نفس له سائلة ليس فيه دم سائل ، فإذا مات لم يحتبس فيه الدم ؛ فلا ينجس . فالعظم ونحوه أولى بعدم التنجيس من هذا ؛ فان العظم ليس فيه دم سائل ، ولا كان متحركاً بالإرادة إلا على وجه التبع . فإذا كان الحيوان الكامل الحساس المتحرك بالإرادة لا ينجس لكونه ليس فيه دم سائل : فكيف ينجس العظم الذي ليس فيه دم سائل ؟

ومما يبين صحة قول الجمهور : أن الله سبحانه إنما حرم علينا الدم المسفوح . كما قال تعالى : (قل : لا أجد فيها أوحى إلي محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً) ؛ فإذا عني عن الدم غير المسفوح مع أنه من جنس الدم : علم أنه — سبحانه — فرق بين الدم الذي يسيل وبين غيره ؛ ولهذا كان المسلمون يضعون اللحم في المرق وخطوط الدم في القدور بين ، وبأ تكون ذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كما أخبرت بذلك عائشة ، ولولا هذا لاستخرجوا الدم من العروق كما يفعل اليهود ، والله تعالى حرم ما مات حتف أنفه أو بسبب غير جرح محدد ، فحرم للمنخقة والموقوذة والمتردية والنطيحة . وحرم النبي صلى الله عليه وسلم ما صيد بمرض المعراض ، وقال : « إنه وقيد » دون ما صيد بحده ، والفرق بينها إنما هو سفح الدم ؛ فدل على أن سبب التجسس هو احتقان الدم واحتباسه ، وإذا سفح بوجه خيث بأن يذكر عليه غير اسم الله كان الحث هنا من جهة أخرى ، فإن التحريم يكون تارة لوجود الدم ، وتارة لفساد الذكاة كذكاة المجوسي والمرتد ، والذكاة في غير الحل .

وإذا كان كذلك فالعظم والقرن والظفر والظلف وغير ذلك ليس فيه دم مسفوح ، فلا وجه لتجيسه ، وهذا قول جمهور السلف ، قال الزهري كان خيار هذه الأمة يمتشطون بأمشاط من عظام الفيل ، وقد

روى في العاج حديث معروف ، لكن فيه نظر ليس هذا موضعه ؛ فانا لا نحتاج الى الاستدلال بذلك .

وأيضاً فقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في شاة ميمونة : « هلا أخذتم إهابها فانتفختم به ؟ ! » قالوا : أنها ميتة ؟ قال : « إنما حرم أكلها » . وليس في صحيح البخاري ذكر البياغ ، ولم يذكره عامة أصحاب الزهري عنه ، ولكن ذكره ابن عينة ، ورواه مسلم في صحيحه ، وقد طعن الامام أحمد في ذلك وأشار الى غلط ابن عينة فيه ، وذكر أن الزهري وغيره كانوا يسيحون الانتفاع بجلود الميتة بلا دباغ لأجل هذا الحديث ، وحينئذ فهذا النص يقتضي جواز الانتفاع بها بعد الدبغ بطريق الأولى ، لكن إذا قيل : إن الله حرم بعد ذلك الانتفاع بالجلود حتى تدبغ ، أو قيل : إنها لا تطهر بالدباغ : لم يلزم تحريم العظام ونحوها ، لأن الجلد جزء من الميتة فيه الدم كما في سائر أجزائها ، والنبي صلى الله عليه وسلم جعل دباغه ذكاته ؛ لأن البياغ ينشف رطوباته ؛ فدل على أن سبب التجسس هو الرطوبات ، والعظم ليس فيه رطوبة سائلة ، وما كان فيه منها فانه يحف ويابس . وهو يبقى ويحفظ أكثر من الجلد ، فهو أولى بالطهارة من الجلد .

والعلماء تازعوا في البياغ : هل يطهر ؟

فذهب مالك وأحمد في للشهور عنها : أنه لا يطهر .

ومذهب أبي حنيفة والشافعي والجمهور : أنه يطهر . وإلى هذا القول رجع أحمد ، كما ذكر ذلك عنه الترمذي عن أحمد بن الحسن الترمذي عنه .

وحديث ابن عكيم يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم نهام أن ينتفعوا من الميتة بأهاب أو عصب ، بعد أن كان أذن لهم في ذلك ، لكن هذا قد يكون قبل الدباغ فيكون قد أرخص ، فإن حديث الزهري الصحيح يبين أنه كان قد رخص في جلود للميتة قبل الدباغ . فيكون قد أرخص لهم في ذلك ، ثم لما نهى عن الاتفاع بها قبل الدباغ نهام عن ذلك ، ولهذا قال طائفة من أهل اللغة : إن الأهاب اسم لما لم يدبغ ولهذا قرن معه العصب ، والعصب لا يدبغ .

فصل

وأما لبن الميتة وانفتحتا ففيه قولان مشهوران للعلماء :

أحدهما : أن ذلك طاهر . كقول أبي حنيفة وغيره ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد .

والثاني : أنه نجس . كقول مالك والشافعي ، والرواية الأخرى
عن أحمد .

وعلى هذا النزاع انبنى نزاعهم في جبن المجوس ، فان ذبائح المجوس
حرام عند جماهير السلف والخلف ، وقد قيل : إن ذلك يجمع عليه
بين الصحابة ، فاذا صنعوا جبننا — والحين يصنع بالأنفحة — كان فيه
هذان القولان .

والأظهر أن جبنهم حلال ، وإن انفحة الميتة ولبنها طاهر ، وذلك
لأن الصحابة لما فتحوا بلاد العراق أكلوا جبن المجوس ، وكان هذا
ظاهراً شائعاً بينهم ، وما ينقل عن بعضهم من كراهة ذلك ففيه نظر ،
فانه من نقل بعض الحجازيين وفيه نظر . وأهل العراق كانوا أعلم
بهذا ، فان المجوس كانوا ببلادهم ولم يكونوا بأرض الحجاز .

وبدل على ذلك أن سلمان الفارسي كان هو نائب عمر بن الخطاب
على المدائن ، وكان يدعو الفرس إلى الاسلام ، وقد ثبت عنه : أنه
سئل عن شيء من السمن والحين والفراء ؟ فقال : الحلال ما أحل الله
في كتابه . والحرام ما حرم الله في كتابه . وما سكت عنه فهو مما عفى
عنه . وقد رواه أبو داود مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم . ومعلوم
أنه لم يكن السؤال عن جبن المسلمين وأهل الكتاب ، فان هذا أمر

بين ، وإنما كان السؤال عن جبين الجوس : فدل ذلك على أن سلمان
كان يفتي بحلها ، وإذا كان روى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم
انقطع النزاع بقول النبي صلى الله عليه وسلم .

وأيضاً فاللبن والأثفحة لم يموتا ، وإنما نجسها من نجسها لكونها في
وعاء نجس ، فيكون مائعاً في وعاء نجس ، فالتنجيس مبني على مقدمتين
على أن المائع لاقى وعاء نجساً ، وعلى أنه إذا كان كذلك صار نجساً .

فيقال أولاً : لا نسلم أن المائع ينجس بملاقاة النجاسة ، وقد تقدم
أن السنة دلت على طهارته لا على نجاسته .

ويقال ثانياً : إن للملاقاة في الباطن لا حكم لها ، كما قال تعالى :
(يخرج من بين فرث ودم لبناً خالصاً سائغاً للشاربين) ، ولهذا يجوز
حل الصبي الصغير في الصلاة مع ما في بطنه . والله أعلم .

باب الاستجاء

سئل رحمه الله

عن قال : إن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « غربوا ولا تشرقوا ،
ومنهم من قال : « شرقوا ولا تغربوا » ؟

فأجاب : الحديثان كذب ، ولكن في الصحيح عنه أنه قال :
« لا تستقبلوا القبلة بغائط ولا بول ، ولكن شرقوا أو غربوا » . وفي
السنن عنه أنه قال : « ما بين المشرق والمغرب قبلة » ، وهذا خطاب
منه لأهل المدينة ومن جرى مجراهم كأهل الشام والجزيرة والعراق ،
وأما مصر فقبلتهم بين المشرق والجنوب ، من مطلع الشمس في الشتاء .
والله أعلم .

وسئل

عن الاستنجاء هل يحتاج الى أن يقوم الرجل ويمشي ، ويتحنح ، ويستجمر بالأحجار وغيرها ، بعد كل قليل في ذهابه ومجيئه ، لظنه أنه خرج منه شيء : فهل فعل هذا السلف رضي الله عنهم . أو هو بدعة أو هو مباح ؟

فأجاب : الحمد لله . التحنح بعد البول والمشي ، والطفر الى فوق والصعود في السلم ، والتعلق في الجبل ، وتفطيش الذكر بإسائه وغير ذلك : كل ذلك بدعة ، ليس بواجب ولا مستحب عند أئمة المسلمين ، بل وكذلك نثر الذكر بدعة على الصحيح ، لم يشرع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وكذلك سلت البول بدعة ، لم يشرع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم . والحديث للروى في ذلك ضعيف لأصل له ، والبول يخرج بطبعه ، وإذا فرغ انقطع بطبعه ، وهو كما قيل : كالضرع إن تركه قر ، وإن حلبته حر .

وكما فتح الانسان ذكره فقد يخرج منه ، ولو تركه لم يخرج منه .
وقد ينخيل إليه أنه خرج منه وهو وسواس ، وقد يحس من يجده برداً
للافاة رأس الذكر فيظن أنه خرج منه شيء ولم يخرج .

والبول يكون واقفاً محبوساً في رأس الاحليل لا يقطر ، فاذا عصر
الذكر أو الفرج أو الثقب بحجر أو اصبع أو غير ذلك خرجت
الرطوبة ، فهذا أيضاً بدعة ، وذلك البول الواقف لا يحتاج الى إخراج
باتفاق العلماء ، لا بحجر ، ولا اصبع ، ولا غير ذلك ، بل كلما أخرجه
جاء غيره ، فانه يرشح دائماً .

والاستجار بالحجر كاف لا يحتاج الى غسل الذكر بللأه ، ويستحب
لمن استجى أن ينضح على فرجه ماء ، فاذا أحس برطوبته قال : هذا
من ذلك الماء .

وأما من به سلس البول — وهو أن يجري بغير اختياره
لا ينقطع — فهذا يتخذ حفاظاً يمنعه ، فان كان البول ينقطع مقدار
ما يتطهر ويصلي ، وإلا صلى وإن جرى البول — كاللستحاضة — تزواً لكل
صلاة . والله أعلم .

باب السواك

سئل رحمه الله

عن السواك : هل هو باليد اليسرى أولى من اليد اليمنى أو بالعكس ؟
وهل يسوغ الانكار على من يستاك باليسرى ؟ وأيما أفضل ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين ، الأفضل أن يستاك باليسرى ؛
نص عليه الامام أحمد في رواية ابن منصور الكوسج ، ذكره عنه في
مسائله وما علمنا أحداً من الأئمة خالف في ذلك ؛ وذلك لأن الاستياك
من باب إمالة الأذى ، فهو كالاستئثار والامتخاط ؛ ونحو ذلك مما فيه
إزالة الأذى ، وذلك باليسرى ، كما أن إزالة النجاسات كالاستجار ونحوه
باليسرى ، وإزالة الأذى واجبا ومستحبها باليسرى .

والأفعال نوعان : أحدهما : مشترك بين العصريين . والثاني :
مختص بأحدهما .

وقد استقرت قواعد الشريعة على أن الأفعال التي تشترك فيها

اليمنى واليسرى : تقدم فيها اليمنى إذا كانت من باب الكرامة : كالوضوء والغسل ، والابتداء بالشق الأيمن في السواك ؛ وتنف الابط ؛ وكاللباس ؛ والانتعال ، والترجل ، ودخول المسجد والمنازل ، والخروج من الحلاء ، ونحو ذلك .

وتقدم اليسرى في ضد ذلك ، كدخول الحلاء ، وخلع النعل ، والخروج من المسجد .

والذي يختص بأحدهما : إن كان من باب الكرامة كان باليمين ، كالأكل والشرب ، والمصافحة ؛ ومناولة الكتب . وتناولها ، ونحو ذلك . وإن كان ضد ذلك كان باليسرى ، كالاستجار ؛ ومس الذكر ، والاستئثار ، والامتخاط ، ونحو ذلك .

فإن قيل : السواك عبادة مقصودة تشرع عند القيام إلى الصلاة وإن لم يكن هناك وسخ ، وما كان عبادة مقصودة كان باليمين .

قيل : كل من اللقمتين ممنوع ؛ فإن الاستياك إنما شرع لازالة ما في داخل الفم ، وهذه العلة متفق عليها بين العلماء ؛ ولهذا شرع عند الأسباب المغيرة له كالنوم والاعشاء ، وعند العبادة التي بشرع لها تطهير كالصلاة والقراءة ، ولما كان الفم في مظنة التغير شرع عند

القيام إلى الصلاة . كما شرع غسل اليد للمتوضئ قبل وضوئه ؛ لأنها آلة لصب الماء . وقد تنازع العلماء فيما إذا تحقق نظافتها : هل يستحب غسلها ؟ على قولين مشهورين . ومن استحب ذلك — كالمعروف في مذهب الشافعي وأحمد — يستحب على النادر بل الغالب ، وإزالة الشك باليقين .

وقد يقال مثل ذلك في السواك إذا قيل باستحبابه مع نظافة الفم عند القيام إلى الصلاة ، مع أن غسل اليد قبل للضمضة المقصود بها النظافة ، فهذا توجيه المنع للمقدمة الأولى .

وأما الثانية : فإذا قدر أنه عبادة مقصودة فما الدليل على أن ذلك مستحب باليمنی ؟ وهذه مقدمة لا دليل عليها ، بل قد يقال : العبادات تفعل بما يناسبها ، ويقدم فيها ما يناسبها .

ثم قول القائل : إن ذلك عبادة مقصودة : إن أراد به أنه تعبد محض لا تعقل علته : فليس هذا بصواب ، لاتفاق المسلمين على أن السواك معقول ، ليس بمنزلة رمي الجمار . وإن أراد أنها مقصودة أنه لا بد فيها من النية كالطهارة ، وأنها مشروعة مع تيقن النظافة ونحو ذلك : فهذا الوصف إذا سلم لم يكن في ذلك ما يوجب كونها باليمنی ، إذ لا دليل على ذلك ؛ فإن كونها منوية أو مشروعة مع تيقن النظافة

لا يتافى أن يكون من باب الكرامة تختص بها اليمنى ، بل يمكن ذلك فيها مع هذا الوصف ، ألا ترى أن الطواف بالبيت من أجل العبادات المقصودة ؟ ويستحب القرب فيه من البيت ؛ ومع هذا فالجانب الأيسر فيه أقرب إلى البيت . لكون الحركة الدورية تعتمد فيها اليمنى على اليسرى . فلما كان الأكرام في ذلك للخارج جعل لليمين ، ولم ينقل إذا كانت مقصودة ، فينبغي تقديم اليمنى فيها إلى البيت ؛ لأن إكرام اليمين في ذلك أن تكون هي الخارجة .

وكذلك الاستئثار جله باليسرى إكرام لليمين ، وصيانة لها ، وكذلك السواك . ثم إذا قيل : هو في الأصل من باب إزالة الأذى ، وإذا قيل : إنه مشروع فيه العدول عن اليمنى إلى اليسرى أعظم في إكرام اليمين بدون ذلك : لم يمنع أن يكون إزالة الأذى فيه ثابتة مقصودة ، كالاستجار بالثلاث عند من يوجهه ، كالشافعي وأحمد ، فانهم يوجبون الحجر الثالث مع حصول الانتقاء بما دونه .

وكذلك التلث والتسيع في غسل التنجاسات حيث وجب ، وعند من يوجهه يأمر به وإن حصلت الإزالة بما دونه .

وكذلك التلث في الوضوء مستحب وإن تنظف العضو بما دونه مع أنه لا شك أن إزالة التنجاسة مقصودة في الاستجاء بللاء والحجر .

فكذلك إماطة الأذى من الفم مقصودة بالسواك قطعاً وإن شرع مع عدمه ، تحقيقاً لحصول المقصود ؛ وذلك لا يمنع من أن يجعل باليسرى ، كما أن الحجر الثالث في الاستجمار يكون باليسرى ، والمرّة السابعة في ولوغ الكلب تكون باليسرى ، ونحو ذلك مما كان المقصود به في الاصل إزالة الأذى ، وإن قيل : يشرع مع عدمه تكبيلاً للمقصود به وإزالة للشك باليقين ، إلحاقاً للنادر بالغالب ؛ ولأن الحكمة في ذلك قد تكون خفية ، فعلق الحكم فيها بالمظنة ، إذ زوال الأذى بالكلية قد يظنه الظان من غير يقين ، ويعسر اليقين في ذلك ، فأقيمت المظنة فيه مقام الحكمة ، فجعل مشروعاً للقيام إلى الصلاة مع عدم النظر إلى التغير وعدمه ؛ لأن العبادة حصول التغير .

فهذا إذا قيل به فهو من جنس أقوال العلماء ، وذلك لا يخرج جنس هذا الفعل أن يكون من باب إزالة الأذى ، وإن كان عبادة مقصودة تشرع فيها النية ، وحينئذ يكون باليسرى كالاستئثار والاستنجاء بالاحجار ، ومباشرة محل الولوج بذلك ونحوه ، بخلاف صب الماء فإنه من باب الكرامة ، ولهذا كان للتوضي يستنشق باليمنى ويستتر باليسرى ، والمستجى يصب الماء باليمين ويدلك باليسرى .

وكذلك للمغتسل والتوضي من الماء ، كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم : يدخل يده اليمنى في الاناء فيصب بها على اليسرى ، مع أن

مباشرة العورة في الغسل باليسرى ، وهكذا غاسل مورد النجاسة
يصب باليمنى ، وإذا احتاج الى مباشرة المحل بآثره باليسرى ، وشواهد
الشريعة وأصولها على ذلك متظاهرة . والله أعلم ؟

وسئل عن الحتان : متى يكون ؟

فأجاب : أما الحتان فمتى شاء اختن ، لكن إذا راحق البلوغ
فينبغي أن يختن كما كانت العرب تفعل ، لئلا يبلغ الا وهو مختون .

وأما الحتان في السابع ففيه قولان ، هما روايتان عن أحمد : قيل :
لا يكره لأن إبراهيم ختن اسحق في السابع . وقيل : يكره لأنه عمل
اليهود ، فيكره التشبه بهم ، وهذا مذهب مالك . والله أعلم ؟

وسئل

عن مسلم بالغ عاقل يصوم ويصلي ، وهو غير مختون وليس مطهرا
هل يجوز ذلك ؟ ومن ترك الحتان كيف حكمه ؟

فأجاب : إذا لم يخف عليه ضرر الحتان فعليه أن يختن ، فان

ذلك مشروع مؤكد للمسلمين باتفاق الأئمة ، وهو واجب عند الشافعي وأحمد في المشهور عنه ، وقد اختن إبراهيم الحليل عليه السلام بعد ثمانين من عمره ، ويرجع في الضرر الى الاطباء الثقات ، وإذا كان يضره في الصيف أخره الى زمان الحريف . والله أعلم ؟

وسئل عن المرأة : هل تختن أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . نعم ! تختن ، وختانها أن تقطع أعلى الجلبة التي كعرف الديك ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للخافضة — وهي الخاتنة — : « أشمى ولا تنهكي ، فإنه أبهى للوجه ، واحظي لها عند الزوج » ، يعني : لا تبالي في القطع ، وذلك أن المقصود بختان الرجل تطهيره من النجاسة المحققة في القلفة ، والمقصود من ختان المرأة تعديل شهوتها ، فإنها إذا كانت قلفاء كانت مغتلمة شديدة الشهوة .

ولهذا يقال في المشائخة : يابن القلفاء ! فإن القلفاء تتطلع الى الرجال أكثر ، ولهذا يوجد من الفواحش في نساء التتر ونساء الافرنج ما لا يوجد في نساء المسلمين ، وإذا حصلت المبالغة في الختان ضعفت الشهوة ، فلا يكمل مقصود الرجل ، فإذا قطع من غير مبالغة حصل المقصود باعتدال . والله أعلم .

وسئل :

إذا مات الصبي وهو غير مختون : هل يختن بعد موته ؟

فأجاب : ولا يختن أحد بعد الموت .

وسئل

كم مقدار ان يقعد الرجل حتى يخلق عاتيه ؟

فأجاب : عن أنس رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
« وقت لهم في خلق العانة وتنف الابط ونحو ذلك : أن لا يترك أكثر
من اربعين يوما » ، وهو في الصحيح . والله أعلم ؟

ما تقول السادة العلماء - رضي الله عنهم - اجمعين

في أقوام يخلقون رؤوسهم على أيدي الأشياخ ؛ وعند القبور التي

يعظمونها ، ويعدون ذلك قربة وعبادة : فهل هذا سنة أو بدعة ؟
وهل خلق الرأس مطلقاً سنة أو بدعة ؟ أفتونا مأجورين ؟

فأجاب شيخ الاسلام : الحمد لله رب العالمين .

خلق الرأس على أربعة أنواع :

أحدها : خلقه في الحج والعمرة فهذا مما أمر الله به ورسوله ،
وهو مشروع ثابت بالكتاب والسنة وإجماع الأمة ، قال تعالى :
(لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين علقين رؤوسكم ومقصرين
لا تخافون) ، وقد نواتر من النبي صلى الله عليه وسلم : أنه خلق
رأسه في حجه وفي عمره ، وكذلك أصحابه منهم من خلق ومنهم من
قصر . والخلق أفضل من التقصير ؛ ولهذا قال صلى الله عليه وسلم :
« اللهم اغفر للمحلقين » ، قالوا : يا رسول الله ! والمقصرين ؟ قال :
« اللهم اغفر للمحلقين » ، قالوا : يا رسول الله ! والمقصرين ؟ قال :
« اللهم اغفر للمحلقين » ، قالوا : يا رسول الله ! والمقصرين ؟ قال :
« والمقصرين » . وقد أمر الصحابة الذين لم يسوقوا الهدى في حجة
الوداع أن يقصروا رؤوسهم للعمرة إذا طافوا بالبيت ؛ وبين الصفا
والمروة ؛ ثم يحلقوا إذا قضا الحج . فجمع لهم بين التقصير أولاً ، وبين
الحلق ثانياً .

والنوع الثاني : خلق الرأس للحاجة ، مثل أن يحلقه للتداوي .
فهذا أيضاً جائز بالكتاب والسنة والاجماع : فإن الله رخص للمحرم
الذي لا يجوز له خلق رأسه أن يحلقه إذا كان به أذى ، كما قال
تعالى : (ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدى محله ، فمن كان منكم
مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك) ،
وقد ثبت باتفاق المسلمين حديث كعب بن عجرة لما مر به النبي صلى
الله عليه وسلم في عمرة الحديبية — والقمل ينال من رأسه — فقال :
« أيؤذيك هوامك ؟ » قال : نعم ! فقال : « احلق رأسك وانسك
شاة ، أو صم ثلاثة أيام : أو أطعم فرقاً بين ستة مساكين » ، وهذا
الحديث متفق على صحته : متلقى بالقبول من جميع المسلمين .

النوع الثالث : حلقه على وجه التبعيد والتدين والزهد : من غير
حج ولا عمرة ، مثل ما يأمر بعض الناس التائب إذا تاب بحلق رأسه
ومثل أن يجعل خلق الرأس شعار أهل النسك والدين : أو من تمام
الزهد والعبادة ، أو يجعل من يحلق رأسه أفضل ممن لم يحلقه أو
أدين أو أزهد ، أو أن يقصر من شعر التائب ، كما يفصل بعض
المتنبيين إلى المشيخة إذا توب أحداً : أن يقص بعض شعره ، ويعين
الشيخ صاحب مقص وسجادة : فيجعل صلاته على السجادة ، وقصه
رؤوس الناس من تمام المشيخة التي يصلح بها أن يكون قدوة يتوب

التائبين : فهذا بدعة لم يأمر الله بها ولا رسوله ؛ وليست واجبة ولا مستحبة عند أحد من أئمة الدين ؛ ولا فعلها أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ، ولا شيوخ المسلمين المشهورين بالزهد والعبادة ، لا من الصحابة ولا من التابعين ولا تابعيهم ومن بعدهم ، مثل الفضيل بن عياض ؛ وإبراهيم بن أدهم ؛ وأبي سليمان الداراني ، ومعروف الكرخي ، وأحمد بن أبي الحواري ؛ والسري السقطي ؛ والجنيدي بن محمد ، وسهل ابن عبد الله التستري ، وأمثال هؤلاء لم يكن هؤلاء يقصون شعر أحد إذا تاب ، ولا يأمرهم التائب أن يحلق رأسه .

وقد أسلم على عهد النبي صلى الله عليه وسلم جميع أهل الأرض ، ولم يكن يأمرهم بحلق رؤوسهم إذا أسلموا ، ولا قص النبي صلى الله عليه وسلم رأس أحد . ولا كان يصلي على سجادة ، بل كان يصلي إماماً بجميع المسلمين يصلي على ما يصلون عليه ، ويقعد على ما يقعدون عليه ، لم يكن متميزاً عنهم بشيء يقعد عليه ، لا سجادة ولا غيره ، ولكن يسجد أحياناً على الخمرة — وهي شيء يصنع من الخوص صغير — يسجد عليها أحياناً لأن المسجد لم يكن مفروشاً ، بل كانوا يصلون على الرمل والحصى ، وكان أكثر الأوقات يسجد على الأرض حتى يبين الطين في جبهته صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليماً .

ومن اعتقد البدع التي ليست واجبة ولا مستحبة : قرينة وطاعة

وطريقاً الى الله ، وجعلها من تمام الدين ، وما يؤمر به التائب والزاهد
والعابد ، فهو ضال ، خارج عن سبيل الرحمن ، متبع لخطوات الشياطين .

والنوع الرابع : أن يخلق رأسه في غير النسك لغير حاجة ،
ولا على وجه التقرب والتدين : فهذا فيه قولان للعلماء هما روايتان
عن أحمد .

أحدهما : أنه مكروه . وهو مذهب مالك وغيره .

والثاني : أنه مباح . وهو المعروف عند أصحاب أبي حنيفة
والشافعي ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم رأى غلاماً قد خلق بعض
رأسه فقال : « اخلقوه كله أو دعوه كله » ، وأني بأولاد صغار بعد
ثلاث فخلق رؤوسهم . ولأنه نهى عن الفرع ، والفرع : خلق البعض ؛
فدل على جواز خلق الجميع . والأولون يقولون : خلق الرأس شعار
أهل البدع ، فإن الخوارج كانوا يخلقون رؤوسهم ، وبعض الخوارج
يعدون خلق الرأس من تمام التوبة والنسك . وقد ثبت في الصحيحين
أن النبي صلى الله عليه وسلم لما كان يقسم جاءه رجل عام الفتح
كث اللحية مخلوق .

وسئل

عن رجل جندي بقلع يياض لحيته : فهل عليه في ذلك إثم أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . تنف الشيب مكروه للجندي وغيره ، فإن في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم « نهى عن تنف الشيب ، وقال : إنه نور للمسلم » .

وسئل

عن الرجل إذا كان جنباً وقص ظفره أو شاربته ، أو مشط رأسه هل عليه شيء في ذلك ؟ فقد أشار بعضهم الى هذا وقال : إذا قص الجنب شعره أو ظفره فإنه تعود إليه أجزاءه في الآخرة ، فيقوم يوم القيامة وعليه قسط من الجنابة بحسب ما نقص من ذلك ، وعلى كل شعرة قسط من الجنابة : فهل ذلك كذلك أم لا ؟

فأجاب : قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث حذيفة ،

ومن حديث أبي هريرة رضي الله عنها : أنه لما ذكر له الجنب قال :
« إن المؤمن لا ينجس » . وفي صحيح الحاكم : « حياً ولا ميتاً » .
وما أعلم على كراهية إزالة شعر الجنب وظفره دليلاً شرعياً . بل قد
قال النبي صلى الله عليه وسلم للذي أسلم : « ألق عنك شعر الكفر
واختن » ، فأمر الذي أسلم أن يفتسل ولم يأمره بتأخير الاختنان
 وإزالة الشعر من الاغتسال ، فاطلاق كلامه يقتضي جواز الأمرين .
وكذلك تؤمر الحائض بالامتناع في غسلها مع أن الامتناع يذهب
ببعض الشعر . والله أعلم .

باب الوضوء

سئل رحمه الله

عن مسح الرأس في الوضوء : من العلماء من أوجب جميع الرأس ومنهم من أوجب ربع الرأس ، ومنهم من قال : بعض شعره يجزئ : فما ينبغي أن يكون الصحيح من ذلك ؟ ينونا لنا ذلك !

فأجاب : الحمد لله . اتفق الأئمة كلهم على أن السنة مسح جميع الرأس ، كما ثبت في الأحاديث الصحيحة والحسنة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فإن الذين نقلوا وضوءه لم ينقل عنه أحد منهم أنه اقتصر على مسح بعض رأسه ، وما يذكره بعض الفقهاء — كالقنوري في أول مختصره وغيره — أنه نوضاً ومسح على ناصيته : إنما هو بعض الحديث الذي في الصحيح من حديث المغيرة بن شعبة : أن النبي صلى الله عليه وسلم نوضاً عام تبوك ومسح على ناصيته .

ولهذا ذهب طائفة من العلماء إلى جواز مسح بعض الرأس ، وهو

مذهب أبي خنيفة والشافعي ، وقول في مذهب مالك وأحمد . وذهب آخرون الى وجوب مسح جميعه ، وهو المشهور من مذهب مالك وأحمد وهذا القول هو الصحيح ، فان القرآن ليس فيه ما يدل على جواز مسح بعض الرأس ، فان قوله تعالى : (فامسحوا برؤوسكم وأرجلكم) نظير قوله : (فامسحوا بوجوهكم وأيديكم) ، لفظ المسح في الآيتين ، وحرف الباء في الآيتين : فاذا كانت آية التيمم لا تدل على مسح البعض مع أنه يدل عن الوضوء ، وهو مسح بالتراب لا بشرع فيه تكرار : فكيف تدل على ذلك آية الوضوء مع كون الوضوء هو الأصل ، والمسح فيه بلقاء للمشروع فيه التكرار ؟ هذا لا يقوله من يعقل ما يقول .

ومن ظن أن من قال باجزاء البض لأن الباء للتبعض ، أو دالة على القدر المشترك : فهو خطأ أخطاء على الأئمة ، وعلى اللغة ، وعلى دلالة القرآن . والباء للالصاق وهي لا تدخل الا لفائدة : فاذا دخلت على فعل يتعدى بنفسه أفادت قدراً زائداً ، كما في قوله : (عينا يشرب بها عباد الله) ، فانه لو قيل : يشرب منها لم تدل على الري ، فضمن يشرب معنى يروي ، فقيل : (يشرب بها) فأفاد ذلك أنه شرب يحصل معه الري .

وباب تضمين الفعل معنى فعل آخر حتى يتعدى بتعديته — كقوله : (لقد ظلمك بسؤال نعجتك الى نعاجه) ، وقوله (ونحيناه من القوم)

الذين كذبوا بآياتنا) ، وقوله : (واحذرهم ان يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك) ، وأمثال ذلك — كثير في القرآن ، وهو يغنى عن البصريين من النحاة عما يتكلفه الكوفيون من دعوى الاشتراك في الحروف .

وكذلك للمسح في الوضوء والتيمم لو قال : فامسحوا برؤوسكم أو وجوهكم : لم ندل على ما يلتصق بالمسح ، فانك تقول : مسحت رأس فلان ، وان لم يكن بيدك بلل . فاذا قيل : فامسحوا برؤوسكم ووجوهكم ضمن للمسح معنى الالتصاق ، فأفاد انكم تلتصقون برؤوسكم ووجوهكم شيئاً بهذا للمسح ، وهذا يفيد في آية التيمم انه لا بد ان يلتصق الصعيد بالوجه واليد ، ولهذا قال : (فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) . وإنما مأخذ من جوز البعض : الحديث .

ثم تنازعوا : فمنهم من قال : يجرى قدر الناصية ، كرواية عن أحمد وقول بعض الحنفية . ومنهم من قال : يجرى الأكثر . كرواية عن أحمد وقول بعض المالكية . ومنهم من قال : يجرى الربع . ومنهم من قال : قدر ثلاث اصابع . وها قولان للحنفية . ومنهم من قال : ثلاث شعرات أو بعضها . ومنهم من قال : شعرة أو بعضها . وها قولان للشافعية .

وأما الذين أوجبوا الاستيعاب — كمالك وأحمد في المشهور من

مذهبها — فحجتهم ظاهر القرآن . وإذا سلم لهم منازعهم وجوب الاستيعاب في مسح التيمم : كان في مسح الوضوء أولى وأحرى لفظاً ومعنى ، ولا يقال : التيمم وجب فيه الاستيعاب لأنه بدل عن غسل الوجه ، واستيعابه واجب : لأن البدل إنما يقوم مقام البدل في حكمه لا في وصفه ؛ ولهذا المسح على الخفين بدل عن غسل الرجلين ولا يجب فيه الاستيعاب مع وجوبه في الرجلين . وأيضاً للسنة المستفيضة من عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وأما حديث المغيرة بن شعبة فعند أحمد وغيره من فقهاء الحديث يجوز المسح على العمامة للأحاديث الصحيحة الثابتة في ذلك ، وإذا مسح عنده بناصيته وكل الباقي بعمامته أجزاء ذلك عنده بلا ريب .

وأما مالك فلا جواب له عن الحديث إلا أن يحمله على أنه كان معذوراً لا يمكنه كشف الرأس فتيمم على العمامة للعذر . ومن فعل ما جاءت به السنة من المسح بناصيته وعمامته أجزاء مع العذر بلا نزاع ، وأجزاء بدون العذر عند الثلاثة ، ومسح الرأس مرة مرة يكفي بالاتفاق كما يكفي تطهير سائر الأعضاء مرة .

وتسازعوا في مسحه ثلاثاً : هل يستحب ؟ فنذهب الجمهور أنه لا يستحب ، كالك وأبي حنيفة وأحمد في المشهور عنه .

وقال الشافعي وأحمد في رواية عنه : يستحب : لما في الصحيح أنه
توضأ ثلاثاً ثلاثاً وهذا عام . وفي سنن أبي داود : أنه مسح رأسه
ثلاثاً ، ولأنه عضو من أعضاء الوضوء فسن فيه الثلاث كسائر الأعضاء .
والأول أصح ، فإن الأحاديث الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم
تبين أنه كان يمسح رأسه مرة واحدة ، ولهذا قال أبو داود السجستاني :
أحاديث عثمان الصحاح تدل على أنه مسح مرة واحدة . وبهذا يبطل
ما رواه من مسحه ثلاثاً ، فإنه يبين أن الصحيح أنه مسح رأسه مرة
وهذا المفصل يقضي على الجمل ، وهو قوله : « توضأ ثلاثاً ثلاثاً » ،
كما أنه لما قال : « إذا سمعتم المؤذن فقولوا : مثل ما يقول » كان هذا
بجمل ، وفسره حديث ابن عمر أنه يقول عند الجملة : « لا حول ولا
قوة الا بالله » ، فإن الخاص المفسر يقضي على العام الجمل .

وأيضاً فإن هذا مسح ، والمسح لا يسن فيه التكرار ، كمسح
الحف والمسح في التيمم ومسح الجيرة ، وإلحاق المسح بالمسح أولى من
الحاقه بالفضل : لأن للمسح إذا كرر كان كالفضل . وما يفعله الناس من
أنه يمسح بعض رأسه بل بعض شعره ثلاث مرات : خطأ مخالف للسنة
الجمع عليها من وجهين : من جهة مسحه بعض رأسه ، فإنه خلاف
السنة باتفاق الأئمة . ومن جهة تكراره ، فإنه خلاف السنة على الصحيح
ومن يستحب التكرار — كالشافعي وأحمد في قول — لا يقولون :

امسح البعض وكرره ، بل يقولون : امسح الجميع وكرر للمسح .

ولا خلاف بين الأئمة ان مسح جميع الرأس مرة واحدة أولى من مسح بعضه ثلاثاً ، بل إذا قيل : ان مسح البعض يجزئ . وأخذ رجل بالرخصة كيف يكرر للمسح . ثم المسلمون متنازعون في جواز الاقتصار على البعض وفي استحباب تكرار المسح : فكيف يعدل الى فعل لا يجزئ عند أكثرهم ولا يستحب عند أكثرهم ، ويترك فعل يجزئ عند جميعهم وهو الأفضل عند أكثرهم ؟ والله أعلم .

وسئل :

هل صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه مسح على عنقه في الوضوء ، أو أحد من الصحابة رضي الله عنهم ؟

فأجاب : لم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه مسح على عنقه في الوضوء ، بل ولا روي عنه ذلك في حديث صحيح ، بل الأحاديث الصحيحة التي فيها صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يمسح على عنقه : ولهذا لم يستحب ذلك جمهور العلماء كمالك والشافعي وأحمد في ظاهر مذهبه ، ومن استحبه فاعتمد فيه على أثر يروي عن

أبي هريرة رضي الله عنه ، أو حديث يضعف نقله : « أنه مسح رأسه حتى بلغ القذال » ، ومثل ذلك لا يصلح عمدة ، ولا يعارض ما دلت عليه الأحاديث ، ومن ترك مسح العنق فوضوؤه صحيح باتفاق العلماء . والله أعلم .

وقال شيخ الإسلام رحمه الله :

غسل القدمين في الوضوء منقول عن النبي صلى الله عليه وسلم نقلاً متواتراً ، منقول عمله بذلك وأمره به ، كقوله في الحديث الصحيح من وجوه متعددة : كحديث أبي هريرة وعبد الله بن عمر وعائشة : « ويل للأعقاب من النار » ، وفي بعض ألفاظه : « ويل للأعقاب وبطون الأقدام من النار » . فمن توضأ كما تتوضأ للمبتدعة — فلم يغسل باطن قدميه ولا عقبه بل مسح ظهرها — قالويل لعقبه وباطن قدميه من النار . وتواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم المسح على الحفين ، ونقل عنه المسح على القدمين في موضع الحاجة مثل أن يكون في قدميه نعلان يشق نزعهما .

وأما مسح القدمين مع ظهورها جميعاً فلم ينقله أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم . وهو مخالف للكتاب والسنة . أما مخالفته للسنة فظاهر

متواتر . وأما مخالفته للقرآن فلأن قوله تعالى : (وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين) فيه قرأتان مشهورتان : النصب والخفض . فنقرأ بالنصب فإنه معطوف على الوجه واليد ، والمعنى : فانغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم إلى الكعبين وامسحوا برؤوسكم . ومن قرأ بالخفض فليس معناه وامسحوا أرجلكم كما يظنه بعض الناس ؛ لأوجه :

أحدها : ان الذين قرأوا ذلك من السلف قالوا : عاد الأمر إلى الغسل .

الثاني : أنه لو كان عطفاً على الرؤوس لكان المأمور به مسح الأرجل لا المسح بها ، والله إنما أمر في الوضوء والتيمم بالمسح بالعضو لا مسح العضو ؛ فقال تعالى : (وامسحوا برؤوسكم) ، وقال : (فتيمموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) ، ولم يقرأ القراء المعروفون في آية التيمم وأيديكم بالنصب كما قرأوا في آية الوضوء ، فلو كان مطلقاً لكان الموضعان سواء ؛ وذلك أن قوله : (وامسحوا برؤوسكم) وقوله : (فامسحوا بوجوهكم وأيديكم) يقتضي إلصاق للمسوح ؛ لأن الباء للإلصاق ، وهذا يقتضي إصال الماء والصعيد إلى أعضاء الطهارة . وإذا قيل : امسح رأسك ورجلك ؛ لم يقتض إصال الماء إلى العضو . وهذا يبين ان الباء حرف جاء لمعنى لا زائدة كما يظنه بعض الناس ، وهذا خلاف قوله :

معاوي إتنا بشر فأصبح فلسنا بالجبال ولا الحديد

فإن الباء هنا مؤكدة فلو حذفت لم يختل المعنى ، والباء في آية الطهارة إذا حذفت اختل المعنى ، فلم يميز أن يكون العطف على محل المجرور بها ، بل على لفظ المجرور بها أو ما قبله .

الثالث : أنه لو كان عطفاً على المحل لقىء في آية التيمم فامسحوا بوجوهكم وامسحوا أيديكم : فكان في الآية ما يبين فساد مذهب الشارح بأنه قد دلت عليه (فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) بالنصب ؛ لأن اللفظين سواء ، فلما انفقوا على الجر في آية التيمم مع إمكان العطف على المحل لو كان صواباً : علم أن العطف على اللفظ ، ولم يكن في آية التيمم منصوب معطوف على اللفظ كما في آية الوضوء .

الرابع : أنه قال : (وأرجلكم إلى الكمين) ولم يقل : إلى الكماب ، فلو قدر أن العطف على المحل كالقول الآخر ؛ وإن التقدير أن في كل رجلين كمين ؛ وفي كل رجل كعب واحد ؛ لقليل ؛ إلى الكماب كما قيل : (إلى المرافق) لما كان في كل يد مرفق . وحينئذ فالكعبان هما العظامان الناتئان في جانبي الساق ؛ ليس هو معقد الشراك بجمع الساق والقدم كما يقوله من يرى للمسح على الرجلين ، فإذا كان الله تبارك وتعالى إنما أمر بطهارة الرجلين إلى الكمين الناتئين ؛

والماسح يسمح إلى جمع القدم والساق : علم انه مخالف للقرآن .

الوجه الخامس : أن القراءتين كالأيتين ، والترتيب في الوضوء : إما واجب ؛ وإما مستحب مؤكد الاستحباب ، فإذا فصل مسح بين مغسولين وقطع النظر عن النظر : دل ذلك على الترتيب المشروع في الوضوء .

الوجه السادس : أن السنة تفسر القرآن ، وتدل عليه وتبرر عنه ، وهي قد جاءت بالفصل .

الوجه السابع : أن التيمم جعل بدلا عن الوضوء عند الحاجة ؛ فحذف شطر أعضاء الوضوء وخفف الشطر الثاني ؛ وذلك لأنه حذف ما كان مسحاً ومسح ما كان مغسولاً .

وأما القراءة الأخرى — وهي قراءة من قرأ (وارجلكم) بالحفص — فهي لا تخالف السنة للتواترة ؛ إذ القراءتان كالأيتين ، والسنة الثابتة لا تخالف كتاب الله بل توافقه وتصدق به ؛ ولكن تفسره وتبينه لمن قصر فهمه عن فهم القرآن ؛ فان القرآن فيه دلالات خفية تخفى على كثير من الناس ، وفيه مواضع ذكرت بجملة تفسرها السنة وتبينها .

والمسح اسم جنس يدل على إلصاق المسوح به بالمسوح ، ولا يدل لفظه على جريانه لا بنفي ولا إثبات . قال أبو زيد الأنصاري وغيره : العرب تقول : تمسحت للصلاة . فتسمى الوضوء كله مسحاً ، ولكن من عادة العرب وغيرهم إذا كان الاسم عاماً تحته نوعان : خصوصاً أحد نوعيه باسم خاص . وأبقوا الاسم العام للنوع الآخر ، كما في لفظ الدابة فإنه عام للانسان وغيره من النواب ، لكن للانسان اسم يخصه ، فصاروا يطلقونه على غيره . وكذلك لفظ الحيوان ؛ ولفظ ذوي الأرحام يتناول لكل ذي رحم ؛ لكن للوارث بفرض او تعصيب اسم يخصه . وكذلك لفظ المؤمن يتناول من آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله ؛ ومن آمن بالجبّ والطاغوت ؛ فصار لهذا النوع اسم يخصه وهو الكافر ، وأبقى اسم الإيمان مختصاً بالأول . وكذلك لفظ البشارة ، ونظائر ذلك كثيرة .

ثم إنه مع القرينة تارة ومع الإطلاق أخرى يستعمل اللفظ العام في معنيين : كما إذا أوصى لنوي رحمه ؛ فإنه يتناول أقاربه من مثل الرجال والنساء . فقوله تعالى في آية الوضوء : (وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم) يقتضي إيجاب مسمى للمسح بينها ، وكل واحد من المسح الخاص الخالي عن الاسالة ؛ والمسح الذي معه إسالة : يسمى مسحاً ؛ فاقتضت الآية القدر المشترك في الموضعين ، ولم يكن في لفظ الآية ما يمنع كون الرجل

يكون المسح بها هو للمسح الذي معه إسالة ، ودل على ذلك قوله :
(الى الكعبين) فأمر بمسحها الى الكعبين .

وأيضاً فان المسح الخاص هو إسالة الماء مع الغسل ، فيها نوعان :
للمسح العام الذي هو ابصال الماء ، ومن لقتهم في مثل ذلك أن
يكتفى بأحد اللفظين ، كقولهم :

علفتها تبناً وماء بارداً

والماء سقى لا علف ، وقوله :

ورأيت زوجك في الوغى متقلداً سيفاً ورعاً

والرمح لا يتقلد . ومنه قوله تعالى : (يطوف عليهم ولدان مخلدون
بأكواب وأباريق وكأس) إلى قوله : (وحوور عين) ، فكذلك اكتفى
بذكر أحد اللفظين وإن كان مراده الفصل ، ودل عليه قوله : (الى
الكعبين) والقراءة الاخرى مع السنة للتواترة .

ومن يقول : يمسحان بلا إسالة : يمسحهما الى الكعاب لا الى
الكعبين ، فهو مخالف لكل واحدة من القراءتين ، كما أنه مخالف
للسنة للتواترة ، وليس معه لا ظاهر ولا باطن ولا سنة معروفة ، وإنما
هو غلط في فهم القرآن وجهل بمعناه وبالسنة للتواترة . وذكر المسح
بالرجل مما يشعر بأن الرجل يمسح بها ، بخلاف الوجه واليد فانه لا
يمسح بها بحال ، ولهذا جاء في المسح على الخفين اللذين على الرجلين

مالم يحىء مثله فى الوجه واليد ، ولكن دلت السنة مع دلالة القرآن على المسح بالرجلين .

ومن مسح على الرجلين فهو مبتدع مخالف للسنة المتواترة وللقرآن ، ولا يجوز لأحد ان يعمل بذلك مع امكان الفصل ، والرجل اذا كانت ظاهرة وجب غسلها ، وإذا كانت فى الحف كان حكمها كما بينته السنة . كما فى آية الفرائض ، فان السنة بينت حال الوارث إذا كان عبداً او كافراً او قاتلاً . ونظائر متعددة . والله سبحانه اعلم .

وقال شيخ الاسلام أحمد بن تيمية رحمه الله

فصل

الموالة في الوضوء فيها ثلاثة اقوال :

احدها : الوجوب مطلقاً ، كما يذكره اصحاب الامام احمد ظاهر مذهبه ، وهو القول القديم للشافعي ، وهو قول في مذهب (١) .

والثاني : عدم الوجوب مطلقاً ، كما هو مذهب ابي حنيفة ، ورواية عن احمد ، والقول الجديد للشافعي .

والثالث : الوجوب الا إذا تركها لعذر ، مثل عدم تمام الماء ، كما هو المشهور في مذهب مالك ، وهو قول في مذهب (١) .

قلت : هذا القول الثالث هو الاظهر والأشبه بأصول الشريعة ،

(١) يائض بالاصل .

وبأصول مذهب احمـد وغيره ؛ وذلك ان أدلة الوجوب لا تتناول إلا للمفرط ، لا تتناول العاجز عن الموالاة ، فالحديث الذي هو عمدة المسألة الذي رواه ابو داود وغيره عن خالد بن معدان ، عن بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم : انه رأى رجلاً يصلي وفي ظهر قدمه لمة قدر الدرهم لم يصبها للماء ، فأمره النبي صلى الله عليه وسلم ان يبعد الوضوء والصلاة . فهذه قضية عين ، وللمأمور بالاعادة مفرط ، لأنه كان قادراً على غسل تلك اللمة كما هو قادر على غسل غيرها ، وانما باهالها وعدم تعاهده لجميع الوضوء بقيت اللمة ، نظير الذين كانوا يتوضؤون واعقابهم تلوح فنادام بأعلى صوته : « ويل للأعقاب من النار » . وكذلك الحديث الذي في صحيح مسلم عن عمر : ان رجلاً توضأ فترك موضع ظفر على قدمه ، فأبصره النبي صلى الله عليه وسلم فقال : « ارجع فأحسن وضوءك » فرجع ثم صلى . رواه مسلم .

فالقـدم كثيراً ما يفرط للتوضيـء بترك استيعابها ، حتى قد اعتقد كثير من اهل الضلال انها لا تفصل ، بل فرضها مسح ظهرها عند طائفة من الشيعة ، والتخيير بينه وبين الفصل عند طائفة من المعتزلة ، الذين لم يوجبوا الموالاة عمدتهم في الأمر حديث عن ابن عمر : انه توضأ (١) .

(١) ياض في الاسـل .

موالاة لفقد تمام الماء ، واصول الشريعة تدل على ذلك . قال تعالى : (فاتقوا الله ما استطعتم) ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا امرتكم بأمر فأنوا منه ما استطعتم » .

والذي لم يمكنه الموالاة — لقلة الماء ، او انصابه ، او اغتصابه منه بعد تحصيله ، او لكونه للنجس او للمكان الذي يأخذ منه هو وغيره — كالأنبوب او البئر لم يحصل له منه الماء الا متفرقا تفرقا كثيراً ونحو ذلك — : لم يمكنه ان يفعل ما امر به إلا هكذا بأن يغسل ما يمكنه بالماء الحاضر . وإذا فعل ذلك ثم غسل الباقي بماء حمله فقد اتقى الله ما استطاع ، وفعل ما استطاع مما امر به . يبين ذلك انه لو عجز عن غسل الأعضاء بالكلية لعدم الماء لسقط عنه وكان فرضه التيمم ، ولو قدر على غسل بعضها فسه ثلاثة أقوال :

قيل : يتيمم فقط ، لئلا يجمع بين بدل ومبدل .

وقيل : يستعمل ما قدر عليه ويتيمم للباقي . وهو المشهور في مذهب احمد وغيره .

وقيل : بل يستعمل ذلك في الغسل دون الوضوء كما يذكر عن أبي بكر . وهو مبني على وجوب الموالاة في الوضوء دون الغسل .

قال صاحب هذا القول : فيتنفع باستعمال البعض في الغسل دون التيمم . وضعفوا ذلك بأنه يفعل للمقدور عليه ، فعلم بذلك ان هذا عندهم طهارة نافعة عند العجز في الوضوء كما هي نافعة في الغسل وإذا كان كذلك لم يجب عليه عند القدرة على الماء إعادة ما غسله من أعضاء الوضوء ، كما لا يجب عليه ما صلاه بالتيمم ، وكما لا يجب عليه إعادة ما غسل في الغسل على المشهور عند اصحاب أحمد من الفرق بين الوضوء والغسل كما سنذكره ان شاء الله ، وذلك لأنه قد فعل ما أمر به كما أمر ، ومن كان ممثلاً الأمر أجراً عنه فلا إعادة عليه .

بوضح هذا أنه في حال العجز لم يكن مأموراً بغسل العضو الثاني ، وإنما يؤمر بتحصيل الطهور الذي يتمكن به من غسله أو بتأخره الى القدرة وهو قادر على غسل العضو الأول وهو المستطاع من المأمور فعليه فعله ، كما لو قدر على غسل بعض الأعضاء أو بعض العضو الواحد دون بعض فإن عليه غسله ، كالمقطوع يده من بعض النراع .

وطرد ذلك ما ذكرناه لو كان ببعض أعضائه ما يمنع الوجوب من جرح او مرض او غير ذلك فغسل الصحيح ، ثم قدر أن الألم زال وقد نشف ذلك العضو : فإنه اذا غسل الباقي فقد فعل للمقدور عليه .

وأيضاً فالترتيب واجب في صوم الشهرين بنص القرآن والسنة والاجماع ، ثم اتفق المسلمون على انه اذا قطع لعذر لا يمكن الاحتراز منه — كالحيض — فانه لا يقطع التابع الواجب .

ومذهب احمد في هذا اوسع من مذهب غيره : فعنده اذا قطع التابع لعذر شرعى لا يمكن مع امكان الاحتراز منه — مثل ان يتخلل الشهرين صوم شهر رمضان ، أو يوم الفطر ، أو يوم النحر ، أو أيام منى ، أو مرض أو نفاس ، ونحو ذلك — فانه لا يمنع التابع الواجب ، ولو افطر لعذر مبيح كالسفر فلى وجهين . فالوضوء أولى اذا ترك التابع فيه لعذر شرعى وان امكن الاحتراز منه .

وأيضاً فاللؤالة واجبة في قراءة الفاتحة ، قالوا : انه لو قرأ بعضها وسكت سكوتاً طويلاً لغير عذر : كان عليه اعادة قراءتها . ولو كان السكوت لأجل استماع قراءة الامام ، أو لو فصل بذكر مشروع — كالتأمين ونحوه — لم تبطل اللؤالة ، بل يتم قراءتها ولا يتنهدا ومسألة الوضوء كذلك سواء ، فانه فرق الوضوء لعذر شرعى . ومعلوم أن اللؤالة في الكلام أوكد من اللؤالة في الأفعال .

وأيضاً فاللنصوص عن أحمد في العقود كذلك . فان اللؤالة بين الإيجاب والقبول واجبة بحيث لو تأخر القبول عن الإيجاب — حتى

خرجا من ذلك الكلام الى غيره ، او تفرقا بأبدانها — فلا بد من
ايجاب ثان ، وقد نص احمد على انه اذا أوجب النكاح لغائب وذهب
اليه الرسول فقبل في مجلس البلاغ : انه يصح العقد ، فظن طائفة من
اصحابه ان ذلك قول منه ثان : بأنه يصح تراخي القبول مطلقاً وان
كانا في مجلس واحد بعد تفرقهما وطول الفصل ، وهي الرواية التي
ذكرت في مثل الهداية والمقتع والمحرر وغيرها : انه يصح في النكاح
ولو بعد المجلس .

وذلك خطأ كما نبه عليه الجذ — فيما اظن — في كتابه الكبير ،
ولا فرق في ذلك بين النكاح والبيع والاجارة ، والفرق بين الصورتين
ظاهر ، وينذهب الى الفرق : غيره من الفقهاء ، كابي يوسف وغيره .
وهذا التفريق من احسن الاقوال ، ويشبه ان يكون للنصوص عنه في
الوضوء كذلك ، لكنني لم اتأمل بعد نفيه في الوضوء . فانه كثيراً ما يحكى
عنه روايتان في مثل ذلك ويكون منصوصه التفريق بين حال وحال .
ويكون هو الصواب ، كمسألة إخراج القيم ، ومسألة قتل الموصى .

وايضا فالموالة في الطواف والسعي اؤكد منه في الوضوء ، ومع
هذا فتفريق الطواف لمكتوبة تقام ، او جنازة تحضر ثم يبني على
الطواف ولا يستأنف : فالوضوء أولى بذلك . وعلى هذا فلو توضأ بعد

الوضوء ثم عرض امر واجب يمنعه عن الاتمام — كانقاذ غريق ، او امر بمعروف ونهي عن منكر فعله — ثم أتم وضوءه كالطواف وأولى . وكذلك لو قدر انه عرض له مرض منعه من اتمام الوضوء .

وأيضاً فان أصول الشريعة تفرق في جميع مواردھا بين القادر . والعاجز ؛ والمفرط ؛ والمعتدي ؛ ومن ليس بمفرط ولا معتد . والتفريق بينها أصل عظيم معتمد . وهو الوسط الذي عليه الأمة الوسط ، وبه يظهر العدل بين القولين المتباينين .

وقد تأملت ما شاء الله من المسائل التي يتباين فيها النزاع نفيّاً وإثباتاً حتى نصير مشابهة لمسائل الأهواء ؛ وما يتعصب له الطوائف من الأقوال ؛ كمسائل الطرائق المذكورة في الخلاف بين أبي حنيفة والشافعي وبين الأئمة الأربعة ؛ وغير هذه المسائل : فوجدت كثيراً منها يعود الصواب فيه إلى الوسط ؛ كمسألة إزالة النجاسة بغير الماء ، ومسألة القضاء بالنكول ؛ وإخراج القيم في الزكاة ؛ والصلاة في أول الوقت ؛ والقراءة خلف الامام ؛ ومسألة تعيين النية ونيتها ؛ وبيع الأعيان الغائبة واجتباب النجاسة في الصلاة ومسائل الشركة : كشركة الأبدان ، والوجوه ، والمفاوضة ، ومسألة صفة القاضي .

وكذلك هو الأصل المعتمد في المسائل الحبرية العلمية التي تسمى

مسائل الأصول : او اصول الدين : أو أصول الكلام : يقع [فيها]
اتباع الظن وما تهوى الأنفس . وقد قررنا أيضاً ما دل عليه الكتاب
والسنة فيها وفي غيرها من الفرق بين المؤمن باطنا وظاهراً ؛ وبين
المتأفق الزنديق المؤمن ظاهراً لا باطناً ، وأن للمؤمنين قد عفى لهم عن
الخطأ والنسيان ، ثم غالب الخلاف المتباين فيها يعود الحق فيه إلى
القول الوسط في مسائل التوحيد والصفات ؛ ومسائل القدر والعدل ؛
ومسائل الأسماء والأحكام ؛ ومسائل الإيمان والاسلام ؛ ومسائل الوعد
والوعيد ؛ ومسائل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والخروج على
الأمراء ومذاهبهم ، او موافقتهم على طاعة الله ؛ فأمرهم ونهيهم بحسب
الامكان والامتناع عن الخروج والفتن . وأمثال هذه الأهواء .

وأيضاً فعمدة القياس في مسألة الترتيب والملازمة إنما هو قياس
ذلك على الصلاة ؛ فان الصلاة يجب فيها الترتيب ؛ فلا يجوز تقديم
السجود على الركوع . ونجب فيها الملازمة ؛ فلا يفرق بين أعضائها
بما ينافيها ؛ والصلاة مع هذا عبادة واحدة متصلة الأجزاء ؛
ليس بين أجزائها فصل أصلاً حتى يمكن في ذلك المتابعة او التفريق ،
ثم مع ذلك إذا فرق بينها لعذر كالعمل الكثير لضرورة كما في حديث
ابن عمر : « أن الطائفة الأولى بعد صلاة ركعة تذهب وجاه العدو ؛ فإذا
صلت الثانية الركعة الثانية ذهبت أيضاً إلى وجاه العدو . ثم رجعت

الأولى إلى موقفها فأتمت الصلاة ثم الثانية ، والصفة في الصحيحين . وهي جائزة غير مكروهة عند أئمة الحديث كأحمد وغيره . وهي الصلاة المختارة في الخوف عند أبي حنيفة ؛ إذ ليس فيها مخالفة لصلاة الأيمن إلا في استدبار القبلة والعمل الكثير ؛ وهذان يجوزان للعذر كمن سبقه الحدث ؛ فانه عند أكثر العلماء - كأبي حنيفة ، ومالك ؛ وقول الشافعي وأحمد في إحدى الروايات - يقول : إنه يتوضأ وبني على ما مضى إذا لم تبطل صلاته بكلام عمد ونحوه ، وهذا مأثور عن أكثر الصحابة وفيه خدشان مرسلان عن النبي صلى الله عليه وسلم ، والمرسل إذا عمل به جمهور الصحابة يحتاج به الشافعي وغيره .

وأبضاً فإذا سلم من صلاته ساهياً - كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم في حديث ذي الدين ؛ وفصل بين أبعاض الصلاة بالقيام إلى الحشبة والانسكاء عليها ؛ وتشريك أصابعه ؛ ووضع خده عليها ؛ والكلام منه ومن المنبه له السائل له الخبر له أنه لم ينس ولم تقصر ؛ والمجيبين له للموافقين لمنبهه - ثم أتم الصلاة : لم يكن هذا التفريق والفصل مانعاً من الاتمام .

ومعلوم أنه لو فعل ذلك عمداً لأبطل الصلاة بلا نزاع ، فإذا كانت الصلاة التي لم تشرع إلا متصلة لا يستوى تفريقها في حال العذر وعدمه ؛ فكيف يستوى تفريق الوضوء في حال العذر وعدمه ؟ مع أن الوضوء

أفعال منفصلة لا يجب اتصالها بالاتفاق ، وليس لقائل أن يقول : إذا عمل عملاً كثيراً لعذر ، كما في صلاة الخوف ؛ والساهي إذا سلم فانه في حكم المصلي ؛ بدليل أنه لو تعمد حينئذ الحدث أو الكلام المبطل ؛ أو العمل الكثير الذي لا يحتاج إليه أو استدبار القبلة الذي لا يحتاج إليه ، أو كشف العورة : بطلت صلاته . ولو كان في غير صلاة لم تبطل صلاته بذلك ، فلا يكون هذا تركاً للموااة الواجبة ؛ لأنه يقال : بل هذا من أوكد الأدلة على ما قلناه ، فانه من المعلوم أن هذه الأفعال والفصل الطويل المغفر له عنه - مثل الذهاب إلى العدو ثم الرجوع إلى موقفه ، ومثل قيام المسلم سهواً إلى ناحية المسجد واتكائه عليه - ليس هو من أفعال الصلاة الواجبة ولا المستحبة ، ولا داخلاً في ذلك كما يدخل ما يدخل في تطويل القيام ، والركوع ، والسجود ، والقعود ، فان هذه الأربعة من جنس أفعال الصلاة ، فاذا أطلها أو أدخل فيها ما لا يشرع في الصلاة من العمل اليسير : لم يمنع أن تكون هي من الصلاة .

وأما تلك فليست من أفعال الصلاة ، وإنما أمر المصلي بالعمل الكثير في صلاة الخوف لأجل الجهاد ، وغفر له عن نحو ذلك من السهو لأن الله تجاوز لهذه الامة عن الخطأ والنسيان ، فصار الفصل بين ابعاض الصلاة المتابع تارة بفعل بوجب تغييرها ، وتارة بفعل لاجناح على فاعله

لكونه ليس مكلفاً بتركه يشبه الفصل بين الصيام المتتابع : نارة بصوم
او فطر واجب ، ونارة بجيـض أو نفاس ، او مرض يعجز معه عن الصوم .

ولهذا طرد أحمد ذلك ؛ ولو وقع هذا التفريق لغير عذر أبطل
الصلاة بالاتفاق ، فالوضوء أولى أن لا يسوى بين تفريقه لعذر ولغير
عذر . وأما كونه في حكم المصل فمضى ذلك أنه ليس له أن يفرق الصلاة
إلا بما يعفى عنه فيه ، فاذا أتى بما ينافيها — من كلام عمد ، أو عمل كثير ؛
أو استدبار قبلة لغير عذر — كان قد فصل بين أبعاضها وفرق بينها
بما ينافيها لغير عذر ؛ فتبطل صلاته ؛ كما لو صلى ركعتين فسلم عمداً ؛
فانه ليس له أن يأتي بالركعتين الأخيرتين . بل يستأنف الصلاة ، ولو
سلم سهواً بنى على الأول ، بالسنة المتواترة عند العلماء وانفاهم على ذلك
والمسلم إنما هو خارج من الصلاة وزائد على الفعل للمأمور به ، فاذا فعل
ذلك عمداً لم يكن له ذلك ، ولا محذور في ذلك إلا قطع الصلاة ،
ألا ترى أنه لا فرق بين الوتر بثلاث متصلة وثلاث يفصل فيها بين الشفع
والوتر : إلا بمجرد الفصل ؟

ولهذا يقولون : يفصل بين الشفع والوتر بتسليمة ؛ أو لا يفصل
بتسليمة . فمن أهل العراق من لا يسوغ الفصل كلغرب ؛ ويجعل وتر
الليل لا يكون إلا كوتر النهار متصلاً غير منفصل . ومن أهل الحجاز
من لا يسوغ إلا الفصل ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « صلاة الليل

مثنى مثنى ، فاذا خشيت الصبح فأوتر بركمة .

وفقهاء أهل الحديث يختارون الفصل لصحة الآثار وكثرتها به ،
وإن جوزوا الوصل .

والمقصود هنا : أنهم لا يذكرون بين صورتى الوتر فرقاً : إلا كون
هذا متصلاً وهذا منفصلاً . وهذا هو للوالة والتفريق ؛ فبين أن
السلام العمد إنما أبطل الصلاة المكتوبة ونحوها مما سنته الاتصال :
لأجل تفريق بعض الصلاة عن بعض ، وهو إذا فعل ذلك سهواً لم
ينطل . وكل ما ينافي الصلاة من فعل أو عمل كثير ؛ أو تعمد كلام ،
وترك شرط من شروطها — من استقبال القبلة أو ستر عورته ونحو
ذلك — فانه مع منافاته بفرق بين أبعاض الصلاة ، ويمكن أن يخرج
منها كما يخرج بالسلام ؛ ولهذا ذهب بعض أهل العراق الى أنه يخرج
منها بكل ما ينافيها كما يخرج بالسلام ، لكن فقهاء الحديث وأهل الحجاز
منعوا ذلك ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « مفتاح الصلاة الطهور
وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم » ، ولغير ذلك من الأمور التي تبين
أنه لا يدخل فيها إلا بالشرع ؛ ولا يخرج إلا بالشرع .

ومما يوضح الكلام في هذا أمور :

أحدها : أن من يجوز الوتر بثلاث مفصلة — كالشافعي وأحد

وغيرها — يجوز عندم أن نكون الصلاة التي لها اسم واحد يفصل بين أعضائها بالسلام العد ، كالوتر والضحي ، وقيام رمضان ، والأربع قبل الظهر ، واختيارم في جميع الصلوات أن تكون مثنى مثنى : إلا ما استثناء أحمد من الصور التي ثبتت عن النبي صلى الله عليه وسلم فيها الفصل : كالوتر بخمس أو سبع أو تسع ، فإنه يختار فيها ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فعله ، ويقولون : أدنى الوتر ثلاث مفصلة وقد ثبت في الصحيح من غير وجه عن عائشة : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر من الليل بأحدى عشرة ركعة ، يفصل بين كل ركعتين فسمت الجميع وترأ مع الفصل .

وقد بنازعهم في هذا أصحاب أبي خنيفة : إذ المسنون عندم في الأربع قبل الظهر الوصل ، وكذلك في الوتر بثلاث ، وكذلك إذا جاء ذكر صلاة أربع أو ثمان : يجعلونها بتسليمة .

الثاني : إذا تكلم بعد سلامه من الصلاة سهواً كما في حديث ذي اليمين ، فقد علم ما فيه من الفقه ، وللتنازع يقول : هو منسوخ ، كما يقوله أصحاب أبي خنيفة وطائفة من أصحاب أحمد : كالقاضي أبي يعلى ، وهم الذين يقولون : أن الكلام يبطل الصلاة مطلقاً ، ولو كان بعد السلام سهواً بناء على أنه في الصلاة ! .

والجمهور على أنه محكم ، وهو الصواب وهو النصوح عن أحمد في

عامة أجوبته ، فانه أخذ به وتفقه فيه ، ولم يترك الأخذ به ولا قال هو منسوخ . وقد ثبت أن المشهور بروايته الذي ذكر أنه صلاها مع النبي صلى الله عليه وسلم هو أبو هريرة ، قال : وذكر فيها : أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بهم الصلاة ، وهو إنما سلم ورأى النبي صلى الله عليه وسلم ، وصلى خلفه من عام خير ، والقضية كانت في مسجده ، وذلك بعد رجوعه من خير ييقين ، وهذا ييقين بعد تحريم الكلام ؛ فانه قد ثبت في الصحيحين عن ابن مسعود أنه قال : كنا نسلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في الصلاة فيرد علينا ؛ فلما رجعنا من عند النجاشي سلمت عليه فلم يرد علي . فقلنا : يا رسول الله ! إنا كنا نسلم عليك في الصلاة فترد علينا ؟ فقال : « إن في الصلاة شغلا » .

فهذا يبين ان الكلام حرم عليهم لما رجعوا من عند النجاشي ، وعبد الله بن مسعود شهد بدرأ مع النبي صلى الله عليه وسلم بلا خلاف وهو الذي أجهز على أبي جهل ابن هشام ، فهذا يقتضي أن تحريم الكلام قبل بدر ، سواء كان ابن مسعود رجع من الحبشة إلى مكة ثم هاجر ، أو قدم من الحبشة إلى المدينة بعد هجرة النبي صلى الله عليه وسلم ، فان هذا قد توزع فيه : فذكر ابن اسحاق في السيرة القول الأول ، وعلى هذا فيكون تحريم الكلام بمكة ، وهو مقيد كما في

مسند أبي داود الطيالسي ، عن عبد الله بن عتبة ، عن ابن مسعود قال : بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى النجاشي ونحن ثمانون رجلا ، ومعنا جعفر بن أبي طالب ، فذكر الحديث في دخولهم على النجاشي ، وفي آخره : جاء ابن مسعود فبادر فشهد بدراً .

وللناس في هذا المقام للشبهة ثلاثة أقوال يقولها من بقولها من أصحاب أحمد وغيرهم :

أحدها — وهو قول أصحاب أبي خنيفة ، والقاضي أبي يعلى ، وطائفة من اتباعهم — أن حديث ذي الدين متقدم على تحريم الكلام وظنوا أن قضيته كانت قبل بدر ، واحتجوا بأن ذا الدين قتل يوم بدر فلا بد أن تكون القضية قبل ذلك ، قالوا : وتحريم الكلام كان بالمدينة بعد ذلك كما في الصحيحين عن زيد بن أرقم قال : إن كنا لتكلم في الصلاة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، يكلم أحدا صاحبه بحاجة ! حتى نزلت (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وقوموا لله قانتين) ، فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام ؛ وليس للبخاري : ونهينا عن الكلام ، وفي رواية للترمذي : كنا تكلم خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة .

وزيد بن أرقم من صفار الأنصار ، وهو صاحب الاذن الذي وفي

الله باذنه لما بلغ النبي صلى الله عليه وسلم قول ابن أبي من المنافقين (لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل) وكذبه من كذبه ولامه من لومه من المؤمنين ، حتى أزل الله قوله : (يقولون : لئن رجعنا إلى المدينة) فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « هذا الذي وفي الله باذنه » وهو لم يصل مع النبي صلى الله عليه وسلم الا بعد الهجرة فعمل أنهم كانوا يتكلمون بعد الهجرة ، وذكر أن النسخ حصل بآية المحافظة وهي مدينة بالانفاق ، بل قد يقال : إنها إنما نزلت عام الخندق لما شغلهم المشركون عن صلاة العصر . حتى قال : « ملأ الله قبورهم ويوتهم ناراً كما شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر » — كما ثبت ذلك في الصحيح — فقال هؤلاء : إذا كانت قصة ذي اليمين قبل بدر ولم يثبت أن الكلام كان قد حرم ، أو ثبت أنه إنما حرم بعد ذلك بل بعد عام الخندق التي هي بعد بدر بأكثر من سنتين : كان منسوخاً . واقصى ما يقال : إنه يحتمل أنه كان قبل النسخ ، ويحتمل أنه بعده ، فلا يبقى فيه حجة .

ونجد كثيراً من الناس — ممن يخالف الحديث الصحيح من اصحاب أبي خنيفة أو غيرهم — يقول : هذا منسوخ ، وقد أخذوا هذا محنة ؛ كل حديث لا يوافق مذهبهم يقولون : هو منسوخ من غير أن يعلموا أنه منسوخ ، ولا يثبتوا ما الذي نسخته .

وكذلك كثير ممن يحتج بالعمل من اهل المدينة — اصحاب مالك وغيرهم — يقولون : هذا منسوخ ، لكن هؤلاء قد يقولون : ان وجود علم أهل المدينة بخلافه دليل نسخه ، وهذا كثير . وما ذكروه في حديث ذي اليمين هو من أبلغ ما قرروه ، وادعوا أن تحريم الكلام كان بعد ذلك عام الخندق أو نحوه ، ويقولون في الفتوى انه منسوخ وفي دعائه لمعين أو غير معين : إنه منسوخ ، وان هذا من كلام الآدميين الذي قال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ان صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الآدميين » حتى يبالغوا فيما يبطل الصلاة من هذا النحو ، كالتنبيه بالقرآن وغيره .

وقد ثبت في الصحيحين أيضاً عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قنت بعد الركوع في صلاة الصبح شهراً إذا قال : « سمع الله لمن حمده » يقول في قنونه : « اللهم نج الوليد بن الوليد ! اللهم نج سلمة بن هشام ! اللهم نج عياض بن أبي ربيعة ! اللهم نج المستضعفين من المؤمنين ! اللهم اشد وطأتك على مضر ! اللهم اجعلها عليهم سنين كسني يوسف ! » قال أبو هريرة : ثم رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ترك الدعاء لهم بعد ، فقلت : أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ترك الدعاء لهم ، قال : فقل : أو ما تراعهم قد قدموا ؟

وهذا الحديث فيه أنواع من الفقه ، فان أبا هريرة لم يصل خلف

النبي صلى الله عليه وسلم الا بعد خير ، وخير بعد الحديبية ، وكانت الهدنة التي بينه وبين المشركين في الحديبية : على ان لا يدع احداً منهم يهاجر إليه ، ولا يرد إليه من ذهب مرتداً منه إليهم . فهؤلاء وأمثالهم كانوا من المستضعفين بمكة الذين قهرهم أهلوم ، والمسلمون كلهم من بني غزوم ، وم بنو عبد مناف اشرف قبائل قريش : وبني غزوم كانوا من الذين ينادون عبد مناف ، والحاسدة التي بينهم هي احدى ما منعت اشرافهم — كالوليد وأبي جهل وغيرها — من الاسلام . فلما قدم بعد الحديبية من قدم من المهاجرين ، ولحقوا بسيف البحر على الساحل — كأبي بصير ، وأبي جندل بن سهيل بن عمرو — فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يجرم بالشرط ، فصاروا بأيدي أنفسهم بالساحل يقطعون على أهل مكة ، حتى ارسل اهل مكة حينئذ الى النبي صلى الله عليه وسلم يسألونه ان يأذن لهم في اللقاه عنده ليأمنوا قطعهم ، فقدموا حينئذ أولئك المستضعفون ، فترك النبي صلى الله عليه وسلم القنوت .

وهذا القنوت بعد القنوت الذي رواه أنس : أن النبي صلى الله عليه وسلم قنت شهراً يدعو على رعل ، وذكوان ، وعصية ، ثم تركه : فان ذلك القنوت كان في اوائل الأمر لما أرسل القراء السبعين : اصحاب بئر معونة ، وذلك متقدماً قبل الخندق التي هي قبل الحديبية كما

ثبت ذلك في الصحيح ، فتبين أن تركه للقنوت لم يكن ترك نسخ ؛ إذ قد ثبت أنه قنت بعد ذلك ، وإنما قنت لسبب ، فلما زال السبب ترك القنوت ، كما بين في هذا الحديث انه ترك الدعاء لهم لما قدموا . وليس ايضاً قوله في حديث أنس المتفق عليه : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قنت شهراً بعد الركوع يدعو على احياء من أحياء العرب ثم تركه : أنه ترك الدعاء فقط ، كما يظنه من ظن ان النبي صلى الله عليه وسلم كان مداوماً على القنوت في الفجر بعد الركوع أو قبله ، بل ثبت في احاديث أنس التي في الصحيحين : أنه لم يقنت بعد الركوع إلا شهراً ، وغير ذلك مما بين ان المتروك كان القنوت .

وقد بسطنا هذا في غير هذا للوضع ، وبيننا أن من تأمل الأحاديث علم علماً يقينا أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يداوم على القنوت في شيء من الصلوات ، لا الفجر ولا غيرها ؛ ولهذا لم ينقل هذا احد من الصحابة ؛ بل انكروه . ولم ينقل احد عن النبي صلى الله عليه وسلم حرفاً واحداً مما يظن أنه كان يدعو به في القنوت الراتب ، وإنما المثلثون عنه ما يدعو به في العارض : كاللعملة لقوم وعلى قوم ، فلما ما يدعو به من يستحب للداومة على قنوت الفجر من قول : « اللهم اهتنا فيمن هديت » : فهذا إنما في السنن أنه علمه للحسن يدعو به في قنوت الوتر .

ثم من العجب انه لا يستحب المداومة عليه في الوتر الذي هو من متن الحديث ويداوم عليه في الفجر ، ولم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قاله في الفجر ، ومن المعلوم باليقين الضروري أن القنوت لو كان مما داوم عليه لم يكن هذا مما يهمل ؛ ولتوفرت دواعي الصحابة ثم التابعين على نقله : فاتهم لم يهملوا شيئاً من أمر الصلاة التي كان يداوم عليها إلا نقلوه ؛ بل نقلوا ما لم يكن يداوم عليه : كاللحاء في القنوت لمعين وعلى معين وغير ذلك .

ودعوى هذا أيضاً هي من بعض الوجوه ما يبدعيه بعض أهل الأهواء في النص الجلي على معين في الإمامة ؛ او من زيادة في القرآن وغير ذلك ؛ ولهذا كان المصنفون يفرقون بين بيان ما يتمتع من الكذب وما يتمتع من الكتمان . فإذا تكلموا في الأخبار الصادقة التي يتمتع ان تكون كذباً من الأخبار للتواتر : تكلموا فيما يتمتع أن يكون من الأخبار للعادة العامة ، أو الخاصة ، أو للأدلة الشرعية الدالة على حفظ هذا الدين وأمثال ذلك . وبسط هذا له موضع آخر .

ولما الدعاء على أهل الكتاب — كما يتخذ من يتخذ سنة راتبه في دعاء القنوت في النصف الأخير من شهر رمضان أو غيره — فهذا إنما هو منقول عن عمر بن الخطاب أنه كان يدعو به لما كان يجاهد أهل الكتاب بالشام ، وكان يدعو به في المكتوبة ، وهو موافق لسنة رسول

الله صلى الله عليه وسلم ؛ فان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يقتل أحياناً يدعو للمؤمنين ويلعن الكافرين ، وبذكر قبائل للشركيين الذين يحاربونه ، كمضر ؛ ورعل ، وذكوان ؛ وعصية ، وعمر لما قاتل أهل الكتاب قتلت عليهم في المكتوبة ؛ فالسنة أن يقتل عند النازلة ويدعو فيها بما يناسب أولئك القوم المحاربين . فأما ان يتخذ قنوت عمر في المكتوبة سنة في الوتر وقنوت الحسن في الوتر سنة في المكتوبة راتبه فهو كما نراه ، وكذلك في هذا الحديث أنه دعا لأقوام سماهم بأسمائهم بعد خيبر ، وذلك بعد تحريم الكلام بالاتفاق ، وان اقتضى ما يقال في تأخر تحريم الكلام في الصلاة أنه تأخر إلى عام الحندق ، وخيبر بعد الحندق بأكثر من سنتين ؛ فان خير كانت بالاتفاق بعد الحديبية ، والحديبية كانت بالاتفاق سنة ست ؛ وكان النبي صلى الله عليه وسلم أيضاً إتما اعتمر في ذي القعدة ، فلما صالحهم رجع إلى المدينة ، فكانت غزوة الغابة غزوة ذي قرد التي ذكرها مسلم في صحيحه من حديث سلمة بن الأكوع لما جعل يقول:

خذها وانا ابن الأكوع واليوم يوم الرضع

لما أغارت فزاره على لقاح رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكانت خير عقب ذلك في أواخر ست وأوائل سبع ، وهذا متفق عليه .

وأما الحندق فقبل ذلك : إما في أوائل خمس أو أواخر أربع ، كما في الصحيحين عن عبد الله بن عمر قال : عرضت على النبي صلى

الله عليه وسلم يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني . وعرضت عليه يوم الحندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازني .

وليس لأحد أن يحتج على النسخ بما في الصحيحين عن ابن عمر أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رفع رأسه من الركوع في الركعة الأخيرة من الفجر يقول : « اللهم العن فلانا وفلانا وفلانا » بعد ما يقول : « سمع الله لمن حمده : ربنا ولك الحمد » ؛ فأُزيل الله : (ليس لك من الأمر شيء أو يتوب عليهم أو يعذبهم فانهم ظالمون) ؛ فإن هذا إنما يدل على ترك اللعنة لهم ؛ لكونه ليس له من الأمر شيء لجواز توبتهم ، وهذا إذا كان نهياً فلا فرق فيه بين الصلاة وخارج الصلاة ، والكلام إنما هو في الدعاء الجائز خارج الصلاة : كاللعمياء لمعينين مستضعفين ، والدعاء على معينين من الكفار بالنصرة عليهم ؛ لا باللعنة ونحو ذلك .

والقول الثاني : قول من يقول — من أصحاب الشافعي وأحمد وغيرهم — : أن تحريم الكلام كان بمكة بناء على أن النسخ ثبت بمحدث ابن مسعود بناء على ما ذكره ابن اسحاق في السيرة قال : وبلغ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين خرجوا إلى أرض الحبشة إسلام أهل مكة ، فقبلوا لما بلغهم من ذلك إسلام أهل مكة الذي كان باطلا ، فلم يدخل منهم أحد إلا بجوار أو مستخفياً ، فكان من قدم

منهم فأقام بها حتى هاجر إلى المدينة شهد معه بدرأً وأحدأً ، فذكر
منهم عبد الله بن مسعود .

وهؤلاء يجيبون عن حديث زيد بن أرقم بجوابين :

أحدهما : أنه يحتمل أنه كان نهى عنه متقدماً ثم أذن فيه ؛ ثم
نهى عنه لما نزلت الآية .

الثاني : أنه يحتمل أن يكون زيد بن أرقم ومن كان
يتكلم في الصلاة لم يبلغهم نهى النبي صلى الله عليه وسلم ، فلما
نزلت الآية انتهوا .

فاما القول الأول فضعيف لوجوه قاطعة :

منها : ان حديث ابن مسعود صحيح صريح ، وقد علم بالتواتر عند اهل
العلم أن ابن مسعود شهد بدرأً ، وهو لما رجع من الحبشة أخبر أنه
سلم على النبي صلى الله عليه وسلم ؛ وأنه لم يرد عليه بعد ما كان يرد
عليهم قبل ان يذهبوا إلى الحبشة ؛ وانه قال لهم : « ان في الصلاة
لشغلا » ، وفي رواية : « ان الله يحدث من امره ما شاء وإن مما
أحدث ان لا تتكلموا في الصلاة » .

الثاني : ان أبا هريرة لم يصحب النبي صلى الله عليه وسلم ولم يصل خلفه إلا بعد عام خير باتفاق أهل العلم ، كما ثبت ذلك في الأحاديث الصحيحة ، وهو أشهر من روى حديث ذي الدين ، وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى تلك الصلاة بهم ؛ كما في الصحيحين عنه قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم : « احدى صلاتي العشي الظهر أو العصر » . فاعلم انها لم تكن قبل عام خير ، بل بعد فتح خير : فكيف تكون قبل بدر ؟ بل خير بعد الحندق ، فلو ثبت ان الكلام لم يحرم إلا عام الحندق لكان حديث ذي الدين بعد ذلك فلا يكون منسوخا .

الثالث : ان من رواة حديث ذي الدين عمران بن حصين كما رواه مسلم وغيره ، قالوا : واسلام عمران كان بعد بدر ، وقد روى نحوه من أهل السنن من حديث معاوية بن خديج ، وقد قيل : إنه أسلم قبل موت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بشهرين ، وقد روى حديث ذي الدين كما رواه أبو هريرة وعبد الله بن عمر ، رواه أهل السنن قالوا : واستاده على شرط الصحيح ، وابن عمر قبل بدر كان صغيراً ؛ فإنه عام احد كان ابن اربع عشرة سنة ، ولا يكاد ابن عمر يروى ما كان حينئذ مما كان مثل ذلك ، كما لم يرو حديث بناء المسجد ونحوه .

الرابع : ان قولهم : ذو الـدين قبل بدر غلط ، قالوا : فان
المقول يدبر هو ذو الشمالين ، هو ابن عمرو من نضلة بن عيسان :
حليف لبني زهرة من خزاعة ، قتل يدبر . وأما ذو الـدين فاسمه الحريق
ويكنى ابا العريان ، بقي بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، وروى حديثه في
السهو كما ذكره عبد الله بن احمد في مسند أبيه ، عن نصر بن معدى
ابن سليمان ثقة ، قال : انيت مطراً لأسأله عن حديث ذي الـدين
فأتيت فسألته : فاذا هو شيخ كبير لا ينفذ الحديث من الكبر ، فقال
ابنه شعيب : بلى يا أبت ! حدثني : ان ذا الـدين لفيك بذى خشب
فحدثك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بهم احدى صلاتي المشي
وهي العصر ركعتين ، ثم سلم فخرج سرعان الناس ، فقالوا : قصرت
الصلاة — وفي القوم ابو بكر وعمر — فقال ذو الـدين : أقصرت
الصلاة أم نسيت ؟ فقال : « ما قصرت الصلاة ولا نسيت ! » ثم اقبل
على ابي بكر وعمر فقال : « ما يقول ذو الـدين ؟ فقالا : صدق يا رسول
الله ! فرجع رسول الله صلى الله عليه وسلم وثاب الناس ؛ وصلى بهم
ركعتين ثم سلم ؛ ثم سجد سجدي السهو .

ورواه عبد الله بن احمد ايضاً عن محمد بن المنثري ، عن معدى بن
سليمان ؛ عن شعيب بن مطر ، ومطر جاء من يصدقه بمقالته . وهذا
السياق موافق لسياق ابي هريرة وابن عمر في : ان السلام كان من

ركعتين . وفي حديث عمران انه من ثلاث ، وكذلك في حديث رافع ؛ وفيه الجزم بأنها العصر . كما في حديث عمران وغيره ، وهل كانت القصة مرة او مرتين ؟ هذا فيه نزاع ليس هذا موضعه .

والمقصود هنا : انه إذا ثبت ان حديث ذي اليمين محكم : ثبت به ان مثل ذلك الكلام والفعال لا يبطل الصلاة ، وهنا اقوال في مذهب احمد وغيره : فعنه ان كلام الناسي والمخطيء لا يبطل ؛ وهذا قول مالك والشافعي ، وهو اقوى الأقوال ، ومما يؤيده حديث معاوية بن الحكم السلمي لما شتم العاطس في الصلاة ، فلما سمعه النبي صلى الله عليه وسلم قال له : « ان صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الأدميين » ، ولم يأمره بالاعادة ، وهذا كان جاهلا بتحريم الكلام . وفي الجاهل لأصحاب احمد طريقان .

احدها : انه كالناسي .

والثاني : انه لا تبطل صلاته وان بطلت صلاة الناسي ؛ لأن النسخ لا يثبت حكمه إلا بعد العلم بالناسخ .

وهذا الفرق ضعيف هنا ؛ لأن هذا إما يكون فيمن تمسك بالنسخ ولم يبلغه الناسخ كما كان اهل قباء ، وإما هنا فلم يكن بلغه المنسوخ

بحال . فاللهي في حقه حكم مبتدأ ، لكن هل يثبت الحكم في حق المكلف قبل بلوغ الخطاب ؟ فيه ثلاثة اقوال لأصحاب احمد وغيرهم :

احدها : انه يثبت مطلقاً .

والثاني : لا يثبت مطلقاً .

والثالث : الفرق بين الحكم الناسخ والحكم المبتدأ .

وعلى هذا يقال : الجاهل لم يبلغه حكم الخطاب ، وقد يفرق بين الناسي والجاهل : ألا ترى من نام عن صلاة او نسيها فانه يعيدها باتفاق المسلمين ؟ وكذلك من ترك شيئاً من فروضها نسياناً ثم ذكر قبل ان يذكر انه صلى بلا وضوء ، او ترك القراءة او الركوع ونحو ذلك فانه يعيد . واما من نسي واجباً كالشهاد الأول فانه يسجد قبل السلام ، فان تعمد تركه ففي بطلان صلاته وجهان : اشهرهما بطل . ولو نسيه مطلقاً لم يبطل صلاته ، فهنا قد أثر النسيان في سقوط الواجب مطلقاً .

وأما الجاهل فلو صلى غير عالم بوجوب الوضوء من لحم الابل ، او صلى في مباركها غير عالم باللهي ثم بلغه : ففي الاعادة روايتان ، لكن الأظهر في الحجة أنه لا يعيد ، كما قد بسطناه في غير هذا الموضع .

ومما يقرر هذا في كلام الجاهل في الصلاة أحاديث :

منها : حديث ابن مسعود حديث التشهد المستفيض : انه قال كنا نقول في الصلاة : السلام على الله من عباده ، السلام على جبريل وميكائيل ، السلام على فلان وفلان . فهناك النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك . وقال : « ان الله هو السلام » ، ولم يأمرم بإعادة الصلوات التي قالوا ذلك فيها ، مع ان هذا الكلام حرام في نفسه ، فانه لا يجوز ان يدعى الله بالسلام ، بل هو المدعو ، ولما كانوا جهالا بتحريم ذلك لم يأمرم بالاعادة . ومن ذلك الاعرابي الذي قال : اللهم ارحمني ومحمداً ولا ترحم معنا احداً ! وقال : « لقد تحجرت واسعاً » يريد رحمة الله . وهذا الدعاء حرام ، فانه سؤال الله ان لا يرحم من خلقه غيرها . ومن ذلك قول القائل — لما صلى بهم أبو موسى — أقرنت الصلاة بالبر والزكاة ؟ فقال أبو موسى : يا حيطان ! لعلك قلتها ؟ فقلت : ما قلتها ولقد خشيت ان تنكفي بها ، ولم يأمرني أبو موسى بالاعادة .

وعلى هذا فكلام العامد في مصلحتها فيه روايتان عن احمد :

إحداها : يجوز . وهو قول مالك .

والثانية : لا يجوز . وهو قول الشافعي .

وفيه رواية ثالثة : ان الكلام يبطل إلا اذا كان لمصلحتها ، سواء كان عمداً أو سهواً .

وفيه رواية رابعة : إلا لمصلحتها سهواً ، وهو اختيار جدي .

وفيه رواية خامسة : تبطل إلا صلاة إمام تكلم لمصلحتها : سواء كان عمداً أو سهواً .

ومنشأ التردد أنه تكلم ذو الدين ابتداءً ؛ وتكلم جواباً للنبي صلى الله عليه وسلم بقوله : بلى قد نسيت بعد قول النبي صلى الله عليه وسلم : « لم أنس ولم تقصر » وتكلم النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وبقوله : « احق ما يقول ذو الدين » وتكلم المخاطبون بتصديق ذي الدين ف قيل : إنما جاز ذلك لكونكم يعتقدون أنه في الصلاة ، وكذلك ذو الدين سؤاله له هو بمنزلة سلامه والمؤمنين معه اتباعاً له ؛ فاتهم لم يكونوا يعلمون أنه نسي ، بل جوز أن تكون الصلاة قصرت ، وكذلك سائر الصحابة لو علموا أنه نسي وأن متابعة الناسي في السلام لا تجوز : لسبحوا به ؛ لكن لم يعلموا بجميع الأمرين قطعاً ، بل جوزوا أحدهما أو كلاهما ، بل كانوا يعتقدون وجوب المتابعة له في الصلاة مطلقاً حتى يتبين لهم .

ف قيل لهؤلاء : فالصلون أجابوه بتصديق ذي الدين مع علمهم بأنها

لم تقصر وأنه نسي ، فظن بعضهم ذلك ؛ لأن جوابه واجب . لا يبطل الصلاة لحديث سعد بن الملى ، وظن آخرون أن ذلك لمصلحة الصلاة فحوزوا الكلام لمصلحة الصلاة عمداً ، وظن آخرون أن ذلك إنما كان سهواً ؛ لأنهم لم يكونوا يعلمون أنه قد بقي عليهم بقية من الصلاة ؛ وإن من بقي عليه بقية لا يتكلم .

ثم قال آخرون : هذا الكلام وكلام النبي صلى الله عليه وسلم وذوي اليمين مع كون ذلك سهواً : قائما كان لمصلحة الصلاة ، وللقصود هنا أن من تكلم في صلب الصلاة علماً أنه في صلاته بنحو هذا سهواً وعمداً لمصلحة الصلاة : هل يكون بمنزلة هذا ؟ هذا فيه قولان في مذهب أحمد وغيره . فمن لم يسو بينها قال : هذه الحال لم يكونوا في صلاة لخروجهم منها سهواً ؛ وإن كانوا في حكمها كما ذكرنا ؛ فلهذا شاع هذا . ومن يسو بينها قال : سائر محظورات الصلاة هي في مثل هذه الحال كما هي في الصلاة نفسها ؛ فإن التفريق هنا إنما جاز لعذر السهو فلا يفيد فعل شيء مما يناق الصلاة ؛ ولهذا اتفقوا على أنه إذا تعدد في مثل هذه الحال ما يبطل الصلاة لمغير مصلحة : بطلت صلاته ، وإن كانت لا تبطل إذا فعل ذلك بعد سلام الإمام ؛ وذلك أن المصلي صلى الصلاة وترك مناقبها ؛ فإذا عفى عنه في أحدها لعذر لم يجز أن يعفى عنه في الآخر لمغير عذر ، كما لو زاد الفعل عمداً فإنه بعد

الذكر لو أطال الفصل عمداً : لم يكن له البناء ، بل يتبدى الصلاة ؛
ولهذا لو فعل منافها سهواً — من تلام أو عمل كثير ونحو ذلك —
لم يكن له مع ذلك أن يفرقها عمداً .

فتبين بهذا كله وجوب الموالاة في الصلاة إلا في حال العذر للسوغ
لذلك ، فالوضوء أولى بذلك .

فان قيل : فما تقولون في الفصل ؟

قيل : المشهور عند أصحاب أحمد : الفرق بينها . وعمدة ذلك
ماروى : « أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى على يده لمعة لم يصبها
للماء فعصر عليها شعره » . وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم
اغتسل من جنباة فرأى لمعة لم يصبها للماء فقال : « يحتمه قبلها عليها » ؛
رواه أحمد وابن ماجه من حديث أبي علي السروجي . وقد ضعف
أحمد وغيره حديثه . وروى ابن ماجه عن علي قال : جاء رجل الى
النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إني اغتسلت من الجنباة فصليت الفجر
ثم أصبحت فرأيت موضعاً قدر الظفر لم يصبه ماء ؛ فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم : « لو كنت مسحت عليه يديك اجزأك » . وعن
ابن مسعود أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الرجل يغتسل
من الجنباة فيخطئ بعض جسده ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم

« يغسل ذلك المكان ثم يصلي » ، رواه البيهقي من رواية عاصم بن عبد العزيز الأشجعي . قال البخاري : فيه نظر ! وقال ابن حبان : يخطئ كثيراً . وقال الدارقطني : ليس بالقوى .

والفرق المعنوي : أن أعضاء الوضوء متعددة يجب فيها الترتيب عندئذ : فوجب فيها للموالة ، والبدن في الغسل كالعضو الواحد : لا يجب فيه ترتيب فلا يجب فيه موالة أيضاً ؛ فإن حكم الوضوء يتعدى محله ؛ فإنه يغسل أربعة أعضاء فيطهر جميع البدن ، وأما الجنابة فتشبه إزالة النجاسة : لا يتعدى حكمه محله ، فكل ما غسل شيئاً ارتفع عنه الجنابة ، كما ترتفع النجاسة عن محل الغسل ، فإذا غسل بعض أعضاء الوضوء لم يرتفع شيء من الحدث ، لا عنه ولا عن غيره بدليل أنه لا يباح له مس المصحف به .

وقد يقال : هذا لا يؤثر في الموالة ؛ فإن وجوب الموالة في الشيء الواحد أقوى من وجوبها في الاثنين ؛ بخلاف الترتيب ؛ فإنه لا يكون إلا بين شيئين ولا بد أن يكونا مختلفين ؛ إذ التماثلات — كالطوافات والسعيات — لا يكون بينها ترتيب ؛ ولهذا لم يجب الترتيب عند أحد ومالك في الركعات ، بل من نسي ركناً من ركعة فلم يذكر حتى قرأ في الثانية : قامت مقامها ، وغسل الجنابة عبادة واحدة : الاتصال فيها أظهر منه في الوضوء ، وهي عبادة في نفسها

تعتبر لها النية ؛ بخلاف إزالة النجاسة فانها لا تتعين لها النية إلا في وجه
ضعيف : التزموه في الخلاف الجدي ، كما ذكره أبو الخطاب ومن تبعه
وليس بشيء ، فيمكن أن يقال : للوالة فيها واحدة .

وإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد عصر على اللمة بعد
جفافها في الزمن المعتدل ، وأن الوضوء لا يجوز فيه ذلك : فالفرق
أن تارك اللمة في الرجل مفرط بخلاف المقتسل من الجنابة فانه لا يرى
بدنه كما يرى رجله ، فاللمة إذا كانت في ظهره أو حيث لا يراه ولا
يمكنه مسه كان معذوراً في تركها ، فهذا لم يجب فيه الموالاة ، بخلاف
ما لا يعنر فيه ، والله أعلم .

وعلى هذا فلو قيل بسقوط الترتيب بالعنر لتوجه . وقد يخرج
حديث تأخير المضمضة والاستنشاق عن غسل الوجه — وهو إحدى
الروايتين المنصوصتين — على هذا . وأن تاركها لم يعلم وجوبها فكان
معذوراً بالترك ، فلم يجب الترتيب في ذلك ، بخلاف من لم يعنر
كمكس الأعضاء الظاهرة ؛ ولكن نظيره حديث العهد بالاسلام : إذا
اعتقد أن الوضوء غسل اليدين والرجلين فغسلها فقط ، أو من ترك
غسل وجهه أو يديه لجرح أو مرض وغسل سائر أعضاء الوضوء ثم
زال العنر قبل انتقاض الوضوء : فهذا إذا قيل : يغسل ما ترك أولاً
ولا يضره ترك الترتيب : كان متوجهاً على هذا الأصل . والله أعلم .

وسئل

عمن يفصل أطرافه فوق الخمس مرات ، وإذا أتى للمسجد يبسط سجاده تحت قدميه ؟ الى آخر السؤال .

فأجاب : ما ذكره من الوسوسة في الطهارة مثل غسل العضو أكثر من ثلاث مرات ، والامتناع من الصلاة على حصر المسجد ، ونحو ذلك : هو أيضاً بدعة وضلالة باتفاق المسلمين ، ليس ذلك مستحباً ولا طاعة ولا قرينة .

ومن فعل ذلك على أنه عبادة وطاعة فانه ينهى عن ذلك ، فان امتنع عن ذلك ، فقد كان عمر رضي الله عنه يعزر الناس على الصلاة بعد العصر ، مع أن جماعة فعلوه لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه فعله وداوم عليه ، لكن لما كان ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ، وبعد الفجر حتى تطلع الشمس : كان عمر يضرب من فعل هذه الصلاة ، فضرب هؤلاء المبتدعين في الطهارة والصلاة لكونها بدعة مذمومة باتفاق المسلمين : أولى وأحرى . والله أعلم .

وسئل

أيما أفضل : للداومة على الوضوء أم ترك المداومة ؟

فأجاب : أما الوضوء عند كل حدث ففيه حديث بلال المعروف عن بريدة بن حصيب قال : أصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعا بلالا فقال : « يا بلال ! بم سبقتي الى الجنة ؟ ما دخلت الجنة قط الا سمعت خشخشتك أمامي ! دخلت البارحة الجنة فسمعت خشخشتك أمامي ، فأثيت على قصر مربع مشرف من ذهب فقلت : لمن هذا القصر ؟ فقالوا : لرجل عربي . فقلت : أنا عربي ! لمن هذا القصر ؟ فقالوا : لرجل من قريش . قلت : أنا رجل من قريش ! لمن هذا القصر ؟ فقالوا : لعمر بن الخطاب » ، فقال بلال : يا رسول الله ! ما أذنت قط إلا صليت ركعتين ، وما أصابني حدث قط الا توضأت عندها فرأيت أن الله علي ركعتين ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « بها » ، قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح .

وهذا يقتضى استحباب الوضوء عند كل حدث ، ولا يعارض ذلك الحديث الذي في الصحيح عن ابن عباس قال : كنا عند النبي صلى الله

عليه وسلم فجاء من الغائط ، فأتى بطعام فقيل له : ألا تتوضأ ! ؟ قال :
« لم أصل فأتوضأ » ، فان هذا ينق وجوب الوضوء ، وينبغي أن يكون
مأموراً بالوضوء لأجل مجرد الأكل ، ولم نعلم أحداً استحَب الوضوء
للأكل . وهل يكره أو يستحب ؟ على قولين هما روايتان عن أحمد .
فمن استحب ذلك احتج بحديث سلمان أنه قال للنبي صلى الله عليه
وسلم : قرأت في التوراة إن : من بركة الطعام الوضوء قبله والوضوء
بعده . ومن كرهه قال : لأن هذا خلاف سنة المسلمين ، فانهم لم
يكونوا يتوضؤون قبل الأكل ، وإنما كان هذا من فعل اليهود فيكره
التشبه بهم . وأما حديث سلمان فقد ضعفه بعضهم .

وقد يقال : كان هذا في أول الاسلام لما كان النبي صلى الله عليه
وسلم يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه بشيء ، ولهذا كان
يسدل شعره موافقة لهم ، ثم فرق بعد ذلك ، ولهذا صام عاشوراء لما قدم
للمدينة ، ثم انه قال قبل موته : « لئن عشت الى قابل لأصومن التاسع »
يعنى : مع العاشر ، لأجل مخالفة اليهود .

وسئل رعم الله تعالى :

عن قول النبي صلى الله عليه وسلم : « إنكم تأتون يوم القيامة غراً محجلين من آثار الوضوء » ، وهذه صفة المصلين فبم يعرف غيرهم من المكلفين التاركين والصبيان ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . هذا الحديث دليل على أنه إنما يعرف من كان أغر محجلاً ، وهم الذين يتوضؤون للصلاة . وأما الأطفال فهم تبع للرجال . وأما من لم يتوضأ قط ولم يصل : فانه دليل على أنه لا يعرف يوم القيامة .

باب المسح على الخفين

سئل رحمه الله

عن أقوال العلماء في المسح على الخفين : هل من شرطه أن يكون الحف غير مخرق حتى لا يظهر شيء من القدم ؟ وهل للتخريق حد ؟ وما القول الراجح بالدليل كما قال تعالى : (فان تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا) ؛ فان الناس يحتاجون إلى ذلك ؟

فأجاب : هذه المسألة فيها قولان مشهوران للعلماء ، فذهب مالك وأبي حنيفة وابن المبارك وغيرهم : انه يجوز المسح على ما فيه خرق يسير مع اختلافهم في حد ذلك ، واختار هذا بعض أصحاب أحمد .

ومذهب الشافعي وأحمد وغيرهما : أنه لا يجوز المسح إلا على ما يستر جميع محل الغسل . قالوا : لأنه إذا ظهر بعض القدم كان فرض ما ظهر الغسل : وفرض ما بطن للمسح : فيلزم ان يجمع بين الغسل

والمسح ، أي : بين الأصل والبدل ، وهذا لا يجوز ؛ لأنه إما أن
يفسل القدمين وأما أن يمسح على الحفين .

والقول الأول أصح ، وهو قياس أصول أحمد ونصوصه في العفو
عن بسير العورة وعن بسير النجاسة ونحو ذلك ؛ فإن السنة وردت
بالمسح على الحفين مطلقا ، قولا من النبي صلى الله عليه وسلم وقولا ،
كقول صفوان بن عسال : « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
إذا كنا سفراً - أو مسافرين - أن لا ننزع أخفافنا ثلاثة أيام ولياليهن
إلا من جنبه ، ولكن لا ننزع من غائط وبول ونوم » رواه أهل السنن
وصححه الترمذي ؛ فقد بين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر
أمته ان لا ينزعوا أخفافهم في السفر ثلاثة أيام من الغائط والبول والنوم ؛
ولكن ينزعوها من جنبه .

وكذلك أمره لأصحابه أن يمسحوا على التساخين والعصائب ؛ والتساخين
هي الحفان فانهما تسخن الرجل ، وقد استفاض عنه في الصحيح أنه
مسح على الحفين ؛ وتلقى أصحابه عنه ذلك فاطلقوا القول بجواز المسح
على الحفين . ونقلوا أيضا أمره مطلقا : كما في صحيح مسلم عن شرح
ابن هانئ قال : أتيت عائشة أسأله عن المسح على الحفين ، ؟ فقالت
عليك بآبي أبي طالب فأسأله فانه كان يسافر مع النبي صلى الله عليه
وسلم ، فسأله فقال : « جعل النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة أيام

للسافر ويوما وليلة للقيم . أي : جعل له المسح على الخفين ، فاطلق
ومعلوم ان الخفاف في العادة لا يخلو كثير منها عن فتق أو خرق لاسيا
مع تقادم عهدها ، وكان كثير من الصحابة فقراء لم يكن يمكنهم تجديد
ذلك . ولما سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في الثوب الواحد
فقال : أو لكلكم ثوبان ؟ ! وهذا كما أن ثيابهم كان يكثر فيها الفتق
والخرق حتى يحتاج لترقيع : فكذلك الخفاف .

والعادة في الفتق اليسير في الثوب والخف انه لا يرقع ، وإنما يرقع
الكثير ، وكان أحدهم يصلي في الثوب الضيق حتى انهم كانوا إذا سجدوا
تقلص الثوب فظهر بعض العورة ، وكان النساء نهين عن أن يرفعن
رؤوسهن حتى يرفع الرجال رؤوسهم ، لئلا يرين هورات الرجال من
ضيق الأزر ، مع أن ستر العورة واجب في الصلاة وخارج الصلاة ؛ بخلاف
ستر الرجلين بالخف ، فلما أطلق الرسول صلى الله عليه وسلم الأمر بالمسح على
الخفاف مع علمه بما هي عليه في العادة ؛ ولم يشترط أن تكون سليمة من
العيوب : وجب حمل أمره على الاطلاق ، ولم يحز أن يقيد كلامه
إلا بدليل شرعي .

وكان مقتضى لفظه ان كل خف يلبسه الناس ويمشون فيه : فلهم
ان يمسحوا عليه وان كان مفتوقا أو مخروقا من غير تحديد لمقدار ذلك ،
فان التحديد لا بد له من دليل . وأبر خيفة يحده بالربع كما يحده مثل

ذلك في مواضع ، قالوا : لأنه يقال رأيت الانسان إذا رأيت أحد جوانبه الأربع ، فالربع يقوم مقام الجميع ، وأكثر الفقهاء ينازعون في هذا ويقولون : التحديد بالربع ليس له أصل من كتاب ولا سنة .

وأيضاً فأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الذين بلغوا سنته وعملوا بها لم ينقل عن أحد منهم تقيد الحنف بعينه من القيود ، بل أطلقوا المسح على الحنفين مع علمهم بالحناف وأحوالها ، فلم أنهم كانوا قد فهموا عن نبيهم جواز المسح على الحنفين مطلقاً .

وأيضاً فكثير من خفاف الناس لا يخلو من فتق أو خرق يظهر منه بعض القدم ؛ فلو لم يجز المسح عليها بطل مقصود الرخصة ، لاسيما والذين يحتاجون إلى لبس ذلك هم المحتاجون ؛ وهم أحق بالرخصة من غير المحتاجين ؛ فان سبب الرخصة هو الحاجة ؛ ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم لما سئل عن الصلاة في الثوب الواحد : « او لكلكم ثوبان » بين ان فيكم من لا يجد إلا ثوبا واحدا ، فلو أوجب الثوبين لما أمكن هؤلاء أداء الواجب .

ثم إنه أطلق الرخصة ، فكذلك هنا ليس كل انسان يجحد خفاً سليماً ، فلو لم يرخص إلا لهذا لزم المحابيح خلع خفافهم ، وكان الزام غيرم بالخلع أولى . ثم إذا كان إلى الحاجة فالرخصة عامة ، وكل من

لبس خفاً وهو متطهر فله للمسح عليه ، سواء كان غنياً او فقيراً ، وسواء كان الخف سليماً او مقطوعاً ؛ فانه اختار لنفسه ذلك ، وليس هذا مما يجب فعله لله تعالى - كالصدقة والعق - حتى تشتط فيه السلامة من العيوب .

وأما قول المنازع : ان فرض ما ظهر الفسل وما بطن المسح . فهذا خطأ بالاجماع ، فانه ليس كل ما بطن من القدم يمسح على الظاهر الذي يلاقيه من الخف ، بل اذا مسح ظهر القدم اجزاء . وكثير من العلماء لا يستحب مسح أسفله ، وهو إنما يمسح خطأً بالأصابع ، فليس عليه أن يمسح جميع الخف كما عليه أن يمسح الجبيرة ، فان مسح الجبيرة يقوم مقام غسل نفس العضو ، فانها لما لم يمكن نزعها الا بضرر صارت بمنزلة الجلد وشعر الرأس وظفر اليد والرجل ، بخلاف الخف فانه يمكنه نزع وغسل القدم ، ولهذا كان مسح الجبيرة واجباً ومسح الخفين جائزاً ، ان شاء مسح وان شاء خلع .

ولهذا فارق مسح الجبيرة الخف من خمسة أوجه :

أحدها : ان هذا واجب وذلك جائز .

الثاني : ان هذا يجوز في الطهارتين : الصغرى والكبرى ؛ فانه لا يمكنه إلا ذلك ، ومسح الخفين لا يكون في الكبرى بل عليه أن

يفسل القدمين كما عليه أن يوصل الماء الى جلد الرأس والوجه ، وفي الوضوء يجزئه المسح على ظاهر شعر الرأس وغسل ظاهر اللحية الكثيفة : فكذلك الخفاف يمسح عليها في الصغرى ؛ فانه لما احتاج الى لبسها صارت بمنزلة ما يستر البشرة من الشعر الذي يمكن ابعال الماء الى باطنه ، ولكن فيه مشقة ، والفصل لا يتكرر .

الثالث : ان الجيرة يمسح عليها الى ان يحلها : ليس فيها توقيت ؛ فان مسحها للضرورة ؛ بخلاف الخف فان مسحه موقت عند الجمهور ؛ فان فيه خمسة احاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ، لكن لو كان في خلعه بعد مضي الوقت ضرر — مثل : أن يكون هناك برد شديد متى خلع خفيه تضرر كما يوجد في أرض الثلوج وغيرها ؛ أو كان في رفقة متى خلع وغسل لم ينتظروه فينقطع عنهم فلا يعرف الطريق ؛ أو يخاف اذا فعل ذلك من عدو أو سبع ؛ أو كان اذا فعل ذلك فانه واجب ونحو ذلك — فهنا قيل : انه يتيمم : وقيل : انه يمسح عليها للضرورة . وهذا أقوى لأن لبسها هنا صار كلبس الجيرة من بعض الوجوه . فأحاديث التوقيت فيها الأمر بللسح يوماً وليسلة وثلاثة أيام ولياليهن ، وليس فيها التهي عن الزيادة الا بطريق المفهوم ، والمفهوم لا عموم له ؛ فاذا كان يخلع بعد الوقت عند امكان ذلك عمل بهذه الأحاديث .

وعلى هذا يحمل حديث عقبة بن عامر لما خرج من دمشق الى المدينة يبشر الناس بفتح دمشق ومسح أسبوعاً بلا خلع ! فقال له عمر : أصبت السنة ! وهو حديث صحيح . وليس الحف كالجيرة مطلقاً ؛ فانه لا يستوعب بالمسح بحال ؛ ويخلع في الطهارة الكبرى ؛ ولا بد من لبسه على طهارة . لكن المقصود : انه اذا تعذر خلعه فالمسح عليه أولى من التيمم ، وان قدر انه لا يمكن خلعه في الطهارة الكبرى فقد صار كالجيرة . يمسح عليه كله كما لو كان على رجله جيرة يستوعبها .

وأيضاً فان المسح على الحفين أولى من التيمم ؛ لأنه طهارة بللاء في ما يغطي موضع الغسل ؛ وذلك مسح بالتراب في عضوين آخرين : فكان هذا البدل أقرب الى الأصل من التيمم ؛ ولهذا لو كان جريحاً وأمكنه مسح جراحه بللاء دون الغسل : فهل يمسح بللاء أو يتيمم ؟ فيه قولان . هما روايتان عن أحمد ، ومسحها بللاء أصح ؛ لأنه اذا جاز مسح الجيرة ومسح الحف وكان ذلك أولى من التيمم فلأن يكون مسح العضو بللاء أولى من التيمم بطريق الأولى .

الرابع : ان الجيرة يستوعبها بالمسح كما يستوعب الجلد ؛ لأن مسحها كغسله ، وهذا أقوى على قول من يوجب مسح جميع الرأس .

الخامس : ان الجيرة يمسح عليها وان شدها على حدث عند أكثر العلماء ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد : وهو الصواب .

ومن قال : لا يمسح عليها الا اذا لبسها على طهارة ليس معه الا قياسها على الخفين ، وهو قياس فاسد : فان الفرق بينها ثابت من هذه الوجوه ، ومسحها كمسح الجلدة ومسح الشعر : ليس كمسح الخفين وفي كلام الامام أحمد ما يبين ذلك وانها ملحقة عنده بجلدة الانسان لا بالخفين ، وفي ذلك نزاع : لأن من أصحابه من يجعلها كالخفين ويجعل البرء كإنقضاء مدة المسح فيقول بطلان طهارة المحل ، كما قالوا في الحنف ، والأول أصح ، وهو : انها اذا سقطت سقوط برء كان بمنزلة حلق شعر الرأس وتقليم الأظفار ، وبمنزلة كشط الجلد لا يوجب إعادة غسل الجنابة عليها اذا كان قد مسح عليها من الجنابة ، وكذلك في الوضوء لا يجب غسل المحل ولا إعادة الوضوء ، كما قيل : انه يجب في خلع الحنف ، والطهارة وجبت في المسح على الخفين ليكون اذا أحدث يتعلق الحدث بالخفين : فيكون مسحها كفصل الرجلين ، بخلاف ما اذا تعلق الحدث بالقدم فانه لا بد من غسله .

ثم قيل : ان المسح لا يرفع الحدث عن الرجل ، فاذا خلعها كان كأنه لا يمسح عليها فيغسلها عند من لا يشترط الموالاة ، ومن يشترط الموالاة يعيد الوضوء . وقيل : بل حدثه ارتفع رفعا مؤقتا

الى حين انقضاء المدة وخلع الحنف ، لكن لما خلعه انتقضت الطهارة فيه ،
والطهارة الصغرى لا تنقض لا في ثوبتها ولا في زوالها ؛ فان حكمها
يتعلق بغير محلها ، فانها غسل اعضاء أربعة والبدن كله يصير طاهراً ،
فاذا غسل عضو أو عضوان لم يرتفع الحدث حتى يغسل الأربعة ، وإذا
انتقض الوضوء في عضو انتقض في الجميع .

ومن قال هذا قال : انه يعيد الوضوء ومثل هذا متنف في الجيرة
فان الجيرة يمسح عليها في الطهارة "كبرى ولا يجزئ فيها البدل ،
فعلم ان المسح عليها كاللمس على الجلد والشعر .

ومن قال من أصحابنا : انه اذا سقطت البرء بطلت الطهارة أو
غسل محلها ، واذا سقطت لغير برء : فعلى وجهين ، فانهم جعلوها
مؤقتة بالبرء ، وجعلوا سقوطها بالبرء كانه قطع مدة المسح .

وأما اذا سقطت قبل البرء فقول : هي كما لو خلع الحنف قبل
المدة . وقيل : لا تبطل الطهارة هنا ، لأنه لا يمكن غسلها قبل البرء ،
بخلاف الرجل فانه يمكن غسلها إذا خلع الحنف ، فلهذا فرقوا بينها
وبين الحنف في أجدر الوجهين ، فانه اذا تعذر غسلها بقيت الطهارة
بخلاف ما بعد البرء فانه يمكن غسل محلها .

والقول بأن البرء كالوقت في الحفين ضعيف ، فان طهارة الجيرة لا توقيت فيها أصلاً حتى يقال : اذا انقضى الوقت بطلت الطهارة . بخلاف المسح على الحفين فانه موقت ، وزعها مشبه بمخلع الحف ، وهو أيضاً تشبيه فاسد ، فانه ان شبه بمخلع قبل انقضاء المدة ظهر الفرق ، وإتما يشبه هذا زعها قبل البرء وفيه الوجهان ، وان شبه بمخلع قبل انقضاء المدة فوجود الخلع كعدمه ، فانه لا يجوز له حينئذ ان يسمح على الحفين ؛ لأن الشارع أمره بمخلعها في هذه الحال ، بخلاف الجيرة فان الشارع لم يجعل لها وقتاً ، بل جعلها بمنزلة ما يتصل بالبدن من جلد وشعر وظفر ، وذلك اذا احتاج الرجل الى ازالته ازاله ولم يبطل طهارته .

وقد ذهب بعض السلف الى بطلانها وانه يطهر موضعه ، وهذا مشبه قول من قال : مثل ذلك في الجيرة .

ومن التمس من يقول : خلع الحف لا يبطل الطهارة . والقول الوسط أعدل الأقوال ، والحق الجيرة بما يتصل بالبدن أولى ، كالوسخ الذي على يده والحناء ، والمسح على الجيرة واجب لا يمكنه تحييره بين وبين الفسل ، فلو لم يجز المسح عليها اذا شدها وهو محدث نقل الى التيمم ، وقد قدمنا ان طهارة للمسح بللاء في محل الفسل الواجب عليه أولى من طهارة للمسح بالتراب في غير محل الفسل الواجب ؛ لأن الماء

أولى من التراب ، وما كان في محل ألفرض فهو أولى به مما يكون في غيره . فالمسح على الخفين وعلى الجيرة وعلى نفس العضو : كل ذلك خير من التيمم حيث كان ، ولأنه إذا شدها على حدث مسح عليها في الجنابة في الطهارة الصغرى أولى .

وان قيل : انه لا يمسح عليها من الجنابة حتى يشدها على الطهارة : كان هذا قولاً بلا أصل يقاس عليه ، وهو ضعيف جداً .

وان قيل : بل اذا شدها على الطهارة من الجنابة مسح عليها بخلاف ما اذا شدها وهو جنب .

قيل : هو محتاج الى شدها على الطهارة من الجنابة ، فانه قد يجنب — والماء يضر جراحه ويضر العظم للكسور ويضر الفصاد — فيحتاج حينئذ ان يشده بعد الجنابة ثم يمسح عليها . وهذه من أحسن المسائل .

والمقصود هنا : ان مسح الحف لا يستوعب فيه الحف ، بل يجزي فيه مسح بعضه كما وردت به السنة ، وهو مذهب الفقهاء قاطبة . فعلم بذلك انه ليس كل ما بطن من القدم مسح ما يليه من الحف ، بل اذا مسح ظهر القدم كان هذا للمسح مجزئاً عن باطن القدم وعن العقب .

وحينئذ فإذا كان الحرق في موضع ومسح موضعاً آخر : كان ذلك مسحاً مجزئاً عن غسل جميع القدم ، لا سيما إذا كان الحرق في مؤخر الحف وأسفله ، فإن مسح ذلك للموضع لا يجب بل ولا يستحب ، ولو كان الحرق في المقدم فالمسح خطوط بين الأصابع .

فان قيل : مرادنا ان ما بطن يجزي عنه المنع وما ظهر يجب غسله .

قيل هذا : دعوى محل النزاع فلا تكون حجة ، فلا نسلم ان ما ظهر من الحف المحرق فرضه غسله ! فهذا رأس المسألة ، فن احتج به كان مثبتاً للشيء بنفسه .

وان قالوا بأن للمسح إنما يكون على مستور او مغطى ونحو ذلك : كانت هذه كلها عبارات عن معنى واحد ، وهو دعوى رأس المسألة بلا حجة أصلاً . والشارع أمرنا بالمسح على الحفين مطلقاً ولم يقيد ، والقياس يقضي : انه لا يقيد .

والمسح على الحفين قد اشترط فيه طائفة من الفقهاء شرطين :

هذا أحدهما : وهو أن يكون سائراً لحل الفرض . وقد تبين ضعف هذا الشرط .

والثاني : ان يكون الحف يثبت بنفسه . وقد اشترط ذلك الشافعي ومن وافقه من أصحاب أحد ، فلو لم يثبت الا بشده بشيء يسير أو خيط متصل به أو منفصل عنه ونحو ذلك : لم يمسح ، وان ثبت بنفسه لكنه لا يستر جميع المحل الا بالشد — كالزبول الطويل للشقوق : يثبت بنفسه لكن لا يستر الى الكعيعين الا بالشد — ففيه وجهان أحدهما انه يمسح عليه . وهذا الشرط لا أصل له في كلام أحمد ، بل المنصوص عنه في غير موضع انه يجوز المسح على الجورين وان لم يثبتا بأنفسهما ، بل بتعلين تحتها ، وانه يمسح على الجورين ما لم يخلع التعلين . فاذا كان أحد لا يشترط في الجورين ان يثبتا بأنفسهما بل اذا ثبتا بالتعلين جاز للمسح عليها : فغيرها بطريق الأولى ، وهنا قد ثبتا بالتعلين وهما منفصلان عن الجورين . فاذا ثبت الجوربان بشدها بخيوطها كان المسح عليها أولى بالجواز .

واذا كان هذا في الجورين : فالزبول الذي لا يثبت الا بسير بشده به متصلا به أو منفصلا عنه أولى بالمسح عليه من الجورين .

وهكذا ما يلبس على الرجل من فرو وقطن وغيرها : اذا ثبت ذلك بشدها بخيط متصل أو منفصل مسح عليها بطريق الأولى .

فان قيل : فيلزم من ذلك جواز المسح على اللفائف ، وهو : ان

يلف على الرجل لفائف من البرد أو خوف الحفاء أو من جراح
بها ونحو ذلك .

قيل : في هذا وجهان ذكرهما الحلواني . والصواب أنه يمسح على
اللفائف ، وهي بالمسح أولى من الحف والجورب ، فان تلك اللفائف إنما
تستعمل للحاجة في العادة وفي نوعها ضرر : إما إصابة البرد ، وإما
التأذي بالحفاء ، وإما التأذي بالجرح . فإذا جاز المسح على الحفين والجوربين
فعلى اللفائف بطريق الأولى .

ومن ادعى في شيء من ذلك اجماعاً فليس معه الا عدم العلم ، ولا
يمكنه ان ينقل المتع عن عشرة من العلماء للشهورين فضلاً عن الاجماع .
والتزاع في ذلك معروف في مذهب أحمد وغيره ؛ وذلك ان أصل
المسح على الحفين خفي على كثير من السلف والخلف ؛ حتى ان طائفة
من الصحابة أنكروه ، وطائفة من فقهاء أهل المدينة وأهل البيت أنكروه
مطلقاً ، وهو رواية عن مالك ؛ والمشهور عنه جوازه في السفر
دون الحضر .

وقد صنف الامام احمد كتاباً كبيراً في « الاشربة » في تحريم
المسكر ولم يذكر فيه خلافاً عن الصحابة ؛ فقليل له في ذلك فقال : هذا
صح فيه الخلاف عن الصحابة بخلاف المسكر . ومالك مع سعة علمه وعلو

قدره قال في « كتاب السر » : لا قولن قولاً لم أقبله قبل ذلك في علانية . وتكلم بكلام مضمونه انكاره : اما مطلقاً : واما في الحضر . وخالفه أصحابه في ذلك ، وقال ابن وهب : هذا ضعف له حيث لم يقله قبل ذلك علانية .

والذين جوزوه منع كثير منهم من المسح على الجرموقين اللبوسين على الحفين . والثلاثة منعوا المسح على الجوربين وعلى العمامة : فعمل ان هذا الباب مما هابه كثير من السلف والخلف ، حيث كان الفصل هو الفرض الظاهر المعلوم ؛ فصاروا يجوزون المسح حيث يظهر ظهوراً لا حيلة فيه ، ولا يتردون فيه قياساً صحيحاً ولا يتمسكون بظاهر النص للمسيح ، والا فن تدبر الفاظ الرسول صلى الله عليه وسلم وأعطى القياس حقه : علم ان الرخصة منه في هذا الباب واسعة ؛ وان ذلك من محاسن الشريعة ومن الحنيفة السمحة التي بعث بها .

وقد كانت أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تمسح على خمارها ، فهل تفعل ذلك بدون اذنه ؟! وكان أبو موسى الأشعري وأنس بن مالك يمسحان على القلائس ؛ ولهذا جوز أحد هذا وهذا في احدي الروایتين عنه ؛ وجوز أيضاً للمسح على العمامة ؛ لكن أبو عبد الله ابن حامد رأى ان العمامة التي ليست بحكة المقتطعة : كان احمد يكره لبسها . وكذا مالك يكره لبسها ايضاً لما جاء

في ذلك من الآثار : وشرط في المسح عليها ان تكون مخنكة .
واتبعه على ذلك القاضي وأتباعه . وذكروا فيها - إذا كان لها
ذؤابة - وجهين .

وقال بعض أصحاب أحمد : إذا كان أحمد في إحدى الروايتين
يجوز للمسح على القلانس الدنيا - وهي القلانس الكبار - فلأن
يجوز ذلك على العامة بطريق الأولى والأخرى . والسلف كانوا يخنكون
عمائمهم لأنهم كانوا يركبون الخيل ويجهدون في سبيل الله : فان لم يربطوا
العائم بالتحنيك والا سقطت ولم يمكن معها طرد الخيل : ولهذا ذكر
أحمد عن أهل الشام أنهم كانوا يحافظون على هذه السنة لأجل أنهم
كانوا في زمنه هم المجاهدون . وذكر اسحاق بن راهويه بإسناده ان
أولاد المهاجرين والأنصار كانوا يلبسون العائم بلا تحنيك : وهذا لأنهم
كانوا في الحجاز في زمن التابعين لا يجهدون . ورخص اسحق وغيره
في لبسها بلا تحنيك ، والجند المقاتلة لما احتاجوا الى ربط عمائمهم
صاروا يربطونها : اما بكلايب : واما بعصابة ونحو ذلك . وهذا معناه
معنى التحنيك ، كما ان من السلف من كان يربط وسطه بطرف عمامته .
والناطق يحصل بها هذا المقصود . وفي نزع العامة للربوطة بعصابة وكلايب
من المشقة مافي نزع المخنكة .

وقد ثبت المسح على العامة عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه

صحیحة ، لكن العلماء فيها على ثلاثة أقوال :

منهم من يقول : الفرض سقط بمسح ما بدا من الرأس ؛ والمسح على العمامة مستحب . وهذا قول الشافعي وغيره .

ومنهم من يقول : بل الفرض سقط بمسح العمامة ومسح ما بدا من الرأس ؛ كما في حديث المغيرة . وهل هو واجب لأنه فعله في حديث المغيرة ؛ او ليس بواجب لأنه لم يأمر به في سائر الأحاديث ؛ على روايتين . وهذا قول احمد المشهور عنه .

ومنهم من يقول : بل انما كان المسح على العمامة لأجل الضرر ، وهو ما إذا حصل بكشف الرأس ضرر من برد ومرض ؛ فيكون من جنس المسح على الجيرة ، كما جاء : أنهم كانوا في سرية فشكوا البرد فأمرهم أن يمسحوا على التساخين والعصائب — والعصائب هي العائم — ومعلوم ان البلاد الباردة يحتاج فيها من يمسح التساخين والعصائب مالا يحتاج اليه في أرض الحجاز ، فأهل الشام والروم ونحو هذه البلاد أحق بالرخصة في هذا وهذا من اهل الحجاز ، والماشون في الأرض الحزنة والوعرة أحق بجواز المسح على الخف من الماشين في الأرض السهلة ، وخفاف هؤلاء في العادة لا بد أن يؤثّر فيها الحجر ؛ فهم برخصة المسح على الخفاف المحرقة أولى من غيرهم .

ثم المانع من ذلك يقول : إذا ظهر بعض القدم لم يجوز للمسح ، فقد يظهر شيء يسير من القدم كموضع الخرز — وهذا موجود في كثير من الخفاف — فإن منعوا من للمسح عليها ضيقوا نضيقا يظهر خلافه للشريعة بلا حجة معهم أصلا .

فإن قيل : هذا لا يمكن غسله حتى يقولوا : فرضه الغسل ، وإن قالوا : هذا يعني عنه لم يكن لهم ضابط فيما يمنع وفيما لا يمنع .

والذي يوضح هذا أن قولهم : إذا ظهر بعض القدم أن أرادوا ظهوره للبصر فأبصار الناس مع اختلاف ادراكها قد يظهر لها من القدم مالا يمكن غسله ، وإن أرادوا ما يظهر ويمكن مسه باليد فقد يمكن غسله بلا مس . وإن قالوا : ما يمكن غسله فالامكان يختلف ، قد يمكن مع الجرح ولا يمكن بكونه ، فإن سم الحياض يمكن غسله إذا وضع القدم في مقعزه وصبر عليه حتى يدخل الماء في سم الحياض ، مع أنه قد لا يتيقن وصول الماء عليه إلا بخضضة ونحوها ، ولا يمكن غسله كما ينسل القدم ، وهذا على مذهب أحمد أقوى : فإنه يجوز للمسح على العمامة إذا لبست على الوجه للعناد وإن ظهر من جوانب الرأس ما يمسح عليه ، ولا يجب مسح ذلك .

وهل يجوز للمسح على الناصية مع ذلك ؟ فيه عنه روايتان . فلم

بشروط في المسوح ان يكون ساتراً لجميع محل الفرض ، وأوجب الجمع بين الأصل والبدل على احدى الروايتين . والشافعي أيضاً يستحب ذلك كما يستحبه أحد في الرواية الأخرى : فعلم ان المعتبر في اللباس أن يكون على الوجه المعتاد ، سواء ستر جميع محل الفرض او لم يستره . والخفاف قد اعتيد فيها ان تلبس مع الفتق والخرق وظهور بعض الرجل ؛ وأما ما تحت السكبين فذاك ليس بخف اصلاً ، ولهذا يجوز للمحرم لبسه مع القدرة على التعلين في اظهر قولي العلماء كما سنذكره ان شاء الله تعالى ، ونبين نسخ الأمر بالقطع : وانه انما أمر به حين لم يصرع البدل أيضاً .

فالمقدمة الثانية من دليلهم — وهو قولهم : يمكن الجمع بين الأصل والبدل — ممنوع على أصل الشافعي وأحمد ؛ فان عندهما يجمع بين التيمم والغسل فيما إذا أمكن غسل بعض البدن دون البعض ؛ لكون الباقي جريحاً ؛ أو لكون الماء قليلاً ، ويجمع بين مسح بعض الرأس مع العمامة كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم عام تبوك ؛ فلو قدر ان الله تعالى اوجب مسح الحفين كما أوجب غسل جميع البدن : أمكن أن يغسل ما ظهر ويمسح ما بطن ؛ كما يفعل مثل ذلك في الجيرة ؛ فانه إذا ربطها على بعض مكان مسح الجيرة وغسل او مسح ما بينهما فجمع بين الغسل والمسح في عضو واحد . فتبين ان سقوط غسل ما ظهر

من القدم لم يمكن لأنه لا يجمع بين الأصل والبذل ؛ بل لأن مسح ظهر الحنف ولو خطأ بالأصابع يحزى عن جميع القدم فلا يجب غسل شيء منه . لا ما ظهر ولا ما بطن ، كما أمر صاحب الشرع لأتمته ، إذ أمرهم إذا كانوا مسافرين ان لا ينزعوا خفافهم ثلاثة أيام ولياليهن ، لا من غائط ولا بول ولا نوم ، فأى خف كان على أرجلهم دخل في مطلق النص ؟.

كما أن قوله صلى الله عليه وسلم لما سئل ما يلبس المحرم من الثياب ؟ فقال : « لا يلبس القميص ولا العمام ، ولا السراويلات ، ولا البرانس ، ولا الخفاف ! ومن لم يجد نعلين فليلبس خفين وليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين » هكذا رواه ابن عمر ، وذكر ان النبي صلى الله عليه وسلم خطب بذلك لما كان بالمدينة ولم يكن حينئذ قد شرعت رخصة البذل . فلم يرخص لهم لا في لبس السراويل إذا لم يجدوا الازار ، ولا في لبس الحنف مطلقاً .

ثم انه في عرفات بعد ذلك قال : « السراويل لمن لم يجد الازار ، والخفاف لمن لم يجد النعلين » ، هكذا رواه ابن عباس وحديثه في الصحيحين ، ورواه جابر وحديثه في مسلم ، فأرخص لهم بعرفات في البذل ، فأجاز لهم لبس السراويل إذا لم يجدوا الازار بلا فتق ، وعليه جمهور العلماء ، فمن اشترط فتقه خالف النص . وأجاز لهم حينئذ لبس الخفين

إذا لم يجدوا الثعلين بلا قطع ، فمن اشترط القطع فقد خالف النص :
فان السراويل المقطوع والحف المقطوع لا يدخل في مسمى السراويل
والحف عند الاطلاق ، كما ان القميص إذا فتق وصار قطعاً لم يسم
سراويل ، وكذلك البرنس وغير ذلك . فانما أمر بالقطع أولاً لأن رخصة
البدل لم تكن شرعت ، فأمرهم بالقطع حينئذ لأن للمقطوع يصير كالثعلين ،
فانه ليس بنحف . ولهذا لا يجوز المسح عليه باتفاق المسلمين ، فلم يدخل
في إذنه في المسح على الحفين .

ودل هذا على ان كل ما يلبس تحت الكعبين من مداس وحجيم
وغيرها كالحف المقطوع تحت الكعبين أولى بالجواز ، فتكون
اباحته أصلية كما تباح الثعلان ، لا أنه أيسر على طريق البدل ، وإنما المباح على
طريق البدل هو الحف المطلق والسراويل .

ودلت نصوصه الكريمة وألفاظه الشريفة التي هي مصايح الهدى
على أمور يحتاج الناس الى معرفتها قد تنازع فيها العلماء :

منها : أنه لما أذن للحرم إذا لم يجد الثعلين يلبس الحف : إما مطلقاً وإما مع
القطع : كان ذلك إذنا في كل ما يسمى خفاً ، سواء كان سلباً أو معيباً . وكذلك
لما أذن في المسح على الحفين كان ذلك إذنا في كل خف ، وليس المقصود قياس
حكم على حكم حتى يقال : ذاك أباح له لبسه وهذا أباح للمسح عليه .
بل المقصود ان لفظ الحف في كلامه يتناول هذا بالاجماع . فعلم ان لفظ

الحنف يتناول هذا وهذا ، فمن ادعى في أحد الموضعين أنه أراد بعض أنواع الخفاف فعليه البيان . وإذا كان الحنف في لفظه مطلقاً — حيث أباح لبسه للمحرم ، وكل خف جاز للمحرم لبسه وإن قطعه — جاز له أن يمسح عليه إذا لم يقطعه .

الثاني : أن المحرم إذا لم يجد نعلين ولا ما يشبه النعلين — من خف مقطوع أو ججم أو مداس أو غير ذلك — فإنه يلبس أي خف شاء ولا يقطعه . هذا أصح قولي العلماء ، وهو ظاهر مذهب أحمد وغيره ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم أذن بذلك في عرفات بعد نهيهِ عن لبس الخف مطلقاً ، وبعد أمره من لم يجد أن يقطع ، ولم يأمرهم بعرفات بقطع ؛ مع أن الذين حضروا بعرفات كان كثير منهم أو أكثرهم لم يشهدوا كلامه بالدينسة ، بل حضر من مكة واليمن والبوادي وغيرها خلق عظيم حجوا معه لم يشهدوا جوابه بالدينسة على المنبر ، بل أكثر الذين حجوا معه لم يشهدوا ذلك الجواب .

وذلك الجواب لم يذكره ابتداءً لتعليم جميع الناس ، بل سأله سائل وهو على المنبر : ما يلبس المحرم من الثياب ؟ فقال : لا يلبس القميص ، ولا العمام ، ولا السراويلات ، ولا البرانس ، ولا الخفاف ؛ إلا من لم يجد نعلين فليلبس خفين وليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين ، وابن عمر لم يسمع منه إلا هذا ، كما أنه في المواقيت لم

يسمع الا ثلاث مواقيت قوله : « أهل المدينة من ذي الحليفة ، وأهل الشام الجحفة ، وأهل نجد قرن » ، قال ابن عمر : وذكر لي — ولم أسمع — ان النبي صلى الله عليه وسلم وقت لأهل اليمن يعلم . وهذا الذي ذكر له صحيح قد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم من رواية ابن عباس . فابن عباس أخبر : ان النبي صلى الله عليه وسلم وقت لأهل اليمن يعلم ، ولأهل المدينة ذا الحليفة ، ولأهل الشام الجحفة ، ولأهل نجد قرن المنازل ، ولأهل اليمن يعلم . وقال : « هن هن ولكل آت أتى عليهن من غير أهلهن ممن يريد الحج والعمرة ، ومن كان دون ذلك فمن حيث انشأ ، حتى أهل مكة من مكة » فكان عند ابن عباس من العلم بهذه السنة ما لم يكن عند ابن عمر . وفي حديثه ذكر أربع مواقيت . وذكر أحكام الناس كلهم إذا مروا عليها أو أحرما من دونها .

والنبي صلى الله عليه وسلم كان يبلغ الدين بحسب ما أمر الله به ، فلما كان أهل المدينة قد أسلموا وأسلم أهل نجد واسلم من كان من ناحية الشام وقت الثلاث ، وأهل اليمن انما أسلموا بعد ذلك . ولهذا لم ير أكثرهم النبي صلى الله عليه وسلم بل كانوا مخضرمين . فلما أسلموا وقت النبي صلى الله عليه وسلم وقال : « أناكم أهل اليمن ! هم أرق قلوبا والين أفئدة ، الايمان يمانى ، والفقه يمانى ، والحكمة يمانية »

ثم قد روى عنه أنه لما فتحت أطراف العراق وقت لهم ذات عرق ، كما روى مسلم هذا من حديث جابر ، لكن قال ابن الزبير فيه : أحسبه من النبي صلى الله عليه وسلم ، وقطع به غيره . وروى ذلك من حديث عائشة ، فكان ما سمعه هؤلاء أكثر مما سمعه غيرهم .

وكذلك ابن عباس وجابر في ترخيصه في الحف والسراويل ، ففي الصحيحين عن ابن عباس قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يخطب بعرفات يقول : « السراويلات لمن لم يجد الازرار ، والحفان لمن لم يجد الثعلين » .

وفي صحيح مسلم عن جابر : « من لم يجد ثعلين فليلبس خفين ، ومن لم يجد ازاراً فليلبس سراويل » . فهذا كلام مبتدأ منه صلى الله عليه وسلم بين فيه في عرفات — وهو أعظم مجمع كان له — ان من لم يجد ازاراً فليلبس السراويل ، ومن لم يجد الثعلين فليلبس الخفين . ولم يأمر بقطع ولا فتق ، وأكثر الحاضرين بعرفات لم يشهدوا خطبته وما سمعوا أمره بقطع الخفين ، وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز ، فلم ان هذا الشرع الذي شرعه الله على لسانه بعرفات لم يكن شرع بعد المدينة ، وانه بالمدينة إنما أرخص في لبس الثعلين وما يشبهها من الملقطوع ، فدل ذلك على ان من علم ما يشبه الخفين يلبس الحف .

الثالث : انه دل على انه يلبس سراويل بلا فتق . وهو قول الجمهور والشافعي وأحمد .

الرابع : انه دل على ان المقطوع كالتلين يجوز لبسها مطلقاً ، ولبس ما أشبهها من حجم ومداس وغير ذلك . وهذا مذهب أبي حنيفة ووجه في مذهب أحمد وغيره ، وبه كان يفتي جدي أبو البركات رحمه الله في آخر عمره لما حج .

وأبو حنيفة رحمه الله تعالى تبين له من حديث ابن عمر : ان المقطوع لبسه أصل لا بدل له ، فيجوز لبسه مطلقاً . وهذا فهم صحيح منه دون فهم من فهم انه بدل .

والثلاثة تبين لهم ان النبي صلى الله عليه وسلم أرخص في البدل وهو الخف ولبس السراويل ، فن لبس السراويل اذا عدم الاصل فلا فدية عليه . وهذا فهم صحيح .

وأحمد فهم من النص المتأخر الذي شرع فيه البدلان انه ناسخ للقطع المتقدم . وهذا فهم صحيح .

وأبو حنيفة لم يبلغه هذا فاجب الفدية على كل من لبس خفا أو سراويل اذا لم يفتقه وان عدم ، كما قال ذلك ابن عمر وغيره .

وزاد ان الرخصة في ذلك انما هي للحاجة ، والمحرم إذا احتاج الى محذور فعله واقتدى .

وأما الاكثرون فقالوا : من لبس البدل فلا فدية عليه ، كما اباح ذلك النبي صلى الله عليه وسلم بعرفات ولم يأمر معه بفدية ولا فتنق ، قالوا : والناس كلهم محتاجون إلى لبس ما يسترون به عوراتهم وما يلبسونه في أرجلهم ، فالحاجة إلى ذلك عامة ، وما احتاج اليه العموم لم يحظر عليهم ولم يكن عليهم فيه فدية ، بخلاف ما احتجج اليه لمرض أو برد ، ومن ذلك حاجة لعارض ، ولهذا أخص النبي صلى الله عليه وسلم للنساء في اللباس مطلقاً من غير فدية ، ونهى المحرمة عن الثقاب والقفازين ، فان المرأة لما كانت محتاجة الى ستر بدنهما لم يكن عليها في ستره فدية .

وكذلك حاجة الرجال الى السراويل والخفاف اذا لم يجدوا الازار والنعال ، وابن عمر رضي الله عنه لما لم يسمع الا حديث القطع أخذ بعمومه ، فكان يأمر النساء بقطع الخفاف ! حتى اخبروه بعد هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص للنساء في لبس ذلك ، كما انه لما سمع قوله : « لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت » أخذ بعمومه في حق الرجال والنساء ، فكان يأمر الحائض ان لا تنفر حتى تطوف . وكذلك زيد بن ثابت كان يقول ذلك ، حتى اخبروها ان النبي

صلى الله عليه وسلم رخص للحيض ان ينفرن بلا وداع .

وتناظر في ذلك زيد وابن عباس وابن الزبير لما سمعوا نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرير أخذوا بالعموم ، فكان ابن الزبير يأمر الناس بمنع نسائهم من لبس الحرير ، وكان ابن عمر ينهى عن قليله وكثيره ، فينزع خيوط الحرير من الثوب . وغيرها سمع الرخصة للحاجة ، وهو الارخاص للنساء وللرجال في اليسير وفيما يحتاجون اليه للتداوى وغيره : لان ذلك حاجة عامة .

وهكذا اجتهد العلماء رضي الله عنهم في النصوص : يسمع أحدم النص المطلق فيأخذ به ، ولا يبلغه ما يبلغ مثله من تقييده وتخصيصه والله لم يحرم على الناس في الأحرام ولا غيره ما يحتاجون اليه حاجة عامة . ولا أمر مع هذه الرخصة في الحاجة العامة ان يفسد الانسان خفه أو سراويله بقطع أو فتق ، كما افتي بذلك ابن عباس وغيره ممن سمع السنة المتأخرة ، وانما أمر بالقطع أولا ليصير للقطوع كالتعل ، فامر بالقطع قبل ان يشترع البذل : لان للقطوع يجوز لبسه مطلقاً ، وانما قال : « لمن لم يجد » لأن القطع مع وجود التعل افساد للتعل ، وافساد اللال من غير حاجة : منهى عنه . بخلاف ما اذا عدم الخف ، فهذا جعل بدلا في هذه الحال لأجل فساد اللال ، كما في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اذا قام احدكم في الصلاة فانه

يناجي ربه ، فلا يزقن بين يديه ولا عن يمينه ! ولكن عن شماله او تحت قدمه » هذه رواية انس . وفي الصحيحين عن ابي هريرة قال : رأى النبي صلى الله عليه وسلم نخامة في قبلة المسجد فاقبل على الناس فقال : « ما بال أحدكم يقوم مستقبل ربه فيتنزع امامه ؟ أيجب أحدكم أن يستقبل فيتنزع في وجهه ؟ فإذا تنزع أحدكم فليتنزع عن يساره أو تحت قدمه ، فإن لم يجد — قال هكذا — ونقل في ثوبه ووضع بعضه على بعض » فأمر بالبصاق في الثوب اذا تعذر لا لأن البصاق في الثوب بدل شرعي ، لكن مثل ذلك يلوث الثوب من غير حاجة .

وفي الاستبصار أمر بثلاثة أحجار فمن لم يجد فثلاث خيشات من تراب ، لأن التراب لا يتمكن به كما يتمكن بالحجر لا لأنه بدل شرعي . ونظائره كثيرة ، فدلّت نصوصه الكريمة على ان الصواب في هذه المسائل توسعة شريعته الخفيفة ، وانه ما جعل على أمته من حرج . وكل قول دلت عليه نصوصه قالت به طائفة من العلماء رضي الله عنهم ، فلم تجمع الامة — والله الحمد — على رد شيء من ذلك ، إذ كانوا لا يجتمعون على ضلالة ، بل عليهم ان يردوا ما تنازعوا فيه الى الله وإلى الرسول وإذا ردوا ما تنازعوا فيه الى الله والرسول تبين كمال دينه وتصديق بعضه لبعض . وان من افق من السلف والخلف بخلاف ذلك — مع اجتهاده وتقواه لله بحسب استطاعته — فهو مأجور في ذلك لا اثم عليه ، وان

كان الذي أصاب الحق فيعرفه له اجران وهو أعلم منه ، كالمجتهدين في
جهة الكعبة .

وابن عمر رضي الله عنه كان كثير الحج وكان يفتي الناس في
للمناسك كثيراً ، وكان في آخر عمره قد احتاج اليه الناس والى علمه
ودينه : اذ كان ابن عباس مات قبله ، وكان ابن عمر يفتي بحسب ما
سمعه وفهمه ؛ فلهذا يوجد في مسائله أقوال فيها ضيق ، لورعه ودينه
رضي الله عنه وارضاه ، وكان قد رجع عن كثير منها : كما رجع عن
أمر النساء بقطع الحفنين ، وعن الحائض أمر ان لا تنفر حتى تودع ،
وغير ذلك . وكان بأمر الرجال بالقطع ، إذ لم يبلغه الخبر الناسخ .

واما ابن عباس فكان يبيح للرجال لبس الخف بلا قطع اذا لم
يجدوا التعلين ، لما سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم بعرفات . وكذلك
كان ابن عمر ينهى المحرم من الطيب حتى يطوف اتباعاً لعمر . واما
سعد وابن عباس وغيرهما من الصحابة فبلغتهم سنة رسول الله صلى الله
عليه وسلم من طريق عائشة رضي الله عنها انه تطيب لاحرامه قبل ان
يحرم ، وحلله قبل ان يطوف بالبيت ، فأخذوا بذلك .

وكذلك ابن عمر رضي الله عنه كان اذا مات المحرم يرى احرامه
قد انقطع ، فلما مات ابنه كفته في خمسة أثواب ، واتبعه على ذلك

كثير من الفقهاء . وابن عباس علم حديث النبي وقصته ناقته وهو محرم فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « اغسلوه بماء وسدر وكفونوه في ثوبيه ، ولا تقربوه طيباً ولا تخمروا رأسه ، فانه يبعث يوم القيامة ملياً » فأخذ بذلك ، وقال : الاحرام باق ، يحتنب المحرم إذا مات ما يحتنبه غيره وعلى ذلك فقهاء الحديث وغيرهم .

وكذلك الشهيد . روى عن ابن عمر انه سئل عن تقسيله ؟ فقال : غسل عمر وهو شهيد . والاكثرون بلغهم سنة النبي صلى الله عليه وسلم في شهادة أحد وقوله : « زملوم بكلومهم ودمائهم » فان أحدم يبعث يوم القيامة وجرحه يشب دماً : اللون لون دم والريح ريح مسك ، والحديث في الصحاح ، فأخذوا بذلك في شهيد المعركة اذا مات قبل ان يرث . ونظائر ذلك كثيرة .

وانفق العلماء على ان المحرم يعقد الازار إذا احتاج الى ذلك ؛ لأنه انما يثبت بالعقد . وكره ابن عمر للمحرم ان يعقد الرداء ، كأنه رأى أنه إذا عقد عقدة صار يشبه القميص الذي ليس له يدان . واتبه على ذلك أكثر الفقهاء فكرهوه كراهة تحريم ، فيوجبون الفدية إذا فعل ذلك . واما كراهة تنزيه ، فلا يوجبون الفدية ، وهذا أقرب . ولم ينقل أحد من الصحابة كراهة عقد الرداء الصغير الذي لا يلتحف ولا يثبت بالعادة الا بالعقد ، او ما يشبهه مثل الخلال وربط الطرفين على حقوه

ونحو ذلك ، وأهل الحجاز أرضهم ليست باردة ، فكانوا يعتادون لبس الأزرق والأردية ، ولبس السراويل قليل فيهم ، حتى إن منهم من كان لا يلبس السراويل قط ، منهم عثمان بن عفان وغيره ، بخلاف أهل البلاد الباردة لو اقتصروا على الأزرق والأردية لم يكنهم ذلك ، بل يحتاجون إلى القميص والخفاف والفراء والسراويلات ؛ ولهذا قال الفقهاء : يستحب مع الرداء الازرار ، لأنه يستر الفخذين . ويستحب مع القميص السراويل لأنه أستر ومع القميص لا يظهر تقاطيع الخلق ، والقميص فوق السراويل يستر ، بخلاف الرداء فوق السراويل فإنه لا يستر تقاطيع الخلق .

وأما الرداء فوق السراويل فن الناس من يستعجه تشبهاً بهم . ومنهم من لا يستعجه لعدم المنفعة فيه ؛ ولأن عاداتهم المعروفة لبسه مع الازرار . ومن اعتاد الرداء ثبت على جسده بعطف أحد طرفيه ، وإذا حج من لم يعود لبسه وكان رداؤه صغيراً لم يثبت إلا بعقده ؛ وكانت حاجتهم إلى عقده كحاجة من لم يجد الثعلين إلى الخفين . فإن الحاجة إلى ستر البدن قد تكون أعظم من الحاجة إلى ستر القدمين ؛ والتحفي في المشي يفعله كثير من الناس . وأما اظهار بدنه للحر والبرد والرياح والشمس فهذا يضر غالب الناس .

وأيضاً فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمر المصلي بستر ذلك

فقال : « لا يصلين بالثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء » ، وتجوز الصلاة حافياً : فلم أن ستر هذا الى الله أحب من ستر القدمين بالثعلين ؛ فاذا كان ذلك للحاجة العامة رخص فيه في البدن من غير فدية فلأن يرخص في هذا بطريق الأولى والأحرى .

فان قيل : فينبغي أن يرخص في لبس القميص والحية ونحوهما لمن لم يجد الرداء .

قيل : الحاجة تدفع بأن يلتحف بذلك عرضاً مع ربطه وعقد طرفيه فيكون كالرداء ، بخلاف ما اذا لم يمكنه الربط فان طرفي القميص والحية ونحوهما لا يثبت على منكبيه . وكذلك الاردية الصغار . فما وجد المحرم من قميص وما يشبهه كالجبة ؛ ومن برنس وما يشبهه من ثياب مقطعة : أمكنه أن يرتدي بها اذا ربطها ؛ فيجب أن يرخص له في ذلك لو كان العقد في الأصل محظوراً ؛ وكذلك ان كان مكروها ؛ فعند الحاجة زول الكراهة ، كما رخص له ان يلبس الهميان لحفظ ماله ، ويعقد طرفيه اذا لم يثبت الا بالعقد ؛ وهو الى ستر منكبيه أحوج : فرخص له عقد ذلك عند الحاجة بلا ريب ، والنبي صلى الله عليه وسلم لم يذكر فيما يحرم على المحرم وما ينهى عنه لفظاً عاماً بتناول عقد الرداء ، بل سئل صلى الله عليه وسلم عما يلبس المحرم من الثياب فقال : « لا يلبس القميص ولا البرانس ولا العائم ولا السراويلات

ولا الخفاف ، الا من لم يجد نعلين » الحديث .

فهى عن خمسة أنواع من الثياب التى تلبس على البدن وهي القميص ، وفي معناه الجبة وأشباهاها : فانه لم يرد تحريم هذه الخمسة فقط ؛ بل أراد تحريم هذه الأجناس ونبه على كل جنس بنوع منها . وذكر ما احتاج المخاطبون الى معرفته : وهو ما كانوا يلبسونه غالباً . والدليل على ذلك : ما ثبت عنه في الصحيحين أنه سئل قبل ذلك عن أمر بالعمرة وعليه جبة فقال : « انزع عنك الجبة واغسل عنك أثر الخلق » واصنع في عمرتك ما كنت صانعاً في حجك » . وكان هذا في عمرة القضية : فلم أن تحريم الجبة كان مشروعاً قبل هذا ولم يذكرها بلفظها في الحديث .

وأيضاً فقد ثبت عنه في الصحيحين انه قال في المحرم الذي وقصته ناقته : « ولا تخمروا رأسه » وفي مسلم « ووجهه » فانه يبعث يوم القيامة مليئاً ، فهام عن تخمير رأسه لبقاء الاحرام عليه لكونه يبعث يوم القيامة مليئاً ، كما أمرم ان لا يقربوه طيباً : فعلم ان المحرم ينهى عن هذا وهذا . وإنما في هذا الحديث الهى عن لبس العمام ، فعلم انه أراد الهى عن ذلك وعمما يشبهه في تخمير الرأس : فذكر ما يخمّر الرأس وما يلبس على البدن كالقميص والجبة : وما يلبس عليها جميعاً وهو البرنس . وذكر ما يلبس في النصف الأسفل من البدن

وهو السراويل والثياب ؛ والتبسان في معناه . وكذلك ما يلبس في الرجلين وهو الخف ، ومعلوم أن الجرموق والجورب في معناه ، فهذا ينهى عنه المحرم فكذلك يجوز عليه المسح للحلال . والمحرم الذي جاز له لبسه فإن الذي نهى عنه المحرم أمر بالمسح عليه .

وهذا كما أنه لما أمر بالاستنجار بالأحجار لم يختص بالحجر إلا لأنه كان الموجود غالباً ؛ لا لأن الاستنجار بغيره لا يجوز ؛ بل الصواب قول الجمهور في جواز الاستنجار بغيره كما هو أظهر الروايتين عن أحمد لنبهه عن الاستنجار بالروث والرمة ، وقال : « إنها طعام اخوانكم من الجن » ، فلما نهى من هذين تعليلاً بهذه العلة علم أن الحكم ليس مختصاً بالحجر والا لم يحتج الى ذلك .

وكذلك أمره بصدقة الفطر بصاع من تمر أو شعير ؛ هو عند أكثر العلماء لكونه كان قوتاً للناس ، فأهل كل بلد يخرجون من قوتهم وإن لم يكن من الأصناف الخمسة ، كالذين يقسمون الرز أو الذرة ؛ يخرجون من ذلك عند أكثر العلماء . وهو إحدى الروايتين عن أحمد .

وليس نهيه عن الاستنجار بالروث والرمة إذنا في الاستنجار بكل شيء ، بل الاستنجار بطعام الآميين وعلف دوابهم أولى بالنهي عنه من

طعام الجن وعلف دوابهم ، ولكن لما كان من عادة الناس انهم لا يتوقون الاستجار بما نهى عنه من ذلك ؛ بخلاف طعام الانس وعلف دوابهم فانه لا يوجد من يفعله في العادة الغالبة .

وكذلك هذه الأضاف الخمسة نهى عنها وقد سئل ما يلبس المحرم من الثياب ، وظاهر لفظه انه اذن فيما سواها ؛ لأنه سئل عما يلبس لا عما لا يلبس ؛ فلو لم يفد كلامه الاذن فيما سواها لم يكن قد أجاب السائل ، لكن كان لللبوس المعتاد عندهم مما يحرم على المحرم هذه الخمسة — والقوم لهم عقل وفقه — فيعلم أحدهم انه اذا نهى عن القميص وهو طاق واحد فلأن ينهى عن المبطنة ؛ وعن الجبة المحشوة ؛ وعن القفوة التي هي كالقميص ؛ وما شاكل ذلك : بطريق الأولى والأخرى ؛ لأن هذه الأمور فيها ما في القميص وزيادة فلا يجوز ان يأذن فيها مع نهيه عن القميص .

وكذلك الثبان أبلغ من السراويل ، والعامة تلبس في العادة فوق غيرها ؛ إما قلنسوة أو كثة أو نحو ذلك ، فاذا نهى عن العامة التي لا تباشر الرأس فنهى عن القلنسوة والكثة ونحوها مما يباشر الرأس ؛ أولى ؛ فان ذلك أقرب الى تخمير الرأس والمحرم أشعث أغبر .

ولهذا قال في الحديث الصحيح — حديث الباهة — : « انه

يدنو عشية عرفة فيباهي الملائكة بأهل الموقف فيقول : انظروا الى عبادي ! اتوني شعناً غبراً ما أراد هؤلاء ؟ » وشعث الرأس واغبر لونه لا يكون مع تخميره ؛ فان الخمر لا يعيبه الغبار ولا يشعث بالشمس والرياح وغيرها ؛ ولهذا كان من لبد رأسه يحصل له نوع متعة بذلك يؤمر بالخلق فلا يقصر ، وهذا بخلاف القعود في ظل او سقف او خيمة او شجر او ثوب يظلل به ؛ فان هذا جاز بالكتاب والسنة والاجماع ؛ لأن ذلك لا يمنع الشعث ولا الاغبرار وليس فيه تخمير الرأس .

وإنما تنازع التمس فيمن يستظل بالحمل ؛ لأنه ملازم للراكب كما تلازمه الهامة لكنه منفصل عنه ، فن نهى عنه اعتبر ملازمته له ، ومن رخص فيه اعتبر انفصاله عنه . فاما المنفصل الذي لا يلزم فهذا يلح بالاجماع . والتصل للملازم منهى عنه باتفاق الأئمة .

ومن لم يلاحظ المعاني من خطاب الله ورسوله ولا يفهم تنبيه الخطاب وفخواه من أهل الظاهر ؛ كالذين يقولون : ان قوله : (ولا تقل لها : أف) لا يفيد ألهي عن الضرب . وهو احدى الروايتين عن دلود ؛ واختاره ابن حزم ، وهذا في غاية الضعف ، بل وكذلك قياس الأولى وان لم يدل عليه الخطاب ، لكن عرف انه أولى بالحكم من المنطوق بهذا فانكاره من بدع الظاهرية التي لم يسبقهم بها أحد من السلف ، فما زال السلف يحتجون بمثل هذا وهذا .

كما انه اذا قال في الحديث الصحيح : « والذي نفسي بيده لا يؤمن
 — كرها ثلاثاً — قالوا : من يا رسول الله ؟ قال : من لا يأمن
 جاره بوائقه » ، فاذا كان هذا بمجرد الخوف من بوائقه : فكيف من
 فعل البوائق مع عدم أمن جاره منه ؟ كما في الصحيح عنه انه قيل له :
 أي الذنب أعظم ؟ قال : « ان تجعل لله نداً وهو خلقك » ، قيل :
 ثم ماذا ؟ قال : « ان تقتل وليدك خشية ان يطعمك » ، قيل : ثم
 أي ؟ قال : « ان تزاني بحليلة جارك » ، ومعلوم ان الجار لا يعرف
 هذا في العادة : فهذا أولى بسلب الإيمان ممن لا تؤمن بوائقه ولم
 يفعل مثل هذا .

وكذلك اذا قال : (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر
 بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسلياً) ، فاذا
 كان هؤلاء لا يؤمنون فالذين لا يحكمونه ويردون حكمه ويجدوا حرجاً مما
 قضى : لا اعتقادهم ان غيره أصح منه أو انه ليس بحكم شديد اشد واعظم .

وكذلك اذا قال : (لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون
 من حاد الله ورسوله) ، فاذا كان بموادة المحاد لا يكون مؤمناً فإن لا
 يكون مؤمناً اذا حاد بطريق الأولى والأخرى . وكذلك اذا نهى
 الرجل ان يستجي بالعظم والروثة لأثهما طعام الجن وعلف دوابهم :
 فانهم يعلمون ان نهيه عن الاستنجاء بطعام الانس وعلف دوابهم أولى

وان لم يدل ذلك اللفظ عليه . وكذلك إذا نهى عن قتل الأولاد مع
الاملاق : ففيه عن ذلك مع التقى واليسار أولى وأحرى .

فالتخصيص بالذكر قد يكون للحاجة الى معرفته ؛ وقد يكون
المسكوت عنه أولى بالحكم . فتخصيص القميص دون الجياب ؛ والعمام
دون القفاز ؛ والسراويلات دون الثباين : هو من هذا الباب ؛
لا لأن كل ما لا يتناول اللفظ فقد اذن فيه .

وكذلك أمره بصب ذنوب من ماء على بول الأعرابي — مع ما فيه
من اختلاط الماء بالبول وسريان ذلك لكن قصد به تعجيل التطهير — .
لا لأن النجاسة لا تزول بغير ذلك ؛ بل الشمس والريح والاستحالة
تزيل النجاسة أعظم من هذا ؛ ولهذا كانت الكلاب تقبل وتدبر وتبول
في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكونوا يرشون شيئاً
من ذلك .

وكذلك اتفق الفقهاء على ان من توضأ وضوءاً كاملاً ثم لبس
الحففين جاز له للمسح بلا نزاع ، ولو غسل احدى رجليه وأدخلها
الحف ثم فعل بالأخرى مثل ذلك ففيه قولان هما روايتان عن أحمد :

احدهما : يجوز المسح . وهو مذهب أبي خنيفة .

والثانية : لا يجوز . وهو مذهب مالك والشافعي . قال هؤلاء : لأن الواجب ابتداء اللبس على الطهارة ؛ فلو لبسها وتوضأ وغسل رجله فيها : لم يجوز له المسح حتى يخلع ما لبس قبل تمام طهرها فيلبسه بعده . وكذلك في تلك الصورة قالوا : يخلع الرجل الأولى ثم يدخلها في الحف ، واحتجوا بقوله : « اني ادخلت القدمين الحفین وهما طاهرتان » ، قالوا : وهذا ادخلها وليستا طاهرتين .

والقول الأول هو الصواب بلا شك . واذا جاز المسح لمن توضأ خارجا ثم لبسها فلأن يجوز لمن توضأ فيها بطريق الاولى ؛ فان هذا فعل الطهارة فيها واستدامها فيها ، وذلك فعل الطهارة خارجا عنها ، وإدخال هذا قدميه الحف مع الحدث وجوده كعدمه ، لا ينفعه ولا يضره . وانما الاعتبار بالطهارة الموجودة بعد ذلك ، فان هذا ليس بفعل محرم كس المصحف مع الحدث .

وقول النبي صلى الله عليه وسلم : « اني ادخلتها الحف وهما طاهرتان » حق ؛ فانه بين ان هذا علة لجواز المسح ، فكل من ادخلها طاهرتين فله المسح . وهو لم يقل : ان من لم يفعل ذلك لم يمسح ، لكن دلالة اللفظ عليه بطريق المفهوم والتعليل ، فينبغي ان ينظر حكمة التخصيص : هل بعض المسكوت اولى بالحكم ؟ ومعلوم ان ذكر ادخالها طاهرتين لأن هذا هو المعتاد ؛ وليس غسلها في الحفین معتاد ؛ والا فاذا غسلها

في الحنف فهو أبلغ ؛ والا فأي فائدة في زرع الحنف ثم لبسه من غير أحداث شيء فيه منفعة ؟ وهل هذا إلا عبث محض ينزه الشارع عن الأمر به ؟ ولو قال الرجل لغيره : أدخل مالي وأهلي إلى بيتي — وكان في بيته بعض أهله وماله — هل يؤمر بأن يخرجهم ثم يدخله ؟

ويوسف لما قال لأهله : (ادخلوا مصر إن شاء الله) ، وقال موسى : (يا قوم ادخلوا الأرض المقدسة) ، وقال الله تعالى : (لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين) : فإذا قدر أنه كان بمصر بعضهم ، أو كان بالأرض المقدسة بعض ؛ أو كان بعض الصحابة قد دخل الحرم قبل ذلك : هل كان هؤلاء يؤمرون بالخروج ثم الدخول ؟

فإذا قيل : هذا لم يقع . قيل : وكذلك غسل الرجل قدميه في الحنف ليس واقعاً في العادة فلماذا لم يحتاج إلى ذكره ، لأنه ليس إذاً فعل يحتاج إلى إخراج وإدخال . فهذا وامثاله من باب الأولى .

وقد تنازع العلماء فيما إذا استجمر بأقل من ثلاثة أحجار ، أو استجمر بمنهي عنه كالروث والرمة واليمين : هل يحزته ذلك ؟ والصحيح أنه إذا استجمر بأقل من ثلاثة أحجار فعليه تكميل للمأمور به ، وأما إذا استجمر بالعظم واليمين فإنه يحزته ؛ فإنه قد حصل المقصود بذلك وإن كان عاصياً ، والاعادة لا فائدة فيها ، ولكن قد يؤمر بتنظيف

العظم مما لوته به ، كما لو كان عنده خمر فامر بتلافها فارقها في المسجد
فقد حصل المقصود من اتلافها لكن هو آثم بتلويت المسجد فيؤمر
بتطهيره ، بخلاف الاستحجار بتمام الثلاث فان فيه فعل تمام الأمور
وتحصيل المقصود .

وسئل

عن الحنف إذا كان فيه خرق يسير : هل يجوز المسح عليه أم لا ؟
فأجاب : وأما الحنف إذا كان فيه خرق يسير ففيه نزاع مشهور .
فأكثر الفقهاء على أنه يجوز للمسح عليه ، كقول أبي حنيفة ومالك .
والقول الثاني : لا يجوز . كما هو المعروف من مذهب الشافعي وأحمد
قالوا : لأن ما ظهر من القدم فرضه الفصل وما استتر فرضه المسح ،
ولا يمكن الجمع بين البذل واللبدل منه .

والقول الأول هو الراجح ، فان الرخصة عامة ، ولفظ الحنف
يتناول ما فيه من الخرق وما لا خرق فيه ، لا سيما والصحابة كان فيهم
فقراء كثيرون ، وكانوا يسافرون ، وإذا كان كذلك فلا بد أن يكون
في بعض خفافهم خروق ، والمسافرون قد يتخرق خف أحدهم ولا

يمكنه إصلاحه في السفر ، فان لم يجز للمسح عليه لم يحصل مقصود الرخصة .

وأيضاً فان جمهور العلماء يعفون عن ظهور يسير العورة ، وعن يسير التجاسة التي يشق الاحتراز عنها : فالخرق اليسير في الحف كذلك .

وقول القائل : ان ما ظهر فرخه النسل : ممنوع ، فان للمسح على الحف لا يستوعبه بللمسح كاللمسح على الجيرة ، بل يسمح أعلاه دون أسفله وعقبه . وذلك يقوم مقام غسل الرجل ، فمسح بعض الحف كاف عما يحاذي المسوح وما لا يحاذيه ، فاذا كان الخرق في العقب لم يجب غسل ذلك للموضع ولا مسحه ، ولو كان على ظهر القدم لا يجب مسح كل جزء من ظهر القدم ، و (باب المسح على الخفين) مما جاءت السنة فيه بالرخصة حتى جاءت بللمسح على الجوارب والعمائم وغير ذلك ، فلا يجوز أن يتناقض مقصود الشارع من التوسعة بالخرج والتضييق .

وسئل

هل يجوز للمسح على الجوارب كالحف ام لا ؟ وهل يكون الخرق الذي فيه الطعن مانعاً من المسح ، فقد يعف بشره شيء من محل

الفرض ؟ وإذا كان في الحف خرق بقدر النصف أو أكثر هل يعنى عن ذلك أم لا ؟

فأجاب : نعم يجوز المسح على الجورين إذا كان يمتحي فيهما ، سواء كانت مجلدة أو لم تكن . في اصح قولي العلماء . ففي السنن : أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على جوربيه ونعليه . وهذا الحديث إذا لم يثبت فالقياس بقضي ذلك ، فان الفرق بين الجورين والتعلين انما هو كون هذا من صوف وهذا من جلود ، ومعلوم أن مثل هذا الفرق غير مؤثر في الشريعة . فلا فرق بين ان يكون جلوداً او قطناً أو كتناً أو صوفاً ، كما لم يفرق بين سواد اللباس في الاحرام وبياضه ومحظوره ومباحه ، وغايته أن الجلد أبقى من الصوف : فهذا لا تأثير له . كما لا تأثير لكون الجلد قويا ، بل يجوز المسح على ما يبقى وما لا يبقى .

وأيضاً فمن العلوم أن الحاجة إلى المسح على هذا كالحاجة إلى المسح على هذا سواء ، ومع التساوي في الحكمة والحاجة يكون التفريق بينهما تفرقاً بين التماثلين ، وهذا خلاف العدل والاعتبار الصحيح الذي جاء به الكتاب والسنة ، وما أزل الله به كتبه وارسل به رسله ومن فرق بكون هذا ينفذ الماء منه وهذا لا ينفذ منه : فقد ذكر فرقا طرديا عديم التأثير .

ولو قال قائل : يصل للماء الى الصوف أكثر من الجلد فيكون المسح عليه أولى للصوق الطهور به أكثر : كان هذا الوصف أولى بالاعتبار من ذلك الوصف واقرب الى الأوصاف المؤثرة ، وذلك اقرب إلى الأوصاف الطردية ، وكلاهما باطل .

وغروق الطعن لا تمنع جواز المسح ، ولو لم تستر الجوارب إلا بالشد جاز المسح عليها على الصحيح ، وكذلك الزبول الطويل الذي لا يثبت بنفسه ولا يستر إلا بالشد . والله أعلم ؟

وقال رحمه الله :

لما ذهبت على البريد وجد بنا السير وقد انقضت مدة المسح ، فلم يمكن النزاع والوضوء إلا بانقطاع عن الرفقة ، أو حبسهم على وجه يتضررون بالوقوف ، فغلب على ظني عدم التوقيت عند الحاجة كما قلنا في الجبيرة ، وزلت حديث عمر وقوله : لعقبة بن عامر : « أصبت السنة » على هذا توفيقاً بين الآثار ثم رأته مصرحاً به في مغازي ابن عائد : أنه كان قد ذهب على البريد كما ذهبت لما فتحت دمشق ، ذهب بشيراً بالفتح من يوم الجمعة إلى يوم الجمعة ، فقال له عمر : منذ كم لم تنزع خفيك ؟ فقال : منذ يوم الجمعة ! قال : أصبت ! فحمدت الله على الموافقة .

وهذا أظنه احد القولين لأصحابنا ، وهو : أنه إذا كان يتضرر بنزع الخف صار بمنزلة الجبيرة . وفي القول الآخر : أنه إذا خاف الضرر بالنزع تيمم ولم يمسح . وهذا كالروايتين لنا إذا كان جرحه بارزاً يمكنه مسحه بالماء دون غسله فهل يمسحه أو يتيمم له ؟ على روايتين . والصحيح المسح ، لأن طهارة المسح بالماء أولى من طهارة المسح بالتراب ؛ ولأنه إذا جاز المسح على حائل العضو فعليه أولى .

وذلك أن طهارة المسح على الخفين طهارة اختيارية ، وطهارة الجبيرة طهارة اضطرارية ، فمصح الخف لما كان متمكناً من الفصل والمسح وقت له المسح ، ومصح الجبيرة لما كان مضطراً إلى مسحها لم يوقت ، وجاز في الكبرى ، فالخف الذي يتضرر بنزعه جبيرة . وضرره يكون بأشياء : إما أن يكون في ثلج وبرد عظيم : إذا نزعه ينال رجله ضرر ، أو يكون الماء بارداً لا يمكن معه غسلها ، فان نزعهما تيمم . فمسحهما خير من التيمم . أو يكون خائفاً إذا نزعهما وتوضأ : من عدو أو سبع ، أو انقطاع عن الرفقة في مكان لا يمكنه السير وحده ؛ ففي مثل هذه الحال له ترك طهارة الماء الى التيمم : فلأن يجوز ترك طهارة الفصل إلى المسح أولى . ويلحق بذلك إذا كان عادماً للماء ومعه قليل يكفي لطهارة المسح لالطهارة الفصل ؛ فان نزعهما تيمم ، فالمسح عليهما خير من التيمم .

وأصل ذلك أن قوله صلى الله عليه وسلم : « يسمح للقيم يوماً وليلة ، والمسافر ثلاثة أيام وليالين » منطوقه إباحة المسح هذه للذة ، والمفهوم لا عموم له ، بل يكفي أن لا يكون المسكوت كاللنطوق ، فإذا خالفه في صورة حصلت المخالفة ، فإذا كان فيما سوى هذه للذة لا يباح مطلقاً ، بل يحظر نارة ويباح أخرى حصل العمل بالحديث ، وهذا واضح ، وهي مسألة نافعة جداً .

فانه من باشر الاسفار في الحج والجهاد والتجارة وغيرها : رأى أنه في أوقات كثيرة لا يمكن نزع الخفين والوضوء إلا بضرر يباح التيمم بدونه ، واعتبر ذلك بما لو انقضت اللذة والعدو بازائه ، ففائدة النزع الوضوء على الرجلين ، فحيث يسقط الوضوء على الرجلين يسقط النزع وقد يكون الوضوء واجباً لو كانا بارزتين ، لكن مع استئثارها يحتاج إلى قلعهما وغسل الرجلين ثم لبسهما ثانياً إذا لم تتم مصلحته إلا بذلك بخلاف ما إذا استمر فان طهارته باقية ، وبخلاف ما إذا توشأ ومسح عليهما : فان ذلك قد لا يضره .

ففي هذين للموضعين لا يتوقت إذا كان الوضوء ساقطاً فينتقل إلى التيمم ، فان المسح المستمر أولى من التيمم ، وإذا كان في النزع واللبس ضرر يبيح التيمم : فلأن يبيح المسح أولى . والله أعلم ؟

وسئل رضى الله عنه

من قلع الجيرة بعد الوضوء : هل ينقض الوضوء أم لا ؟
فأجاب : الحمد لله . هذا فيه نزاع ، والأظهر أنه لا ينتقض
الوضوء كما أنه لا يبيد الفصل . لأن الجيرة كالجزء من العضو .
والله أعلم ؟

وسئل

عن المسح فوق العصابة ؟

فأجاب : الحمد لله . إن خافت المرأة من البرد ونحوه مسحت على
خمارها : فإن أم سلمة كانت تمسح بخمارها ، وينبغي ان تمسح مع
هذا بعض شعرها ، وأما إذا لم يكن بها حاجة إلى ذلك ففيه نزاع
بين العلماء ؟.

باب نواقض الوضوء

سئل رحمه الله

عن رجل يخرج من ذكره قيح لا ينقطع : فهل تصح صلاته مع خروج ذلك ؟ أفوتونا مأجورين !

فأجاب : لا يجوز أن يبطل الصلاة ، بل يصلي بحسب إمكانه .
فإن لم تنقطع النجاسة قدر ما يتوضأ ويصلي : صلى بحسب حاله بعد أن يتوضأ وإن خرجت النجاسة في الصلاة ، لكن يتخذ حفاظاً يمنع من انتشار النجاسة . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عما إذا توضأ وقام يصلي وأحس بالنقطة في صلاته : فهل يبطل صلاته أم لا ؟

فأجاب : مجرد الاحساس لا ينقض الوضوء ؛ ولا يجوز له الخروج من الصلاة الواجبة بمجرد الشك : فانه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن الرجل يجد الشيء في الصلاة ؟ فقال : « لا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً » .

وأما إذا تيقن خروج البول إلى ظاهر الذكر فقد انتقض وضوؤه وعليه الاستنجاء ، الا ان يكون به سلس البول فلا تبطل الصلاة بمجرد ذلك إذا فعل ما أمر به . والله أعلم ؟

وسئل أيضاً رحمه الله

عن رجل كلما شرع في الصلاة يحدث له رياح كثيرة ؛ حتى في الصلاة يتوضأ أربع مرات أو أكثر ؛ إلى حين يقضي الصلاة يزول عنه العارض ؛ ثم لا يعود إليه إلا في أوقات الصلاة ، وهو لا يعلم ما سبب ذلك ؟ : هل هو من شدة حرصه على الطهارة ؟ وقد يشق عليه كثرة الوضوء ، وما يعلم هل حكمه حكم صاحب الاعذار أم لا لسبب أنه لا يعاوده إلا في وقت الصلاة ؟ وما تطيب نفسه أن يصلي بوضوء واحد ؟ .

فأجاب رضي الله عنه : نعم ! حكمه حكم أهل الاعتذار : مثل الاستحاضة
وسلس البول : والمذي : والجرح الذي لا يرقأ : ونحو ذلك . فمن لم
يمكنه حفظ الطهارة مقدار الصلاة فانه يتوضأ ويصلي ولا يضربه ماخرج
منه في الصلاة ، ولا ينتقض وضوؤه بذلك باتفاق الأئمة ، وأكثر ما عليه
أن يتوضأ لكل صلاة .

وقد تنازع العلماء في للمستحاضة ومن به سلس البول وأمثالها ،
مثل من به ريح يخرج على غير الوجه المعتاد : وكل من به حدث نادر .
فذهب مالك : ان ذلك ينقض الوضوء بالحدث المعتاد . ولكن الجمهور
— كأبي حنيفة والشافعي : وأحمد بن حنبل — يقولون : إنه يتوضأ
لكل صلاة أو لوقت كل صلاة . رواه أهل السنن وصحح ذلك غير
واحد من الحفاظ ؛ فلهذا كان أظهر قولي العلماء أن مثل هؤلاء يتوضؤون
لكل صلاة أو لوقت كل صلاة .

وأما ما يخرج في الصلاة دائماً فهذا لا ينقض الوضوء باتفاق العلماء .
وقد ثبت في الصحيح : أن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم
كانت تصلي والدم يقطر منها ؛ فيوضع لها طست يقطر فيه الدم .
وثبت في الصحيح أن عمر بن الخطاب — رضي الله عنه — صلى
وجرحه يشب دماً . وما زال المسلمون على عهد النبي صلى الله عليه وسلم
بصلون في جراحاتهم .

وقد تنازع العلماء في خروج النجاسة من غير السيلين — كالجرح
والفصاد والحجامة والرعاف والسقي : فذهب مالك والشافعي :
لا ينقض . ومنهـب أبي حنيفة وأحمد : ينقض . لكن أحمد يقول : إذا
كان كثيراً .

وتنازعوا في مس النساء ومس الذكر : هل ينقض فذهب أبي
حنيفة : لا ينقض . ومنهـب الشافعي : ينقض . ومنهـب مالك : الفرق
بين المس لشهوة وغيرها . وقد اختلفت الرواية عنه هل يعتبر ذلك في
مس الذكر ؟ واختلف في ذلك عن أحمد : وعنه كقول أبي حنيفة أنه
لا ينقض شيء من ذلك وروايتان كقول مالك والشافعي .

واختلف السلف في الوضوء من ما مست النار : هل يجب أم لا ؟
واختلفوا في القهقهة في الصلاة : فذهب أبي حنيفة تنقض . ومن قال :
إن هذه الأمور لا تنقض : فهل يستحب الوضوء منها ؟ على قولين .
وهما قولان في منهـب أحمد وغيره .

والأظهر في جميع هذه الأنواع : أنها لا تنقض الوضوء . ولكن
يستحب الوضوء منها . فمن صلى ولم يتوضأ منها صحت صلاته ، ومن
توضأ منها فهو أفضل . وأدلة ذلك مبسطة في غير هذا الموضع ،
ولكن كلهم يأمر بإزالة النجاسة ، ولكن إن كانت من الدم أكثر من ربع

الحل فهذه تجب إزالتها عند عامة الأمة ، ومع هذا إن كان الجرح لا يرقأ مثل ما أصاب عمر بن الخطاب رضي الله عنه : فإنه يصلي باتفاقهم : سواء قيل : إنه ينقض الوضوء : أو قيل : لا ينقض ، سواء كان كثيراً أو قليلاً : لأن الله تعالى يقول : (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) . وقال تعالى : (فاتقوا الله ما استطعتم) ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » .

وكما عجز عنه العبد من واجبات الصلاة سقط عنه : فليس له ان يؤخر الصلاة عن وقتها : بل يصلي في الوقت بحسب الامكان ، لكن يجوز له عند أكثر العلماء أن يجمع بين الصلاتين لعذر : حتى أنه يجوز الجمع للمريض والمستحاضة وأصحاب الأعذار في أظهر قولي العلماء ، كما استحسب النبي صلى الله عليه وسلم للمستحاضة أن تجمع بين الظهر والعصر بغسل واحد فهذا المعذور ، سواء أمكنه أن يجمع بين الصلاتين بطهارة واحدة من غير ان يخرج منه شيء في الصلاة : جاز له الجمع في أظهر قولي العلماء .

وكذلك يجمع المريض بطهارة واحدة إذا كانت الطهارة لكل صلاة تزيد في مرضه . ولا بد من الصلاة في الوقت : إما بطهارة ان أمكنه وإلا بالتيمم : فإنه يجوز لمن عدم للماء أو خاف الضرر باستعماله إما لمرض أو لشدّة البرد ان يتيمم وان كان جنباً : ولا قضاء عليه في أظهر قولي

العلماء . وإذا تيمم في السفر لعدم الماء لم يعد باتفاق الأئمة .

وكذلك للمريض إذا صلى قاعداً أو صلى على جنب لم يعد باتفاق العلماء .

وكذلك العريان : كالذي تنكسر به السفينة ؛ أو يأخذ القطاع ثيابه : فإنه يصلي عرياناً ولا إعادة عليه باتفاق العلماء .

وكذلك من اشتبهت عليه القبلة وصلى ثم تبين له فيها بعد : لا يعيد باتفاق العلماء ، وإن أخطأ مع اجتهاده لم يعد أيضاً عند جمهورهم : كمالك وإبي حنيفة وأحمد بن حنبل ، والمشهور في مذهب الشافعي أنه يعيد .

وقد تنازع العلماء في التيمم لحشية البرد : هل يعيد ؟ وفيمن صلى في ثوب نجس لم يجد غيره : هل يعيد ؟ وفي مواضع أخر .

والصحيح في جميع هذا النوع : أنه لا إعادة على أحد من هؤلاء ، بل يصلي كل واحد على حسب استطاعته ويسقط عنه ما عجز عنه ؛ ولا إعادة عليه ، ولم يأمر الله تعالى ولا رسوله أحداً أن يصلي الفرض مرتين مطلقاً ، بل من لم يفعل ما أمر به فعليه أن يصلي إذا ذكر بوضوء باتفاق المسلمين : كن نسي الصلاة ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

« من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها » . وهذه للسائل مبسطة غير هذا الموضع .

والمقصود هنا : بيان أن الله تعالى ما جعل على المسلمين من حرج في دينهم ، بل هو سبحانه يريد بهم اليسر ولا يريد بهم العسر . ومسألة هذا السائل أولى بالرخصة ؛ ولهذا كانت متفقاً عليها بين العلماء . وهذه السائل مبسطة في مواضع أخر . والله أعلم .

وسئل

عن رجل يصلي الخمس لا يقطعها ولم يحضر صلاة الجمعة ؛ وذكر أن عدم حضوره لها أنه يجد ريحا في جوفه تمنعه عن انتظار الجمعة ، وبين منزله والمكان الذي تقام فيه الجمعة قدر ميلين أو دونهما ؛ فهل المنذر الذي ذكره كاف في ترك الجمعة مع قرب منزله ؟ أفوتونا مأجورين !

فأجاب : بل عليه أن يشهد الجمعة ؛ ويتأخر بحيث يحضر ويصلي مع بقاء وضوئه . وإن كان لا يمكنه الحضور إلا مع خروج الريح فليشهدها وإن خرجت منه الريح ؛ فإنه لا يضره ذلك . والله أعلم .

وسئل

عمن به قروح في بعض أعضاء الوضوء ويخرج من تلك القروح قيح ينتشر على محل الفرض في غير موضع القروح ؛ ولا يمكن إزالة ذلك إلا إذا أزاله عن القروح أيضاً ، وهو يجد للمشقة في إزالتها ؛ والأطباء لا يرون في إزالتها مضرة على صاحب هذه القروح ؛ غير أنه هو يجد الألم والمشقة في إزالة ذلك بسبب تكرار الوضوء ، فهل يجب عليه إزالة ذلك ليصل الماء إلى ما تستر من محل الفرض وإن كان عليه مشقة مع غلبة ظنه بعد تلك القروح أم لا؟.

فأجاب : الحمد لله . إذا كانت إزالته توجب زيادة المرض أو تأخر البرء لم يجب عليه إزالته . وإن لم يكن فيه هذا ولا هذا أزاله ، اللهم إلا أن يكون شيئاً يسيراً من جنس الوسخ الذي على العين ونحو ذلك : فليس عليه أن يزيل ذلك . والله أعلم .

وسئل

عمن يرى أن التيمم ينقض الوضوء ، واستدل على ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم قام مرة وتوضأ ، وروى حديثاً آخر : أنه قام مرة فغسل فيه وقال : « هكذا الوضوء من التيمم » : فهل يعمل بالحديث الأول أم الثاني ؟ .

فأجاب : أما الحديث الثاني فما سمعت به .

وأما الأول فهو في السنن ، لكن لفظه : « أنه قام فأفطر » فذكر ذلك لثوبان فقال : صدق ! أنا صيبت له وضوءه . ولفظ الوضوء لم يجيء في كلام النبي صلى الله عليه وسلم إلا والمراد به الوضوء الشرعي ، ولم يرد لفظ الوضوء بمعنى غسل اليد والقدم إلا في لغة اليهود ، فانه قد روى أن سلمان الفارسي قال للنبي صلى الله عليه وسلم : إنا نجد في التوراة أن من بركة الطعام الوضوء قبله فقال : « من بركة الطعام الوضوء قبله والوضوء بعده » . والله أعلم .

وسئل عن الرعاف :

هل ينقض الوضوء أم لا ؟

فأجاب : إذا توضع منه فهو أفضل ، ولا يجب عليه في أظهر قول العلماء .

وسئل

هل ينقض الوضوء النوم جالساً أم لا ؟ وإذا كان الرجل جالساً محتثياً يديه فتمس وانفلتت حبوته ، وسقطت يده على الأرض ، ومال لكنه لم يسقط جنبه إلى الأرض : هل يجب عليه الوضوء أم لا ؟ .

فأجاب الحمد لله . اما النوم اليسير من التمكن بمقعده فهذا لا ينقض الوضوء عند جماهير العلماء من الأئمة الأربعة وغيرهم ، فان النوم عندهم ليس يحدث في نفسه لكنه مظنة الحدث ، كما دل عليه الحديث الذي في السنن : « العين وكاء السه ، فاذا نامت العينان استطلق الوكاء » ، وفي

رواية : « فمن نام فليتوضأ » .

وبدل على هذا ما في الصحيحين : ان النبي صلى الله عليه وسلم كان ينام حتى ينفخ ثم يقوم فيصلي ولا يتوضأ ؛ لأنه كان تنام عيناه ولا ينام قلبه ، فكان يقطران . فلو خرج منه شيء لشعر به . وهذا يبين أن النوم ليس بحدث في نفسه ؛ إذ لو كان حدثاً لم يكن فيه فرق بين النبي صلى الله عليه وسلم وغيره ، كما في البول والغائط وغيرها من الأحداث .

وأيضاً فإنه ثبت في الصحيح : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يؤخر العشاء ، حتى كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يخفقون برؤوسهم ، ثم يصلون ولا يتوضؤون . فهذا يبين أن جنس النوم ليس بناقض ؛ إذ لو كان ناقضاً لانتقض بهذا النوم الذي تخفق فيه رؤوسهم .

ثم بعد هذا للعلماء ثلاثة أقوال :

قيل : ينقض ما سوى نوم القاعد مطلقاً . كقول مالك وأحمد في رواية .

وقيل : لا ينقض نوم القائم والقاعد ، وينقض نوم الراكع والساجد ؛

لأن القائم والقاعد لا ينفرج فيهما مخرج الحدث كما ينفرج من
الراكع والساجد .

وقيل : لا ينقض نوم القائم والقاعد والراكع والساجد ، بخلاف
المضطجع وغيره . كقول أبي حنيفة وأحمد في الرواية الثالثة . لكن مذهب
أحمد التقييد بالنوم اليسير .

وحجة هؤلاء : حديث في السنن : « ليس الوضوء على من نام
قاتماً أو قاعداً أو راکماً أو ساجداً لكن على من نام مضطجماً » ، فانه
إذا نام مضطجماً استرخت مفاصله فيخرج الحدث ، بخلاف القيام والقعود
والركوع والسجود ، فإن الأعضاء متماسكة غير مسترخية ، فلم يكن
هناك سبب يقتضي خروج الخارج .

وأيضاً فإن النوم في هذه الأحوال يكون بغيراً في العادة ؛ إذ لو
استقل لسقط . والقاعد إذا سقطت يده إلى الأرض فيه قولان .
والأظهر في هذا الباب أنه إذا شك للتوضوء : هل نومه مما ينقض أو
ليس مما ينقض ؟ فانه لا يحكم بنقض الوضوء ؛ لأن الطهارة ثابتة بيقين فلا تزول
بالشك . والله أعلم .

وسئل :

هل لمس كل ذكر ينقض الوضوء من الآميين والحيوان ؟ وهل باطن الكف هو مادون باطن الأصابع ؟ .

فأجاب : لمس فرج الحيوان غير الانسان لا ينقض الوضوء حياً ولا ميتاً باتفاق الأئمة ، وذكر بعض المتأخرين من أصحاب الشافعي فيه وجهين . وإنما تنازعوا في مس فرج الانسان خاصة .

وبطن الكف يتناول الباطن كله بطن الراحة والأصابع . ومنهم من يقول : لا ينقض بحال : كأبي حنيفة وأحمد في رواية .

وسئل

عن رجل وقمت يده بباطن كفه وأصابعه على ذكره : فهل ينتقض وضوؤه أم لا ؟ .

فأجاب : إذا لم يعتمد ذلك لم ينتقض وضوؤه .

وسئل

عما إذا قبل زوجته أو ضمها فأمنى : هل يلزمه وضوء أم لا ؟ .

فأجاب : أما الوضوء ، فينتقض بذلك ، وليس عليه إلا الوضوء ، لكن يغسل ذكره وأنثيه .

وسئل

عن لمس النساء هل ينقض الوضوء أم لا ؟ .

فأجاب : الحمد لله . أما نقض الوضوء بلمس النساء فلفقها فيسه ثلاثة أقوال : طرفان ووسط .

أضعفها : أنه ينقض اللبس وإن لم يكن لشهوة إذا كان الملموس مظنة للشهوة . وهو قول الشافعي : تمسكا بقوله تعالى : (أو لامستم النساء) ، وفي القراءة الأخرى : (أو لمستم) .

القول الثاني : ان اللبس لا ينقض بحال وان كان لشهوة . كقول
أبي حنيفة وغيره . وكلا القولين يذكر رواية عن أحمد ؛ لكن ظاهر
مذهبه كمنهه مالك . والفقهاء السبعة : أن اللبس ان كان لشهوة
نقض والا فلا . وليس في المسألة قول متوجه الا هذا القول أو
الذي قبله .

فأما تعليق النقض بمجرد اللبس فهذا خلاف الأصول ، وخلاف
اجماع الصحابة ، وخلاف الآثار . وليس مع قائله نص ولا قياس .
فان كان اللبس في قوله تعالى : (أو لمستم النساء) اذا أريد به اللبس
باليد والقبلة ونحو ذلك — كما قاله ابن عمر وغيره — : فقد علم أنه
حيث ذكر مثل ذلك في الكتاب والسنة فالما يراد به ما كان لشهوة ،
مثل قوله في آية الاعتكاف : (ولا تباشروهن وأتم عاكفون في
المساجد) ، ومباشرة المعتكف لغير شهوة لا تحرم عليه بخلاف المباشرة
لشهوة . وكذلك المحرم — الذي هو أشد — لو باشر المرأة لغير شهوة
لم يحرم عليه ولم يجب عليه به دم .

وكذلك قوله : (ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن) ، وقوله :
(لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن) : فانه لو مسها
مسيئاً خالياً من غير شهوة لم يجب به عدة ، ولا يستقر به مهر : ولا
تنتشر به حرمة المصاهرة : باتفاق العلماء ، بخلاف ما لومس المرأة لشهوة

ولم يخل بها ولم يطأها : ففي استقرار للمهر بذلك نزاع معروف بين العلماء في مذهب أحمد وغيره .

فن زعم أن قوله : (أو لمستم النساء) يتناول اللمس وإن لم يكن لشهوة فقد خرج عن اللغة التي جاء بها القرآن ، بل وعن لغة الناس في عرفهم ، فانه إذا ذكر المس الذي يقرب فيه بين الرجل والمرأة علم أنه مس الشهوة ، كما انه إذا ذكر الوطء المقرون بين الرجل والمرأة علم انه الوطء بالفرج لا بالقدم .

وأيضاً فانه لا يقول : إن الحكم معلق بلمس النساء مطلقاً ؛ بل بصنف من النساء وهو ما كان مظنة الشهوة . فأما مس من لا يكون مظنة — كذوات المحارم والصغيرة — فلا ينقض بها . فقد ترك ما ادعاء من الظاهر واشترط شرطاً لا أصل له بنص ولا قياس ؛ فان الأصول المنصوصة تفرق بين اللمس لشهوة واللمس لغير شهوة ، لا تفرق بين أن يكون اللمس مظنة الشهوة أو لا يكون ، وهذا هو المس المؤثر في العبادات كلها ؛ كالأحرام والاعتكاف والصيام وغير ذلك وإذا كان هذا القول لا يدل عليه ظاهر اللفظ ولا القياس ؛ لم يكن له أصل في الشرع .

وأما من علق النقض بالشهوة فالظاهر المعروف في مثل ذلك دليل

له ؛ وقياس أصول الشريعة دليل . ومن لم يجعل اللبس ناقضاً بحال فإنه يجعل اللبس إنما أريد به الجماع ؛ كما في قوله تعالى : (وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن) ، ونظائره كثيرة . وفي السنن : أن النبي صلى الله عليه وسلم قبل بعض نسائه ثم صلى ولم يتوضأ ؛ لكن تكلم فيه .

وأيضاً فن للعلوم ان مس الناس نساءهم مما تم به البلوى ، ولا يزال الرجل يمس امرأته ؛ فلو كان هذا مما ينقض الوضوء لكان النبي صلى الله عليه وسلم بينه لأخته ؛ ولكن مشهوراً بين الصحابة ، ولم ينقل أحد أن أحداً من الصحابة كان يتوضأ بمجرد ملاقة يده لامرأته أو غيرها ، ولا نقل أحد في ذلك حديثاً عن النبي صلى الله عليه وسلم ؛ فعمل أن ذلك قول باطل . والله أعلم .

وسئل

عن مس النساء : هل ينقض الوضوء أم لا ؟

فأجاب : فيه ثلاثة أقوال للفقهاء :

أحدها : أنه لا ينقض بحال . كقول أبي حنيفة وغيره .

والثاني : أنه إن كان له شهوة نقض وإلا فلا . وهو قول مالك وغيره من أهل المدينة .

والثالث : ينقض في الجملة وإن لم يكن بشهوة . وهو قول الشافعي وغيره .

وعن أحمد بن حنبل ثلاث روايات كالأقوال الثلاثة ، لكن المشهور عنه قول مالك .

والصحيح في المسألة أحد قولين : إما الأول وهو عدم النقض مطلقاً ؛ وإما القول الثاني وهو النقض إذا كان بشهوة . وأما وجوب الوضوء من مجرد مس المرأة لغير شهوة فهو أضعف الأقوال ، ولا يعرف هذا القول عن أحد من الصحابة ، ولا روى أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر المسلمين أن يتوضؤوا من ذلك ؛ مع أن هذا الأمر غالب لا يكاد يسلم فيه أحد في عموم الأحوال ؛ فإن الرجل لا يزال يناول امرأته شيئاً وتأخذه يدها ، وأمثال ذلك مما يكثر ابتلاء الناس به ، فلو كان الوضوء من ذلك واجباً لكان النبي صلى الله عليه وسلم يأمر بذلك مرة بعد مرة وبشيء ذلك ، ولو فعل لنقل ذلك عنه ولو بأخبار الآحاد ، فلما لم ينقل عنه أحد من المسلمين أنه أمر أحداً من المسلمين بشيء من ذلك — مع عموم البلوى به — علم أن ذلك غير واجب .

وأيضاً فلو أمرهم بذلك لكانوا ينقلونه ويأمرهم به . ولم ينقل
عن أحد من الصحابة أنه أمر بالوضوء من مجرد المس العاري عن
شهوة ، بل تنازع الصحابة في قوله تعالى : (أو لامستم النساء) ،
فكان ابن عباس وطائفة يقولون : الجماع ، ويقولون : الله حيي كريم
يكفي بما يشاء عما شاء . وهذا أصح القولين .

وقد تنازع عبد الله بن عمر والعرب وعطاء ابن أبي ربيع واللواي :
هل المراد به الجماع أو ما دونه ؟ فقالت العرب : هو الجماع . وقالت :
للواي هو ما دونه . وتحاكموا الى ابن عباس فصوب العرب
وخطأ اللواي .

وكان ابن عمر يقول : قبله الرجل امرأته ومسها يده من اللامسة ،
وهذا قول مالك وغيره من أهل المدينة . ومن الناس من يقول : إن
هذا قول ابن عمر وابن مسعود ؛ لكونها كانا لا يريان التيمم للجنب ؛
فيتأولان الآية على نقض الوضوء . ولكن قد صرح في الآية أن
الجنب يتيمم .

وقد ناظر أبو موسى ابن مسعود بالآية فلم يجبه ابن مسعود بشيء
وقد ذكر ذلك البخاري في صحيحه : فلم ان ذلك كان من علم استحضاره
لموجب الآية .

ومعلوم أن الصحابة الأكبر الذين أدركوا النبي صلى الله عليه وسلم لو كانوا يتوضؤون من مس نسائهم مطلقاً ؛ ولو كان النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم بذلك ؛ لكان هذا مما يعلمه بعض الصغار ؛ كابن عمر وابن عباس وبعض التابعين ، فإذا لم ينقل ذلك صاحب ولا تابع ؛ كان ذلك دليلاً على أن ذلك لم يكن معروفاً بينهم ، وإنما تكلم القوم في تفسير الآية ، والآية إن كان المراد بها الجماع فلا كلام ، وإن كان أريد بها ما هو أعم من الجماع فيقال : حيث ذكر الله تعالى في كتابه مس النساء ومباشرتهن ونحو ذلك ؛ فلا يريد به إلا ما كان على وجه الشهوة واللذة ، وأما اللمس العاري عن ذلك فلا يعلق الله به حكماً من الأحكام أصلاً ، وهذا كقوله تعالى : (ولا تباشروهن) وأتم عاكفون في المساجد) ، فنهى العاكف عن مباشرة النساء مع أن العلماء يعلمون أن المعتكف لو مس امرأته بغير شهوة لم يحرم ذلك عليه ، وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه كان يذني رأسه إلى عائشة رضي الله عنها فترجله وهو معتكف . ومعلوم أن ذلك مظنة مسه لها ومسها له .

وأيضاً فالأحرام أشد من الاعتكاف ولو مسته المرأة لغير شهوة لم يأتهم بذلك ولم يجب عليه دم . وهذا الوجه يستدل به من وجهين : من جهة ظاهر الخطاب ؛ ومن جهة المعنى والاعتبار ؛ فإن خطاب الله تعالى

في القرآن بذكر اللبس واللمس واللبشرة للنساء ونحو ذلك : لا يتناول ما تجرد عن شهوة أصلاً ، ولم يتنازع المسلمون في شيء من ذلك إلا في آية الوضوء ، والتنازع فيها متأخر ؛ فيكون ما أجمعوا عليه قاضياً على ما تنازع فيه متأخروهم .

وأما طريق الاعتبار فإن اللمس المجرد لم يعلق الله به شيئاً من الأحكام ، ولا جعله موجباً لأمر ، ولا منهيّاً عنه في عبادة ولا اعتكاف ولا إحرام ؛ ولا صلاة ولا صيام ؛ ولا غير ذلك ، ولا جعله ينشر حرمة المصاهرة ؛ ولا يثبت شيئاً غير ذلك ، بل هذا في الشرع كما لو مس المرأة من وراء ثوبها ونحو ذلك من اللمس الذي لم يجعله الله سبباً لإيجاب شيء ولا تحريم شيء .

وإذا كان كذلك كان إيجاب الوضوء بهذا مخالفاً للأصول الشرعية المستقرة ، مخالفاً للمنقول عن الصحابة ، وكان قولاً لا دليل عليه من كتاب ولا سنة ؛ بل المعلوم من السنة مخالفته ، بل هذا أضعف ممن جعل للثي نجساً ، فإن القول بنجاسة الثي ضعيف ، فإذا كان الثي صلى الله عليه وسلم لم يأمر أحداً بغسل ما يصيب بدنه أو ثيابه من الثي مع كثرة ما كان يصيب الناس من ذلك في حياته ؛ وقد أمر الحائض أن تغسل ما أصاب ثوبها من الدم مع أن ذلك قليل بالنسبة لاصابة الثي للرجال ؛ ولو كان ذلك واجباً لينه ، بل كان يغسل ويمسح تقديراً ،

كما كانت عائشة رضي الله عنها نارة تفسله ونارة تفركه من ثوبه صلى الله عليه وسلم .

وكان سعد بن أبي وقاص وابن عباس يقولان : أمطه عنك ولو باذخرة قائما هو بمنزلة المخاط والبصاق ، وكانت عمرة تفسله من ثوبه ، فان كان في اعتقاده نجاسة للمني فهذا نزاع بين الصحابة ، والسنة تفصل بينهم . فاذا كانت نجاسة للمني ضعيفة في السنة لكون النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر بذلك لمعوم البلوى به . لكن هذا أضعف لكون الصحابة لم يحك أحد منهم مجرد اللمس العاري عن الشهوة ناقضاً ، وإنما تنازعوا في اللمس المعتاد للشهوة كالقبلة والغمز باليد ونحو ذلك .

وأيضاً فإيجاب الوضوء من جنس اللمس كمس النساء ومس الذكر إن لم يملل بكونه مظنة تحريك الشهوة وإلا كان مخالفاً للأصول ، فاما إذا علل بتحريك الشهوة كان مناسباً للأصول ، وهنا للفقهاء طريقتان :

أحدهما : قول من يقول : ان ذلك مظنة خروج الناقض ، فأقيمت المظنة مقام الحقيقة . وهذا قول ضعيف : فان المظنة إنما تقام مقام الحقيقة اذا كانت الحكمة خفية وكانت المظنة تقضي إليها غالبا ، وكلاهما معدوم : فان الخارج لو خرج لعل به الرجل . وأيضا فان مس الذكر لا يوجب خروج شيء في العادة أصلا : فان للمني إنما يخرج بالاستمناء

وذلك يوجب الفسل ، والمذي يخرج عقيب تفكر ونظر ومس المرأة لا الذكر ؛ فإذا كانوا لا يوجبون الوضوء بالنظر الذي هو أشد إفضاء الى خروج المني : فبمس الذكر أولى .

والقول الثاني : أن يقال : اللمس سبب تحريك الشهوة كما في مس المرأة ، وتحريك الشهوة يتوضأ منه كما يتوضأ من الغضب وأكل لحم الابل ؛ لما في ذلك من أثر الشيطان الذي يطقأ بالوضوء ؛ ولهذا قال طائفة من أصحاب أبي حنيفة : إنما يتوضأ إذا انتشر انتشاراً شديداً . وكذلك قال طائفة من أصحاب مالك : يتوضأ إذا انتشر ، لكن هذا الوضوء من اللمس : هل هو واجب أو مستحب ؟ فيه نزاع بين الفقهاء ليس هذا موضع ذكره ؛ فان مسألة الذكر لها موضع آخر وإنما المقصود هنا مسألة مس النساء .

والأظهر أيضاً ان الوضوء من مس الذكر مستحب لا واجب ، وهكذا صرح به الامام أحمد في إحدى الروايتين عنه ، وبهذا تجتمع الأحاديث والآثار بحمل الامر به على الاستحباب ، ليس فيه نسخ . قوله : « وهل هو إلا بضعة منك ؟ » ، وحمل الأمر على الاستحباب أولى من النسخ .

وكذلك الوضوء مما مست النار مستحب في أحد القولين في

مذهب أحمد وغيره ، وبذلك يجمع بين أمره وبين تركه . فأما النسخ فلا يقوم عليه دليل ، بل الدليل يدل على نقيضه . وكذلك خروج النجاسات من سائر البدن غير السيلين كالوضوء من القىء ، والرعاف ، والحجامة ، والقصد ، والجراح : مستحب ، كما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة أنهم توضؤوا من ذلك . وأما الواجب فليس عليه في الكتاب والسنة ما يوجب ذلك .

وكذلك الوضوء من الفهقة مستحب في أحد القولين في مذهب أحمد ، والحديث للأئمة في أمر الذين قهقها بالوضوء : وجهه أنهم أذنبوا بالضحك ، ومستحب لكل من أذنب ذنباً يتوضأ ويصلي ركعتين كما جاء في السنن عن أبي بكر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ما من مسلم يذنب ذنباً فيتوضأ ويصلي ركعتين ويستغفر الله إلا غفر له » . والله أعلم .

وسئل

عن الرجل يمس المرأة : هل ينقض الوضوء أم لا ؟

فأجاب : ان توضأ من ذلك للفسح ، وإن صلى ولم يتوضأ صحت صلاته في أظهر قولي العلماء .

وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

إذا مس يد الصبي الأرمـد : فهل هو من جنس النساء في نقض الوضوء ؟ وما جاء في تحريم النظر الى وجه الأرمـد الحسن ؟ وهل هذا الذي يقوله بعض المخالفين للشريعة : ان النظر الى وجه الصبي الأرمـد عبادة ! وإذا قال لهم : احد هذا النظر حرام يقول : أنا اذا نظرت الى هذا أقول : سبحان الذي خلقه ، لا أزيد على ذلك ؟

فأجاب :

الحمد لله . إذا مس الأرمـد لشهوة ففيه قولان في مذهب أحمد وغيره .

أحدهما : انه كس النساء لشهوة ينقض الوضوء . وهو المشهور من مذهب مالك ، ذكره القاضي ابو يعلى في شرح للمذهب .

والثاني : انه لا ينقض الوضوء . وهو المشهور من مذهب الشافعي

والقول الأول أظهر ، فان الوطء في اللبر يفسد العبادات التي تفسد بالوطء في القبل : كالصيام والاحرام والاعتكاف ، ويوجب الفسل

كما يوجب هذا ، فتكون مقدمات هذا في باب العبادات كقدمات هذا .
فلو مس الأمرد لشهوة وهو محرم فعليه دم كما لو مس أجنبية لشهوة .
وكذلك إذا مسه لشهوة وجب أن يسكون كما لو مس المرأة لشهوة في
نقض الوضوء .

والذي لم ينقض الوضوء بمسه يقول : انه لم يخلق محلا لذلك .
فيقال له : لاريب أنه لم يخلق لذلك وان الفاحشة اللوطية من أعظم
المحرمات ، لكن هذا القدر لم يعتبر في باب الوطء ؛ فان وطئ في الدبر
تعلق به ما ذكر من الاحكام وان كان الدبر لم يخلق محلا للوطء ، مع ان
نفرة الطباع عن الوطء في الدبر أعظم من نفرتها عن الملامسة ، ونقض الوضوء
بالمس يراعى فيه حقيقة الحكمة ، وهو أن يكون للمس لشهوة عند الاكثرين :
كذلك وأحمد وغيرها ، كما يراعى مثل ذلك في الاحرام والاعتكاف وغير ذلك .
وعلى هذا القول فيثبت وجد للمس لشهوة تعلق به الحكم ، حتى لو مس
أمه وأخته وبنته لشهوة انتقض وضوؤه : فكذلك الامرد .

وأما الشافعي وأحمد في رواية فيعتبر المظنة ، وهو : ان النساء
مظنة الشهوة فينقض الوضوء سواء بشهوة او بغير شهوة ، ولهذا لا ينقض
لمس المحارم ، لكن لو لمس نوات محارمه لشهوة فقد وجدت حقيقة الحكمة :
وكذلك اذا مس الامرد لشهوة .

والتلذذ بمس الامرء كمصافحته ونحو ذلك : حرام باجماع المسلمين .
كما يحرم التلذذ بمس ذوات محارمه والمرأة الاجنبية ، بل الذي عليه
اكثر العلماء ان ذلك أعظم اثماً من التلذذ بالمرأة الاجنبية ، كما ان
الجمهور على ان عقوبة اللوطي أعظم من عقوبة الزنا بالاجنبية ، فيجب
قتل الفاعل والمفعول به ، سواء كان أحدهما محصناً أو لم يكن ، وسواء
كان أحدهما مملوكاً للآخر أو لم يكن . كما جاء ذلك في السنن عن النبي
صلى الله عليه وسلم وعمل به أصحابه من غير نزاع يعرف بينهم ، وقتله
بالرجم كما قتل الله قوم لوط بالرجم . وبذلك جاءت الشريعة في قتل
الزاني : أنه يرجم ، فرجم النبي صلى الله عليه وسلم ماعز بن مالك
والغامدية ، واليهوديين ؛ والمرأة التي ارسل اليها أنيساً وقال : « اذهب
الى امرأة هذا فان اعترفت فارجمها » فاعترفت فرجمها .

والنظر إلى وجه الامرء لشهوة كالنظر الى وجه ذوات المحارم
والمرأة الأجنبية بالشهوة ، سواء كانت الشهوة شهوة الوطء او شهوة
التلذذ بالنظر ، فلو نظر الى امه واخته وابنته يتلذذ بالنظر اليها كما يتلذذ
بالنظر الى وجه المرأة الأجنبية : كان معلوماً لكل أحد أن هذا حرام ،
فكذلك النظر إلى وجه الأمرء باتفاق الأئمة .

وقول القائل : ان النظر الى وجه الأمرء عبادة كقوله : ان النظر
إلى وجوه النساء أو النظر الى وجوه محارم الرجل — كبنت الرجل

وأُمه واخته — عبادة ، ومعلوم ان من جعل هذا النظر المحرم عبادة
كان بمنزلة من جعل الفواحش عبادة . قال تعالى (وإذا فعلوا فاحشة
قالوا : وجدنا عليها آباءنا والله أمرنا بها ! قل : ان الله لا يأمر بالفحشاء
انقولون على الله ما لا تعلمون ؟)

ومعلوم أنه قد يكون في صور النساء الأجنبية وذوات المحارم
من الاعتبار والدلالة على الخالق من جنس ما في صورة الرد : فهل
يقول مسلم : ان للانسان ان ينظر بهذا الوجه الى صور نساء العالم
وصور محارمه ، ويقول : ان ذلك عبادة ؟ بل من جعل مثل هذا النظر عبادة
فانه كافر مرتد يجب أن يستتاب ؛ فان تاب وإلا قتل ، وهو بمنزلة من جعل
اعانة طالب الفواحش عبادة ؛ او جعل تناول يسير الحُر عبادة ؛ أو جعل السكر
بالحشيشة عبادة . فمن جعل المعاونة على الفاحشة بقيادة أو غيرها عبادة
او جعل شيئاً من المحرمات التي يعلم تحريمها من دين الاسلام عبادة :
فانه يستتاب ؛ فان تاب والا قتل ، وهو مضاه للمشركين الذين (اذا
فعلوا فاحشة قالوا : وجدنا عليها آباءنا والله أمرنا بها ! قل : ان الله
لا يأمر بالفحشاء . أتقولون على الله ما لا تعلمون ؟)

وفاحشة أولئك انما كانت طوافهم بالبيت عراة ، وكأولئك يقولون :
لا نطوف في الثياب التي عصينا الله فيها ، فهؤلاء انما كانوا يطوفون عراة
على وجه اجتتاب ثياب المعصية وقد ذكر عنهم ما ذكر فكيف بمن يجعل
جنس الفاحشة المتعلقة بالشهوة عبادة ؟

والله سبحانه قد أمر في كتابه بغض البصر ، وهو نوعان : غرض البصر
عن العورة ، وغرضها عن محل الشهوة .

فالأول كغض الرجل بصره عن عورة غيره ، كما قال النبي صلى الله
عليه وسلم : « لا ينظر الرجل الى عورة الرجل ! ولا تنظر المرأة إلى
عورة المرأة ! » ، ويجب على الانسان أن يستر عورته كما قال النبي
صلى الله عليه وسلم لمعاوية بن حيدة : « احفظ عورتك إلا من زوجتك
او ما ملكت يمينك » ، قلت : فاذا كان أحدنا مع قومه ؟ قال :
« ان استطعت ان لا يرى بها أحد فلا يرىها » ، قلت : فاذا كان أحدنا
خالياً ؟ قال : « فالله أحق ان يستحي منه من الناس » . ويجوز [أن]
يكشف بقدر الحاجة كما يكشف عند التخلي ، وكذلك إذا اغتسل الرجل
وحده يجنب ما يستره ، فله أن يغتسل عرياناً كما اغتسل موسى عرياناً
وايوب ، وكما في اغتساله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح واغتساله في
حديث ميمونة .

وأما النوع الثاني من النظر : كالنظر إلى الزينة الباطنة من المرأة
الاجنية ، فهذا أشد من الأول ، كما أن الحر أشد من اللينة والدم
ولحم الخنزير وعلى صاحبها الحد . وتلك المحرمات إذا تناولها غير مستحل
لها كان عليه التعزير ؛ لأن هذه المحرمات لا تشتهيها النفوس كما تشتهي
الحر ، وكذلك النظر الى عورة الرجل لا يشتهي كما يشتهي النظر الى

النساء ونحوهن : وكذلك النظر الى الأمرد بشهوة هو من هذا الباب ، وقد اتفق العلماء على تحريم ذلك كما اتفقوا على تحريم النظر إلى الأجنبية وذوات الحارم لشهوة ، والخالق سبحانه يسبح عند رؤية مخلوقاته كلها وليس خلق الأمرد بالعجب في قدرته من خلق ذي اللحية ، ولا خلق النساء بالعجب في قدرته من خلق الرجال ؛ بل تخصيص الإنسان التسييح بحال نظره الى الأمرد دون غيره : كخصيصه التسييح بنظره إلى المرأة دون الرجل . وما ذاك لانه دل على عظمة الخالق عنده ، ولكن لأن الجمال يغير قلبه وعقله ، وقد يذهله ما رآه فيكون تسييحه بما يحصل في نفسه من الهوى . كما أن النسوة لما رأين يوسف (أكبرنه وقطنن أيديهن ، وقلن : حاش لله ما هذا بشراً إن هذا الا ملك كريم) .

وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ان الله لا ينظر الى صوركم وأموالكم وإنما ينظر الى قلوبكم وأعمالكم » وإذا كان الله لا ينظر إلى الصور والأموال وإنما ينظر إلى القلوب والأعمال : فكيف يفضل الشخص بما لم يفضل الله به ؟ وقد قال تعالى : (ولا تمدن عينيك إلى ما متعنا به أزواجاً منهم زهرة الحياة الدنيا) ، وقال في المنافقين : (وإذا رأيتهم تعجبك أجسامهم وإن يقولوا تسمع لقولهم كأنهم خشب مسندة ، يحسبون كل صيحة عليهم

م العدو فاحذرهم ، قاتلهم الله أنى يؤفكون) ، فإذا كان هؤلاء المنافقون الذين تعجب الناظر اجسامهم لما فيهم من البهاء والرواء والزينة الظاهرة — وليسوا بمن ينظر إليه لشهوة — قد ذكر الله عنهم ما ذكر : فكيف بمن ينظر إليه لشهوة ؟ وذلك ان الانسان قد ينظر إليه لما فيه من الايمان والتقوى ؛ وهنا الاعتبار بقلبه وعمله لا بصورته وقد ينظر إليه لما فيه من الصورة الدالة على المصور فهذا حسن . وقد ينظر اليه من جهة استحسان خلقه كما ينظر الى الجبل والبهائم ، وكما ينظر الى الأشجار : فهذا أيضاً إذا كان على وجه استحسان الدنيا والرياسة والمال فهو مذموم ؛ لقوله تعالى : (ولا تمدن عينيك الى ما متعنا به أزواجا منهم زهرة الحياة الدنيا لنفتنهم فيه)

وأما ان كان على وجه لا ينقص الدين وإنما فيه راحة النفس فقط — كالنظر الى الأزهار — فهذا من الباطل الذي يستعان به على الحق .

وكل قسم من هذه الأقسام متى كان معه شهوة كان حراماً بلا ريب ، سواء كانت شهوة تمتع بنظر الشهوة او كان نظراً بشهوة الوطء وفرق بين ما يجده الانسان عند نظره الأشجار والأزهار وما يجده عند نظره النسوان والمردان ؛ فلهذا الفرقان افترق الحكم الشرعى ، فصار النظر إلى المرء ثلاثة أقسام :

أحدها : ما يقرن به الشهوة فهو حرام بالاتفاق .

والثاني : ما يجزم أنه لاشهوة معه : كنظر الرجل الورع إلى ابنه الحسن وابنته الحسنة وأمه ؛ فهذا لا يقرن به شهوة إلا ان يكون الرجل من أئمة الناس ، ومتى اقترنت به الشهوة حرم .

وعلى هذا من لا يميل قلبه إلى الرد — كما كان الصحابة ؛ وكالأمم الذين لا يعرفون هذه الفاحشة ؛ فإن الواحد من هؤلاء لا يفرق بين هذا الوجه وبين نظره إلى ابنه وابن جاره وصبي أجنبي ، ولا يخطر بقلبه شيء من الشهوة لأنه يعتقد ذلك وهو سليم القلب من مثل ذلك ، وقد كانت الاماء على عهد الصحابة يمشين في الطرقات وهن متكشفات الرؤوس وتخضع الرجال مع سلامة القلوب ، فلو أراد الرجال ان يترك الاماء التركيبات الحسان يمشين بين الناس ، في مثل هذه البلاد والأوقات كما كان أولئك الاماء يمشين : كان هذا من باب الفساد .

وكذلك الرد الحسان لا يصلح ان يخرجوا في الأمكنة والأزمنة التي يخاف فيها الفتنة بهم إلا بقدر الحاجة ، فلا يمكن الا مرد الحسن من التبرج ولا من الجلوس في الحمام بين الأجانب ، ولا من رقصه بين الرجال ، ونحو ذلك مما فيه فتنة للناس ، والنظر إليه : كذلك .

وانما وقع النزاع بين العلماء في القسم الثالث من النظر ، وهو :

النظر إليه لغير شهوة لكن مع خوف ثورتها ؟ فيه وجهان في مذهب
أحمد : أحدهما — وهو المحكى عن نص الشافعي — انه لا يجوز .
والثاني : يجوز لأن الاصل عدم ثورتها فلا يحرم بالشك ، بل قد يكره .

والأول هو الراجح ، كما أن الراجح في مذهب الشافعي وأحمد
ان النظر الى وجه الأجنبية من غير حاجة لا يجوز وان كانت الشهوة
منتفية ، لكن لانه يخاف ثورتها ؛ ولهذا حرمت الخلوة بالأجنبية لأنها
مظنة الفتنة ، والاصل ان كل ما كان سبباً للفتنة فانه لا يجوز ؛ فان
الذريعة إلى الفساد يجب سدها اذا لم يعارضها مصلحة راجحة ؛ ولهذا
كان النظر الذي يفضي إلى الفتنة محرماً إلا إذا كان لمصلحة راجحة ،
مثل نظر الخاطب والطبيب وغيرها ، فانه يباح النظر للحاجة لكن مع
عدم الشهوة .

واما النظر لغير حاجة الى محل الفتنة فلا يجوز .

ومن كرر النظر إلى الأرمدة ونحوه أو اداها وقال : اني لا أنظر
لشهوة : كذب في ذلك ؛ فانه إذا لم يكن معه داع يحتاج معه الى النظر
لم يكن النظر الا لما يحصل في القلب من اللذة بذلك ، ولما نظرة
الفجأة فهي عفو إذا صرف بصره ، كما ثبت في الصحيح عن جرير
قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نظرة الفجأة فقال :

« اصرف بصرك » ، وفي السنن انه قال لعلي رضي الله عنه : « يا علي ! لا تتبع النظرة النظرة فانما لك الأولى وليست لك الثانية » .

وفي الحديث الذي في المسند وغيره : « النظر سهم مسموم من سهام ابليس » ، وفيه : « من نظر الى محاسن امرأة ثم غض بصره عنها اورث الله قلبه حلاوة عبادة يجدها الى يوم القيامة » — او كما قال — ولهذا يقال : ان غض البصر عن الصورة التي نهى عن النظر إليها — كالمرأة والأمرء الحسن — يسورث ذلك ثلاث فوائد جليلة القدر :

احداها : حلاوة الايمان ولذته التي هي أحلى وأطيب ما تركه الله فان من ترك شيئاً لله عوضه الله خيراً منه ، والنفس تحب النظر الى هذه الصور لاسيما نفوس أهل الرياضة والصفاء ، فانه يبقى فيها رقة تجتذب بسببها الى الصور ، حتى تبقى تجذب أحدهم وتصرعه كما يصرعه السبع ؛ ولهذا قال بعض التابعين : ما أنا على الشاب التائب من سبع يجلس إليه باخوف عليه من حدث جميل يجلس إليه ! وقال بعضهم : اتقوا النظر إلى أولاد الملوك فان لهم فتنة كفتنة العذارى .

وما زال أئمة العلم والدين — كشيوخ الهدى وشيوخ الطريق — يوصون بترك محبة الأحداث حتى يروى عن فتح الموصلي . انه قال :

صحب ثلاثين من الأبدال كلهم بوصيفي عند فراقه بترك محبة الأحداث
وقال بعضهم : ما سقط عبد من عين الله إلا بصحة هؤلاء الأتّان .

ثم النظر يؤكد المحبة ، فيكون علاقة لتعلق القلب بالحبوب ؛ ثم
صباة لانصباب القلب إليه ؛ ثم غراما للزومه للقلب كالغريم الملازم
لغريمه ؛ ثم عشقا إلى أن يصير نتيها ، والمتميم للعبد ، ويتم الله عبد الله ،
فيبقى القلب عبدا لمن لا يصلح ان يكون أبا بل ولا خادما ، وهذا
أما يتلى به أهل الاعراض عن الاخلاص لله كما قال تعالى في حق
يوسف : (كذلك لنصرف عنه السوء والفحشاء انه من عبادنا المخلصين)
فامرأة العزيز كانت مشركة فوقت مع زوجها فيما وقعت فيه من
السوء ، ويوسف عليه السلام مع عزوبته وحرأودتها له واستعانتها عليه
بالنسوة وعقوبتها له بالحبس على العفة : عصمه الله باخلاصه لله ؛ تحقيقاً
لقوله : (لاغونهم أجمعين إلا عبادك منهم المخلصين) ، قال تعالى :
(إن عبادي ليس لك عليهم سلطان إلا من اتبعك من الغاوين) والغى
هو اتباع الهوى .

وهذا الباب من أعظم أبواب اتباع الهوى . ومن أمر بعشق الصور من
المتفلسفة كابن سينا وذويه ، أو من الفرس كما يذكر عن بعضهم ؛
أو من جهال المتصوفة : فأنهم أهل ضلال وغى ، فهم مع مشاركة
اليهود فى الغى والنصارى فى الضلال زادوا على الامتين فى ذلك ؛ فان

هذا وإن ظن أن فيه منفعة للعاشق كتطبيق نفسه وتهذيب أخلاقه ،
 وللعشوق من الشفاء في مصالحه وتعليمه وتأديبه وغير ذلك : ففكرة
 ذلك أضعاف منفعة . وإن أتم ذلك من منفعة ؟ وإنما هذا كما يقال :
 أن في الزنا منفعة لكل منها بما يحصل له من التلذذ والسرور ،
 ويحصل لها من الجمل وغير ذلك ! وكما يقال : أن في شرب الخمر
 منافع بدنية ونفسية . وقد قال في الخمر والميسر : (قل : فيها أثم
 كبير ومنافع للناس وأثمها أكبر من نفعها) ، وهذا قبل التحريم .
 دع ما قاله ضد التحريم وبعده .

وباب التعلق بالصور هو من جنس الفواحش ، وباطنه من باطن
 الفواحش وهو من باطن الآثم ، قال تعالى : (وذروا ظاهر الآثم
 وباطنه) ، وقال تعالى : (قل : إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن) ،
 وقد قال : (وإذا فعلوا فاحشة قالوا : وجدنا عليها آباءنا والله أمرنا
 بها ! قل : إن الله لا يأمر بالفحشاء أتقولون على الله ما لا تعلمون ؟) .

وليس بين أئمة الدين نزاع في أن هذا ليس بمستحب كما أنه ليس
 بواجب ، فمن جعله ممدوحاً واثى عليه فقد خرج من إجماع المسلمين ؛
 بل واليهود والنصارى ؛ بل وعما عليه عقلاء بني آدم من جميع الأمم ،
 وهو ممن اتبع هواه بغير هدى من الله ، (ومن أضل ممن اتبع هواه
 بغير هدى من الله ؛ إن الله لا يهدي القوم الظالمين) ، وقد قال

تعالى : (وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فإن الجنة هي المأوى) ، وقال تعالى (ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله ، إن الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب) .

وأما من نظر إلى المرد ظاناً أنه ينظر إلى الجمال الإلهي وجعل هذا طريقاً له إلى الله — كما يفعله طوائف من المدعين لمعرفة — فقله هذا أعظم كفراً من قول عباد الأصنام ومن كفر قوم لوط ، فهؤلاء من شر الزنادقة المرتدين الذين يجب قتلهم بإجماع كل الأمة : فإن عباد الأصنام قالوا : (ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى) ، وهؤلاء يجعلون الله موجوداً في نفس الأصنام وحالا فيها : فأنهم لا يريدون بظهوره وتجليه في المخلوقات أنها دالة عليه وآيات لهم : بل يريدون أنه سبحانه هو ظهر فيها وتجلي فيها ، ويشبهون ذلك بظهور للماء في الزجاجة : والزبد في اللبن ، والزيت في الزيتون ، والدهن في السمسم : ونحو ذلك مما يقتضي حلول نفس ذاته في مخلوقاته أو اتحادها بها في جميع المخلوقات ، نظير ما قاله النصارى في المسيح خاصة ، يجعلون المرد مظاهر الجمال فيقررون هذا الشرك الأعظم طريقاً إلى استحلال الفواحش ، بل إلى استحلال كل محرم ، كما قيل لأفضل متأخريهم — التلمسانى — : إذا كان قولكم بأن الوجود واحد هو الحق . فما الفرق بين أمي وأختي

وابنتي : تكون هذه حلالا وهذه حراما ؟ فقال الجميع عندنا سواء !
لكن هؤلاء المحجوبون قالوا : حرام . فقلنا : حرام عليكم ! .

ومن هؤلاء الحلولية والاتحادية من ينحس الحلول والاتحاد ببعض
الأشخاص : إما ببعض الأنبياء كاليسع : أو ببعض الصحابة كقول الغالية
في علي : أو ببعض الشيوخ كالحلاجية ونحوهم : أو ببعض الملوك : أو
ببعض الصور كصور المرء ! ويقول أحدهم : أنا انظر الى صفات خالقي
وأشدها في هذه الصورة .

والكفر في هذا القول أبين من أن يخفى على من يؤمن بالله
ورسوله ، ولو قال مثل هذا الكلام في نبي كريم لكان كافراً : فكيف
إذا قاله في صبي أمرد ؟ فقبح الله طائفة يكون معبودها من جنس
موطوئها . وقد قال تعالى : (ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين
أرباباً ! أبأمركم بالكفر بعد إذ أنتم مسلمون ؟) ، فإذا كان من اتخذ
الملائكة والنبيين أرباباً مع اعترافهم بأنهم مخلوقون لله كفاراً : فكيف بمن
اتخذ بعض المخلوقات أرباباً مع قوله ان الله فيها اومتحد بها ؟ فوجودها
وجوده ونحو ذلك من المقالات ؟ .

وأما الفائدة الثانية في غض البصر فهو : أنه يورث نور القلب
والفراسة . قال تعالى عن قوم لوط : (لعمرك انهم لفي سكرتهم يعمهون) .

فالتعلق في الصور يوجب فساد العقل وعمى البصيرة وسكر القلب ، بل
جنونه كما قيل :

سكران : سكر هوى ، وسكر مدامة

فتى إفاقة من به سكران ؟

وقيل :

قالوا : جنت بمن تهوى ؟ فقلت لهم :

المشق أعظم مما بالجنانين

المشق لا يستفيق الدهر صاحبه

وانما يصرع المجنون في الحين

وذكر سبحانه آية النور عقيب آيات غض البصر فقال : (الله نور
السموات والأرض) ، وكان شاه بن شجاع الكرمانى لا تخطئه له
فراصة ، وكان يقول : من عمر ظاهره باتباع السنة وباطنه بدوام المراقبة ؛
وغض بصره عن المحارم ؛ وكف نفسه عن الشهوات ؛ وذكر خصلة
خامسة وهي اكل الحلال : لم تخطئه له فراصة . والله تعالى
يجزي العبد على عمله بما هو من جنس عمله فغض بصره عما حرم بموضه
الله عليه من جنسه بما هو خير منه ؛ فيطلق نور بصيرته ويفتح عليه

باب العلم والمعرفة والكشف ونحو ذلك مما ينال بصيرة القلب .

والفائدة الثالثة : قوة القلب وثباته وشجاعته ، فيجعل الله له سلطان النصرة مع سلطان الحجة . وفي الآثر : « الذي يخالف هواه يفرق الشيطان من ظله » ، ولهذا يوجد في المتبع لهواه من النذل — ذل النفس وضعفها ومهاتها — ما جعله الله لمن عصاه فإن الله جعل العزة لمن أطاعه والنلة لمن عصاه ، قال تعالى : (يقولون : لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل ! والله العزة ولرسوله وللمؤمنين) وقال تعالى : (ولا تنهوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين) .

ولهذا كان في كلام الشيوخ : الناس يطلبون العز من أبواب الملوك ولا يجدونه إلا في طاعة الله . وكان الحسن البصري يقول : وإن هملجت بهم البراذين وطققت بهم البغال فإن ذل المعصية في رقابهم ، بأبي الله إلا أن يذل من عصاه . ومن أطاع الله فقد والاه فيما أطاعه فيه ، ومن عصاه ففيه قسط من فعل من عاداه بمعاصيه . وفي دعاء القنوت : « انه لا يذل من واليت ولا يعز من عاديت » .

والصوفية المشهورون عند الأمة الذين لهم لسان صدق في الأمة لم يكونوا يستجيبون مثل هذا ؛ بل ينهون عنه ، ولهم في الكلام في ذم حجة الأحداث ، وفي الرد على أهل الحلول ، وبيان مباينة الخالق للمخلوق :

ملا يتسع هذا الموضع لذكره ، وإنما استحسنته من تشبه بهم من
هو عاص أو فاسق أو كافر ؛ فتظاهر بدعوى الولاية لله وتحقيق
الايمان والعرفان وهو من شر أهل العداوة لله وأهل النفاق والبهتان .

والله تعالى يجمع لاوليائه المتقين خير الدنيا والآخرة ، ويجعل لأعدائه
الصفقة الخاسرة . والله أعلم .

وسئل

عن أكل لحم الابل : هل ينقض الوضوء أم لا . وهل حديثه منسوخ ؟ .

فاجاب : الحمد لله . قد ثبت في صحيح مسلم عن جابر بن سمرة — رضي الله عنه — « أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم أتوضأ من لحوم الغنم ؟ قال : ان شئت فتوضأ ، وان شئت فلا توضأ . قال : أتوضأ من لحوم الابل ؟ قال : نعم ، توضأ من لحوم الابل . قال : أصلي في مرايض الغنم ؟ قال : نعم ، قال أصلي في مبارك الابل ؟ قال : لا » .

وثبت ذلك في السنن من حديث البراء بن عازب . قال أحمد فيه حديثان صحيحان : حديث البراء ، وحديث جابر بن سمرة . وله شواهد من وجوه أخر .

منها : ما رواه ابن ماجه عن عبد الله بن عمر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « توضؤوا من لحوم الابل ، ولا توضؤوا من

لحوم الغنم ؛ وصلوا في مراض الغنم ، ولا تصلوا في معاطن الابل ، .
وروى ذلك من غير وجه . وهذا باتفاق أهل المعرفة بالحديث ، أصح
وأبعد عن المعارض من أحاديث مس الذكر وأحاديث القهقهة .

وقد قال بعض الناس : إنه منسوخ بقول جابر : كان آخر الأمرين
من النبي صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار ، لم يفرق
بين لحم الابل والغنم ، اذ كلاهما في مس النار سواء ، فلما فرق بينها
فأمر بالوضوء من هذا ، وخير في الوضوء من الآخر . علم بطلان
هذا التعليل .

وإذا لم تكن العلة مس النار فنسخ التوضؤ من ذلك لأمر لا يوجب
نسخ التوضؤ من جهة أخرى ، بل يقال : كانت لحوم الابل أولاً يتوضأ
منها ، كما يتوضأ من لحوم الغنم ، وغيرها . ثم نسخ هذا الأمر العام
المشترك . فلما ما يختص به لحم الابل فلو كان قبل النسخ لم يكن
منسوخاً ، فكيف وذلك غير معلوم .

يؤيد ذلك « الوجه الثاني » وهو ان الحديث كان بعد نسخ الوضوء
مما مست النار ، فانه بين فيه انه لا يجب الوضوء من لحوم الغنم ، وقد
أمر فيه بالوضوء من لحوم الابل ، فلم ان الأمر بذلك بعد النسخ .

(الثالث) : أنه فرق بينهما في الوضوء ، وفي الصلاة في المعاطن أيضاً ، وهذا التفريق ثابت محكم لم يأت عنه نص بالتسوية بينهما في الوضوء والصلاة ، فدعوى النسخ باطل ، بل عمل المسلمين بهذا الحديث في الصلاة يوجب العمل فيه بالوضوء اذلا فرق بينهما .

(الرابع) انه أمر بالوضوء من لحم الابل ، وذلك يقتضي الوضوء منه نيا ومطبوخا ، وذلك يمنع كونه منسوخا .

(الخامس) انه لو أتى عن النبي صلى الله عليه وسلم نص عام بقوله : لا وضوء مما مست النار ، لم يجوز جعله ناسخاً لهذا الحديث من وجهين :

(أحدهما) انه لا يعلم انه قبله ، واذا تعارض العام والخاص ، ولم يعلم التاريخ فلم يقل أحد من العلماء انه ينسخه ، بل إما ان يقال الخاص هو للمقدم ، كما هو المشهور من مذهب مالك والشافعي وأحمد في المشهور عنه ، وإما أن يتوقف : بل لو علم ان العام بعد الخاص لكان الخاص مقدما .

(الثاني) انه قد بينا ان هذا الخاص بعد العام ، فان كان نسخ كان الخاص

ناسخاً. وقد اتفق العلماء على ان الخاص المتأخر هو المقدم على العام المتقدم، فلم
 باتفاق المسلمين على انه لا يجوز تقديم مثل هذا العام على الخاص لو كان
 هنا لفظ عام. كيف ولم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث عام
 ينسخ الوضوء من كل ما مسته النار. وإنما ثبت في الصحيح أنه أكل
 كف شاة ثم صلى ولم يتوضأ، وكذلك أتى بالسويق فأكل منه ثم
 لم يتوضأ، وهذا فعل لا عموم له فإن التوضؤ من لحم النعم لا يجب
 باتفاق الأئمة المتبوعين. والحديث المتقدم دليل ذلك.

وأما جابر فأنما نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أن آخر
 الأمرين ترك الوضوء مما مست النار »، وهذا نقل لفعله لا لقوله.
 فإذا شاهدوه قد أكل لحم غنم ثم صلى ولم يتوضأ بعد أن كان يتوضأ
 منه صح أن يقال الترك آخر الأمرين، والترك العام لا يحاط به
 إلا بدوام معاشرته، وليس في حديث جابر ما يدل على ذلك، بل
 للنقل عنه الترك في قضية معينة. ثم ترك الوضوء مما مست النار
 لا يوجب تركه من جهة أخرى، ولحم الابل لم يتوضأ منه لأجل مس
 النار، كما تقدم؛ بل المعنى يختص به ويتناولها نيا ومطبوخا، فيبين الوضوء
 من لحم الابل والوضوء مما مست النار عموم وخصوص. هذا أعم من
 وجه، وهذا أخص من وجه. وقد يتفق الوجهان، فيكون للحكم
 هتان، وقد ينفرد أحدهما عن الآخر، بمنزلة التوضؤ من خروج

التجاسة مع الوضوء من القبلة ، فإنه قد يقبل فيمضي ، وقد يقبل فلا يمضي وقد يمضي من غير مباشرة .

فاذا قدر أنه لا وضوء من مس النساء ، لم ينف الوضوء من المذي وكذلك بالعكس ، وهذا بين .

وأضعف من ذلك قول بعضهم : إن المراد بذلك الوضوء اللغوي وهو غسل اليد ، أو الإيد والفم ، فإن هذا باطل من وجوه .

(أحدها) ان الوضوء في كلام رسولنا - صلى الله عليه وسلم - لم يرد به قط إلا وضوء الصلاة ، وإنما ورد بذلك المعنى في لغة اليهود . كما روى : « ان سلمان قال : يا رسول الله ! انه في التوراة من بركة الطعام الوضوء قبله . فقال : من بركة الطعام الوضوء قبله ، والوضوء بعده » . فهذا الحديث قد توزع في صحته ، وإذا كان صحيحا فقد أجاب سلمان باللغة التي خاطبه بها لغة أهل التوراة ، وأما اللغة التي خاطب رسول الله صلى الله عليه وسلم بها أهل القرآن فلم يرد فيها الوضوء إلا في الوضوء الذي يعرفه المسلمون .

(الثاني) : انه قد فرق بين اللحيين ، ومعلوم أن غسل اليد والفم من الغمر مشروع مطلقا ، بل قد ثبت عنه أنه تيمم من لبن

شربه . وقال : « ان له دسما » . وقال : « من بات ويده غمر فأصابه شيء فلا يلومن إلا نفسه » فإذا كان قد شرع ذلك من اللبن والغمر فكيف لا يشرعه من لحم الغنم .

(الثالث) : ان الأمر بالتوضؤ من لحم الابل : ان كان أمر إيجاب امتنع حمله على غسل اليد والقدم ، وان كان أمر استحباب امتنع رفع الاستحباب عن لحم الغنم ، والحديث فيه أنه رفع عن لحم الغنم ، ما أثبتته للحم الابل . وهذا يبطل كونه غسل اليد ، سواء كان حكم الحديث إيجابا ، او استحبابا .

(الرابع) : انه قد قرنه بالصلاة في مباركها ، مفرقا بين ذلك ، وهذا مما يفهم منه وضوء الصلاة قطعا . والله أعلم .

وسئل

عن رجل يقرأ القرآن وليس له على الوضوء قدرة في كل وقت : فهل له أن يكتب في اللوح ويقرؤه إن كان على وضوء وغير وضوء . أم لا ؟ وقد ذكر بعض المالكية أن معنى قوله : (لا يمسه إلا المطهرون) تطهير القلب ، وأن للسلم لا ينجس ، وقال : بعض الشافعية : لا يجوز .

له أن يمس اللوح ، او المصحف على غير وضوء . أبداً فهل بين الأئمة خلاف في هذا أم لا ؟ .

فأجاب : الحمد لله ، إذا قرأ في المصحف ، او اللوح ، ولم يمسه جاز ذلك ، وإن كان على غير طهور ، ويجوز له أن يكتب في اللوح وهو على غير وضوء . والله أعلم .

وسئل

هل يجوز مس المصحف بغير وضوء ، أم لا ؟ .

فأجاب : مذهب الأئمة الأربعة أنه لا يمس للمصحف إلا طاهر . كما قال في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمرو ابن حزم : « أن لا يمس القرآن إلا طاهر » .

قال الامام أحمد : لاشك أن النبي صلى الله عليه وسلم كتبه له ، وهو أيضاً قول سلمان الفارسي ، وعبد الله بن عمر ، وغيرهما . ولا يعلم لها من الصحابة مخالف .

وسئل :

عن الانسان إذا كان على غير طهر ، وحمل المصحف بأ كمامه ،
ليقرأ به ، ويرفعه من مكان إلى مكان ، هل يكره ذلك ؟

فأجاب : وأما إذا حمل الانسان للمصحف بكمه فلا بأس ، ولكن
لا يمسه يديه .

وسئل

عمن معه مصحف ، وهو على غير طهارة ، كيف يحمله ؟

فأجاب : ومن كان معه مصحف فله أن يحمله بين قماشه ، وفي
خرجه وحمله ، سواء كان ذلك القماش لرجل ، أو امرأة ، أو صبي ،
وإن كان القماش فوقه أو تحته . والله أعلم .

وسئل شيخ الإسلام

عما يجب له الطهارتان : الغسل ، والوضوء ؟

فأجاب : ذلك واجب للصلاة بالكتاب والسنة والاجماع ، فرضها ونفلها ، واختلف في الطواف ومس المصحف . واختلف أيضاً في سجود التلاوة ، وصلاة الجنازة ، هل تدخل في مسمى الصلاة التي يجب لها الطهارة ؟ .

وأما الاعتكاف فما علمت أحداً قال إنه يجب له الوضوء ، وكذلك الذكر والدعاء فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الحائض بذلك .

وأما القراءة ففيها خلاف شاذ .

فذهب الأربعة يجب الطهارتان لهذا كله إلا الطواف مع الحدث الأصغر ، فقد قيل فيه نزاع . والأربعة أيضاً لا يجوزون للجنب قراءة القرآن ، ولا اللبث في المسجد ، إذا لم يكن على وضوء ، وتنازعوا في قراءة الحائض ، وفي قراءة الشيء اليسير . وفي هذا نزاع في مذهب

الامام أحمد وغيره ، كما قد ذكر في غير هذا الموضع .

ومذهب أهل الظاهر : يجوز للجنب أن يقرأ القرآن ، واللبث في المسجد ، هذا مذهب داود وأصحابه ، وابن حزم . وهذا منقول عن بعض السلف .

وأما مذهبهم فيما يجب له الطهارة ؟ قالني ذكره ابن حزم أنها لا يجب إلا لصلاة : هي ركعتان ، أو ركعة الوتر ، أو ركعة في الخوف ، أو صلاة الجنائزة ، ولا يجب عنده الطهارة لسجدة السهو ، فيجوز عنده للجنب والمحدث والحائض قراءة القرآن ، والسجود فيه ، ومس للصحف قال : لأن هذه الأفعال خير مندوب إليها ، فمن ادعى منع هؤلاء منها فليهدد بالدليل .

وأما الطواف فلا يجوز للحائض بالنص ، والاجماع .

وأما الحديث ففيه نزاع بين السلف ، وقد ذكر عبد الله بن الإمام أحمد في المناسك بسنده عن الثوري ، وحامد بن أبي سليمان : أنه يجوز الطواف مع الحدث الأصغر ، وقد قيل إن هذا قول الحنفية ، أو بعضهم . وأما مع الجنابة والحيض فلا يجوز عند الأربعة : لكن مذهب أبي حنيفة أن ذلك واجب فيه لا فرض ، وهو قول في مذهب أحمد .

وظاهر مذهبه كمنهـب مالك والشافعي أنه ركن فيه . والصحيح في هذا الباب ما ثبت عن الصحابة - رضوان الله عليهم - وهو الذي دل عليه الكتاب والسنة ، وهو أن مس المصحف لا يجوز للمحدث ، ولا يجوز له صلاة جنازة ، ويجوز له سجود التلاوة . فهذه الثلاثة ثابتة عن الصحابة .

وأما الطواف فلا أعرف الساعة فيه نقلاً خاصاً عن الصحابة ، لكن إذا جاز سجود التلاوة مع الحدث ، فالطواف أولى ، كما قاله من قاله من التابعين . قال البخاري في « باب سجدة المسلمين مع للشركين » وللشرك نجس ليس له وضوء ، وكان ابن عمر يسجد على غير وضوء . ووقع في بعض نسخ البخاري يسجد على وضوء . قال ابن بطال في شرح البخاري : الصواب إثبات غير ؛ لأن المعروف عن ابن عمر أنه كان يسجد على غير وضوء . ذكر ابن أبي شيبة حدثنا محمد بن بشار حدثنا زكريا بن أبي زائدة . حدثنا أبو الحسن يعني عبيد بن الحسن - عن رجل زعم أنه نسيه عن سعيد بن جبير قال كان عبد الله بن عمر ينزل عن راحلته فيهرق للماء ثم يركب ، فيقرأ السجدة فيسجد ، وما يتوضأ . وذكر عن وكيع عن زكريا عن الشعبي في الرجل يقرأ السجدة على غير وضوء ، قال : يسجد حيث كان وجهه .

قال ابن المنذر : واختلفوا في الخائض تسمع السجدة فقال عطاء وأبو قلابة ، والزهري . وسعيد بن جبير ، والحسن البصري ، وإبراهيم

وقائدة : ليس عليها ان تسجد ، وبه قال مالك والثوري والشافعي ،
وأصحاب الرأي . وقد روي عن عثمان بن عفان قال تومي برأسها .
وبه قال سعيد بن المسيب قال تومي ، وتقول : لك سجدت .

وقال ابن النذر (ذكر من سمع السجدة وهو على غير وضوء)
قال أبو بكر ، واختلفوا في ذلك . فقالت طائفة يتوضأ ويسجد ،
هكذا قال النخعي وسفيان الثوري وإسحاق وأصحاب الرأي . وقد
روينا عن النخعي قولاً ثالثاً أنه يقيم ويسجد ، وروينا عن الشعبي
قولاً ثالثاً أنه يسجد حيث كان وجهه . وقال ابن حزم وقد روى عن
عثمان بن عفان ، وسعيد بن المسيب تومي الخائض بالسجود ، وقال
سعيد : وتقول : رب لك سجدت ، وعن الشعبي جوائز سجود الثلاثة
إلى غير القبلة .

وأما (صلاة الجنائزة) فقد قال البخاري : قال النبي صلى الله
عليه وسلم : « من صلى على الجنائزة » . وقال : « ملوا على صاحبكم ،
وقال : « ملوا على التجاني » سماعاً صلاة وليس فيها ركوع ولا
سجود ، ولا يتكلم فيها ، وفيها تكبير ، وتسليم . قال : وكان ابن عمر
لا يصلي إلا طهراً ، ولا يصلي عند طلوع الشمس ، ولا غروبها ،
ويرفع يديه .

قال ابن بطال : عرض البخاري للرد على الشعبي ، فانه أجاز الصلاة على الجنابة بغير طهارة ، قال : لأنها دعاء ليس فيها ركوع ولا سجود ، والفقهاء مجمعون من السلف والخلف على خلاف قوله ، فلا يلتفت الى شذوذه ، وأجمعوا أنها لا تصلى الا الى القبلة ، ولو كانت دعاء كما زعم الشعبي لجازت الى غير القبلة . قال : واحتجاج البخاري في هذا الباب حسن .

قلت : فالنزاع في سجود التلاوة ، وفي صلاة الجنابة . قيل : هما جميعاً ليساً صلاة ، كما قال الشعبي ومن وافقه ، وقيل : هما جميعاً صلاة تجب لهما الطهارة . وللمأثور عن الصحابة وهو الذي تدل عليه النصوص والقياس : الفرق بين الجنابة ، والسجود المجرد سجود التلاوة والشكر . وذلك لأنه قد ثبت بالنص لا صلاة الا بطهور ، كما في الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا يقبل الله صلاة أحدكم اذا أحدث حتى يتوضأ » . وفي صحيح مسلم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « لا يقبل الله صلاة بغير طهور ، ولا صدقة من غلول » .

وهذا قد دل عليه القرآن بقوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق) الآية وقد حرم الصلاة مع الجنابة والسكر في قوله : (ولا تقربوا الصلاة

وَأْتَمَّ سَكَارَى حَتَّى نَعْلَمُوا مَا يَقُولُونَ وَلَا جُنْباً إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ
حَتَّى تَتَغَسَّلُوا) .

وَبُثِّتَ أَيْضاً أَنَّ الطَّهَارَةَ لَا تَجِبُ لغيرِ الصَّلَاةِ ، لَمَّا ثَبَتَ فِي صَحِيحِ
مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ جُرَيْجٍ : ثَنَا سَعِيدُ بْنُ الْحَارِثِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ :
« أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى حَاجَتَهُ مِنَ الْخَلَاءِ ، فَقَرَّبَ لَهُ طَعَامٌ
فَأَكَلَ ، وَلَمْ يَمْسَ مَاءً » . قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ وَزَادَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ
عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قِيلَ لَهُ : إِنَّكَ لَمْ
تَتَوَضَّأْ . قَالَ : « مَا أُرَدْتُ صَلَاةً فَأَتَوَضَّأُ » قَالَ عَمْرُو : سَمِعْتَهُ مِنْ
سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ .

وَالَّذِينَ أَوْجَبُوا الْوُضُوءَ لِلطَّوَافِ لَيْسَ مَعَهُمْ حُجَّةٌ أَصْلًا ، فَانَّهُ لَمْ
يُنْقَلْ أَحَدٌ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ ، وَلَا
ضَعِيفٍ ، أَنَّهُ أَمَرَ بِالْوُضُوءِ لِلطَّوَافِ ، مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ قَدْ حَجَّ مَعَهُ خَلَاتِقٌ
عَظِيمٌ ، وَقَدْ ائْتَمَرَ عَمراً مُتَعَدِّدَةً ، وَالنَّاسُ يَتَمَرَّوْنَ مَعَهُ ، فَلَوْ كَانَ
الْوُضُوءُ فَرَضاً لِلطَّوَافِ لَبَيَّنَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيَاناً عَظِماً ، وَلَوْ
بَيَّنَهُ لَثَقَلَ ذَلِكَ الْمُسْلِمُونَ عَنْهُ وَلَمْ يَهْمَلُوهُ ، وَلَكِنْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ
أَنَّهُ لَمَّا طَافَ تَوَضَّأَ . وَهَذَا وَحْدَهُ لَا يَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ ، فَانَّهُ قَدْ كَانَ
يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ ، وَقَدْ قَالَ إِبْنُ كَرِهْتَ إِنْ أَذَكَرَ اللَّهُ إِلَّا عَلَى طَهْرٍ
فَيَتِيمٍ لَرَدِّ السَّلَامِ .

وقد ثبت عنه في الصحيح أنه لما خرج من الحلاء وأكل وهو
محدث قيل له : ألا تتوضأ ؟ قال : « ما أردت صلاة فأتوضأ » . يدل
على انه لم يجب عليه الوضوء الا اذا أراد صلاة ، وان وضوءه لما سوى
ذلك مستحب ليس بواجب . وقوله صلى الله عليه وسلم : « ما أردت
صلاة فأتوضأ » ليس انكاراً للوضوء لغير الصلاة ، لكن انكار لا يجاب
الوضوء لغير الصلاة ؛ فان بعض الحاضرين قال له : ألا تتوضأ ؟ فكأن
هذا القائل ظن وجوب الوضوء للأكل . فقال صلى الله عليه وسلم :
« ما أردت صلاة فأتوضأ » فيين له أنه إنما فرض الله الوضوء على
من قام الى الصلاة .

والحديث الذي يروى : « الطواف بالبيت صلاة ، الا ان الله اباح
فيه الكلام ، فمن تكلم فلا يتكلم الا بخير » قد رواه النسائي ، وهو
يروى موقوفاً ومرفوعاً ، وأهل المعرفة بالحديث لا يصحونه الا موقوفاً
ويجملونه من كلام ابن عباس لا يثبتون رفعه ، وبكل حال فلا حجة
فيه ؛ لأنه ليس المراد به أن الطواف نوع من الصلاة ؛ كصلاة العيد ،
والجنازة ؛ ولا أنه مثل الصلاة مطلقاً ، فان الطواف يباح فيه الكلام
بالنص والاجماع ، ولا تسليم فيه ، ولا يطله الضحك والقهقهة ، ولا
تجب فيه القراءة باتفاق المسلمين ، فليس هو مثل الجنازة ، فان
الجنازة فيها تكبير وتسليم ، فتقتضئ بالتكبير ، وتختتم بالتسليم .

وهذا حد الصلاة التي أمر فيها بالوضوء . كما قال صلى الله عليه وسلم : « مفتاح الصلاة الطهور ، وتحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم ، والطواف ليس له تحريم ، ولا تحليل ، وإن كبر في أوله ، فكما يكبر على الصفا والمروة ، وعند رمي الجمار ، من غير أن يكون ذلك تحريماً ، ولهذا يكبر كلما حاذى الركن ، والصلاة لها تحريم ؛ لأنه بتكبيرها يحرم على المصلي ما كان حلالاً له من الكلام ، أو الأكل ، أو الضحك ، أو الشرب ، أو غير ذلك ، والطواف لا يحرم شيئاً ، بل كل ما كان مباحاً قبل الطواف في المسجد ، فهو مباح في الطواف ، وإن كان قد يكره ذلك لأنه يشغل من مقصود الطواف ، كما يكره في عرفة ، وعند رمي الجمار ، ولا يعرف نزاعاً بين العلماء أن الطواف لا يبطل بالكلام والأكل والشرب والتفقه ، كما لا يبطل غيره من مناسك الحج بذلك ، وكما لا يبطل الاعتكاف بذلك .

والاعتكاف يستحب له طهارة الحدث ، ولا يجب ، فلو قعد للمعتكف وهو محدث في المسجد لم يحرم ، بخلاف ما إذا كان جنباً أو حائضاً ، فإن هذا ينمعه منه الجمهور ، كنعيم الجنب والحائض من اللبث في المسجد لا لأن ذلك يبطل الاعتكاف ؛ ولهذا إذا خرج المعتكف للاغتسال كان حكم اعتكافه عليه في حال خروجه ، فيحرم عليه مباشرة النساء في غير المسجد . ومن جوز له اللبث مع الوضوء ، جوز للمعتكف أن يتوضأ

ويلبث في المسجد ، وهو قول أحمد بن حنبل وغيره .

والذي ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى الحائض عن الطواف ، وبعث أبا بكر أميراً على الموسم ، فأمر أن ينادي : « أن لا يحج بعد العام مشرك ، ولا يطوف بالبيت عريان » . وكان المشركون يحجون وكانوا يطوفون بالبيت عراة ، فيقولون : ثياب عصينا الله فيها فلا نطوف فيها ، الا الخمس ، ومن دان دينها . وفي ذلك أنزل الله (يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد) وقوله (وإذا فعلوا فاحشة) مثل طوافهم بالبيت عراة (قالوا وجدنا عليها آباءنا والله أمرنا بها ، قل ان الله لا يأمر بالفحشاء ، أتقولون على الله ما لا تعلمون ؟ !)

ومعلوم أن ستر العورة يجب مطلقا ، خصوصا اذا كان في للمسجد الحرام والناس يرونه ، فلم يجب ذلك لخصوص الطواف ؛ لكن الاستئثار في حال الطواف أؤكد لكثرة من يراه وقت الطواف ، فينبغي النظر في معرفة حدود ما أنزل الله على رسوله ، وهو أن يعرف مسمى الصلاة التي لا يقبلها الله الا بطهور ، التي أمر بالوضوء عند القيام إليها . وقد فسر ذلك النبي — صلى الله عليه وسلم — بقوله في الحديث الذي في السنن عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « مفتاح الصلاة الطهور ، وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم » . ففي هذا الحديث دلتان :

أحداها : ان الصلاة تحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم ، فالـ
يمكن تحريمه التكبير ، وتحليله التسليم لم يكن من الصلاة .

والثانية : أن هذه هي الصلاة التي مفتاحها الطهور ، فكل صلاة
مفتاحها الطهور ، فتحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم ، فالـ
يمكن تحريمه التكبير ، وتحليله التسليم ، فليس مفتاحه الطهور ، فدخلت
صلاة الجنائز في هذا ، فان مفتاحها الطهور ، وتحريمها التكبير .
وتحليلها التسليم .

وأما سجود التلاوة والشكر : فلم ينقل أحد عن النبي صلى الله
عليه وسلم ، ولا عن أصحابه أن فيه تسليما ، ولا أنهم كانوا يسلمون
منه ؛ ولهذا كان أحمد بن حنبل وغيره من العلماء لا يعرفون فيه
التسليم . وأحد في إحدى الروايتين عنه لا يسلم فيه ؛ لعدم ورود الأثر
بذلك . وفي الرواية الأخرى يسلم واحدة أو اثنتين ، ولم يثبت ذلك
بنص ، بل بالقياس ، وكذلك من رأى فيه تسليما من الفقهاء ليس معه
نص ؛ بل القياس ، أو قول بعض التابعين .

وقد تكلم الخطابي على حديث نافع عن ابن عمر قال : « كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ علينا القرآن ، فإذا مر بالسجدة
كبر وسجد ، وسجدنا معه » . قال : فيه بيان أن السنة أن يكبر

للسجود . وعلى هذا مذاهب أكثر أهل العلم : وكذلك يكبر إذا رفع رأسه من السجود ، قال : وكان الشافعي وأحمد بقولان يرفع يديه إذا أراد أن يسجد . وعن ابن سيرين وعطاء إذا رفع رأسه من السجود يسلم . وبه قال إسحاق بن راهويه .

قال : واحتج لهم في ذلك بقول النبي — صلى الله عليه وسلم — تحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم . وكان أحد لا يعرف — وفي لفظ — لا يرى التسليم في هذا .

قلت : وهذه الحجة إنما تستقيم لهم إن ذلك داخل في مسمى الصلاة ، لكن قد يحتجون بهذا على من يسلم أنها صلاة ، فيتناقض قوله . وحديث ابن عمر زواه البخاري في صحيحه وليس فيه التكبير . قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ علينا السورة فيها السجدة فيسجد ونسجد ، حتى ما يجد أحدنا موضع جبهته . وفي لفظ — حتى ما يجد أحدنا مكانا لجبهته » .

فإن عمر قد أخبر أنهم كانوا يسجدون مع النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يذكر تسليماً . وكان ابن عمر يسجد على غير وضوء . ومن المعلوم أنه لو كان النبي صلى الله عليه وسلم بين لأصحابه أن السجود لا يكون إلا على وضوء لكان هذا مما يعلمه علمتهم ؛ لأنهم كلهم

كانوا يسجدون معه ، وكان هذا شائعا في الصحابة ، فاذا لم يعرف عن أحد منهم انه أوجب الطهارة لسجود التلاوة ، وكان ابن عمر من أعلمهم وافقههم واتبعهم للسنة ، وقد بقي الى آخر الأمر ويسجد للتلاوة على غير طهارة . كان هو مما يبين أنه لم يكن معروفا بينهم أن الطهارة واجبة لها . ولو كان هذا مما أوجبه النبي صلى الله عليه وسلم لكان ذلك شائعا بينهم ، كشياع وجوب الطهارة للصلاة ، وصلاة الجنائزة ، وابن عمر لم يعرف ان غيره من الصحابة اوجب الطهارة فيها ، ولكن سجودها على الطهارة أفضل باتفاق المسلمين .

وقد يقال : إنه يكره سجودها على غير طهارة مع القدرة على الطهارة ، فان النبي صلى الله عليه وسلم لما سلم عليه مسلم لم يرد عليه حتى تيمم ، وقال كرهت ان أذكر الله الا على طهر ، فالسجود أؤكد من رد السلام . لكن كون الانسان اذا قرأ وهو محدث يحرم عليه السجود ، ولا يحل له ان يسجد لله الا بطهارة ، قول لا دليل عليه . وما ذكر أيضاً يدل : على ان الطواف ليس من الصلاة ، ويدل على ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها بأَم الكتاب » والطواف والسجود لا يقرأ فيها بأَم الكتاب ، وقد قال صلى الله عليه وسلم : « إن الله يحدث من أمره ما يشاء ، وإن مما أحدث أن لا تكلموا في الصلاة » والكلام يجوز في الطواف ،

والطواف أيضا ليس فيه تسليم . لكن يفتح بالتكبير ، كما يسجد للتلاوة بالتكبير ، ومجرد الافتتاح بالتكبير لا يوجب ان يكون المفتح صلاة . فقد ثبت في الصحيح « أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف على بعير ، كما أتى الركن أشار اليه بشيء بيده ، وكبر » . وكذلك ثبت عنه : انه كبر على الصفا والمروة ، وعند رمي الجمار : ولأن الطواف يشبه الصلاة من بعض الوجوه .

(وأما الحائض :) فقد قيل انما منعت من الطواف لأجل المسجد ، كما تمتنع من الاعتكاف لأجل المسجد ، والمسجد الحرام أفضل للمساجد ، وقد قال تعالى لابراهيم : (وطهر بيتي للطائفين والماكفين والركع السجود) فأمر بتطهيره ، فتمنع منه الحائض من الطواف ، وغير الطواف . وهذا من سر قول من يجعل الطهارة واجبة فيه ، ويقول اذا طافت وهي حائض عصت بدخول المسجد مع الحيض ، ولا يجعل طهارتها للطواف كطهارتها للصلاة ، بل يجعله من جنس منعها أن تعتكف في المسجد وهي حائض : ولهذا لم تمتنع الحائض من سائر الناسك ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم الحائض تقضي الناسك كلها الا الطواف بالبيت . وقال لماثشة : « افعلي مايفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت » . ولما قيل له عن صفية : انها حائض قال : « أحابستأ هي ؟ » قيل له : انها قد أقاضت ، قال : فلا اذا « متفق عليه .

. وقد اعترض ابن بطلال على احتجاج البخاري بجواز السجود على غير وضوء بحديث ابن عباس : « ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ (النجم) فسجد ، وسجد معه المسلمون والمشركون والجن والانس » وهذا السجود متواتر عند أهل العلم ، وفي الصحيح أيضاً من حديث ابن مسعود قال : « قرأ النبي صلى الله عليه وسلم بمكة النجم فسجد فيها وسجد من معه غير شيخ أخذ كفاً من حصى أو راب فرفعه الى جيبته ، وقال : يكفيني هذا ، قال : فرأيتك بعد قتل كافراً » .

قال ابن بطلال هذا لا حجة فيه ؛ لأن سجد المشركين لم يكن على وجه العبادة لله ، والتعظيم له ، وإنما كان لما ألقى الشيطان على لسان النبي صلى الله عليه وسلم من ذكر آلهتهم في قوله : (أفرايتم اللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى) فقال : تلك الغرائق العلى ، وان شفاعتهن قد ترجى ، فسجدوا لما سمعوا من تعظيم آلهتهم . فلما علم النبي صلى الله عليه وسلم ما ألقى الشيطان على لسانه من ذلك أشفق وحزن له ، فأرسل الله تعالى تأنيساً له وتسلياً عما عرض له : (وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبى إلا إذا أتى ألقى الشيطان في أميته) الى قوله : (والله عليم حكيم) أي اذا تلا ألقى الشيطان في تلاوته .

فلا يستبطل من سجد للمشركين جواز السجود على غير

وضوء : لأن المشرِك نجس لا يصح له وضوء ، ولا سجود إلا بعد عقد الاسلام .

فيقال : هذا ضعيف ، فان القوم انما سجدوا لما قرأ النبي صلى الله عليه وسلم : (أفن هذا الحديث تعجبون وتضحكون ولا تبكون وأنتم سامدون ، فاسجدوا لله واعبدوا) فسجد النبي صلى الله عليه وسلم ومن معه امثالاً لهذا الأمر ، وهو السجود لله والمشركون تابعوه في السجود لله .

وما ذكر من التمني إذا كان صحيحاً فإنه هو كان سبب موافقتهم له في السجود لله ، ولهذا لما جرى هذا بلغ المسلمين بالحبشة ذلك ، فرجع منهم طائفة الى مكة ، والمشركون ما كانوا ينكرون عبادة الله وتعظيمه ، ولكن كانوا يعبدون معه آلهة أخرى ، كما أخبر الله عنهم بذلك ، فكان هذا السجود من عبادتهم لله ، وقد قال : سجد معه المسلمون والمشركون والجن والانس .

وأما قوله لا سجود الا بعد عقد الاسلام ، فسجود الكافر بمنزلة دعائه لله ، وذكره له ، وبمنزلة صدقته ، وبمنزلة حجه لله ، وهم مشركون فالكفار قد يعبدون الله وما فعلوه من خير أنيدوا عليه في الدنيا ، فان ماتوا على الكفر حبطت أعمالهم في الآخرة ، وان ماتوا على الإيمان فهل

يثابون على ما فعلوه في الكفر . فيه قولان مشهوران . والصحيح أنهم يثابون على ذلك ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم لحكيم بن حزام : « أسألت على ما أسلفت من خير » وغير ذلك من النصوص ، ومعلوم ان اليهود والنصارى لهم صلاة وسجود ، وإن كان ذلك لا ينفعهم في الآخرة إذا ماتوا على الكفر .

وأيضاً فقد أخبر الله في غير موضع من القرآن عن سجود سحرة فرعون كما قال تعالى : (فألقى السحرة ساجدين ، قالوا : آمنا برب العالمين ، رب موسى وهرون) وذلك سجود مع إيمانهم . وهو مما قبله الله منهم ، وأدخلهم به الجنة ، ولم يكونوا على طهارة . وشرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد شرعنا بنسخه . ولو قرئ القرآن على كفار فسجدوا لله سجود إيمان بالله ورسوله محمد صلى الله عليه وسلم ، أو رأوا آية من آيات الإيمان فسجدوا لله مؤمنين بالله ورسوله ، لنفهم ذلك .

وبما يبين هذا أن السجود يشرع منفرداً عن الصلاة كسجود التلاوة ، وسجود الشكر ، وكالسجود عند الآيات ، قال ابن عباس لما بلغه موت بعض أمهات المؤمنين سجد ، وقال : « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرنا إذا رأينا آية أن نسجد » .

وقد تنازع الفقهاء في السجود المطلق لغير سبب ، هل هو عبادة أم لا ؟ ومن سوغه يقول : هو خضوع لله ، والسجود هو الخضوع قال تعالى : (وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة) قال أهل اللغة السجود في اللغة هو الخضوع ، وقال غير واحد من المفسرين أمروا أن يدخلوا ركعا منحنين ، فإن الدخول مع وضع الجبهة على الأرض لا يمكن ، وقد قال تعالى : (ألم تر أن الله يسجد له من في السموات ومن في الأرض والشمس والقمر والنجوم والجيال والشجر والدواب وكثير من الناس) وقال تعالى : (والله يسجد من في السموات والأرض طوعا وكرها) ومعلوم ان سجود كل شيء بحسبه ، ليس سجود هذه المخلوقات وضع جباهها على الأرض . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في حديث أبي ذر لما غربت الشمس : « إنها تذهت فتسجد تحت العرش » رواه البخاري ومسلم .

فعلم ان السجود اسم جنس ، وهو كمال الخضوع لله ، وأعز ما في الانسان وجهه ، فوضعه على الأرض غاية خضوعه بيده ، وهو غاية ما يقدر عليه من ذلك . ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم : « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد » وقال تعالى : (واسجد واقرب) فصار من جنس أذكار الصلاة التي تشرع خارج الصلاة ، كالتسبيح والتحميد والتكبير ، والتهليل ، وقراءة القرآن ، وكل ذلك يستحب له الطهارة .

ويجوز للمحدث فعل ذلك ، بخلاف مالا يفعل الا في الصلاة كالركوع ، فان هذا لا يكون إلا جزءاً من الصلاة . وأفضل أفعال الصلاة السجود . وأفضل أقوالها القراءة . وكلاهما مشروع في غير الصلاة ، فيسرت العبادة لله ، لكن الصلاة أفضل الأعمال ، فاشتراطها أفضل الأحوال .

واشترط للفرض ما لم يشترط للنفل ، من القيام والاستقبال مع القدرة ، وجاز التطوع على الراحة في السفر ، كما مضت به سنة النبي صلى الله عليه وسلم . فانه قد ثبت في الصحاح أنه كان يتطوع على راحته في السفر قبل أي وجه توجهت به . وهذا بما اتفق العلماء على جوازه ، وهو صلاة بلا قيام ولا استقبال للقبلة ، فانه لا يمكن للتطوع على الراحة أن يصلي إلا كذلك ، فلو نهى عن التطوع أفضى الى تفويت عبادة الله التي لا يقدر عليها الا كذلك ؛ بخلاف الفرض . فانه شيء مقدر يمكنه ان ينزل له ولا يقطعه ذلك عن سفره . ومن لم يمكنه النزول لقتال أو مرض أو وحل صلى على الدابة ايضاً .

ورخص في التطوع جالساً ؛ لكن يستقبل القبلة . فان الاستقبال يمكنه مع الجلوس ، فلم يسقط عنه . بخلاف تكليفه القيام فانه قد بشق عليه ترك التطوع ، وكان ذلك تيسيراً للصلاة بحسب الامكان ، فأوجب الله في الفرض مالا يجب في النفل .

وكذلك السجود دون صلاة النفل ، فانه يجوز فعله قاعداً ، وان كان القيام أفضل ، وصلاة الجنازة أكل من النفل من وجهه ، فاشتراط لها القيام بحسب الامكان ؛ لأن ذلك لا يتعذر . وصلاة النافلة فيها ركوع وسجود فهي اكمل من هذا الوجه . والمقصود الأكبر من صلاة الجنازة هو الدعاء للميت ، ولهذا كان عامة ما فيها من الذكر دعاء .

واختلف السلف والعلماء : هل فيها قراءة ؟ على قولين مشهورين ، ولم يوقت النبي صلى الله عليه وسلم فيها دعاء بعينه ، فلم انه لا يتوقت فيها وجوب شيء من الأذكار ، وان كانت قراءة الفاتحة فيها سنة ، كما ثبت ذلك عن ابن عباس . فالتمس في قراءة الفاتحة فيها على أقوال : قيل : تكرر . وقيل : تجب . والأشبه انها مستحبة لا تكرر ولا تجب ، فانه ليس فيها قرآن غير الفاتحة ، فلو كانت الفاتحة واجبة فيها كما تجب في الصلاة التامة لشرع فيها قراءة زائدة على الفاتحة . ولأن الفاتحة نصفها ثناء على الله ، ونصفها دعاء للمصلي نفسه ، لا دعاء للميت ، والواجب فيها الدعاء للميت ، وما كان تمة كذلك .

وللمشهور عن الصحابة أنه إذا سلم فيها سلم تسليم واحدة ، لنقصها عن الصلاة التامة .

وقوله : « من صلى صلاة لا يقرأ فيها بلم الكتاب فهي خداج »

يقال الصلاة المطلقة هي التي فيها ركوع وسجود . بدليل ما لو نذر أن يصلي صلاة . وهذه صلاة تدخل في قوله : « مفتاح الصلاة الطهور . وتحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم » لكنها تقيّد . يقال : صلاة الجنازة . ويقال صلوا على الميت . كما قال تعالى : (ولا تصل على أحد منهم مات أبداً ولا تقم على قبره) .

والصلاة على الميت قد بينها الشارع أنها دعاء مخصوص ، بخلاف قوله : (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم) تلك قد بين أنها الدعاء المطلق الذي ليس له تحريم وتحليل ، ولا يشترط له استقبال القبلة ، ولا يمنع فيه من الكلام . والسجود المجرد لا يسمى صلاة ، لا مطلقاً ولا مقيداً ؛ ولهذا لا يقال صلاة التلاوة ، ولا صلاة الشكر ، فلماذا لم تدخل في قوله : « لا يقبل الله صلاة بغير طهور » وقوله : « لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ » فإن السجود مقصوده الخضوع ، والنيل له . وقيل لسهل ابن عبد الله التستري : أسجد القلب ؟ قال : نعم ! سجدة لا يرفع رأسه منها أبداً .

ومسمى الصلاة لا بد فيه من الدعاء فلا يكون مصلياً إلا بدعاء بحسب إمكانه ، والصلاة التي يقصد بها التقرب إلى الله لا بد فيها من قرآن ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إني نهيت أن

أقرأ القرآن راکماً أو ساجداً ، فالسجود لا يكون فيه قرآن ،
وصلاة التقرب لأبد فيها من قرآن . بخلاف الصلاة التي مقصودها
الدعاء للميت فانها بقرآن أكمل ، ولكن مقصودها يحصل بغير قرآن .

وأما مس المصحف : فالصحيح أنه يجب له الوضوء ، كقول
الجمهور . وهذا هو المعروف عن الصحابة : سعد ، وسلمان ، وابن عمر .
وفي كتاب عمرو بن حزم عن النبي صلى الله عليه وسلم : « لا يمس
القرآن الا طاهر » . وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن
يسافر بالقرآن إلى أرض العدو مخافة أن تتاله أيديهم ، وقد أقر
للمشركين على السجود لله ، ولم ينكره عليهم ، فان السجود لله خضوع :
(والله يسجد من في السموات والأرض طوعا وكرها)

وأما كلامه فله حرمة عظيمة ؛ ولهذا ينهى أن يقرأ القرآن في حال
الركوع والسجود ، فإذا نهى أن يقرأ في السجود ، لم يجوز أن يجعل
المصحف مثل السجود ، وحرمة المصحف أعظم من حرمة المسجد ،
وللمسجد يجوز أن يدخله المحدث ، ويدخله الكافر للحاجة ، وقد كان
الكفار يدخلونه . واختلف في نسخ ذلك ، بخلاف المصحف فلا يلزم
إذا جاز الطواف مع الحدث ، أن يجوز للمحدث مس المصحف ؛ لأن
حرمة المصحف أعظم . وعلى هذا فما روى عن عثمان وسعيد من أن
الحائض تومي بالسجود ، هو لأن حدث الحائض أغلظ ، والركوع هو

سجود خفيف . كما قال تعالى : (ادخلوا الباب سجداً) قالوا : ركعاً ،
فرخص لها في دون كمال السجود .

وأما احتجاج ابن حزم على أن ما دون ركعتين ليس بصلاة بقوله :
« صلاة الليل والنهار مثنى مثنى » فهذا يرويه الأزدي عن علي بن عبد
الله البارقي عن ابن عمر ، وهو خلاف ما رواه الثقات المعروفون عن
ابن عمر ، فاتهم رويوا ما في الصحيحين أنه سئل عن صلاة الليل فقال :
« صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خفت الفجر فأوتر بواحدة » ولهذا ضعف
الامام أحمد وغيره من العلماء حديث البارقي . ولا يقال هذه زيادة من
الثقة ، فتكون مقبولة لوجوه :

أحدها : أن هذا متكلم فيه .

الثاني : أن ذلك إذا لم يخالف الجمهور ، والا فإذا انفرد عن الجمهور
ففيه قولان في مذهب أحمد وغيره .

الثالث : أن هذا إذا لم يخالف للزيد عليه ، وهذا الحديث قد
ذكر ابن عمر : « أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن صلاة
الليل فقال : صلاة الليل مثنى مثنى ، فإذا خفت الصبح فأوتر بواحدة »
ومعلوم أنه لو قال : صلاة الليل والنهار مثنى مثنى ، فإذا خفت الصبح

فأوتر بواحدة لم يجز ذلك ، وإنما يجوز إذا ذكر صلاة الليل منفردة كما ثبت في الصحيحين ، والسائل إنما سأله عن صلاة الليل ، والنبي صلى الله عليه وسلم وإن كان قد يجيب عن أعم مما سئل عنه — كما في حديث البحر لما قيل له : إنا نركب البحر ، ونحمل معنا القليل من الماء ، فإن توضأنا به عطشنا ، أفتوضأ من ماء البحر . فقال : « هو الطهور ماؤه . الحل ميتته » — لكن يكون الجواب منتظماً ، كما في هذا الحديث .

وهناك إذا ذكر النهار لم يكن الجواب منتظماً : لأنه ذكر فيه قوله : « فإذا خفت الصبح فأوتر بواحدة » وهذا ثابت في الحديث لا ريب فيه .

فان قيل : يحتمل أن يكون هذا قد ذكره النبي صلى الله عليه وسلم في مجلس آخر ، كلاماً مبتدأ لآخر : إما لهذا السائل ، وإما لغيره .

قيل : كل من روى عن ابن عمر أنما رواه هكذا فذكروا في أوله السؤال ، وفي آخره الوتر ، وليس فيه إلا صلاة الليل ، وهذا خالفهم ، فلم يذكر ما في أوله ولا ما في آخره ، وزاد في وسطه ، وليس هو من المعروفين بالحفظ والانتقان ؛ ولهذا لم يخرج حديثه أهل الصحيح البخاري ومسلم .

وهذه الأمور وما أشبهها متى تأملها اللبيب علم أنه غلط في الحديث .

وان لم يعلم ذلك أوجب رية قوية تمتع الاحتجاج به . على اثبات مثل هذا الأصل العظيم .

وبما يبين ذلك ان الوتر ركعة وهو صلاة ، وكذلك صلاة الجنابة وغيرها ، فعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقصد بذلك بيان مسمى الصلاة وتحديداتها ، فان الحد يطرد وينعكس .

فان قيل : قصد بيان ما يجوز من الصلاة .

قيل : ما ذكرتم جاز ، وسجود التلاوة والشكر أيضاً جاز ، فلا يمكن الاستدلال به ، لا على الاسم ، ولا على الحكم . وكل قول يتفرد به المتأخر عن المتقدمين ، ولم يسبقه إليه أحد منهم ، فانه يكون خطأ كما قال الامام أحمد بن حنبل : إياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها امام .

وأما سجود السهو : فقد جوزوه ابن حزم أيضاً على غير طهارة ، والى غير القبلة كسجود التلاوة بناء على اصله الضيف . ولهذا لا يعرف عن أحد من السلف ، وليس هو مثل سجود التلاوة والشكر ؛ لأن هذا سجدتان يقومان مقام ركعة من الصلاة ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح حديث الشك : « إذا شك أحدكم

فلم يدر ثلاثاً صلى أم أربعاً فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ، ثم ليسجد سجدتين قبل ان يسلم ، فان صلى خمسا شفعتا له صلاته ، والا كانتا ترغياً للشيطان » . وفي لفظ « وان كانت صلاته تماماً كانتا ترغياً » . فجعلها كالركعة السادسة التي تشفع الخامسة الزيدة سهواً .

ودل ذلك على انه يؤجر عليها لأنه اعتقد أنها من تمام المكتوبة وفعلها تقرباً الى الله ، وان كان مخطئاً في هذا الاعتقاد . وفي هذا ما يدل على أن من فعل ما يعتقده قريبة بحسب اجتهاده ، ان كان مخطئاً في ذلك أنه يثاب على ذلك ، وان كان له علم انه ليس بقربة يحرم عليه فعله .

وأيضاً فان سجدة السهو بفعلان : اما قبل السلام ، واما قريباً من السلام ، فهما متصلان بالصلاة ، داخلان فيها . فهما منها .

وأيضاً فانها جبران للصلاة فكانتا كالجزء من الصلاة .

وأيضاً فان لها تحليلاً وتحريماً ، فانه يسلم منها ، ويتشهد . فصارتا أؤكد من صلاة الجنابة .

وفي الجملة : سجدتا السهو من جنس سجدة الصلاة ، لا من جنس

سجود التلاوة والشكر : ولهذا يفعلان إلى الكعبة ، وهذا عمل المسلمين من عهد نبيهم ، ولم ينقل عن أحد أنه فعلها إلى غير القبلة ، ولا يغير وضوءه . كما يفعل ذلك في سجود التلاوة . وإذا كان السهو في الفريضة كان عليه أن يسجد بها بالأرض كالفريضة ، ليس له أن يفعلها على الراحلة .

وأيضاً فاتهما واجبتان كما دل عليه نصوص كثيرة ، وهو قول أكثر الفقهاء ، بخلاف سجود الشكر فإنه لا يجب بالاجماع ، وفي استحبابه نزاع ، وسجود التلاوة في وجوبه نزاع ، وإن كان مشروعاً بالاجماع ، فسجود التلاوة سيئه القراءة فيتبعها .

ولما كان المحدث له أن يقرأ فله أن يسجد بطريق الأولى ، فإن القراءة أعظم من مجرد سجود التلاوة .

وللمشركون قد سجدوا ، وما كانوا يقرأون القرآن ، وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يقرأ القرآن في حال الركوع والسجود ، فعمل أن القرآن أفضل من هذه الحال .

وقوله : « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد » أى من الأفعال ، فلم تدخل الأقوال في ذلك . ويفرق بين الأقرب والأفضل :

فقد يكون بعض الأعمال أفضل من السجود ، وإن كان في السجود أقرب : كالجهاد فإنه سنام العمل . إلا أن يراد السجود العام ، وهو الخضوع . فهذا يحصل له في حال القراءة وغيرها ، وقد يحصل للرجل في حال القراءة من الخشوع والخضوع ما لا يحصل له في حال السجود .

وهذا كقوله : « أقرب ما يكون الرب تعالى من عبده في جوف الليل » وقوله : « ينزل ربنا كل ليلة الى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل » وقوله : « إنه يدنو عشية عرفة »

ومعلوم أن من الأعمال ما هو أفضل من الوقوف بعرفة ، ومن قيام الليل ، كالصلوات الخمس ، والجهاد في سبيل الله . وقد قال تعالى : (وإذا سألك عبادي عني فإني قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان) فهو قريب ممن دعاه ، وقد يكون غير الداعي أفضل من الداعي . كما قال : « من شغله القرآن عن ذكرني ومسألتي أعطيته أفضل ما أعطى السائلين » والله أعلم .

باب الفصل

مسئل رحمہ اللہ

عن غسل الجنابة : هل هو فرض أم لا ؟ وهل يجوز لأحد الصلاة جنباً ولا يعيد ؟

فأجاب : الطهارة من الجنابة فرض ، ليس لأحد أن يصلي جنباً ولا محدثاً ، حتى يتطهر ، ومن صلى بغير طهارة شرعية مستحلاً لذلك فهو كافر ، ولو لم يستحل ذلك فقد اختلف في كفره ، وهو مستحق للمقوبة الغليظة ، لكن إن كان قادراً على الاغتسال بالماء اغتسل ، وإن كان عاقماً للماء ، وخاف الضرر باستعماله بمرض ، أو خوف برد تيمم ، وصلى .

وإن تعذر النسل والتيمم صلى بلا غسل ولا تيمم ، في أظهر أقوال العلماء ، ولا إعادة عليه . والله سبحانه وتعالى أعلم .

وسئل

عن رجل يلعب امرأته ، ثم بعد ساعة يبول ، فيخرج شبه
التي بآلم وعصر ، فهل يجب عليه الغسل ؟

فأجاب : التي الذي يوجب الغسل هو الذي يخرج بشهوة ، وهو
أيض غليظ ، تشبه رائحته رائحة الطلع .

فأما التي الذي يخرج بلا شهوة ، إما لمرض ، أو غيره ، فهذا
فاسد لا يوجب الغسل عند أكثر العلماء : كالك ، وأبى حنيفة ،
وأحمد . كما أن دم الاستحاضة لا يوجب الغسل ، والخارج عقيب
البول تارة مع ألم ، أو بلا ألم ، هو من هذا الباب ، لا غسل فيه
عند جمهور العلماء . والله أعلم .

وسئل

عن امرأة قيل لها إذا كان عليك نجاسة من عنبر النساء ، أو
من جنابة لا تتوضأ الا تمسحي بالماء من داخل الفرج ، فهل يصح ذلك ؟

فأجاب : الحمد لله : لا يجب على المرأة إذا اغتسلت من جنابة أو حيض غسل داخل الفرج ، في اصح القولين ، والله أعلم .

وسئل

عن امرأتين تباحثتا ، فقالت إحداها : يجب على المرأة ان تدس اصبعها ، وتمسك الرحم من داخل . وقالت الأخرى : لا يجب الا غسل الفرج من ظاهر ، فأيهما على الصواب ؟

فأجاب : الصحيح أنه لا يجب عليها ذلك ، وإن فطمت جاز .

وسئل

عن امرأة تضع معها دواء وقت الجماعة ، تمنع بذلك نفوذ الماء في مجاري الحبل ، فهل ذلك جائز حلال أم لا ؟ وهل إذا بقي ذلك الدواء معها بعد الجماع . ولم يخرج يجوز لها الصلاة والصوم بعد الغسل ، أم لا ؟

فأجاب : أما صومها وصلاتها فصحيحة ، وإن كان ذلك الدواء

في جوفها ، وأما جواز ذلك ففيه نزاع بين العلماء ، والأحوط انه لا يفعل . والله أعلم .

وسئل

هل صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يفتسل بالصاع ويتوضأ بللد ، وما قدر ذلك ؟ وهل تكره الزيادة على هذا مع اختلاف أحوالهم ، وهل يكرر الصب على وجهه في الوضوء ؟؟

فأجاب : الصاع بالرطل المشقي : رطل وأوقيتان تقريباً ، والمد ربع ذلك . وهذا مع الاقتصاد والرفق يكفي غالب الناس ، وإن احتاج إلى الزيادة أحياناً لحاجة فلا بأس بذلك .

لكن من فقه الرجل قلة ولوجه بللاء ، وما ذكر من تكثير الاغتراف مكروه ، بل إذا غرق الماء يرسله على وجهه إرسالاً من أعالي الوجه إلى أسفله برفق ، والله أعلم .

وسئل

عن رجل اغتسل ، ولم يتوضأ فهل يجزيه ذلك ، أم لا ؟ .

فأجاب : الأفضل أن يتوضأ ، ثم يغسل سائر بدنه ، ولا بعيد الوضوء .
كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعل .

ولو اقتصر على الاغتسال من غير وضوء ، أجزاء ذلك في المشهور
من مذهب الأئمة الأربعة ، لكن عند أبي حنيفة وأحمد : عليه المضمضة
والاستنشاق ، وعند مالك والشافعي ليس عليه ذلك ، وهل ينوي رفع
الحديثين ، فيه نزاع بين العلماء . والله أعلم .

وقال رحمه الله :

فصل

في الحمام

قد كره الامام أحمد بناء الحمام ، وبيعه ، وشراؤه ، وكراهه ، وذلك لاشتتاله على أمور محرمة كثيراً ، او غالباً ، مثل كشف العورات ومسها والنظر إليها ، والدخول المهي عنه إليها ، كهبي النساء ، وقد تشتمل على فعل فواحش كبيرة وصغيرة بالنساء ، والرجال . وجاء في الحديث الذي رواه الطبراني : « إن الشيطان قال : يارب اجعل لي بيتا ، قال : بيتك الحمام » . ومن المنكرات التي يكثر فيها تصوير الحيوان في حيطانها وهذا متفق عليه .

قلت : قد كتبت في غير هذا الموضع : أنه لا بد من تقييد ذلك بما إذا لم يحتج إليها ، فأقول هنا : إن جوابات أحمد ونصوحه إما أن تكون مقيدة في نفسه ، بأن يكون خرج كلامه على الحمامات التي يعدها في العراق والحجاز واليمن ، وهي جمهور البلاد التي اتبناها ، فانه لم يذهب

إلى خراسان ، ولم يأت إلى غير هذه البلاد إلا مرة في مجيئه إلى دمشق .
وهذه البلاد المذكورة الغالب عليها الحر ، وأهلها لا يحتاجون إلى
الحمام غالباً ؛ ولهذا لم يكن بأرض الحجاز حمام على عهد رسول الله صلى
الله عليه وسلم ؛ وخلفائه . ولم يدخل النبي صلى الله عليه وسلم حماما ،
ولا أبو بكر ، ولا عمر ، ولا عثمان . والحديث الذي يروى : أن النبي
صلى الله عليه وسلم دخل الحمام موضوع باتفاق أهل المعرفة بالحديث .
ولكن علي لما قسم العراق كان بها حمامات ، وقد دخل الحمام غير واحد
من الصحابة ، وبني الجحفة حمام دخلها ابن عباس وهو محرم .

وإما أن يكون جواب أحمد كان مطلقا في نفسه ، وصورة الحاجة
لم يستشعرها نفياً ، ولا إثباتاً ، فلا يكون جوابه متاولا لها ، فلا يحكى
ضه فيها كراهة .

وإما أن يكون قصد بجوابه المنع العام عند الحاجة وعدمها ، وهذا
أبعد المحامل الثلاثة أن يحمل عليه كلامه ، فإن أصوله وسائر نصوصه
في نظائر ذلك تأبى ذلك ، وهو أيضاً مخالف لأصول الشريعة ، وقد
نقل ضه أنه لما مرض وصف له الحمام .

وكان أبو عبد الله لا يدخل الحمام اقتداء بابن عمر ، فإنه كان
لا يدخلها ، ويقول هي : من رقيق العيش ، وهذا ممكن في أرض

يستقي أهلها عن الحمام ، كما يمكن الاستغناء عن الفراء والحشايا في مثل تلك البلاد .

والكلام في فصلين :

أحدهما : في تفصيل حكم ما ذكر من بنائها وبيعها وإيجارها ،
والأقسام أربعة :

فانه لا يخلو : إما أن يحتاج إليها من غير محظور ، أو لا يحتاج إليها ولا محظور ، أو يحتاج إليها مع المحظور ، أو يكون هناك محظور من غير حاجة .

فأما الأول : فلا ريب في الجواز : مثل أن يبنى الرجل لنفسه وأهله حماما في البلاد الباردة ، ولا يفعل فيها ما نهى الله عنه ، فهذا حاجة .
أو مثل : أن يقدر بناء حمام عامة ، في بلاد باردة ، وصياتها عن كل محظور . فإن البناء والبيع والكراء هنا بمنزلة دخول الرجل إلى الحمام الخاصة ، أو المشتركة مع غض بصره ، وحفظ فرجه وقيامه بما يجب من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وهذا لا ريب في جوازه ، وقد دخلها غير واحد من الصحابة .

وأحدث الرخصة فيها مشهورة . كحديث أبي سعيد الخدري الذي

رواه أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام » وعلى هذا اعتمدوا في الصلاة في الحمام . وقد أرسله طائفة ، وأسنده آخرون ، وحكموا له بالثبوت ، واستأثروا الحمام من الأرض ، كاستثنائه للمقبرة ، في كونها مسجداً دليل على إقرارها في الأرض ، وأنه لا ينهى عن الانتفاع بها مطلقاً ؛ إذ لو كان يجب إزالتها ويحرم بناؤها ودخولها لم يخص الصلاة بالمنع .

والنهي عن الصلاة في الحمام قد قال بعض الأصحاب : كأبي بكر ، والقاضي : إنه بعيد . قيل : لأنه محل الشياطين ، وفيه وجه . وهو التعليل بمظنة التجاسة ، والمشهور أن النع يتناول ما يدخل في البيع ، وهو للمسلح ، والمقتسل ، والأندر (١) .

وقد يقال : الحمام فعال من الحم ، وهو المكان الذي فيه الهواء الحار ، ولله الحار يتعرض فيه .

فأما المسلح الذي توضع فيه الثياب ، وهو بارد لا يقتسل فيه ، ولا يقعد فيه إلا للتلبس ، فليس هو مكان حمام ، والدخول في النع لا يصلح له تعليل .

(١) كنا بالامد

وقد بينا أن المقبرة وأعطان الابل تصح الصلاة فيها على الصحيح .
لعمري تناول اللفظ والمعنى ، وإن دخل في المنع إلا أنه يقال : لفظ
الحمام يعم هذا كله ، ولا يعرف حمام ليس فيها هذا المكان (١) . وتخلع فيه
الثياب هذه هي الحمامات المعروفة ، والحمامات الموجودة على عهد النبي صلى
الله عليه وسلم التي يتناولها لفظ الاستثناء . (١) الشياطين يتناول ذلك
كله . كما أن صحن المسجد هو تبع للمسجد ، ويشبه أن يكون الكلام
فيها ، كالكلام في رجة المسجد ، فإن الرجة الخارجة عن سور
المسجد غير الرجة التي هي صحن مكشوف بجانب المسقوف من
المسجد المعد للصلاة ، فهذا الثاني نسبته إليه تشبه نسبة خارج الحمام
إلى داخله .

وإذا تبين هذا فنقول : إنما تكون الحجة أن لو علم أن النبي صلى
الله عليه وسلم وخلفاء أمكنهم دخوله فلم يدخلوه ، وإلا فإذا
احتمل مع الامكان الدخول وعدمه لم يكن فيه حجة . وأما الصحابة
فقد روي عن ابن عمر أنه لم يدخلها ، وكان يقول : هي مما أحدث
الناس من رقيق العيش ، وهذا تنبيه على ما أحدثه الناس من أنواع
الفضول التي لم تكن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا قاله
ابن عمر في أرض الحجاز ، وبهذا اقتدى أحمد . وهذا ترك لها من

(١) خرم بالاصل .

باب الزهد في فضول المباح . والزهد المشروع هو ترك الرغبة فيما لا ينفع في الدار الآخرة ، ولا ريب أنه اذا لم يكن دخول الحمام مما ينتفع به في أعمال الآخرة كان تركه زهداً مشروعاً .

ولتركه وجه آخر : وهو أن يكون على سبيل الوزع ، والوزع المشروع هو ترك ما قد يضر في الدار الآخرة ، وهذا منه ورع واجب كترك المحرم ، ومنه ما هو دون ذلك وهو ترك المشتبهات ، التي لا يعلمها كثير من الناس ، وغيرها من المكروهات .

ولا ريب أن في دخول الحمام ما قد يكون محرماً ، اذا اشتمل على فعل محرم ، من كشف العورة ، أو تعمد النظر الى عورة الغير ، أو تمكن الأجنبي من مس عورته ، أو مس عورة الأجنبي ، أو ظلم الحمامي بمنع حقه . وصب الماء الزائد على ما اقتضته المعاوضة ، أو المكث فوق ما يقابل العوض المبذول له بدون رضاه ، أو فعل الفواحش فيها ، أو الأقوال المحرمة التي تفعل كثيراً فيها ، أو نفويت الصلوات المكتوبات .

ومنه ما قد يكون مكروهاً محرماً ، أو غير محرم ، مثل صب الماء الكثير ، واللث الطويل مع المعاوضة عنها ، والاسراف في نفقتها . والتعرض للمحرم من غير وقوع فيه ، وغير ذلك . وكذلك التمتع

والترفيه بها من غير حاجة الى ذلك ، ولا استعانة به على طاعة الله .

وقد يكون دخولها واجباً إذا احتاج الى طهارة واجبة ، لا تمكن إلا فيها ، وقد يكون مستحباً إذا لم يمكن فعل المستحب من الطهارة وغيرها إلا فيها ، مثل الأغسال للمستحبة التي لا يمكن فعلها الا فيها ومثل نظافة البدن من الأوساخ التي لا تمكن إلا فيها .

فإن نظافة البدن من الأوساخ مستحبة . كما روى الترمذي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إن الله نظيف يحب النظافة » وقد ثبت في الصحيح عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « عشر من الفطرة : قص الشارب ، وإعفاء اللحية ، والسواك واستنشاق الماء ، وقص الأظفار ، وغسل البراجم ، وتنف الأبط ، وحلق العانة ، وانتقاص الماء » قال مصعب : ونسيت العاشرة إلا أن تكون للضمضة . قال وكيع : انتقاص للماء يعني الاستنجاء ، وعن عمار بن ياسر — رضي الله عنه — أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من الفطرة — أو قال الفطرة — للضمضة والاستنشاق ، وقص الشارب ، والسواك ، وتقليم الأظفار ، وغسل البراجم ، وتنف الأبط ، والاستحداد ، والاختتان ، والانتفاح » رواه الامام أحمد . وهذا لفظه . وأبو داود وابن ماجه .

وهذه الحصال عامتها إما هي للنظافة من الدرن ، فإن الشارب اذا طال يعلق به الوسخ من الطعام والشراب ، وغير ذلك . وكذلك الفم إذا تغير ينظفه السواك ، والمضمضة ، والاستنشاق ينظفان الفم والأنف وقص الأظفار ينظفها بما يجتمع تحتها من الوسخ ، ولهذا روى « يدخل أحدكم علي ورفعه تحت أظفاره » يعنى الوسخ الذي يحكه بأظفاره من أرفاغه .

وغسل البراجم وهى عقد الأصابع ، فإن الوسخ يجتمع عليها . ما لا يجتمع بين العقد ، وكذلك الابط فانه يخرج من الشعر عرق الابط ، وكذلك العانة ، إذا طالت . وفى صحيح مسلم عن أنس بن مالك قال : « وقت لنا فى قص الشارب ، وتقليم الأظفار ، وتف الابط ، وحلق العانة . أن لا نترك أكثر من أربعين ليلة » . فهذا غاية ما يترك الشعر ، والظفر ، المأمور بإزالته .

وفى صحيح مسلم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « حق لله على كل مسلم أن يفتسل فى كل سبعة أيام : يغسل رأسه ، وجسده » وهذا فى أحد قولي العلماء ، هو غسل راتب مسنون للنظافة ، فى كل أسبوع ، وإن لم يشهد الجمعة . بحيث يفعله من لا جمعة عليه . وعن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « على كل رجل مسلم فى كل سبعة أيام غسل يوم ، وهو يوم الجمعة »

رواه أحمد والنسائي . وهذا لفظه ، وأبو حاتم البستي .

وأما الأحاديث في الغسل يوم الجمعة متعددة . وذلك يعلل باجتماع الناس بدخول المسجد ، وشهود الملائكة ، ومع العبد ملائكة ، وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم » وعن قيس بن عاصم : « أنه أسلم فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يغتسل بماء وسدر » . رواه أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي . وقال حديث حسن .

وهذان غسلان متنازع في وجوبهما ، حتى في وجوب السدر . فقد ذكر أبو بكر في « المشتبه » وجوب ذلك . وهو خلاف ما حكي عنه في موضع آخر .

ومن المعلوم أن أمر النبي — صلى الله عليه وسلم — بالاغتسال بماء وسدر — كما أمر بالسدر في غسل المحرم الذي وقصته ناقته ، وفي غسل ابنته المتوفاة . وكما أمر الحائض أيضاً أن تأخذ ماءها وسدرها — إنما هو لأجل التطيف ، فإن السدر مع الماء ينظف . ومن المعلوم أن الاغتسال في الحمام أتم تطيفاً ، فإنها تحلل الوسخ بهوائها الحار ، ومائها الحار ، وما كان أبلغ في تحصيل مقصود الشارع كان أحب ، إذا لم يعارضه ما يقتضي خلاف ذلك .

وأيضاً فالرجل إذا شعث رأسه واتسخ ، وقل وتوسخ بدنه ، كان ذلك مؤذياً له ومضراً ، حتى قد جعل الله هذا ممّا ييسر للمحرم أن يخلق شعره ، ويفتدي . كما قال : (ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدى محله . فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك) . وقد ثبت في الصحيح : « أنها زلت في كعب بن عجرة لما مر به النبي صلى الله عليه وسلم عام الحديبية قبل أن يؤذن لهم في الإحلال ، والقمل تنهافت على رأسه » وقد تكون إزالة هذا الأذى والضرر في غير الحمام إما متعذرة ، أو متعسرة .

فالحمام لمثل هذا مشروعة مؤكدة . وقد يكون به من المرض ما ينفعه فيه الحمام ، واستعمال مثل ذلك : إما واجب ، وإما مستحب ، وإما جائز . فانها ثلاثة أقوال في مذهب أحد وغيره .

وأيضاً فالحمام قد يحلل عنه من الأبخرة والأوساخ ، ويوجب له من الراحة ما يستعين به على ما أمر به من الواجبات والمستحبات ، ودخولها حينئذ بهذه النية يكون من جنس الاستعانة بسائر ما يستريح به ، كالنماء والطعام . كما قال معاذ لأبي موسى : إني أنام وأقوم ، واحتسب نومتي كما احتسب قومتي . ونظائره في الحديث الصحيح متعددة . كما في حديث أبي البرداء ، وعبد الله بن عمرو ، وغيرهما .

القسم الثاني : إذا خلت عن محذور ، في البلاد الباردة ، أو الحارة
فهنا لا ريب أنه لا يحرم بناؤها ، وقد بنيت الحمامات على عهد الصحابة
في الحجاز ، والعراق . على عهد علي وغيره ، وأقروها . وأحمد لم يقل :
إن ذلك حرام ، ولكن كره ذلك ، لاشتغاله غالباً على مباح ، ومحذور .

وفي زمن الصحابة كان الناس أتقى لله ، وأرعى لحدوده ، من أن
يكثُر فيها المحذور ، فلم تكن مكروهة إذ ذاك ، وإن وقع فيها أحياناً
محذور ، فهذا بمنزلة وقوع المحذور فيما بيني من الأسواق والدور التي لم
يُنه عنها ، وإن كان يمكن الاستغناء عنها .

القسم الثالث : إذا اشتملت على الحاجة والمحذور غالباً : كغالب
الحمامات ، التي في البلاد الباردة ، فانه لا بد لأهل تلك الأمصار من
الحمام ، ولا بد في العادة أن يشتمل على محذور ، فهنا أيضاً لا تطلق
كراهة بنائها ويسعها ، وذلك لأن قول النبي صلى الله عليه وسلم :
« الحلال بين ، والحرام بين ، وبين ذلك أمور مشبهات لا يعلمن
كثير من الناس . فمن أتقى الشبهات استبرأ لرضه ودينه ، ومن
وقع في الشبهات وقع في الحرام ، كالراعي يرعى حول الحمى يوشك
أن يخاطله » .

إنما يقتضي اتقاء الشبهات التي يشبه فيها الحلال بالحرام ، بخلاف

ما إذا اشتبه الواجب أو المستحب بالمحظور ؛ وقد ذكر ذلك أبو طالب المكي ، وابن حزم ، ولهذا سئل الامام أحمد : عن رجل مات أبوه وعليه دين ، وله ديون فيها شبهة ، أيقضها ولده ؟ فقال : أيدع ذمة أبيه مرهونة ؟ ! وهذا جواب شديد ، فان قضاء الدين واجب ، وترك الواجب سبب للعقاب ، فلا يترك لما يحتمل ان يكون فيه عقاب ، ويحتمل أن لا يكون .

ومن العلوم أن من الأغسال ما هو واجب : كغسل الجنابة ، والحيض ، والنفاس ، ومنها ما هو مؤكد قد توزع في وجوبه ، كغسل الجمعة . ومنها ما هو مستحب ، وهذه الأغسال لا يمكن في البلاد الباردة إلا في حمام . وإن اغتسل في غير حمام خيف عليه الموت ، أو للمرض . فلا يجوز الاغتسال في غير حمام حينئذ .

ولا يجوز الانتقال الى التيمم مع القدرة على الاغتسال بلقاء في الحمام ، ولو قدر أن في ذلك كراهة مثل كبرون للماء مسخنا بالنجاسة عند من يكرهه مطلقا ، أو عند من يكرهه اذا لم يكن بين الماء والنخان حاجز حصين ، كما قد تنازع في ذلك أصحاب أحمد وغيرهم على القول بكراهة المسخن بالنجاسة ، فانه بكل حال يجب استعماله ، إذا لم يمكن استعمال غيره ؛ لأن التطهر من الجنابة بلقاء واجب مع القدرة ، وإن اشتمل على وصف مكروه ، فانه في هذه الحال لا يبقى مكروها .

وكذلك كل ما كره استعماله مع الجواز ، فإنه بالحاجة إليه لطهارة واجبة ، أو شرب واجب ، لا يبقى مكروها . ولكن هل يبقى مكروها عند الحاجة الى استعماله في طهارة مستحبة هذا محل تردد ؛ لتعارض مفسدة الكراهة ، ومصلحة الاستجاب . والتحقيق : ترجيح هذا تارة ، وهذا تارة ، بحسب رجحان للصلحة تارة ، والمفسدة أخرى .

وإذا تبين ذلك ، فقد يقال : بناء الحمام واجب حينئذ ، حيث يحتاج إليه لأداء الواجب العام .

وقد يقال : إنما يجب الاغتسال فيها عند وجودها ، ولا يجب تحصيلها ابتداء . كما لا يجب على الرجل حمل الماء معه للطهارة ، ولا اعداد الماء المسخن ، فإذا فتحت مدينة وفيها حمام لم يهمل ، والحال هنه . كما جاءت بذلك سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسنة خلفائه الراشدين . وكذلك من انتقلت إليه بارث ونحوه ، وأما من ملكها باختياره ، فالكلام في ملكها ابتداء ، فإنه بمنزلة ابتداء بنائها .

وعلى هذا ؛ فقد يقال : نحن إنما نكره بناءها ابتداء ، فأما إذا بناها غيرنا فلا نأمر بهدمها ؛ لما في ذلك من الفساد ، وكلام أحمد المتقدم إنما هو في البناء ، لا في الابقاء ، والاستدامة أقوى من الابتداء ؛ ولهذا كان الاحرام والعمدة يمنع ابتداء التكاح ، ولا يمنع دوامه ، وأهل

الغمة يمنعون من إحداث معابدم ، ولا يمنعون من إبقائها اذا دخل ذلك في عهدم .

وإذا كان للمكروه الابتداء ، فالجنب ونحوه إنما يجب عليه استعمال الحمام إذا امكن ، فهذا يفيد وجوب دخول الحمام ، إذا كانت موجودة ، واحتيج إليها لطهارة واجبة ، فلم قلتم : إنه يسوغ بناؤها ابتداءً لذلك مع اشتاله على محظور ؟ فانما لا يتم الواجب إلا به ، فهو واجب ، وأما ما لا يتم الوجوب إلا به فليس بواجب . — وهنا الوجوب عند عدم بنائها منتف ، فإذا توقفت في الوجوب فتوقفوا في الإباحة (١) .

القسم الرابع : أن نشتل على المحظور مع امكان الاستثناء عنها : كما في حمامات الحجاز ، والعراق ، واليمن : في الأزمان للتأخرة ، فهذا محل نص احمد وتجنب ابن عمر .

الفصل الثاني

في دخولها

فنقول : ليس لأحد أن يحتج على كراهة دخولها ، او عدم استحبابه بكون النبي صلى الله عليه وسلم لم يدخلها ، ولا أبو بكر ، وعمر ، فان

(١) ياض بالاصل .

هذا إما يكون حجة لو امتنعوا من دخول الحمام ، وقصدوا اجتنبها ، أو أمكنهم دخولها فلم يدخلوها ، وقد علم أنه لم يكن في بلادهم حينئذ حمام ، فليس إضافة عدم الدخول إلى وجود مانع الكراهة أو عدم ما يقتضي الاستحباب ، بأولى من إضافته إلى قوات شرط الدخول ، وهو القدرة والامكان .

وهذا كما أن ما خلقه الله في سائر الأرض من القوت واللباس والمرائب والمساكن لم يكن كل نوع منه كان موجوداً في الحجاز ، فلم يأكل النبي — صلى الله عليه وسلم — من كل نوع من أنواع الطعام القوت والفاكهة ، ولا لبس من كل نوع من أنواع اللباس . ثم إن من كان من المسلمين بأرض أخرى : كالشام ، ومصر ، والعراق ، واليمن ، وخراسان ، وأرمينية ، وأذربيجان ، وللمغرب ، وغير ذلك عديم أطعمة وثياب مجلوبة عندهم ، أو مجلوبة من مكان آخر ، فليس لهم أن يظنوا ترك الانتفاع بذلك الطعام واللباس سنة ؛ لكون النبي صلى الله عليه وسلم لم يأكل مثله ، ولم يلبس مثله ؛ إذ عدم الفعل إنما هو عدم دليل واحد من الأدلة الشرعية ، وهو أضعف من القول باتفاق العلماء ، وسائر الأدلة من أقواله : كأمره ونهيه وإذنه ، من قول الله تعالى .. هي أقوى وأكبر ، ولا يلزم من عدم دليل معين عدم سائر الأدلة الشرعية .

وكذلك إجماع الصحابة أيضاً من أقوى الأدلة الشرعية ، فنفى الحكم بالاستحباب لاتقاء دليل معين من غير تأمل باقي الأدلة خطأ عظيم .
فان الله يقول : (وقدر فيها أقواتها) وقال تعالى : (هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً) وقال تعالى : (وسخر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعاً منه) وقال تعالى : (والحيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة ويخلق ما لا تعلمون) ولم تكن البغال موجودة بأرض العرب ، ولم يركب النبي صلى الله عليه وسلم بغلة إلا البغلة التي أهداها له المقوقس من أرض مصر بعد صلح الحديبية . وهذه الآية زلت بمكة .
ومثلها في القرآن : يمتن الله على عباده بنعمه التي لم تكن بأرض الحجاز كقوله تعالى : (فلينظر الإنسان إلى طعامه أنا صبينا الماء صبا ثم شققنا الأرض شقا . فأنبثنا فيها حبا وعنبا وقضبا وزيتونا ونخلًا وحدائق غلبا . وفاكهة وأبا) . ولم يكن بأرض الحجاز زيتون ، ولا نقل من النبي صلى الله عليه وسلم انه أكل زيتونا . ولكن لعل الزيت كان يجلب اليهم .

وقد قال تعالى : (والتين والزيتون) ولم يكن بأرضهم لا هذا ولا هذا ، ولا نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم انه أكل منها . وكذلك قوله : (وشجرة تخرج من طور سيناء تنبت بالدهن وصبغ للأكليين) وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « كلوا الزيت وادهنوا

به ، فانه من شجرة مباركة » وقال تعالى : (الزجاجة كأنها كوكب دري يوقد من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار) . وكذلك قوله : (حدائق غلبا) .

وكذلك قوله في البحر : (لتأكلوا منه لحماً طرياً . وتستخرجوا منه حلية تلبسونها) وقوله : (وسخر لكم من الفلك والأنعام ما تركبون ؛ لتستروا على ظهوره ثم تذكروا نعمه ربكم إذا استوتم عليه ، وتقولوا سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين . وإنا إلى ربنا لمنقلبون) ولم يركب النبي صلى الله عليه وسلم البحر ، ولا أبو بكر ، ولا عمر . وقد أخبر صلى الله عليه وسلم بمن يركب البحر من أمته غزاة في سبيل الله كأنهم ملوك على الأسرة — لأم حرام بنت ملحان — وقالت : ادع الله أن يجعلني منهم ، فقال : « أنت منهم » .

وكانت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يطعم ما يجده في أرضه ، ويلبس ما يجده ، ويركب ما يجده ، مما أباحه الله تعالى ، فمن استعمل ما يجده في أرضه فهو المتبع للسنة . كما أنه حج البيت من مدينته ، فمن حج البيت من مدينة نفسه فهو المتبع للسنة ، وإن لم تكن هذه المدينة تلك .

وكان صلى الله عليه وسلم يجاهد من يليه من الكفار من المشركين وأهل الكتاب ، فمن جاهد من يليه من هؤلاء فقد اتبع السنة ، وإن كان نوع هؤلاء غير نوع أولئك ، إذ أولئك كان غالبهم عرباً ، ولهم نوع من الشرك هم عليه ، فمن جاهد سائر المشركين : تركهم ، وهندهم وغيرهم فقد فعل ما أمر الله به . وإن كانت أصنامهم ليست تلك الأصنام .

ومن جاهد اليهود والنصارى فقد اتبع السنة ، وإن كان هؤلاء اليهود والنصارى من نوع آخر ، غير النوع الذين جاهدهم النبي صلى الله عليه وسلم ، فإنه جاهد يهود المدينة : كقريظة ، والنضير ، وبنى قينقاع . ويهود خيبر ؛ وضرب الجزية على نصارى نجران ؛ وغزا نصارى الشام ، عربها ورومها ، عام تبوك ، ولم يكن فيها قتال ، وأرسل إليهم زيدا ، وجعفرأ ، وعبد الله بن رواحة ، قاتلهم في غزوة مؤتة . وقال : أميركم زيد ، فإن قتل فجعفر فإن قتل فعبد الله ابن رواحة .

وصالح أهل البحرين ، وكانوا مجوساً على الجزية ، وم أهل حجر وفي الصحيح « أنه قسم مال البحرين فجعله في المسجد ، وما تاب حتى قسمه » وهذا باب واسع قد بسطنا في غير هذا للوضع ، وميزنا بين السنة والبدعة ، وبيننا أن السنة هي ما قام الدليل الشرعي عليه بأنه طاعة لله ورسوله ، سواء فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو فعل

على زمانه ، أو لم يفعله ، ولم يفعل على زمانه لعدم مقتضى حينئذ لفعله ، أو وجود للمانع منه .

فانه إذا ثبت أنه أمر به أو استحبه فهو سنة . كما أمر بإجلاء اليهود والنصارى من جزيرة العرب ، وكما جمع الصحابة القرآن في المصحف ، وكما داوموا على قيام رمضان في المسجد جماعة ، وقد قال صلى الله عليه وسلم : « لا تكتبوا عني غير القرآن ، ومن كتب عني غير القرآن فليمحى » فشرع كتابة القرآن ؛ وأما كتابة الحديث فهي ضها أولاً ، وذلك منسوخ عند جمهور العلماء بإذنه لعبد الله بن عمرو أن يكتب عنه ما سمعه ، في الغضب والرضا ، وبإذنه لأبي شام أن تكتب له خطبته عام الفتح ، وبما كتبه لعمر بن حزم من الكتاب الكبير الذي كتبه له لما استعمله على نجران ، وبغير ذلك .

والمقصود : هنا أن كتابة القرآن مشروعة ، لكن لم يجمعه في مصحف واحد . لأن نزوله لم يكن تم ، وكانت الآية قد تنسخ بعد نزولها ، فلو جرد الزيادة والنقص لم يمكن جمعه في مصحف واحد ، حتى مات . وكذلك قيام رمضان . قد قال صلى الله عليه وسلم : « إن الرجل إذا قام مع الامام حتى ينصرف كتب له قيام ليلة » وقام في أول الشهر بهم ليلتين ، وقام في آخر الشهر ليلي ، وكان الناس يصلون على عهد في للمسجد فرادى وجماعات ، لكن لم يداوم بهم على الجماعة ، خشية أن

تفرض عليهم . وقد أمن ذلك بموته .

وقد قال صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي رواه أهل السنن ، وصححه الترمذي وغيره : « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي ، تمسكوا بها ، وعضوا عليها بالنواجذ ، وإياكم ومحدثات الأمور ، فإن كل بدعة ضلالة » فما سنه الخلفاء الراشدون ليس بدعة شرعية ينهى عنها ، وإن كان يسمى في اللغة بدعة ، لكونه ابتداءً . كما قال عمر : نعمت البدعة هذه ، والتي ينامون عنها أفضل وقد بسطنا ذلك في قاعدة .

فصل

الماء الجاري في أرض الحمام خارجاً منها ، أو نازلاً في بلائعها ، لا يحكم بنجاسته ، بل بطهارته ، إلا أن تعلم نجاسة شيء منه ؛ ولهذا كان ظاهر مذهب أحمد أن الحمام لم ينه عن الصلاة فيها لكونها مظنة النجاسة ، كما ذهب إليه طائفة من الفقهاء ، وهو وجه في مذهب أحمد . ومن قال هذا قال : إذا غسلنا موضعاً منها ، أو تيقنا طهارته ، جازت الصلاة فيه .

وأما على من قال بالتهي مطلقاً . كما في حديث أبي سعيد الذي في سنن أبي داود وغيره — وقد صححه من صححه من الحفاظ ، وينسوا أن رواية من أرسله لا تنافي الرواية المسندة الثابتة — أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام » فاستثنى الحمام مطلقاً ، فيتناول الاسم ما دخل في المسمى . فلهم طريقان :

أحدهما : أن التهي تعبد . لا يعقل معناه . كما ذهب إليه طائفة من أصحاب أحمد ، وغيرهم . كآبي بكر ، والقاضي أبي يعلى ، وأتباعه .

والثاني : أن ذلك لأنها مأوى الشياطين . كما في الحديث الذي رواه الطبراني عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أن الشيطان قال : يا رب اجعل لي بيتاً . قال : بيتك الحمام . قال : اجعل لي قرآناً . قال : قرآنك الشعر ، قال : اجعل لي مؤذناً ، قال : مؤذذك المزمار »

وهذا التعليل كتعليل التهي عن الصلاة في أعطان الابل بنحو ذلك كما في الحديث : « إن على ذروة كل بعير شيطان ، وإنها جن خلقت من جن » إذ لا يصح التعليل هناك بالنجاسة ؛ لأنه فرق بين أعطان الابل ، ومبارك النعم ، وكلاهما في الطهارة والنجاسة سواء . كما لا يصح تعليل الأمر بلوضوء من لحومها ؛ بأنه لأجل مس النار مع تفرقه بين لحوم الابل ولحوم النعم ، وكلاهما في مس النار وعدمه سواء .

وكذلك تعليل التهي عن الصلاة في المقبرة بنجاسة التراب هو ضعيف ، فإن التهي عن المقبرة مطلقاً ، وعن أخذ القبور مساجد ، ونحو ذلك مما يبين . أن التهي لما فيه من مظنة الشرك ، ومثابته للمشركين .

وأيضاً فنجاسة تراب المقبرة فيه نظر ، فإنه مبني على « مسألة الاستحالة » ومسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كان مقبرة للمشركين ، وفيه نخل ، وخرب . فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بالتخل فقطعت ، وجعلت قبلة المسجد ، وأمر بالحرب فسويت ، وأمر بالقبور فنشبت ، فهذه مقبرة منبوشة ، كان فيها للمشركون . ثم لما نبش الموتى جعلت مسجداً مع بقاء ما بقي فيها من التراب ، ولو كان ذلك التراب نجساً لوجب أن ينقل من المسجد التراب النجس ، لاسيما إذا اختلط الطاهر بالنجس ، فإنه ينبغي أن ينقل ما يتيقن به زوال النجاسة ، ولم يفعل ذلك ، ولم يؤمر بإجتناب ذلك التراب ، ولا بإزالة ما يصيب الأبدان والثياب منه .

فتبين أن الحكم معلق بظهور القبور ، لا بظن نجاسة التراب ؛

وأيضاً من علل ذلك بالنجاسة ، فإن غايته أن يكره الصلاة عند الاحتمال . كما قاله من كره الصلاة في المقبرة والحمام ، والأعطان ، ولم

يحرمها . كما ذهب إليه طائفة من العلماء ، لكن هذا قول ضعيف : لأن السنة فرقت بين معاطن الابل ، ومبارك الغنم ؛ ولأنه استثنى كونها مسجداً ، فلم تنق عخلا للسجود ؛ ولأنه نهى عن ذلك نهياً مؤكداً بقوله قبل أن يموت بخمس : « إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد ، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد ، فإني أنهاكم عن ذلك »

ولأنه لمن على ذلك بقوله : « لمن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » يحذر ما فعلوا ولأنه جعل مثل هؤلاء شرار الخليقة بقوله : « ان أولئك اذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً ، وصوروا فيه تلك التصاوير ، أولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة » .

وأيضاً فإنه قد ثبت بستمه أن احتمال نجاسة الأرض لا يوجب كراهة الصلاة فيها ، بل ثبت بستمه أن الأرض تطهر بما يصيبها من الشمس والريح والاستحالة . كما هو قول طوائف من العلماء : كأبي حنيفة ، والشافعي ، في قول ، ومالك في قول ، وهو أحد القولين في مذهب أحمد . فإنه ثبت أن الكلاب كانت تقبل وتببر وتبول في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يكونوا يرشون شيئاً من ذلك . وثبت في الصحيح عنه أنه كان يصلي في نعليه ، وفي السنن عنه أنه قال : « ان اليهود لا يصلون في نعالهم وخالفهم » وقال : « اذا أتى

أحكم المسجد فلينظر في نعليه : فان كان فيها أذى فليدلكها بالتراب
فان التراب لها طهور ، فاذا كان قد جعل التراب يطهر أسفل الخف ؛
فلأن يطهر نفسه أولى وأحرى .

وأيضاً فمن المعلوم : أن غالب طرقات الناس تحمل من النجاسة ،
نحو ما تحمله المقبرة والحمام ، أو نحو ذلك أو أكثر من ذلك ، فلو
كان ذلك سبب الهي لهي عن الصلاة في النعال مطلقاً ؛ لأن هذا
الاحتمال فيها أظهر . فهذه السنن تبطل ذلك التعليل من وجهين :

من جهة أن هذا الاحتمال لم يلتفت إليه ، ومن جهة ان التراب
مطهر لما يلاقيه في العادة .

والمقصود هنا : الكلام في الماء الجاري في الحمام فنقول : إن كراهة
هذا الماء وتوقيه ، وغسل ما يصيب البدن والثوب منه ، اما ان يكون
على جهة الاستقذار ، واما أن يكون على جهة النجاسة .

أما الأول فكما يفضل الانسان بدنه وثيابه من الوسخ والبنس ،
ومن الوحل الذي يصيبه ، ومن الخاط والباق ، ومن للى على القول
بطهارته ، وأشباه ذلك . ومثل هذا قد يكون في المياه المتغيرة بمرورها
وما زجها ونحو ذلك . وهذا نوع غير النوع الذي تتكلم فيه الآن .

وأما اجتناب ذلك على جهة تنجيئه ، فحجته أن يقال : ان هذا الماء في مظنة أن تخلطه النجاسة ، وهو ما يكون في الحمام من التيمم والبول : فان هذه النجاسة التي قد تكون في الحمام . فأما العذرة أو الدم ، أو غير ذلك فلا تكاد تكون في الحمام ، وان كان فيها نادراً تميز وظهر .

وأيضاً فقد يزال به نجاسة تكون على البدن ، أو الثياب . فان كثيراً ممن يدخل الحمام يكون على بدنه نجاسة ، اما من تخلى ، وإما من مرض ، واما غير ذلك ، فيفسلها في الحمام . وكذلك بعض الآنية قد يكون نجساً ، وقد يكون بعض ما يفضل فيها من الثياب نجساً .

وأيضاً فهذا الماء كثيراً ما يكون فيه للاء المستعمل في رفع الحدث وهو نجس عند من يقول بنجاسته ، فهذه الحجة المعتمدة .

والجواب عنها مبني على أصول ثلاثة :

أحدها : الجواب فيه من وجوه .

أحدها : أن يقال : الماء الفائض من حيض الحمام ، والمصوب على أبدان للفتسلين ، أو على أرض الحمام طاهريين ، وما ذكر مشكوك في إصابته لهذا الماء للمعين ، فانه وإن تيقن أن الحمام يكون فيه

مثل هذا فلم يتيقن أن هذا الماء المعين أمابه هذا ، واليقين لا يزول بالشك .

الوجه الثاني : ان يقال هذا بعينه وارد في طين الشوارع لكثرة ما يصيبه من أبوال الدواب ، وقد قال اصحاب أحمد وغيرهم : بطهارته ، بل النجاسة في طين الشوارع أكثر ، واثبت : فان الحمام وان خالط بعض مياهها نجاسة ، فانه يندفع ، ولا يثبت بخلاف طين الشوارع .

الوجه الثالث : أن يقال : كما أن الأصل عدم النجاسة ، فالظاهر موافق للأصل ، وذلك أنا إذا اعتبرنا متلاقيه النجاسة في العادة ، ومالا تلاقيه كان ما لا تلاقيه أكثر بكثير . فان غالب المياه الجارية في أرض الحمام لا يلاقيها في العادة نجاسة ، وإذا اتفق الأصل والظاهر ، لم تبق للسألة من موارد النزاع ، بل من مواقع الاجماع . ولهذا قلت : انه لا يستحب غسل ذلك تتجسا ، فانه وسواس .

ولنا فيها إذا شك في نجاسة الماء هل يستحب البحث عن نجاسته . وجهان : اظهرها لا يستحب البحث ، لحديث عمر . وذلك لأن حكم الغائب إنما يثبت بعد العلم في الصحيح ، الذي هو ظاهر مذهب احمد ، ومذهب مالك وغيرها ، ولا اعادة على من لم يعلم — أن عليه

نجاسة ، وهذا وإن كان في اجتنبها في الصلاة فمسألة إصابتها لنا فيها أيضاً وجهان .

الوجه الرابع : أنا إذا قدرنا أن الغالب التجسس ، فقد يعارض الاصل والظاهر ، وفي مثل هذا كثيراً ما يجيء قولان في مذهب الشافعي واحد وغيرها ، ككتاب الكفار ونحو ذلك ، لكن مع مشقة الاحتراز — كطين الشوارع — يرجحون الطهارة ، وإذا قيل بالتجسس في مثل هذا عني عن يسيره .

الأصل الثاني : ان نقول يجب ان هذا الماء خالطته نجاسة ، لكنه ماء جار ، فانه ساح على وجه الأرض ، وللماء الجاري إذا خالطته نجاسة ففيه للعلماء قولان .

أحدهما : انه لا ينجس إلا بالتغير بالنجاسة ، وهذا أصح القولين ، وهو مذهب مالك ، وأحمد في أحد القولين ، اللذين يدل عليهما نصه ، وهو مذهب أبي حنيفة ، مع شدة قوله في الماء الدائم وهو القول القديم للشافعي . ونهي النبي صلى الله عليه وسلم عن البول في الماء الدائم ، والاعتسال فيه ، دليل على ان الجاري بخلاف ذلك . وهو دليل على أنه لا يضره البول فيه ، والاعتسال فيه .

وأيضاً فانه طاهر لم يتغير بالنجاسة : وليس في الأدلة الشرعية

ما يوجب تجليهه ، فان الذين يقولون : ان للماء الجاري كاللأثم تعتبر فيه القلتان ، فاذا كانت الجرية أقل من قلتين ، نجسته . كما هو الجديد من قولي الشافعي ، وأحد القولين في مذهب أحمد ، فانه لا حجة لهم في هذا ، ولا أثر عن أحد من السلف ، إلا التمسك بقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الحث » وقياس الجاري على الدائم ، وكلاهما لا حجة فيه .

أما الحديث فنطوقه لا حجة فيه ، وإنما الحجة في مفهومه ، ودلالة مفهوم الخالفة لا تقتضي عموم مخالفة المنطوق في جميع صور المسكوت ، بل تقتضي أن المسكوت ليس كالمنطوق ، فاذا كان بينها نوع فرق ثبت أن تخصيص أحد النوعين بالذكر مع قيام المقتضى للتعميم كان لاختصاصه بالحكم . فاذا قال : إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الحث ، دل أنه إذا لم يبلغ قلتين لم يكن حكمه كذلك ، فاذا كان ما لم يبلغ فرق فيه بين الماء الجاري والدائم حصل المقصود ، لا سيما والحديث ورد جوابا عن سؤالهم عن الماء الدائم الذي يكون بأرض الفلاة ، وما ينوبه من السباع والنواب . فيبقى قوله : « الماء طهور لا ينجسه شيء » الوارد في بئر بضاعة متاولا للجاري . والفرق أن الجاري له قوة دفع التنجاسة عن غيره ، فانه إذا صب على الأرض التنجاسة طهرها ، ولم يتنجس ، فكيف لا يدفعها عن نفسه ؛ ولأن للماء الجاري يحيل التنجاسة بجريانه .

وأيضاً فإن القياس : هل هو تنجيس للماء بمخالطة النجاسة ؟ أو
عدم تنجيسه حتى تظهر النجاسة ؟ فيه قولان للأصحاب وغيرهم .

فمن قال بالأول ، قال : العفو عما فوق القلتين : كان للمشقة ؛
لأنه يشق حفظه من وقوع النجاسة فيه ؛ لأنه غالباً يكون في الحياض
والفدران والآبار ؛ بخلاف القليل ، فإنه يكون في الأواني ، وهذا
المعنى موجود في الجاري ، فإن حفظه من النجاسة أصعب من حفظ
الدائم الكثير .

ومن قال بالثاني وأن الأصل الطهارة حتى تظهر النجاسة ، كان التطهير
على قوله أوكد ، فإن القليل الدائم نجس ؛ لأنه قد يحمل الحث ، كما
نبه عليه الحديث . وأما الجاري فإنه بقوة جريانه يحيل الحث فلا يحمله ،
كما لا يحمله الكثير .

وإذا كان كذلك ؛ فهذه المياه الجارية في حمام إذا خالطها بول أو
قئ أو غيرها ، كانت نجاسة قد خالطت ماء جارياً ، فلا ينجس إلا
بالتنغير ، والكلام فيما لم تظهر فيه النجاسة .

وإن قيل : إن ماء الحمام يخالطه السدر ، والخطمي ، والتراب ،
وغير ذلك مما يفصل به الرأس ، والأشنان والصابون والخناء

وغير ذلك من الطاهرات التي تختلط به ، حتى لا تظهر فيه النجاسة .

قيل : إذا جاز أن تكون النجاسة ظاهرة فيه ، وجاز أن لا تكون ظاهرة ، فالأصل عدم ظهورها ، وإذا كان قد علم أنه تخلطه الطاهرات ، ورأيانه متغيراً ، أحلنا التغير على مخالطة الطاهرات ، إذ الحكم الحادث يضاف إلى السبب المعلوم ، لا إلى المقدر المظنون . بل قد ثبت النص بذلك فيما أصله الحظر ، كالصيد إذا جرح ، وغاب ، فانه ثبت بالنص إباحته ، وإن جاز أن يكون قد زهق بسب آخر أصابه ، فزهوقه إلى السبب المعلوم ، وهو جرح الصائد أو كلبه ، وإن كان في المسألة أقوال متعددة ، فهذا هو الصواب الذي ثبت بالنص الصحيح الصريح .

الأصل الثالث : أن نقول : هب أن الماء تجس ، فانه صار نجاسة على الأرض ، والنجاسة إذا كانت على الأرض بولا كانت أو غير بول ، فانه يطهر بصب الماء عليها ، إذا لم تبق عنها . كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك في حديث الأعرابي الذي بال في المسجد . حيث قال : « لا ترموه » أي لا تقطعوا عليه بوله . « فصبوا على بوله ذنوباً من ماء » وقال : « إنما بعثتم مبشرين ، ولم تبعثوا معسرين » .

ولهذا قال أصحاب أحمد وغيره : إن نجاسة الأرض والبرك والحياض المبنية ونحو ذلك ، مما لا ينقل ويحول ، يخالف النجاسة على النقل من الأبدان والثياب والآنية : من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه لا يشترط فيها العدد . لا من ولوغ الكلب ولا غيره .

الثاني : أنه لا يشترط فيها الانفصال ، عن موضع النجاسة .

الثالث : أن الفسالة طاهرة قبل انفصالها عن موضع النجاسة .

وإذا كان كذلك فنقول : ما كان على أرض الحمام من بول وغيره ، فإنه قد جرى عليه الماء بعد ذلك ، فطهرت الأرض مع طهارة الفسالة ، وإذا كانت غسالة الأرض طاهرة زالت الشبهة بالكلية ، فإنه ان قال قائل : قد يكون من الماء ما تزال به نجاسة عن البدن أو آنية . أو ثوب .

قيل له : فهذه إذا كانت نجسة وأصابت الأرض لم تكن أعظم من البول المصيب الأرض ، وإذا كانت تلك النجاسة تزول مع طهارة الفسالة قبل الانفصال فهذه أولى ، وليس له أن يقول النجاسة منتفية ، وحرور الماء للطهر مشكوك فيه ، لاسيما وقد يكون ذلك الماء المار مما لا يزيل النجاسة ، لكونه مستعملا . أو لتغيره بالطاهرات ؛ لأنه يقال له : ليس الكلام في نجاسة معينة منتفية مشكوك في زوالها ، وإنما الكلام فيما يعتاد .

ومن المعلوم بالعادات : أن الماء للطهر - والجاري على أرض الحمام ، أكثر من النجاسات بكثير كثير . فيكون ذلك الماء قد طهر ما مر عليه من نجس ، فان اغتسال الناس من غير حدث ولا نجس في الحمامات أكثر من اغتسالهم من إحدى هاتين الطهارتين ، وهم يصبون على أبدانهم من الماء القراح الذي ينفصل غير متغير أكثر من غيره ، وإن كان فيه تغير يسير ييسر السدر والأشنان ، فهذا لا يخرج عن كونه مطهراً ، بل الراجع من القولين — وهو إحدى الروايتين عن أحد — التي نصها في أكثر أجوبته : أن الماء المتغير بالطاهر كالخمس والبقلاء ، لا يخرج عن كونه طهوراً ، مادام اسم الماء يتناوله كالماء المتغير بأصل الحلقة ، كماء البحر وغيره ، وما تغير بما يشق صونه عنه من الطحلب ، وورق الشجر ، وغيرها ، فان شمول اسم الماء في اللغة لهذه الأصناف الثلاثة واحد .

فان كان لفظ الماء في قوله : (فلم تجدوا ماء) يتناول أحد هذه الأصناف ، فقد تناول الآخرين ، وقد ثبت أنه متناول للتغير ابتداء ، وطرده لما يشق الاحتراز عنه ، فيتناول الثالث ، إذ الفرق إنما يعود الى امر معهود ، وهو أن هذا يمكن الاحتراز عنه ، وهذا لا يمكن ، وهذا الفرق غير مؤثر في اللغة ، ويتناول اللفظ لمعناه ، وشمول الاسم مساه ، فيحتاج للفرق الى دليل منفصل . وقد ثبت

بالسنة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الذي وقصته ناقته : « اغسلوه بماء وسدر » وكذلك قال للآتي غسلن ابنته : « اغسلها بماء وسدر » وللذي أسلم : « اغتسل بماء وسدر » وهذا فيه كلام ليس هذا موضعه .

وإذا تبين ما ذكرناه ظهر عظيم البدعة ، وتغيير السنة والشرعة ، فيما يفعله طوائف من المنتسبين إلى العلم والدين من فرط الوسوسة في هذا الباب ، حتى صاروا إنما يفعلونه مضاهين لليهود ، بل للسامرية الذين يقولون لامساس .

وباب التحليل والتحریم — الذي منه باب التطهير والتجسيس — دين الاسلام فيه وسط بين اليهود والنصارى ، كما هو وسط في سائر الشرائع ، فلم يشدد علينا في أمر التحريم والنجاسة كما شدد على اليهود ، الذين حرمت عليهم طيبات أحلت لهم بظلمهم وبغيهم ، بل وضعت عنا الآصار والأغلال ، التي كانت عليهم ، مثل قرض الثوب ومجانبة الحائض في المؤاكلة ، والمضاجعة ، وغير ذلك . ولم تحلل لنا الجبائث كما استحلها النصارى ، الذين لا يحرمون ما حرم الله ورسوله ، ولا يدينون دين الحق ، فلا يجتنبون نجاسة ، ولا يحرمون خيئاً ، بل غاية أخدم أن يقول طهر قلبك ، وصل . واليهودي إنما يستى بطهارة ظاهره

لا قلبه ، كما قال تعالى عنهم : (أولئك الذين لم يرد الله أن
يطهر قلوبهم) .

وأما المؤمنون فإن الله طهر قلوبهم وأبدانهم من الخبائث .
وأما الطيبات فأباحها لهم ، والحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه .
كما يحب ربنا ويرضى .

وسئل

عن يدخل الحمام هل يجوز له كشف العورة في الخلوة ؟ وما
هو الذي يفعله من آداب الحمام ؟

فأجاب : لا يلزم التطهر كشف عورته ، لا في الخلوة ، ولا في
غيرها ، إذا طهر جميع بدنه . لكن إن كشفها في الخلوة لأجل
الحاجة : كالنظر ، والتخلي ، جاز كما ثبت في الصحيح : « إن موسى
عليه السلام اغتسل غريئاً ، وإن أيوب عليه السلام اغتسل غريئاً »
وفي الصحيح « إن فاطمة : كانت تستر النبي صلى الله عليه وسلم
عالم الفتح بثوب وهو يغتسل ، ثم صلى ثمانين ركعة » وهي التي يقال
لها صلاة الضحى . ويقال : إنها صلاة الفتح ، وفي الصحيح
أيضاً « أن ميمونة سترته فاعتسل » .

وعلى داخل الحمام ان يستر عورته ؛ فلا يمكن أحداً من نظرها ولا لمسها ، سواء كان القيم الذي يغسله او غيره ، ولا ينظر الى عورة أحد ولا يلمسها ، اذا لم يحتاج الى ذلك . لأجل مداواة أو غيرها ، فذاك شيء آخر . وعليه أن يأمر باللعروف وينهى عن المنكر بحسب الامكان ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فان لم يستطع فبلسانه ، فان لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الايمان » ، فيأمر بتغطية العورات فان لم يمكنه ذلك وأممكنه أن يكون حيث لا يشهد منكراً فليفعل ذلك ، اذ شهود المنكر من غير حاجة ولا اكراه منهي عنه .

وليس له أن يسرف في صب الماء لأن ذلك منهي عنه مطلقاً ، وهو في الحمام ينهى عنه لحق الحمائي ؛ لأن الماء الذي فيها مال من أمواله له قيمة ، وعليه أن يلزم السنة في طهارته ؛ فلا يحفو جفاء النصارى ، ولا يخلو غلو اليهود . كما يفعل أهل الوسوسة ، بل حياض الحمام طاهرة ، ما لم تعلم نجاستها ، سواء كانت فائضة أو لم تكن ، وسواء كانت الأبواب تصب فيها ، أو لم تكن ، وسواء بات الماء او لم يبت ، وسواء تطهر منها الناس أو لم يتطهروا . فاذا اغتسل منها جماعة جاز ذلك ، فقد ثبت في الصحيحين من غير وجه « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يغتسل هو وامرأته من إناء واحد قدر

الفرق « فهذا إناء صغير لا يفيض ، ولا أنبوب فيه ، وهما يفتسلان منه جميعاً ، وفي لفظ : « فأقول : دع لي ويقول : دعي لي » .

وفي صحيح البخاري عن ابن عمر : « أن الرجال والنساء كانوا يتوضئون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد ، وقد ثبت عنه انه كان يتوضأ ببلد ، ويفتسل بالصاع . والصاع عند أكثر العلماء يكون بالرطل المصري أقل من خمسة أرطال ، نحو خمسة إلا رباعاً ، والمد ربع ذلك . وقيل هو نحو من سبعة أرطال بالمصري .

وليس للإنسان أن يقول : الطاسة إذا وقعت على أرض الحمام تنجست ، فإن أرض الحمام الأصل فيها الطهارة ، وما يقع فيها من نجاسة كبول فهو يصب عليه من الماء ما يزيله ، وهو أحسن حالا من الطرقات بكثير ، والأصل فيها الطهارة ، بل كما يتيقن أنه لا بد أن يقع على أرضها نجاسة ، فكذلك يتيقن أن الماء يعم ما تقع عليه النجاسة ، ولو لم يعلم ذلك ، فلا يجزم على بقعة بعينها أنها نجسة ، ان لم يعلم حصول النجاسة فيها . والله أعلم .

ما تقول السادة العلماء - رضى الله عنهم اجمعين -

فيمن دخل الحمام بلا منزر ، مكشوف العورة : هل يحرم ذلك أم لا ؟ وهل يجب على ولي الأمر منع من يفعل ذلك أم لا ؟ وهل يجب على ولي الأمر أيضاً أن يلزم مستأجر الحمام أن لا يمكن أحداً من دخول حمامه مكشوف العورة أم لا ؟ وفيمن يقعد في الحمام وقت صلاة الجمعة ويترك الصلاة : هل يمنع من ذلك أم لا ؟ أفئتنا ، وابسطوا القول في ذلك .

فأجاب : شيخ الاسلام بقية السلف الكرام ، الشيخ تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية .

الحمد لله : نعم يحرم عليه ذلك باتفاق الأئمة ، وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى الناس عن الحمام ، وفي السنن عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر من ذكرور أمي فلا يدخل الحمام إلا بمنزر » وفي الحديث : « نهى النساء من الدخول مطلقاً إلا لمعصرة » وفي الحديث الثابت عنه الذي استشهد به البخاري حديث معاوية بن حيدة القشيري أنه قال له : « احفظ

عورتك إلا من زوجتك ؛ أو ما ملكك يمينك » قال : قلت : فإذا كان القوم بعضهم في بعض ، قال : إن استطعت أن لا يربنها أحد فلا يربنها ، قال : قلت : يا رسول الله ! إذا كان أحدنا خاليا قال : فآله أحق أن يستحي منه من الناس » أخرجه أبو داود والنسائي والترمذي ، وقال حسن . وابن ماجه .

وعلى ولاية الأمور التي عن ذلك ، وإلزام الناس بأن لا يدخل أحد الحمام مع الناس إلا مستور العورة ، وإلزام أهل الحمام بأنهم لا يمكنون الناس من دخول حماماتهم إلا مستوري العورة ، ومن لم يطع الله ورسوله وولاية الأمر من أهل الحمام ، والداخلين : عوقب عقوبة بليغة تردعه وأمثاله من أهل الفواحش ، الذين لا يستحيون لا من الله ولا من عباده ؛ فإن إظهار العورات من الفواحش . وقد قال تعالى : (قل للمؤمنين : يغضوا من ابصارهم ويحفظوا فروجهم) وغض البصر واجب عما لا يحل التمتع بالنظر إليه : من النسوة الأجنبية ، ونحو ذلك ، وعن العورات ، وإن لم يكن بالنظر إليها لنة لفحش ذلك .

ولهذا كان على داخل الحمام أن يغض بصره عمن كان مكشوف العورة ، وإن كان ذلك الرجل قد عصى بكشفها ، وعليه أن يأمر المكشوف بالاستتار ، فإن هذا من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، الذي يجب على الناس ، وكذلك حفظ الفروج يكون من الاستمتاع

التي عنه ، وعن إظهارها لمن ليس له أن يراها . كما ينهى الرجل عن مس عورة غيره ، كما ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يباشر الرجل الرجل في ثوب واحد ، وأن تباشر المرأة المرأة في ثوب واحد ، وأمر بالتفريق في المضاجع بين الصبيان إذا بلغوا عشر سنين . كما بين ذلك النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : « احفظ عورتك إلا من زوجتك ، أو ما ملكت يمينك » لما قال له : يا رسول الله عوراتنا ، ما نأتي؟ وما ننظر؟ فإذا كان القوم بعضهم في بعض ، قال : « إن استطعت أن لا يرينها أحد فلا يرينها » قال : قلت : فإذا كان أحدنا خاليا ، قال : « فالله أحق أن يستحي منه من الناس » فأمر بسترها في الخلوة . وهذا واجب عند أكثر العلماء .

وأما إذا اغتسل في مكان خال بجانب حائط أو شجرة ونحو ذلك في بيته أو حمام أو نحو ذلك فإنه يجوز له كشفها في هذه الصورة ، عند الجمهور . كما ثبت في الصحيح : « أن موسى اغتسل عريانا » وأن أيوب : « اغتسل عريانا » وأن فاطمة كانت تستر النبي صلى الله عليه وسلم بثوب ثم يغتسل .

وهذا كشف للحاجة بمنزلة كشفها عند التخلي والجماع بمقدار الحاجة ولهذا كره العلماء للتخلي أن يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض .

وتتأزموا في نظر كل من الزوجين الى عورة الآخر : هل يكره
أو لا يكره ؟ أم يكره وقت الجماع خاصة ؟ على ثلاثة أقوال معروفة ،
في مذهب أحمد ، وغيره .

وقد كره غير واحد من الأئمة كأحمد وغيره النزول في الماء
بغير مؤثر ، ورووا عن الحسن والحسين أو أحدهما انه كره ذلك ، وقال :
إن للماء سكنا .

وأما فتح الحمام وقت صلاة الجمعة ، وتمكين المسلمين من دخولها
هذا الوقت ، وقعودهم فيها تاركين لما فرضه الله عليهم من السعي الى
الجمعة ، فهذا ايضا محرم باتفاق المسلمين ، وقد حرم الله بعد التداء الى
الجمعة البيع الذي يحتاج إليه الناس في غالب الأوقات ، وكان هذا
تنبيها على ما دونه ، من قعود في الحمام ، أو بستان ، أو غير ذلك ،
والجمعة فرض باتفاق المسلمين ، فلا يجوز تركها لغیر عذر شرعي وليس
دخول الحمام من الأعذار باتفاق المسلمين ، بل إن كان لتعم كان آثما
عاصيا ، وإن كانت عليه جنابة امكنه الاغتسال قبل ذلك ، وليس له ان
يؤخر الاغتسال ، ولا يجوز ترك الصلاة .

بل على ولاية الأمور أمر جميع من تحب عليه الجمعة بها من أهل
الأسواق والصور وغيرهم ، ومن تخلف عن هذا الواجب عوقب على

ذلك مقوبة تحمله وأمثاله على فعل ذلك . فقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ليتنبهين أقوام عن تركهن الجمعات أو لطبعن الله على قلوبهن . ثم ليكونن من الغافلين » وقال : « من ترك ثلاث جمع تهاونا من غير عذر طبع الله على قلبه » .

وهذا الذي ذكرناه من وجوب أمر من تجب عليه الجمعة بها ، ونهيه عما يمنعه من الجمعة متفق عليه بين الأئمة . والله أعلم . كتبه أحمد بن تيمية .

وقال شيخ الإسلام رحمه الله

الحمد لله : وحسبي الله ونعم الوكيل ، يحرم كشف العورة في الحمام وغيره من غير مسوغ شرعي ، وعلى ولي الأمر أبده الله منع من يفعل ذلك بطريقة شرعية ، وعليه أيضاً الزام مستأجر الحمام بأن لا يمكن أحداً من دخوله على الوجه الممنوع ، ولا يحل لأحد ممن خطب بأدائه الجمعة تركها من غير عذر ، وليس دخول الحمام بمجرد عذراً في تركها والله أعلم .

وسئل

عن ترك دخول الحمام ؟

فأجاب : من ترك دخول الحمام لعدم حاجته اليه فقد أحسن ، ومن دخلها مع كشف عورته ، والنظر إلى عورات الناس ، أو ظلم الحمامي فهو عاص منموم ، ومن تنعم بها لغير حاجة فهو منقوص مرجوح ، ومن تركها مع الحاجة إليها حتى يكثر وسخه وقله فهو جاهل منموم .

وسئل

عن رجل عالمي سئل عن عبور الحمام ؟ ونقل حديثاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأسند الحديث إلى كتاب مسلم هل صح هذا أو لا ؟ .

فأجاب : ليس لأحد لا في كتاب مسلم ، ولا غيره من كتب الحديث ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه حرم الحمام ، بل الذي في السنن أنه

قال : « ستقنحون أرض العجم وتجدون فيها بيوتاً يقال لها الحمامات ، فمن كان يؤمن بالله واليوم الآخر من ذكور أمتي فلا يدخل الحمام إلا بمنزلة ، ومن كانت تؤمن بالله واليوم الآخر من إناث أمتي فلا تدخل الحمام إلا مريضة أو نفساء » .

وقد تكلم بعضهم في هذا الحديث .

والحمام من دخلها مستور العورة ، ولم ينظر إلى عورة احد ، ولم يترك احداً يمس عورته ولم يفعل فيها محرماً ، وأنصف المحامي ، فلا اثم عليه ، وأما المرأة فتدخلها للضرورة مستورة العورة .

وهل تدخلها إذا تعودتها وشق عليها ترك العادة ؟ فيه وجهان في مذهب أحمد وغيره .

أحدهما : لها أن تدخلها ، كقول أبي حنيفة واختاره ابن الجوزي .

والثاني : لا تدخلها ، وهو قول كثير من أصحاب الشافعي ، وأحمد ، وغيره ، والله أعلم .

وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

أيما أفضل للجنب أن ينام على وضوء ؟ أو يكره له النوم على غير وضوء ؟ وهل يجوز له النوم في المسجد إذا توضأ من غير عنبر أم لا ؟ .

فأجاب : الجنب يستحب له الوضوء إذا أراد أن يأكل أو يشرب أو ينام أو يعاود الوطء . لكن يكره له النوم إذا لم يتوضأ ، فإنه قد ثبت في الصحيح : « أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل هل يرقد أحداً وهو جنب ؟ فقال : نعم ! إذا توضأ للصلاة » .

ويستحب الوضوء عند النوم لكل أحد ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل : « إذا أخذت مضجك فتوضأ وضوءك للصلاة ، ثم قل : اللهم إني أسلمت نفسي إليك ، ووجهت وجهي إليك ، وفوضت أمري إليك ، وألجأت ظهري إليك ، رغبة ورهبة إليك ، لا ملجأ ولا منجا منك إلا إليك ، آمنت بكتابك الذي أنزلت ، ونبيك الذي أرسلت » .

وليس للجنب أن يلبث في المسجد ، لكن إذا توضأ جاز له اللبث فيه عند أحمد وغيره ، واستدل بما ذكره بإسناده عن هشام بن سعد : « أن أصحاب رسول الله — صلى الله عليه وسلم — كانوا يتوضؤون ومجنب . ثم يجلسون في المسجد . ويتحدثون . » وهذا ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم : أمر الجنب بالوضوء عند النوم ، وقد جاء في بعض الأحاديث أن ذلك كراهة أن تقبض روحه وهو نائم ، فلا تشهد للملائكة جنازته ، فإن في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا تدخل الملائكة بيتا فيه جنب » وهذا مناسب لتهيئه عن اللبث في المسجد فإن للمساجد بيوت للملائكة ، كما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن أكل الثوم والبصل عند دخول المسجد . وقال : « إن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنوا آدم » .

فلما أمر النبي صلى الله عليه وسلم الجنب بالوضوء عند النوم ، دل ذلك على أن الوضوء يرفع الجنابة الغليظة ، وتبقى مرتبة بين المحدث وبين الجنب لم يرخص له فيها يرخص فيه للمحدث من القراءة ، ولم يمنع مما يمنع منه الجنب من اللبث في المسجد ، فإنه إذا كان وضوءه عند النوم يقضي شهود الملائكة له ، دل على أن الملائكة تدخل للمكان الذي هو فيه إذا توضأ ؛ ولهذا يجوز الشافعي وأحمد للجنب المرور في المسجد ، بخلاف قراءة القرآن ، فإن الأئمة الأربعة متفقون على منعه من ذلك ؛ فعلم أن

منعه من القرآن أعظم من منعه من السجدة .

وقد تنازع العلماء في منع الكفار من دخول المسجد ، والمسلمون خير من الكفار ، ولو كانوا جنباً ، فإنه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لأبي هريرة لما لقيه وهو جنب ، « فأتى فغسل ثم أتاه فقال : « أين كنت ؟ » قال : أتيت كنت جنباً فكرهت أن أجالسك إلا على طهارة ، فقال : « سبحان الله ! إن المؤمن لا ينجس » . وقد قال الله تعالى : (إنما للمشركون نجس) . فلبث المؤمن الجنب إذا توضأ في المسجد أولى من لبث الكافر فيه عند من يجوز ذلك ، ومن منع الكافر لم يجب أن يمنع للمؤمن للتوضؤ ، كما نقل عن الصحابة .

وإذا كان الجنب يتوضأ عند النوم ، والملائكة تشهد جنازته حينئذ ، علم أن النوم لا يبطل الطهارة الحاصلة بذلك ، وهو تخفيف الجنابة ، وحينئذ فيجوز أن ينام في المسجد حيث ينام غيره ، وإذا كان النوم الكثير ينقض الوضوء ، فذاك هو الوضوء الذي يرفع الحدث الأصغر ، ووضوء الجنب هو تخفيف الجنابة ، وإلا فهذا الوضوء لا يبيح له ما يمنعه الحدث الأصغر : من الصلاة ، والطواف ومس للصف .

باب التيمم

قال شيخ الاسلام أحمد بن تيمية رحمه الله

الحمد لله نستعينه ، ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ،
ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ؛ ومن يضل فلا
هادي له ، ونشهد ان لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، ونشهد ان
محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم تسليماً .

قال الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا
وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين .
وان كنتم جنباً فاطهروا . وان كنتم مرضى أو على سفر . أو جاء أحد
منكم من الماء فامسحوا باليمنى واليسرى ، فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً
طيباً . فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه . ما يريد الله ليجعل عليكم
مغزياً . ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم
لعلكم تشكرون) .

والتيمم في اللغة : هو القصد ، ومنه قوله تعالى : (ولا تيمموا
الحديث منه تتفقون ولستم بأخذه إلا أن تغمضوا فيه) وقوله : (ولا
أمين البيت الحرام) ومنه قول امرئ القيس :

تيممت الماء الذي دون ضارج

يميل عليها الظل عرعضها طامي

لكن لما قال الله تعالى : (فتيمموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم
وأبداً منكم) كان التيمم للأمور به : هو تيمم الصعيد الطيب ، للمسح
به ، فصار لفظ التيمم إذا أطلق في عرف الفقهاء انصرف إلى هذا
التيمم الخاص ، وقد يراد بلفظ التيمم نفس مسح اليدين والوجه ، فسمى
للقصود بالتيمم تيمماً .

وهذا التيمم للأمور به في الآية هو من خصائص المسلمين ، ومما
فضلهم الله به على غيرهم من الأمم ، ففي الصحيحين عن جابر بن عبد
الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أعطيت خمساً لم يعطن نبي
قبلي : نصرت بالرعب مسيرة شهر ، وجعلت لي الأرض مسجداً
وطهوراً . فأما رجل من امتي أدركته الصلاة فليصل . وأحلت لي
الغنائم ولم تحل لأحد قبلي ، وأعطيت الشفاعة ، وكان النبي يبعث إلى
قومه خاصة ، وبعثت إلى الناس عامة » وهذا لفظ البخاري .

وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « فضلت على الأنبياء بست : أعطيت جوامع الكلم ، ونصرت بالرعب ، وأحلت لي الغنائم ، وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً ، وأرسلت إلى الخلق كافة ، وختم بي النبيون » .

ولمسلم أيضاً عن حذيفة بن اليمان أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « فضلت على الناس ثلاث : جعلت صفوفنا كصفوف الملائكة ، وجعلت لنا الأرض كلها مسجداً ، وجعلت تربتها لنا طهوراً إذا لم نجد الماء » . وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً ، أينما أدركتني الصلاة تمسحت وصليت : وكان من قبلي يعظمون ذلك ، إنما كانوا يصلون في كنائسهم ويعلمهم » .

وقوله تعالى : (فتيمموا صعيداً طيباً) نكرة في سياق الإثبات ، كقوله : (ان الله يأمركم أن تذبحوا بقرة) وقوله : (فتحرير رقبة) وقوله : (فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم) وقوله : (فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام) وهذه تسمى مطلقة ، وهي تفيد العموم على سبيل البدل لا على سبيل الجمع ، فيدل ذلك على أنه يتيمم أي صعيد طيب اتفق . والطيب هو الطاهر ، والتراب الذي ينبعث مراد من النص بالاجماع ، وفيما سواه نزاع سندكره إن شاء الله تعالى .

وقوله : (فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) قد اتفق القراء السبعة على قراءة أيديكم بالاسكان ؛ بخلاف قوله في الوضوء : (وأرجلكم) فان بعض السبعة قرأوا : (وارجلكم) بالنصب ، قالوا : انها معطوفة على المفعول ، تقديره : فاغسلوا وجوهكم وأيديكم ، وأرجلكم الى الكعيين كذلك . قال علي بن ابي طالب وغيره من السلف ، قال أبو عبد الرحمن السلمي : قرأ علي الحسن والحسين : (وأرجلكم الى الكعيين) بالخفض فسمع ذلك علي بن أبي طالب ، وكان يقضي بين الناس فقال : وأرجلكم يعني بالنصب ، وقال هذا من المقدم المؤخر في الكلام . وكذلك ابن عباس قرأها بالنصب ، وقال عاد الأمر الى الفصل ، ولا يجوز ان يكون ذلك عطفاً على المحل ، كما يظنه بعض الناس كقول بعض الشعراء :-

معاوي : إتنا بشر فأسجح فلسنا بالجال ولا الحديد

فلما يسوغ في حرف التأكيد مثل المباني ، وأما حروف الماني فلا يجوز ذلك فيها . والباء هنا للالصاق ، ليست للتوكيد ، ولهذا لم يقرأ القراء هنا وأيديكم ، كما قرأوا هناك وأرجلكم ؛ لأنه لو قال : فامسحوا وجوهكم وأيديكم ، أو امسحوا بها ، لكان يكتفى بمجرد للمسح من غير اتصال للظهور الى الرأس ، وهو خلاف الاجماع ، فلما كانت الباء للالصاق دل على انه لابد من إصاق للمسوح به ، فدل ذلك على

استعمال الطهور ، ولهذا كانت هذه الباء لا تدل على التبويض عند احد من السلف ، وأئمة العرية .

ولا قال الشافعي إن التبويض يستفاد من الباء ؛ بل أنكر إمام الحرمين وغيره من أصحابه ذلك ، وحكوا كلام أئمة العرية في انكار ذلك ، ولكن من قال بذلك استند الى دلالة أخرى .

وقوله تعالى : (ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ، ولكن يريد ليطهركم ، وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون) دلت هذه الآية على ان التراب طهور كما صرح بذلك السنة الصحيحة في قول النبي صلى الله عليه وسلم : « وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً » وعن أبي ذر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ان الصعيد الطيب طهور للمسلم ، وان لم يجد للماء عشر بنين ، فاذا وجد الماء فليمسه بشرته فان ذلك خير » رواه الامام أحمد ، وابو داود والنسائي . والترمذي وهذا لفظه . وقال : حديث حسن صحيح .

وقد اتفق المسلمون على انه إذا لم يجد الماء في السفر تیمم وصلى ، إلى ان يجد الماء ، فاذا وجد الماء فعليه استعماله .

وكذلك تیمم الجنب : ذهب الأئمة الأربعة وجماهير السلف والخلف

إلى أنه يتيم إذا عدم الماء في السفر : إلى أن يجد للماء ، فإذا وجد
كان عليه استعماله ، وقد روي عن عمر وابن مسعود إنكار تيمم
الجنب ، وروي عنها الرجوع عن ذلك ، وهو قول أكثر الصحابة :
كعلي ، وعماز ، وابن عباس ، وأبي ذر ، وغيرهم . وقد دل عليه
آيات من كتاب الله وخمسة أحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم .

منها : حديث عمار بن ياسر ، وعمران بن حصين ، كلاهما في
الصحيحين ، ومنها : حديث أبي ذر الذي صححه الترمذي ، ومنها : حديث
عمرو بن العاص ، وحديث الذي شجق فافتوه ، فقال النبي صلى الله
عليه وسلم : « قتلوه قتلهم الله » . هلا سألوا إذا لم يعلموا ، فأما شفاء
العي السؤل ، ففي الصحيح عن عمر أنه قال : « كأمع النبي صلى الله
عليه وسلم فدا بالوضوء فتوضأ ، ونودي بالصلاة فصلى بالناس ، فلما
انفقل من صلاته إذا هو برجل معتزل لم يصل مع القوم ، قال : ما
منعك يا فلان أن تصلي مع القوم ! قال : أصابني جنابة : ولا ماء ،
قال : عليك بالصعيد ، فانه يكفيك » رواه البخاري ومسلم .

وفي الصحيحين عن عمار بن ياسر قال : « بشي النبي صلى الله
عليه وسلم في حاجة ، فأجنبت ، فلم أجد للماء فتمرغت في الصعيد ، كما
تمرغ الدابة ، ثم أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له .
فقال : إنما يكفيك أن تقول يديك هكذا » ثم ضرب يديه الأرض

ضربة واحدة ، ثم مسح الشمال على اليمين ، وظاهر كفيه ووجهه ،
وهذا لفظ مسلم .

فصل

وقد تنازع العلماء في التيمم : هل يرفع الحدث رفعاً مؤكداً إلى
حين القدرة على استعمال الماء ؟ أم الحدث قائم ولكنه تصح الصلاة مع
وجود الحدث للمانع ؟ وهذه مسألة نظرية .

وتنازعوا هل يقوم مقام الماء ، فيتيمم قبل الوقت كما يتوضأ قبل
الوقت ، ويصلي به ما شاء من فروض ونوافل ، كما يصلي بلقاء ،
ولا يبطل بخروج الوقت ، كما لا يبطل الوضوء ؟ على قولين مشهورين
وهو نزاع عملي .

فذهب أبي حنيفة أنه يتيمم قبل الوقت ، ويبقى بعد الوقت ،
ويصلي به ما شاء كالماء ، وهو قول سعيد بن المسيب ، والحسن
البصري ، والزهري ، والثوري ، وغيرهم . وهو إحدى الروايتين عن
أحمد بن حنبل .

والقول الثاني : أنه لا يتيمم قبل الوقت ، ولا يبقى بعد خروجه .

ثم من هؤلاء من يقول : يتيمم لوقت كل صلاة ، ومنهم من يقول . يتيمم لفعل كل فريضة ، ولا يجمع به فرضين . وغلا بعضهم فقال : ويتيمم لكل نافلة ، وهذا القول في الجملة هو للشهور من مذهب مالك ، والشافعي ، وأحمد . قالوا : لأنه طهارة ضرورية ، والحكم للمقيد بالضرورة مقدر بقدرها ، فإذا تيمم في وقت يستغنى عن التيمم فيه لم يصح تيممه ، كما لو تيمم مع وجود الماء .

قالوا : ولأن الله أمر كل قائم إلى الصلاة بالوضوء ، فإن لم يجد الماء تيمم ، وكان ظاهر الخطاب يوجب على كل قائم إلى الصلاة الوضوء والتيمم : لكن لما ثبت في الصحيح : « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الصلوات كلها بوضوء واحد » رواه مسلم في صحيحه : دلت السنة على جواز تقديم الوضوء قبل وقت وجوبه ، وبقي التيمم على ظاهر الخطاب ، وعلل ذلك بعضهم بأنه مأمور بطلب الماء عند كل صلاة ، وذلك يبطل تيممه .

. وورد عن علي ، وعمر بن العاص . وابن عمر ، مثل قولهم . ولنا أنه قد ثبت بالكتاب والسنة : أن التراب طهور : كما أن الماء طهور . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « الصعيد الطيب طهور المسلم ، ولو لم يجد الماء عشر سنين ، فإذا وجدت الماء قامسه بشرتك ، فإن ذلك خير » فجعله مطهراً عند عدم الماء مطلقاً . فدل على أنه مطهر

للتيمم . وإذا كان قد جعل التيمم مطهراً كما أن المتوضي مطهر . ولم يقيد ذلك بوقت ، ولم يقل ان خروج الوقت يبطله ، كما ذكر أنه يبطله القدرة على استعمال الماء ، دل ذلك على أنه بمنزلة الماء عند عدم الماء . وهو موجب الأصول .

فان التيمم بدل عن الماء ، والبديل يقوم مقام المبدل في أحكامه ، وإن لم يكن مماثلاً له في صفته ، كصيام الشهرين ، فانه بدل عن الاعتاق وصيام الثلاث والسبع فانه بدل عن الهدي في التمتع ، وكصيام الثلاثة الأيام في كفارة اليمين فانه بدل عن التكفير بالمال ، والبديل يقوم مقام المبدل ، وهذا لازم لمن يقيس التيمم على الماء في صفته ، فيوجب للمسح على المرفقين ، وإن كانت آية التيمم مطلقة ، كما قال عمار لما تمرغ في التراب كما تمرغ الدابة ، فمسح جميع بدنه كما يغسل جميع بدنه ، وقد بين النبي صلى الله عليه وسلم فساد هذا القياس ، وأنه يجزئك من الجنابة التيمم الذي يجزئك في الوضوء ، وهو مسح الوجه واليدين ؛ لأن البديل لا تكون صفته كصفة المبدل ، بل حكمه حكمه ، فان التيمم مسح عضوين ، وهما العضوان للوضوء ، ونقط العضوان للمسح ، والتيمم عن الجنابة يكون في هذين العضوين ، بخلاف الغسل .

والتيمم ليس فيه مضغة ولا استنشاق ، بخلاف الوضوء ، والتيمم

لا يستحب فيه ثنية ولا ثلث ، بخلاف الوضوء . والتيمم بفارق صفة الوضوء من وجوه ، ولكن حكمه حكم الوضوء ؛ لأنه بدل منه ، فيجب أن يقوم مقامه كسائر الأبدال ، فهذا مقتضى النص والقياس .

فان قيل : الوضوء يرفع الحدث ، والتيمم لا يرفعه ؟

قيل : من هذا جوابان :

أحدهما : أنه سواء كان يرفع الحدث أو لا يرفعه ؛ فان الشارع جعله طهوراً عند عدم الماء يقوم مقامه . فالواجب أن يثبت له من أحكام الطهارة ما يثبت للماء ، ما لم يقدّر دليل شرعي على خلاف ذلك .

الوجه الثاني : أن يقال : قول القائل يرفع الحدث أو لا يرفعه ليس تحته نزاع عملي ، وإنما هو نزاع اعتباري لفظي ، وذلك أن الذين قالوا : لا يرفع الحدث ، قالوا : لو رفعه لم يعد إذا قدر على استعمال الماء ، وقد ثبت بالنص والاجماع أنه يبطل بالقدرة على استعمال الماء .

والذين قالوا : يرفع الحدث ، إنما قالوا برفعه رفعاً مؤكداً إلى حين القدرة على استعمال الماء ، فلم يتنازعوا في حكم عملي شرعي ، ولكن تنازعهم بنزع إلى قاعدة أصولية تتعلق بمسألة تخصيص العلة ، وأن

المناسبة هل تتخرم بالعارضة ، وإن المانع المعارض للمقتضى هل يرفعه أم لا يرفعه اقتضاؤه مع بقاء ذاته .

وكشف الغطاء عن هيئة النزاع ، أن لفظ العلة يراد به العلة الثابتة وهو مجموع ما يستلزم الحكم ، بحيث إذا وجد وجد الحكم ، ولا يتخلف عنه ؛ فيدخل في لفظ العلة على هذا الاصطلاح جبر العلة وشروطها ، وعدم المانع . أما لكون عدم المانع يستلزم وصفاً ثبوئياً على رأي ، وأما لكون عدمه قد يكون جبراً من المقتضى على رأي ، وهذه العلة متى تخصّصت وانتقضت فوجد الحكم بدونها دل على فساده ، كما لو علل معلل قصر الصلاة بمطلق العذر . قيل له : هذا باطل ، فإن المريض ونحوه من أهل الأعذار لا يقصرون ، وإنما يقصر المسافر خاصة ، فالقصر دائر مع السفر وجوداً وعدمًا ، ودوران الحكم مع الوصف وجوداً وعدمًا دليل على اللدائر عليه للدائر ، وكما لو علل وجوب الزكاة بمجرد ملك النصاب ، قيل له : هذا ينتقض بالملك قبل الحول .

وقد يراد بلفظ العلة ما يقتضي الحكم ، وإن توقف على ثبوت شروط وانتفاء موانع .

وقد يعبر عن ذلك بلفظ السبب ، فيقال : الأسباب المثبتة للارث

ثلاثة : رحم ، ونكاح ، وولاء . وعند أبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين ثبت بعقد المولاة وغيرها ، فالعلة هنا قد يتخلف عنها الحكم للمانع : كالرق ، والقتل ، واختلاف الدين .

فاذا أريد بالعلة هذا المعنى جاز تخصيصها لفوات شرط ووجود مانع . فأما إن لم يبين المعلن بين صورة النقض وبين غيرها فرقاً مؤثراً بطل تعليقه ، فإن الحكم اقترن بالوصف تارة كما في الأصل ، وتختلف عنه تارة كما في صورة النقض .

وللستدل إن لم يبين أن الفرع مثل الأصل دون صورة النقض . فلم يكن إلحاقه بالأصل في ثبوت الحكم أولى من إلحاقه بصورة النقض في انتفائه ؛ لأن الوصف موجود في الصور الثلاث . وقد اقترن به الحكم في الواحدة دون الأخرى ، وشككنا في الصورة الثالثة .

وهذا كما لو اشترك ثلاثة في القتل : فقتل الأولياء واحداً . ولم يقتلوا آخر اما لبذل الدية ، وإما لإحسان كان له عندهم ، والثالث لم يعرف أهو كالمقتول أو كالمغفور عنه ، فانا لا نلحقه بأحدها إلا بدليل يبين مساواته له دون مساواته للآخر .

إذا عرف هذا فالأصوليون والفقهاء متازعون في استحلال للية

عند الضرورة . فمنهم من يقول : قد استحل المخطور مع قيام السبب الحاضر . وهو ما فيها من حيث التغذية .

ومنهم من يقول : الضرورة ما أزاله حكم السبب وهو التحريم إزالة اقتضاء للحظر ، فلم يبق في هذه الحال حاضر ، إذ يمتنع زوال الحظر مع وجود مقتضيه التام .

وفصل النزاع : أنه إن أريد بالسبب الحاضر : السبب التام ، وهو ما يستلزم الحظر . فهذا يرتفع عند الحمصة ، فإن وجود الملزوم بدون لازمه ممتنع ، والحل ثابت في هذه الحال ، فيمتنع وجود السبب المستلزم له ، وإن أريد بالسبب المقتضى للحظر لولا المعارض الراجع ، فلا ريب أن هذا موجود حال الحظر ، لكن المعارض الراجع أزال اقتضاء للحظر ، فلم يبق في هذه الحال مقتضياً ، فإذا قدر زوال الحمصة عمل السبب عمله لزوال المعارض له .

وهكذا القول في كون التيمم يرفع الحدث أو لا يرفعه ، فانه فرع على قول من يقول : إنه يرفع الحدث ، فصاحب هذا القول إذا تبين له أنه يرفع الحدث رفعاً مؤقتاً إلى أن يقدر على استعمال الماء ثم يعود هذا للمنى ليس بمتنع ، والشرع قد دل عليه ، فجعل التراب طهوراً ، والماء يكون طهوراً إذا أزال الحدث ، وإلا مع وجود الجنابة

يتمتع حصول الطهارة ، فصاحب هذا القول إنما قال : انه يرفع الحدث رفعاً مؤقتاً الى أن يقدر على استعمال الماء ثم يعود . وهذا ممكن ليس بمتع ، والشرع قد دل عليه ، فجعل التراب طهوراً ، وإنما يكون طهوراً اذا أزال الحدث ، والا فمع بقاء الحدث لا يكون طهوراً .

ومن قال : انه ليس برافع ولكنه ميسح ، والحدث هو المانع للصلاة ، وأراد بذلك أنه مانع تام ، كما يكون مع وجود الماء ، فهذا غلط ، فان المانع التام مستلزم للرفع ، ولتيمم يجوز له الصلاة ليس بمنوع منها ، ووجود الملزوم بدون اللازم ممتنع . وإن أريد ان سبب المنع قائم ولكن لم يعمل عمله لوجود الطهارة الشرعية الرافعة لمنعه ، فاذا حصلت القدرة على استعمال الماء حصل منه في هذه الحال ، فهذا صحيح .

وكذلك من قال : هو رافع للحدث . ان أراد بذلك أنه يرفعه كما يرفعه الماء ، فلا يعود الا بوجود سبب آخر كان غلطاً ، فانه قد ثبت بالنص والاجماع : أنه اذا قدر على استعمال الماء استعمله ، وان لم يتجدد بعد الجنابة الأولى جنابة ثانية ، بخلاف الماء .

وان قال : أريد برفعه أنه رفع منع المانع فلم يبق مانعاً الى حين وجود الماء ، فقد أصاب ، وليس بين القولين نزاع شرعي عملي .

وعلى هذا فيقال : على كل من القولين لم يبق الحدث مانعا مع وجود طهارة التيمم ، والنبي — صلى الله عليه وسلم — قد جعل التراب طهورا كما جعل للماء طهورا ، لكن جعل طهارته مقيدة إلى أن يجد الماء ، ولم يشترط في كونه مطهراً شرطاً آخر ، فالتيمم قد صار طاهراً وارتفع منع المانع للصلاة إلى أن يجد للماء ، فما لم يجد الماء فالتيمم زائل ، إذا لم يتجدد سبب آخر يوجب الطهارة ، كما يوجب طهارة الماء ، وحينئذ فيكون طهوراً قبل الوقت وبعد الوقت وفي الوقت ، كما كان الماء طهوراً في هذه الأحوال الثلاثة ، وليس بين هذا فرق مؤثر إلا إذا قدر على استعمال الماء ، فن أبطله بخروج الوقت فقد خالف موجب الدليل .

وأيضاً فالتيمم صلى الله عليه وسلم جعل ذلك رخصة عامة لأئمة ، ولم يفصل بين أن يقصد التيمم بفرض أو نفل ، أو تلك الصلاة أو غيرها كما لم يفصل في ذلك في الوضوء ، فيجب التسوية بينها ، والوضوء قبل الوقت فيه نزاع ، لكن النزاع في التيمم أشهر .

وإذا دلت السنة الصحيحة على جواز أحد الطهورين قبل الوقت فكذلك الآخر ، كلاهما متطهر فعل ما أمر الله به ؛ ولهذا جاز عند عامة العلماء اقتداءه للوضوء والختل بالتيمم ، كما فعل عمرو بن العاص وأقره النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، وكما فعل ابن عباس حيث وطئ به جارية له ثم صلى بأصحابه بالتيمم ، وهو مذهب الأئمة الأربعة ، ومذهب أبي

يوسف ، وغيره . لكن محمد بن الحسن لم يجوز ذلك : لانتقض
حال التيمم .

وأبضا كان دخول الوقت وخروجه من غير تجديد سبب حادث
لا تأثير له في بطلان الطهارة الواجبة ، إذ كان حال التطهر قبل دخول
الوقت وبعده سواء . والشارع حكيم إنما يثبت الأحكام ويبطلها بأسباب
تاسبها ، فكما لا يبطل الطهارة بالأمكنة ، لا يبطل بالآزمئة ، وغيرها
من الأوصاف التي لا تأثير لها في الشرع .

فان قيل : هذا ينتقض بطهارة للمسح على الخفين ، وطهارة
المستحاضة ، وذوي الأحداث الدائمة .

قيل : أما طهارة المسح على الخفين فليست واجبة ، بل هو مخير
بين المسح وبين الخلع والفعل : ولهذا وقتها الشارع ، ولم يوقتها بدخول
وقت صلاة ، ولا خروجها ، ولكن لما كانت رخصة ليست بعزيمة حد
لها وقتاً محدوداً في الزمن ، ثلاثاً للمسافر ، ويوماً وليلة للمقيم ؛ ولهذا
لم يجز المسح في الطهارة الكبرى ، ولهذا لما كانت طهارة المسح على
الجيرة عزيمة لم توقت بل يمسح عليها . إلى أن يحلها ، ويمسح في
الطهارتين الصغرى والكبرى ، كما يتيمم عن الحدين الأصغر والأكبر ،
فالحاق التيمم بالمسح على الجيرة أولى من إلحاقه بالمسح على الخفين .

وأما ذروا الأحداث الدائمة : كالمستحاضة ، فأولئك وجد في حقهم السبب الموجب للحدث ، وهو خروج الخارج التجس من السيلين ، ولكن لأجل الضرورة رخص لهم الشارع في الصلاة معه ، فجاز أن تكون الرخصة مؤقتة : ولهذا لو تطهرت المستحاضة ولم يخرج منها شيء لم تنتقض طهارتها بخروج الوقت ، وإنما تنتقض إذا خرج الخارج في الوقت فانها تصلى به الى ان يخرج الوقت . ثم لا تصلى لوجود الناقض للطهارة بخلاف التيمم ، فانه لم يوجد بعد تيممه ما ينقض طهارته .

والتيمم كالوضوء فلا يبطل تيممه إلا ما يبطل الوضوء ، ما لم يقدر على استعمال الماء ، وهذا بناء على قولنا ، وقول من وافقنا على التوقيت في مسح الحفين ، وعلى انتقاض الوضوء بطهارة المستحاضة ، فان هذا مذهب الثلاثة : أبي حنيفة ، والشافعي ، وأحمد .

وأما من لم ينقض الطهارة بهذا ، أو لم يوقت هذا كمالك ، فانه لا يصلح لمن قال بهذا القول المعارضة بهذا وهذا ، فانه لا يتوقت عنده لا هذا ولا هذا ، فالتيمم أولى أن لا يتوقت .

وقول القائل : ان القائم الى الصلاة مأمور بأحدى الطهارتين .

قيل : نعم ! يجب عليه ، لكن اذا كان قد تطهر قبل ذلك فقد

أحسن ، وأتى بالواجب قبل هذا ، كما لو تروأ قبل هذا . فإن كونه على طهارة قبل الوقت إلى حين الوقت أحسن من أن يبقى محدثا ، وكذلك التيمم إذا كان قد أحسن بتقديم طهارته لكونه على طهارة قبل الوقت أحسن من كونه على غير طهارة ، وقد ثبت بالكتاب والسنة أنها طهارة ، حتى ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم سلم عليه رجل فلم يرد عليه حتى تيمم ورد عليه السلام ، وقال : « كرهت أن أذكر الله إلا على طهر » .

وإذا كان نظهر قبل الوقت كان قد أحسن ، وأتى بأفضل مما وجب عليه ، وكان كالنتظر للصلاة قبل وقتها ، ولكن أدى أكثر من الواجب في الزكاة ، وغيرها ، ولكن زاد على الواجب في الركوع والسجود ، وهذا كله حسن ، إذا لم يكن محظورا ، كزيادة ركعة خامسة في الصلاة . والتيمم مع عدم للماء حسن ليس بمحرم ، ولهذا يجوز قبل الوقت للنافلة ، ولمس المصحف ، وقراءة القرآن ، وما ذكر من الأثر عن بعض الصحابة فبعظه ضعيف ، وبعضه معارض بقول غيره ، ولا إجماع في المسألة . وقد قال تعالى : (فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا) .

فصل

وأما الصعيد : ففيه أقوال ، فقيل : يجوز التيمم بكل ما كان من جنس الأرض ، وإن لم يعلق بيده ؛ كالزرنخش ، والثورة ، والجص ، والصفرة اللساء ، فأما ما لم يكن من جنسها كالمعادن فلا يجوز التيمم به . وهو قول أبي حنيفة . ومحمد يوافقهما ؛ لكن بشرط أن يكون مغبرا لقوله : (منه) .

وقيل يجوز بالأرض ، وبما اتصل بها حتى بالشجر ، كما يجوز عنده وعند أبي حنيفة بالحجر ، والندر ، وهو قول مالك ، وله في الثلج روايتان :

إحداها : يجوز التيمم به . وهو قول الأوزاعي والثوري . وقيل يجوز بالتراب والرمل ، وهو أحد قولي أبي يوسف ، وأحمد في إحدى الروايتين ، وروي عنه أنه يجوز بالرمل عند عدم التراب .

وقيل : لا يجوز إلا بتراب طاهر له غبار يعلق باليد ، وهو قول أبي يوسف ، والشافعي ، وأحمد في الرواية الأخرى .

واحتج هؤلاء بقوله : (فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) وهذا لا يكون إلا فيما يعلق بالوجه واليد ، والصخر لا يعلق بالوجه ولا باليد واحتجوا بأن ابن عباس قال : الصعيد الطيب تراب الحرث ، واحتجوا بقول النبي صلى الله عليه وسلم : « جعلت لي الأرض مسجداً . وجعلت تربتها طهوراً » قالوا : فعم الأرض بحكم المسجد ، وخص تربتها - وهو ترابها - بحكم الطهارة .

قالوا : ولأن الطهارة بللاء اختصت من بين سائر اللاتعات بما هو [ماء] في الأصل ، فكذلك طهارة التراب تختص بما هو تراب في الأصل ، وهما الأصلان اللذان خلق منها آدم : الماء . والتراب . وهما الضمران البسيطان ، بخلاف بقية اللاتعات والجمادات ، فأنها مركبة .

واحتج الأولون بقوله تعالى : (صعيدا) قالوا : والصعيد هو الصاعد على وجه الأرض ، وهذا يعم كل صاعد ، بدليل قوله تعالى : (وإنا لجاعلون ما عليها صعيدا جزرا) وقوله : (فتصبح صعيدا زلقا) .

واحتج من لم يخص الحكم بالتراب بأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال : « جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً ، فأما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل » وفي رواية « فمسه مسجده وطهوره » فهذا يبين أن المسلم في أي موضع كان عنده مسجده وطهوره .

ومعلوم أن كثيرا من الأرض ليس فيها تراب حث . فان لم يجز التيمم بالرمل كان مخالفا لهذا الحديث ، وهذه حجة من يجوز التيمم بالرمل دون غيره ، او قرن بذلك السبغة : فان من الأرض ما يكون سبغة . واختلاف التراب بذلك كاختلافه بالألوان ، بدليل قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم : « إن الله خلق آدم من قبضة قبضها من جميع الأرض ، فجاء بنوه على قدر تلك القبضة : جاء منهم الأسود ، والأبيض وبين ذلك ، وجاء منهم السهل والحزن وبين ذلك ، ومنهم الحيث والطيب ، وبين ذلك » .

وآدم إنما خلق من تراب ، والتراب الطيب والحيث : الذي يخرج نباته بأذن ربه . والذي خبث لا يخرج إلا نكدا . يجوز التيمم به فعمل أن المراد بالطيب الطاهر ، وهذا بخلاف الأحجار والأشجار ، فإنها ليست من جنس التراب ، ولا تعلق باليد ؛ بخلاف الزرنيخ والثورة فإنها معادن في الأرض ، لكنها لا تنطبع كما ينطبع الذهب والفضة والرصاص والنحاس .

قال الشيخ الإمام العالم

مفتي الأنام ، المجتهد الفقيه الامام : أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني . رحمه الله ورضي عنه :

قول الله عز وجل : (يا أيها الذين آمنوا ، إذا قمتم إلى الصلاة : فاغسلوا وجوهكم ، وأيديكم إلى المرافق . وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين . وإن كنتم جنباً فاطهروا . وإن كنتم مرضى ، أو على سفر ، أو جاء أحد منكم من الفائط ، أو لامستم النساء — فلم تجدوا ماء — فتميموا صعيداً طيباً ، فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه . ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ، ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم : لعلكم تشكرون) .

هذا الخطاب يقتضي : أن كل قائم إلى الصلاة فانه مأمور بما ذكر من الغسل . والمسح . وهو الوضوء .

وذهبت طائفة : إلى أن هذا عام مخصوص .

ودُهبت طائفة : الى أنه يوجب الوضوء على كل من كان متوضئاً
وكلا القولين ضعيف .

فأما الأولون : فان منهم من قال : المراد بهذا : القائم من النوم
وهذا معروف عن زيد بن أسلم ، ومن وافقه من أهل المدينة من
أصحاب مالك وغيرهم .

قالوا : الآية أوجبت الوضوء على النائم بهذا ، وعلى المتغوط
بقوله : « أو جاء أحد منكم من الغائط » وعلى لامس النساء
بقوله : « أو لامستم النساء » وهذا هو الحدث المعتاد . وهو الموجب
للوضوء عندهم .

ومن هؤلاء من قال : فيها تقديم وتأخير . تقديره : إذا قتم
الى الصلاة من النوم ، أو جاء أحد منكم من الغائط ، أو
لامستم النساء .

فيقال : أما تناولها للقائم من النوم للمعتاد : فظاهر لفظها
بتناولها . وأما كونها مخنصة به ، بحيث لا تناول من كان مستيقظاً
وقام الى الصلاة — فهذا ضعيف . بل هي متاوله لهذا لفظاً ومعنى .

وغالب الصلوات يقوم التمس إليها من يقظة : لا من نوم :

كالعصر والمغرب والعشاء . وكذلك الظهر في الشتاء : لكن
الفجر يقومون إليها من نوم . وكذلك الظهر في القائلة . والآية
نعم هذا كله .

لكن قد يقال : إذا أمرت الآية القائم من النوم — لأجل الرياح
التي خرجت منه بغير اختياره — فأمرها للقائم الذي خرج منه
الريح في اليقظة أولى وأحرى . فتكون — على هذا — دلالة الآية
على اليقظة بطريق تنبيه الخطاب وفحواه . وإن قيل : ان اللفظ عام ،
يتناول هذا بطريق العموم اللفظي .

فهذان قولان متوجهان . والآية على القولين عامة . ونعم أيضاً
القيام الى النافلة بالليل والنهار ، والقيام الى صلاة الجنازة ، كما سنبينه
إن شاء الله .

فتى كانت عامة لهذا كله : فلا وجه لتخصيصها .

وقالت طائفة : تقدير الكلام : إذا قتم الى الصلاة وأتمم عدثون
أو قد أحدثتم . فان للتوضي ليس عليه وضوء . وكل هذا عن
الشافعي رحمه الله . ويوجب الشافعي في التيمم ، فان ظاهر القرآن
يقضي وجوب الوضوء والتيمم على كل قائم يخالف هذا .

فان كان قد قال هذا : كان له قولان .

ومن المفسرين من يجعل هذا قول عامة الفقهاء من السلف والخلف ؛ لاتفاقهم على الحكم . فيجعل اتفاقهم على هذا الحكم اتفاقاً على الاضمار ، كما ذكر أبو الفرج ابن الجوزي . قال : وللعلماء في المراد بالآية قولان .

أحدهما : (إذا قتم الى الصلاة) محدثين (فاعسلوا) فصار الحدث مضراً في وجوب الوضوء . وهذا قول سعد بن أبي وقاص ، وأبي موسى ، وابن عباس . رضي الله عنهم ، والفقهاء .

قال : والثاني ، أن الكلام على إطلاقه من غير إضمار ، فيجب الوضوء على كل من يريد الصلاة ، محدثاً كان أو غير محدث .

وهذا مروى عن عكرمة وابن سيرين .

ونقل عنهم : أن هذا الحكم غير منسوخ . ونقل عن جماعة من العلماء : أن ذلك كان واجباً بالسنة . وهو ما روى بريدة رضي الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم ، صلى يوم الفتح خمس صلوات بوضوء واحد . وقال : عمداً فعلته يا عمر » .

قلت : أما الحكم — وهو أن من توضأ لصلاة صلى بذلك

الوضوء صلاة أخرى — فهذا قول عامة السلف والخلف ؛ والخلاف في ذلك شاذ . وقد علم بالنقل للتواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه لم يكن يوجب الوضوء على من صلى ثم قام الى صلاة أخرى ، فانه قد ثبت بالتواتر « أنه صلى للمسلمين يوم عرفة الظهر والعصر جميعاً ، جمع بهم بين الصلاتين » وصلى خلفه ألوف مؤلفة لا يحصيهم الا الله . ولما سلم من الظهر : صلى بهم العصر ، ولم يحدث وضوءاً لا هو ولا أحد ، ولا أمر الناس باحداث وضوء ، ولا نقل ذلك أحد ، وهذا يدل على أن التجديد لا يستحب مطلقاً .

وهل يستحب التجديد لكل صلاة من الخمس ؟ فيه نزاع . وفيه عن أحد رحمه الله روايتان .

وكذلك أيضاً لما قدم مزدلفة : « صلى بهم المغرب والعشاء جمعاً » من غير تجديد وضوء للعشاء . وهو في الموضعين قد قام هو ومع الى صلاة بعد صلاة . وأقام لكل صلاة إقامة . وكذلك سائر أحداث الجمع الثابتة في الصحيحين من حديث ابن عمر . وابن عباس ، وأنس رضي الله عنهم . كلها تقتضي : أنه هو صلى الله عليه وسلم — وللمسلمون خلفه — صلوا الثانية من المجموعتين بطهارة الأولى ، لم يحدثوا لها وضوءاً .

وكذلك هو صلى الله عليه وسلم قد ثبت عنه في الصحيحين من حديث ابن عباس وعائشة وغيرهم « أنه كان يتوضأ لصلاة الليل . فيصلّي به الفجر » مع أنه كان ينام حتى يغط . ويقول « تمام عيناى ولا ينام قلبى » فهذا أمر من أصح ما يكون أنه : كان ينام ثم يصلي بذلك الوضوء الذي توضأ للنافلة ، يصلي به الفريضة . فكيف يقال : إنه كان يتوضأ لكل صلاة ؟ .

وقد ثبت عنه في الصحيح « أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر . ثم قدم عليه وفد عبد القيس . فاشتغل بهم عن الركعتين بعد الظهر حتى صلى العصر ، ولم يحدث وضوءاً » .

وكان يصلى تارة الفريضة ثم النافلة . وتارة النافلة ثم الفريضة . وتارة فريضة ثم فريضة . كل ذلك بوضوء واحد .

وكذلك للمسلمون صلوا خلفه في رمضان بالليل بوضوء واحد مرات متعددة .

وكان للمسلمون على عهدہ يتوضؤون ثم يصلون ما لم يحدثوا ، كما جاءت بذلك الأحاديث الصحيحة . ولم ينقل عنه — لا بأسناد صحيح ولا ضعيف — : أنه أمرهم بالوضوء لكل صلاة .

فالقول باستحباب هذا يحتاج الى دليل .

وأما القول بوجوبه : فبخالف للسنة المتواترة عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولاجماع الصحابة . والنقل عن علي رضي الله عنه بخلاف ذلك لا يثبت ؛ بل الثابت عنه خلافه . وعلي رضي الله عنه أجل من أن يخفى عليه مثل هذا . والكذب على علي كثير مشهور ؛ أكثر منه على غيره .

وأحمد بن حنبل رحمه الله - مع سعة علمه بآثار الصحابة والتابعين - أنكر أن يكون في هذا نزاع . وقال أحمد بن القاسم : سألت أحمد عن صلى الله عليه وسلم أكثر من خمس صلوات بوضوء واحد ؟ فقال : لا بأس بذلك ، اذا لم ينتقض وضوؤه . ما ظننت ان أحداً انكر هذا .

وروى البخاري في صحيحه عن أنس رضي الله عنه قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ عند كل صلاة . قلت : وكيف كنتم تصنعون ؟ قال : يجرىء احداً الوضوء . ما لم يحدث » وهذا هو في الصلوات الخمس المفرقة . ولهذا استحب أحمد ذلك في احد القولين . مع انه كان احياناً يصلي صلوات بوضوء واحد . كما في صحيح مسلم عن بريدة رضي الله عنه قال : « صلى النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفتح خمس صلوات بوضوء واحد » ومسح على خفيه . فقال له عمر : اني

رَأَيْتَكَ صَنَعْتَ شَيْئاً لَمْ تَكُنْ صَنَعْتَهُ ؟ قَالَ : عَمْداً صَنَعْتَهُ يَا عَمْرُ .

والقرآن أيضاً يدل على انه لا يجب على المتوضئ أن يتوضأ مرة ثانية من وجوه :

أحدها : انه سبحانه قال : (وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً) فقد أمر من جاء من الغائط ، ولم يجد الماء : ان يتيمم الصعيد الطيب . فدل على أن الحجي من الغائط يوجب التيمم . فلو كان الوضوء واجباً على من جاء من الغائط ومن لم يحجي ، فان التيمم أولى بالوجوب . فان كثيراً من الفقهاء يوجبون التيمم لكل صلاة . وعلى هذا فلا تأثير للحجي من الغائط . فانه إذا قام الى الصلاة وجب الوضوء أو التيمم ، وإن لم يحجي من الغائط . ولو جاء من الغائط ، ولم يقم الى الصلاة : لا يجب عليه وضوء ولا تيمم ، فيكون ذكر الحجي من الغائط عبثاً على قول هؤلاء .

الوجه الثاني : أنه سبحانه خاطب المؤمنين . لأن الناس كلهم يكونون محدثين فان البول والغائط أمر معتاد لهم ، وكل بني آدم محدث . والأصل فيهم : الحدث الأصغر . فان أحدهم من حين كان طفلاً قد اعتاد ذلك ، فلا يزال محدثاً ، بخلاف الجنابة . فانها إنما تعرض لهم

عند البلوغ . والأصل فيهم : عدم الجنابة . كما أن الأصل فيهم : عدم الطهارة الصغرى ؛ فلماذا قال : (إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم) ثم قال : (وإن كنتم جنباً فاطهروا) فأمرهم بالطهارة الصغرى مطلقاً . لأن الأصل : أنهم كلهم محدثون قبل أن يتوضؤوا . ثم قال : (وإن كنتم جنباً فاطهروا) وليس منهم جنب إلا من أجنب . فلماذا فرق سبحانه بين هذا وهذا .

الثالث : أن يقال : الآية اقتضت وجوب الوضوء إذا قام للمؤمن إلى الصلاة . فدل على أن القيام هو السبب الموجب للوضوء . وأنه إذا قام إلى الصلاة صار واجباً حينئذ وجوباً مضيئاً . فإذا كان العبد قد توضأ قبل ذلك : فقد أدى هذا الواجب قبل تضيئه . كما قال : (إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله) فدل على أن النداء يوجب السعي إلى الجمعة . وحينئذ يتضيئ وقته فلا يجوز أن يشتغل عنه ببيع ولا غيره . فإذا سعى إليها قبل النداء : فقد سبق إلى الحيرات ، وسعى قبل تضيئ الوقت . فهل يقول عاقل : إن عليه أن يرجع إلى بيته ليسعى عند النداء ؟

وكذلك الوضوء : إذا كان للسلم قد توضأ للظهر قبل الزوال ، أو للمغرب قبل غروب الشمس ، أو للفجر قبل طلوعه ، وهو إنما يقوم إلى الصلاة بعد الوقت . فمن قال : إن عليه أن يعيد الوضوء ، فهو

بمنزلة من يقول : إن عليه أن يعيد السعي إذا أتى الجمعة قبل النداء .

والمسلمون على عهد نبيهم كانوا يتوضؤون للفجر وغيرها قبل الوقت وكذلك المغرب . فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعجلها ، ويصليها إذا توارت الشمس بالحجاب . وكثير من أصحابه كانت بيوتهم بعيدة من المسجد . فهؤلاء لو لم يتوضؤوا قبل المغرب : لما أدركوا معه أول الصلاة بل قد تفوتهم جميعاً بعد الموضع . وهو نفسه صلى الله عليه وسلم لم يكن يتوضأ بعد الغروب . ولا من حضر عنده في المسجد ، ولا كان يأمر أحداً بتجديد الوضوء بعد المغرب . وهذا كله معلوم مقطوع به . وما أعرف في هذا خلافاً ثابتاً عن الصحابة : أن من توضأ قبل الوقت عليه أن يعيد الوضوء بعد دخول الوقت . ولا يستحب أيضاً لمثل هذا تجديد وضوء .

وإنما تكلم الفقهاء فيمن صلى بالوضوء الأول : هل يستحب له التجديد ؟ وأما من لم يصل به : فلا يستحب له إعادة الوضوء ؛ بل تجديد الوضوء في مثل هذا بدعة مخالفة لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولما عليه المسلمون في حياته وبعده إلى هذا الوقت .

فقد تبين أن هذا قبل القيام قد أدى هذا الواجب قبل تضييقه ، كالساعي إلى الجمعة قبل النداء . وكان قضي الدين قبل حلوله : وهذا

قال الشافعي وغيره : إن الصبي إذا صلى ثم بلغ لم يعد الصلاة ؛ لأنها تلك الصلاة بعينها ، سابق إليها قبل وقتها . وهو قول في منذهب أحد وهذا القول أقوى من إيجاب الاعادة . ومن أوجبها قاسه على الحج ، وبينها فرق . كما هو مبسوط في غير هذا الموضع .

وهذا الذي ذكرناه في الوضوء : هو بعينه في التيمم . ولهذا كان قول العلماء : إن التيمم كالوضوء ، فهو طهور للسلم ما لم يجد الماء . وإن تيمم قبل الوقت وتيمم للنافلة ، فيصلي به الفريضة وغيرها ؛ كما هو قول ابن عباس . وهو منذهب كثير من العلماء : أبي حنيفة وغيره وهو أحد القولين عن أحمد .

والقول الآخر — وهو التيمم لكل صلاة — هو المشهور من منذهب مالك والشافعي وأحمد . وهو قول لم يثبت عن غيره من الصحابة كما قد بسط في موضعه .

فآية محكمة والله الحمد . وهي على ما دلت عليه ، من أن كل قائم إلى الصلاة فهو مأمور بالوضوء . فإن كان قد توضأ قبل ذلك فقد أحسن وفعل الواجب قبل تضييقه ، وسارع إلى الخيرات ، كمن سعى إلى الجمعة قبل النداء .

فقد تبين أن الآية ليس فيها إضمار ولا تخصيص ، ولا تدل على

وجوب الوضوء مرتين . بل دلت على الحكم الثابت بالسنن المتواترة ، وهو الذي عليه جماعة المسلمين ، وهو وجوب الوضوء على المصلي . كما ثبت في الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ » . فقال رجل من حضرموت : ما الحدث يا أبا هريرة ؟ قال : فساء أو ضراط ، وفي صحيح مسلم وغيره عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يقبل الله صلاة بغير طهور ، ولا صدقة من غلول » .

وهذا يوافق الآية الكريمة . فانه يدل على أنه لا بد من الطهور ، ومن كان على وضوء فهو على طهور ، وانما يحتاج الى الوضوء من كان محدثاً . كما قال : « لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ » وهو اذا توضأ ثم أحدث : فقد دلت الآية على أمره بالوضوء اذا قام الى الصلاة ، واذا كان قد توضأ ، فقد فعل ما أمر به . كقوله : لا تصلي إلا بوضوء . أو لا تصلي حتى تتوضأ ونحو ذلك . مما بين أنه مأمور بالوضوء لجنس الصلاة ، الشامل لأنواعها وأعيانها . ليس مأموراً لكل نوع أو عين بوضوء غير وضوء الآخر . ولا في اللفظ ما يدل على ذلك .

لكن هذا الوجه لا يدل على تقدم الوضوء على الجنس ، كمن أسلم

فتوضاً قبل الزوال أو الغروب ، أو كمن أحدث فتوضاً قبل دخول الوقت . بخلاف الوجه الذي قبله . فانه يتناول هذا كله .

فصل

وقوله تعالى : (اذا قتم الى الصلاة فاغسلوا) يقتضي وجوب الوضوء على كل مصل مرة بعد مرة . فهو يقتضي التكرار ، وهذا متفق عليه بين المسلمين في الطهارة . وقد دلت عليه السنة للتواتر ، بل هو معلوم بالاضطرار من دين المسلمين عن الرسول صلى الله عليه وسلم : أنه لم يأمرنا بالوضوء لصلاة واحدة . بل أمر بأن يتوضأ كلما صلى . ولو صلى صلاة بوضوء ، وأراد أن يصلي سائر الصلوات بغير وضوء : استتيب ، فان تاب وإلا قتل .

لكن المقصود هنا : دلالة الآية عليه . وذلك من لفظ « الصلاة » فان « الصلاة » هنا اسم جنس . ليس المراد صلاة واحدة . فقد أمر اذا قام الى جنس الصلاة أن يتوضأ . والجنس يتناول جميع ما يصله من الصلوات في جميع عمره .

فان قيل : هذا يقتضي عموم الجنس ، فمن أين التكرار ؟ فاذا

قام الى اي صلاة توضأ ، لكن من أين أنه اذا قام إليها يوماً
آخر يتوضأ ؟

قيل : لأنه في هذا اليوم الثاني قائم الى الصلاة . فهو مأمور
بالوضوء اذا قام الى مسمى الصلاة : فحيث وجد قيام الى مسمى الصلاة
فهو مأمور بالوضوء متى وجد ذلك . فعليه الوضوء . وهو كقوله تعالى :
(أقم الصلاة للربك الشمس) فالمراد : جنس الدلوك ، فهو مأمور
باقامة الصلاة له . وكذلك قوله : (فسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس
وقبل غروبها) فهو متناول لكل طلوع وغروب ، وليس المراد
طلوعاً واحداً ، فكأنه قال : قبل كل طلوع لها ، وقبل كل غروب .
واقم الصلاة عند كل دلوك ، وكل صلاة يقوم إليها متوضئاً لها .

وقد تنازع الناس في الأمر المطلق : هل يقضي التكرار ؟ على
ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره .

قيل : يقضيه ، كقول طائفة ، منهم القاضي أبو يعلى وابن عقيل .
وقيل : لا يقضيه ، كقول كثير . منهم أبو الخطاب .

وقيل : ان كان معلقاً بسبب اقتضى التكرار . وهذا هو المنصوص
عن أحمد كآية الطهارة والصلاة .

فان قيل : فهذا لا يتكرر في الطلاق والعتق الملق .

قيل : لأن عتق الشخص الواحد لا يتكرر . وكذلك الطلاق الملق نفسه لا يتكرر ، بل الطلقة الثانية حكمها غير حكم الأولى . وهو محدود بثلاث . ولكن اذا قال الناصر : لله علي ان رزقي الله ولداً أن اعتق عنه . واذا اعطاني مالا أن ازكيه . أو أتصدق بعشره : تكرر . وبسط هذا له موضع آخر .

فصل

قوله تعالى : (وان كنتم مرضى ، أو على سفر ، أو جاء أحد منكم من الغائط ، أو لامستم النساء) الآية . هذا مما أشكل على بعض الناس .

فقال طائفة من الناس : « أو » بمعنى الواو . وجعلوا التقدير : وجاء احد منكم من الغائط . ولاستم النساء .

قالوا : لأن من مقتضى « أو » أن يكون كل من المرض والسفر موجباً للتيمم : كالغائط ولللمسة . وهذا مخالف لمعنى الآية ،

فان « أو » ضد الواو ، والواو : للجمع والتشريك بين المعطوف والمعطوف عليه .

وأما معنى : « أو » فلا يوجب الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه ، بل يقتضي اثبات أحدهما . لكن قد يكون ذلك مع إباحة الآخر كقوله : جالس الحسن أو ابن سيرين ؛ وتعلم الفقه أو النحو ؛ ومنه خصال الكفارة يخير بينها ، ولو فعل الجميع جاز . وقد يكون مع الحصر ؛ يقال للمريض : كل هذا ، أو هذا . وكذلك في الخبر : هي لا تبأت أحدهما ، اما مع عدم علم المخاطب . وهو الشك ، أو مع علمه وهو الإيهام ، كقوله تعالى : (وأرسلناه الى مائة ألف . أو يزيدون) لكن المعنى الذي أراده : هو الاصح ، وهو أن خطابه بالتيمة : للمريض والمسافر ، وان كان قد جاء من الغائط . أو جامع .

ولا ينبغي — على قولهم — أن يكون المراد : أن لا يباح التيمم الا مع هذين . بل التقدير : بالاحتلام ، أو حدث بلا غائط ، فالتيمم هنا أولى ، وهو سبحانه لما أمر كل قائم الى الصلاة بالوضوء ، أمرهم اذا كانوا جنباً : أن يطهروا ، وفيهم المحدث بغير الغائط ، كالقائم من النوم ، والذي خرجت منه الريح . ومنهم الجنب بغير جماع ، بل باحتلام . فالآية عمت كل محدث وكل جنب . فقال تعالى : (وان كنتم مرضى أو على سفر — فتيمموا) فأبلى التيمم للمحدث والجنب اذا

كان مريضاً أو على سفر ، ولم يجد ماء . والتيمم رخصة .

فقد يظن الظان : أنها لا تباح الا مع خفيف الحدث والجنابة كالريح والاحتلام بخلاف الفائط والجماع . فان التيمم مع ذلك ، والصلاة معه : مما تستعظمه النفوس وتهايه . فقد أنكر بعض كبار الصحابة تيمم الجنب مطلقاً . وكثير من الناس يهاب الصلاة مع الحدث بالتيمم ، اذ كان جعل التراب طهوراً كلاً : هو مما فضل الله به محمداً صلى الله عليه وسلم وأمته . ومن لم يستحكم إيمانه : لا يستجيز ذلك .

فبين الله سبحانه : أن التيمم مأمور به مع تغليب الحدث بالفائط ، وتغليب الجنابة بالجماع . والتقدير : وان كنتم مرضى أو مسافرين ، أو كان — مع ذلك — جاء أحد منكم من الفائط ، أو لامستم النساء .

ليس للمقصود : أن يجعل الفائط والجماع فيما ليس معه مرض أو سفر . فانه إذا جاء أحد منكم من الفائط ، أو لامس النساء ، وليسوا مرضى ولا مسافرين . فقد بين ذلك بقوله (إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم) وبقوله : (وإن كنتم جنباً فاطهروا) فدلّت الآية على وجوب الوضوء والغسل على الصحيح والمقيم .

وأيضاً فتخصيصه الجبي من الفائط والجماع : يجوز أن يكون لا تيمم في هذه الحالة ، دون ما هو أخف من ذلك . من خروج الريح ومن

الاحتلام . فان الريح كالثوم ، والاحتلام يكون في المنام . فهناك يحصل الحدث والجنابة والانسان نائم . فاذا كان في تلك الحال يؤمر بالوضوء والغسل ، فاذا حصل ذلك وهو يقظان : فهو أولى بالوجوب . لأن النائم رفع عنه القلم ، بخلاف اليقظان .

ولكن دلت الآية على أن الطهارة يجب . وإن حصل الحدث والجنابة بغير اختياره ، كحدث النائم واحتلامه . وإذا دلت على وجوب طهارة الماء في الحال . فوجوبها مع الحدث الذي حصل باختياره أو يقظته : أولى . وهذا بخلاف التيمم . فانه لا يلزم إذا أبلح التيمم للمعذور الذي أحدث في الثوم باحتلام أو ريح : أن يبيحه لمن أحدث باختياره . فقال تعالى : (أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء) ليعين جواز التيمم لهذين . وإن حصل حدثهما في اليقظة ، وبفعلها وإن كان غليظاً .

ولو كانت « أو » بمعنى الواو : كان تقدير الكلام : ان التيمم لا يباح إلا بوجود الشرطين — المرض ، والسفر — مع الحيء من الغائط والاحتلام . فيلزم من هذا أن لا يباح مع الاحتلام ولا مع الحدث بلا غائط ، كحدث النائم ، ومن خرجت منه الريح . فان الحكم إذا علق بشرطين لم يثبت مع احدهما . وهذا ليس مراداً قطعاً ، بل هو ضد

الحق : لأنه إذا أُبِيح مع الغائط الذي يحصل بالاختيار ، فمع الحفيف وعدم الاختيار أولى .

فتبين أن معنى الآية : وإن كنتم مرضى أو على سفر فتييموا . وإن كان مع ذلك قد جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء . كما يقال : وإن كنت مريضاً أو مسافراً . والتقدير : وإن كنتم أيها القائمون إلى الصلاة — وأنتم مرضى أو مسافرين — قد جئتم من الغائط أو لامستم النساء : ولهذا قال من قال : إنها خطاب للقائمين من النوم : إن التقدير إذا قتم إلى الصلاة ، أو جاء أحد منكم من الغائط ، أو لامستم النساء .

فإنه سبحانه ذكر أولاً فعلهم بقوله : (إذا قتم) (أو جاء أحد منكم من الغائط ، أو لامستم النساء) الثلاثة أفعال . وقوله : (وإن كنتم مرضى أو على سفر) حال لهم . أي كنتم على هذه الحال . ثم قوله : (وإن كنتم على حال العجز عن استعمال الماء — إما لعدمه ، أو لحوف الضرر باستعماله — فتييموا إذا قتم إلى الصلاة من النوم . أو جاء أحد منكم من الغائط ، أو لامستم النساء .

ولكن الذي رجحناه : أن قوله : (إذا قتم) عام : إما لفظاً ومعنى . وإما معنى .

وعلى هذا فالمعنى : إذا قتم إلى الصلاة فتوضؤوا ، أو اغتسلوا ان
 كنتم جنباً . وان كنتم مرضى أو مسافرين ، أو فعلتم ما هو أبلغ في
 الحدث — جثم من الغائط أو لامستم النساء — إذ التقدير : وان
 كنتم مرضى أو مسافرين ، وقد قتم إلى الصلاة أو فعلتم — مع
 القيام إلى الصلاة ، والمرض أو السفر — هذين الأمرين المجيء من
 الغائط ، والجماع . فيكون قد اجتمع قيامكم إلى الصلاة والمرض والسفر
 وأحد هذين . فالقيام موجب للطهارة ، والعذر مبيح ، وهذا القيام .
 فإذا قتم وجب التيمم إن كان قياماً مجرداً . أو جاء أحد منكم من الغائط
 أو لامستم النساء .

ولكن من الناس من يحطف قوله (أو جاء) (أو لامستم) على
 قوله (إذا قتم) والتقدير : وإذا قتم أو جاء أو لامستم . وهذا
 مخالف لنظم الآية . فان نظمها يقضي أن هذا داخل في جزاء الشرط .
 وقوله : (وان كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط
 أو لامستم النساء فيتمموا) فان الذي قاله قريب من جهة المعنى . ولكن
 التقدير : وان كنتم إذا قتم إلى الصلاة مرضى أو على سفر ، أو كان
 مع ذلك : جاء أحد منكم من الغائط ، أو لامستم النساء . فهو تقسيم
 من مفرد ومركب .

يقول : ان كنتم مرضى أو على سفر قاعين إلى الصلاة فقط بالقيام

من النوم أو القعود المعتاد . أو كتم — مع هذا — : قد جاء أحد منكم من الغائط ، أو لامستم النساء .

فقوله تعالى : (وإن كنتم مرضى أو على سفر) خطاب لمن قيل لهم : (إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا) (وإن كنتم جنباً فاطهروا) فالغنى : يأيتها القائم إلى الصلاة توضأ . وإن كنتم جنباً فاغتسل . وإن كنتم مريضاً أو مسافراً تيمم . أو كنتم مع هذا وهذا ، مع قيامك إلى الصلاة وانت محدث ، أو جنب . ومع مرضك وسفرك قد جئت من الغائط ، أو لامست النساء : فقيم إن كنتم معذوراً .

وإيضاح هذا : أنه من باب عطف الخاص على العام الذي يخص بالذكر لامتياز . وتخصيصه بقضي ذلك . ومثل هذا يقال : إنه داخل في العام ، ثم ذكر بخصوصه . ويقال : بل ذكره خاصاً يمنع دخوله في العام . وهذا يجيء في العطف بأو ، وأما بالواو : فمثل قوله تعالى : (وملائكته وجبريل وميكال) وقوله : (وإذا أخذنا من التبين ميثاقهم ومنك ومن نوح وإبراهيم) الآية ومن هذا قوله : (إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر) ونحو ذلك .

وأما في « أو » ففي مثل قوله تعالى : (والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم) وقوله : (ومن يعمل

سوءاً أو بظلم نفسه ثم يستغفر الله يجد الله غفوراً رحيماً (وقوله :
 (ومن يكسب خطيئة أو إثماً ثم يرم به بريئاً فقد احتمل بهتاناً وإثماً
 ميناً) وقوله (فمن خاف من موص جناً أو إثماً) فان الجنف هو
 الليل عن الحق . وإن كان عامداً .

قال عامة المفسرين « الجنف » الخطأ و « الآثم » العمد . قال أبو
 سليمان الدمشقي : الجنف : الخروج عن الحق . وقد يسمى « الخطي »
 العامد « إلا أن للمفسرين علقوا « الجنف » على الخطي . و « الآثم »
 على العامد . ومثله قوله : (ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً) فان « الكفور »
 هو الآثم أيضاً . لكنه عطف خاص على عام . وقد قيل : ها وصفان
 لموصوف واحد ، وهو أبلغ . فان عطف الصفة على الصفة والموصوف
 واحد ، كقوله : (الذي خلق فسوى والذي قدر فهدى) وقوله :
 (هو الأول والآخر والظاهر والباطن) وقوله : (قد أفلح المؤمنون ،
 الذين هم في صلاتهم خاشعون ، والذين هم عن اللغو معرضون ،
 والذين هم للزكاة فاعلون ، والذين هم لفروجهم حافظون) ونظائر
 هذا كثيرة .

قال ابن زيد : الآثم ، للذنب الظالم والكفور . هذا كله واحد .
 قال ابن عطية : هو غير في أنه يعرف الذي ينبغي أن لا يطعمه بأي
 وصف كان من هذين ؛ لأن كل واحد منهم فهو آثم ، وهو كفور ،

ولم يكن للأمة من الكثرة بحيث يطلب الأثم على المعاصي . قال :
واللفظ إنما يقتضي نهى الامام عن طاعة آثم من العصاة ، أو كفور
من المشركين .

وقال أبو عبيدة وغيره : ليس فيها تخيير « أو » بمعنى الواو . وكذلك
قال طائفة : منهم البغوي ، وابن الجوزي .

وقال المهدي : أي لا تطع من آثم أو كفر . ودخول « أو » يوجب
أن لا تطيع كل واحد منها على انفراده . ولو قال : ولا تطع منها آثماً أو
كفوراً ، لم يلزم الهي إلا في حال اجتماع الوصفين .

وقد يقال : ان « الكفور » هو الجاحد للحق ، وان كان مجتهداً خطأً .
فيكون هذا أعم من وجه ، وهذا أعم من وجه التمسك ^(١) .

وقوله تعالى : (وان كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم
من الغائط أو لامستم النساء) من هذا الباب . فانه خاطب المؤمنين .
فقال : (اذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا) وهذا يتناول المحذنين كما تقدم .
ثم قال : (وإن كنتم جنباً فاطهروا) ثم قال « وان كنتم — مع
الحدث والجنابة — مرضى أو على سفر ، ولم تجدوا ماء فقيموا »

(١) يائض في الاصل .

وهذا يتناول كل محدث . سواء كان قد جاء من الغائط أو لم يجيء ، كالاستيقظ من نومه . والمستيقظ إذا خرجت منه الريح . ويتناول كل جنب ، سواء كانت جنبته باحتلام أو جماع . فقال « وإن كنتم محدثون — جنب مرضى أو على سفر — أو جاء أحد منكم من الغائط » وهذا نوع خاص من الحدث ، أو لا مستم النساء « وهذا نوع خاص من الجنابة .

ثم قد يقال : « لفظ الجنب » يتناول النوعين ، وخص المجامع بالذكر ، وكذلك « القائم إلى الصلاة » يتناول من جاء من الغائط ومن أحدث بدون ذلك . لكن خص الجائي بالذكر ، كما في قوله : (فن خاف من موص جنباً أو إثمًا) فالآثم هو للتعبد ، وتخصيصه بالذكر — وإن كان دخل — لبيان حكمه بخصوصه . ولثلاث بظن خروجه عن اللفظ العام . وإن كان لم يدخل فهو نوع آخر . والتقدير : إن كنتم مرضى أو على سفر فتيمّموا . وهذا معنى الآية .

فصل

وقوله : (أو جاء أحد منكم من الغائط) ذكر الحدث الأصغر . فالجاء من الغائط هو مجيء من الموضع الذي يقضي فيه الحاجة . وكانوا

يتناولون الأماكن للتخففة . وهي الغائط . وهو كقولك : جاء من الرحاض .
وجاء من الكنيف ونحو ذلك . هذا كله عبارة عن جاء وقد قضى حاجته
بالبول أو الغائط . والريح يخرج معها .

وقد تنازع الفقهاء : هل تنقض الريح لكونها تستصحب جزءاً من
الغائط . فلا يكون على هذا نوعاً آخر ؟ أو هي لا تستصحب جزءاً من
الغائط . بل هي نفسها تنقض . ونقضها متفق عليه بين المسلمين . وقد
دل عليه القرآن في قوله : (إذا قمتم) سواء كان أريد القيام من النوم
أو مطلقاً . فان القيام من النوم : مراد على كل تقدير . وهو إما نقض
بخروج الريح . هذا مذهب الأئمة الأربعة ، وجمهور السلف والخلف :
أن النوم نفسه ليس بناقض ، ولكنه مظنة خروج الريح .

وقد ذهب طائفة إلى أن النوم نفسه ينقض ونقض الوضوء بقليله وكثيره .
وهو قول ضعيف . وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه كان ينام حتى يبط . ثم يقوم يصلي ولا يتوضأ ، ويقول :
« تمام عيناى ولا ينام قلبى » .

فدل على أن قلبه الذي لم ينام كان يعرف به أنه لم يحدث ، ولو كان
النوم نفسه كالبول والغائط والريح : لنقض كسائر النواقض .

وأيضاً قد ثبت في الصحيحين « أن الصحابة كانوا ينتظرون الصلاة حتى

تحقق رؤوسهم . ثم يصلون ولا يتوضؤون . وهم في المسجد ينتظرون العشاء خلف النبي صلى الله عليه وسلم . »

وفي الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم شغل عن العشاء ليلة ، فأخراها حتى رقدنا في المسجد . ثم استيقظنا . ثم رقدنا ثم استيقظنا . ثم خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم . ثم قال : ليس أحد من أهل الأرض الليلة ينتظر الصلاة غيركم . »

ولمسلم عنه قال « مكثنا ذات ليلة ننتظر رسول الله صلى الله عليه وسلم لصلاة العشاء الآخرة . فخرج علينا حين ذهب ثلث الليل . أو بعضه — ولا ندري أي شيء شغله ، من أهله أو غير ذلك — فقال حين خرج : إنكم لتنتظرون صلاة ما ينتظرها أهل دين غيركم ، ولولا أن يتقل على أمتي لصليت بهم هذه الساعة . ثم أمر المؤذن فأقام الصلاة وصلى . »

ولمسلم أيضاً عن عائشة رضي الله عنها قالت « أتم رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة ، حتى ذهب عامة الليل ، وحتى نام أهل المسجد ، ثم خرج فصل . فقال : إنه لوقتها ، لولا أن أشق على أمتي . »

ففي هذه الأحاديث الصحيحة : أنهم ناموا ، وقال في بعضها « إنهم

رقدوا ثم استيقظوا ثم رقدوا ثم استيقظوا « وكان الذين يصلون خلفه
جماعة كثيرة ، وقد طال انتظارهم وناموا . ولم يستفصل أحداً ، لا سئل
ولا سأل الناس : هل رأيتم رؤيا ؟ أو هل مكن أحدكم مقعده ؟ أو
هل كان أحدكم مستنداً ؟ وهل سقط شيء من أعضائه على الأرض ؟
فلو كان الحكم يختلف لسألهم .

وقد علم انه في مثل هذا الانتظار بالليل — مع كثرة الجمع —
يقع هذا كله . وقد كان يصلي خلفه النساء والصبيان .

وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت : « أتم رسول الله
صلى الله عليه وسلم ليلة من الليالي بصلاة العشاء ، فلم يخرج
رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى قال عمر بن الخطاب : نام النساء
والصبيان . فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال لأهل المسجد
حين خرج عليهم : ما ينتظروا أحد من أهل الأرض غيركم . وذلك قبل
أن يفسوا الاسلام في الناس » .

وقد خرج البخاري هذا الحديث في « باب خروج النساء الى
المسجد بالليل والغسل » وفي « باب النوم قبل العشاء لمن غلب عليه
النوم » وخرجه في « باب وضوء الصبيان وحضورهم الجماعة » وقال فيه
« إنه ليس أحد من أهل الأرض يصلي هذه الصلاة غيركم » .

وهذا يبين أن قول عمر « نام النساء والصبيان » يعني والناس في المسجد ينتظرون الصلاة .

وهذا يبين أن المنتظرين للصلاة ، كالذي ينتظر الجمعة إذا نام أي نوم كان لم ينتقض وضوؤه . فان النوم ليس بنافض . وإنما النافض : الحدث . فاذا نام التوم المعتاد ، الذي يختاره الناس في العادة — كنوم الليل والقائلة — فهذا يخرج منه الريح في العادة ، وهو لا يدري إذا خرجت ، فلما كانت الحكمة خفية لا نعلم بها : قام دليلها مقامها . وهذا هو التوم الذي يحصل هذا فيه في العادة .

وأما التوم الذي يشك فيه : هل حصل معه ريح أم لا ؟ فلا ينقض الوضوء . لأن الطهارة ثابتة بيقين . فلا تزول بالشك .

والناس في هذه المسألة أقوال متعددة . ليس هذا موضع تفصيلها لكن هذا هو الذي يقوم عليه الدليل .

وليس في الكتاب والسنة نص بوجوب النقض بكل نوم ..

فان قوله : « العين وكاء السه . فاذا نامت العينان استطلق الوكاء » قد روي في السنن من حديث علي بن أبي طالب ومعاوية

رضي الله عنها ، وقد ضعفه غير واحد . ويتقدير صحته : فانما فيه « اذا نامت .
العينان استطلق الوكاه » وهذا يفهم منه : أن النوم المعتاد هو الذي يستطلق
منه الوكاه . ثم نفس الاستطلاق لا ينقض . وانما ينقض ما يخرج مع
الاستطلاق . وقد يسترخي الانسان حتى ينطلق الوكاه ولا ينقض وضوءه .

وانما قوله في حديث صفوان بن عسال « أمرنا أن لا نزرع خفافنا .
اذا كنا سفرأ — او مسافرين — ثلاثة ايام ولياليهن ، إلا من جنبه .
لكن من غائط او بول او نوم » فهذا ليس فيه ذكر نقض النوم .
ولكن فيه : أن لابس الحفين لا يزرعها ثلاثة ايام إلا من جنبه ولا يزرعها
من الغائط والبول والنوم ، فهو نهى عن زرعها لهذه الأمور . وهو يتناول
النوم الذي ينقض . ليس فيه : أن كل نوم ينقض الوضوء .

هذا إذا كان لفظ « النوم » من كلام النبي صلى الله عليه وسلم .
فكيف إذا كان من كلام الراوي ؟ وصاحب الشريعة قد يعلم أن الناس إذا
كانوا قعوداً او قياماً في الصلاة او غيرها . فينمسون أحدهم وينام ، ولم
يأمر أحداً بالوضوء في مثل هذا .

أما الوضوء من النوم المعروف عند الناس : فهو الذي يترجح معه
في العادة خروج الريح وأما ما كان قد يخرج معه الريح . وقد
لا يخرج : فلا ينقض على أصل الجمهور . الذين يقولون : اذا شك هل
ينقض أو لا ينقض ؟ أنه لا ينقض . بناء على يقين الطهارة .

فصل

وهو سبحانه أمرنا بالطهارتين الصغرى والكبرى ، وبالتيمم عن كل منها ، فقال : (إذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا) فأمر بالوضوء . ثم قال : (وإن كنتم جنباً فاطهروا) فأمر بالتطهر من الجنابة ، كما قال في الحيض : (فلا تقربوهن حتى يطهرن . فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله) وقال في سورة النساء : (ولا جنباً الا عاري سبيل حتى تنقلوا) وهذا يبين أن التطهر هو الاغتسال .

والقرآن يدل على أنه لا يجب على الجنب إلا الاغتسال ، وأنه إذا اغتسل جاز له أن يقرب الصلاة . وللفنسل من الجنابة ليس عليه نية رفع الحدث الأصغر ، كما قال جمهور العلماء . والمشهور في مذهب أحد : أن عليه نية رفع الحدث الأصغر ، وكذلك ليس عليه فعل الوضوء ، ولا ترتيب ولا موالاة عند الجمهور . وهو ظاهر مذهب أحد .

وقيل : لا يرتفع الحدث الأصغر إلا بها .

وقيل : لا يرتفع حتى يتوضأ . روي ذلك عن أحد .

والقرآن يقتضي : أن الاغتسال كاف . وأنه ليس عليه بعد الغسل من الجنابة حدث آخر ، بل صار الأصغر جزءاً من الأكبر . كما أن الواجب في الأصغر جزء من الواجب في الأكبر فإن الأكبر يتضمن غسل الأعضاء الأربعة .

ويدل على ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم لأم عطية واللواتي غسلن ابنته : « اغسلها ثلاثاً ، أو خمساً ، أو أكثر من ذلك ، إن رأيتن ذلك بما وسدر . وابدأن بيمينها ومواضع الوضوء منها » .

فجعل غسل مواضع الوضوء جزءاً من الغسل ، لكنه يقدم كما تقدم لليمان .

وكذلك الذين نقلوا صفة غسله ، كعائشة رضي الله عنها ، ذكرت « أنه كان يتوضأ ، ثم يفيض الماء على شعره ، ثم على سائر بدنه » ولا يقصد غسل مواضع الوضوء مرتين ، وكان لا يتوضأ بعد الغسل .

فقد دل الكتاب والسنة على أن الجنب والحائض لا يغسلان أعضاء الوضوء ، ولا ينويان وضوءاً ، بل يتطهران ويغتسلان كما أمر الله تعالى .

وقوله : (فاطمروا) أراد به الاغتسال . فدل على أن قوله في الحيض (حتى يطهرن فإذا تطهرن) أراد به الاغتسال ، كما قاله الجمهور :

مالك والشافعي وأحمد . وأن من قال : هو غسل الفرج . كما قاله داود ، فهو ضعيف .

فصل

قال الله عز وجل : (وإن كنتم مرضى أو على سفر ، أو جاء أحد منكم من الغائط ، أو لامستم النساء . فلم تجدوا ماء . فتييموا صعيداً طيباً) .

فقوله « فلم تجدوا ماء » يتعلق بقوله « على سفر » لا بالمرض . والمرضى يتييم وإن وجد الماء . والمسافر إنما يتييم إذا لم يجد الماء . ذكر سبحانه وتعالى التوعين الفاليتين : الذي يتضرر باستعمال الماء . والذي لا يجده .

وقوله « على سفر » يعم السفر الطويل والقصير . كما قاله الجمهور .

وقوله : « وإن كنتم مرضى » كقوله في آية الخوف : (ولا جناح عليكم إن كان بكم أذى من مطر أو كنتم مرضى أن تضعوا أسلحتكم) وقوله في الأحرام : (فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه)

وفي الصيام (فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر)
ولم يوقت الله تعالى وقتاً في المرض .

والذي عليه الجمهور : أنه لا يشترط فيه خوف الهلاك . بل من
كان الوضوء يزيد مرضه ، أو يؤخر برأه . يتيمم . وكذلك في الصيام
والاحرام . ومن يتضرر بللله لبرد . فهو كالمرضى عند الجمهور . لكن
الله ذكر الضرر العام ، وهو المرض . بخلاف البرد . فإنه إما يكون
في بعض البلاد لبعض الناس الذين لا يقدرُونَ على الماء الحار .

وكذلك ذكر المسافر الذي لا يجد الماء ، ولم يذكر الحاضر . فإن
عدمه في الحضر نادر . لكن قد يحبس الرجل وليس عنده إلا ما يكفيه
لشربه . كما أن المسافر قد لا يكون معه إلا ما يكفيه لشربه وشرب
دوابه . فهذا عند الجمهور عادم للماء فيتيمم .

فصل

وقوله : (أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء) .

ذكر أعظم ما يوجب الوضوء . وهو قضاء الحاجة . وأغلظ
ما يوجب الفسل ، وهو ملازمة النساء . وأمر كلا منهما . إذا كان

مريضاً أو مسافراً لا يجد الماء : أن يتيمم . وهذا هو منهج جمهور
الخلف والسلف .

وقد ثبت تيمم الجنب في أحاديث صحاح وحسان ، كحديث عمار بن ياسر
رضي الله عنها . وهو في الصحيحين . وحديث عمران بن حصين . رضي
الله عنه وهو في البخاري . وحديث أبي ذر ، وعمرو بن العاص ،
ومالك الشجعة رضي الله عنهم . وهو في السنن .

فهانان آيتان من كتاب الله ، وخمسة أحاديث عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم . وقد عرفت مناظرة ابن مسعود في ذلك لأبي موسى الأشعري
رضي الله عنها .

ولهذا نظر كثيرة عن الصحابة . إذا عرفتها تعرف دلالة الكتاب
والسنة عن الرجل العظيم القدر ، تحقيقاً لقوله : (فان تنازعتم في شيء
فردوه الى الله والرسول) ولا يرد هذا النزاع إلا إلى الله والرسول
المعصوم المبلغ من الله ، الذي لا ينطق عن الهوى ، ان هو الا وحي يوحى .
الذي هو الواسطة بين الله وبين عباده .

فصل

ونذكر هذا على قوله : (أو لامستم النساء) .

المراد به : الجماع . كما قاله ابن عباس رضي الله عنها وغيره من العرب . وهو يروى عن علي رضي الله عنه وغيره . وهو الصحيح في معنى الآية . وليس في نقض الوضوء من مس النساء ، لا كتاب ولا سنة . وقد كان المسلمون دائماً يمسون نساءهم . وما نقل مسلم واحد عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه أمر أحداً بالوضوء من مس النساء .

وقول من قال : إنه أراد ما دون الجماع ، وإنه ينقض الوضوء . فقد روى عن ابن عمر والحسن « باليد » وهو قول جماعة من السلف في المس بشهوة . والوضوء منه حسن مستحب لاطفاء الشهوة . كما يستحب الوضوء من الغضب لاطفائه . وأما وجوبه : فلا .

وأما المس المجرد عن الشهوة : فما أعلم يُنقض به أصلاً عن السلف .

وقوله تعالى : (أو لامستم النساء) لم يذكر في القرآن الوضوء

منه . بل إنما ذكر التيمم ، بعد أن أمر المحدث القائم للصلاة :
بالوضوء . وأمر الجنب بالاغتسال فذكر الطهارة بالصعيد الطيب . ولا
بد أن يبين التوعين .

وقوله : (أو جاء أحد منكم من الغائط) بيان لتيمم هذا .

وقوله : (أو لامستم النساء) لم يذكر واحداً منها لبيان
طهارة الماء .

إذا كان قد عرف أصل هذا . فقلوه (إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا) وقوله :
(وإن كنتم جنباً فاطهروا) فالآية ليس فيها إلا أن اللابس إذا لم
يجد الماء يتيمم . فكيف يكون هذا من الحدث الأصغر ؟ بأمر من
مس للمرأة أن يتيمم ، وهو لم يأمره أن يتوضأ . فكيف يأمر بالتيمم من
لم يأمره بالوضوء ؟ وهو إنما أمر بالتيمم من أمره بالوضوء والاغتسال .
ونظير هذا يطول . ومن تدبر الآية قطع بأن هذا هو المراد .

فصل

ودلت الآية على أن المسافرين : يجمع أهلهم ، وإن لم يجد الماء ،
ولا يكره له ذلك كما قاله الله في الآية . وكما دلت عليه الأحاديث .
حديث أبي خر وغيره .

فصل

وقوله : (فتيّموا صعيّداً طليّاً ، فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ، ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ، ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون) دليل على أن التيمم مطهر كالسوا .

وكذلك ثبت في صحيح السنة : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الصعيد الطيب طهور المسلم ، وإن لم يجد الماء عشر سنين . فإذا وجدت الماء فأمسه بشرتك فإن ذلك خير » رواه الترمذي وصححه ورواه أبو داود والنسائي .

وفي الصحيح عنه : قال « جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً » .

وهو — صلى الله عليه وسلم — جعل التراب طهوراً في طهارة الحدث وطهارة الجنب . كما قال في حديث أبي سعيد « إذا أتى أحكم المسجد فليقلب نعليه فلينظر فيها ، فإن كان بهما أذى — أو خبث — فليدلكهما بالتراب . فإن التراب لهما طهور » وقال في حديث أم سلمة

« ذيل المرأة يطهره ما بعده » .

فدل على أن التيمم مطهر ، يجعل صاحبه طاهراً ، كما يجعل الماء مستعمله في الطهارة طاهراً ، إن لم يكن جنباً ولا محدثاً .
فمن قال : إن للتيمم جنب أو محدث ، فقد خالف الكتاب والسنة .
بل هو متطهر .

وقوله في حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه « أصليت بأصحابك وأنت جنب ؟ » استفهام . أي هل فعلت ذلك ؟ فأخبره عمرو رضي الله عنه : أنه لم يفعله بل تيمم لحوفه : أن يقتله البرد . فسكت صلى الله عليه وسلم عنه ، وضحك . ولم يقل شيئاً .

فان قيل : إن هذا إنكار عليه : أنه صلى مع الجنب . فانه يدل على أن الصلاة مع الجنب لا تجوز . فانه صلى الله عليه وسلم لم ينكر ما هو منكراً ، فلما أخبره : أنه صلى بالتيمم . دل على أنه لم يصل وهو جنب .

فالحديث حجة على من احتج به ، وجعل التيمم جنباً ومحدثاً .
والله يقول : (وإن كنتم جنباً فاطهروا) فلم يجز الله له الصلاة حتى يتطهر . والتيمم قد تطهر بنص الكتاب والسنة . فكيف يكون جنباً

غير متطهر ؟ لكنها طهارة بدل . فإذا قدر على الماء بطلت هذه الطهارة وتطهر بلل الماء حينئذ . لأن البول للتقدم جعله محدثاً . والصعيد جعله مطهراً ، إلى أن يجد الماء . فإن وجد الماء فهو محدث بالسبب المتقدم لا أن الحدث كان مستمراً .

ثم من قال : التيمم ميسر لا رافع . فإن نزاعه لفظي . فانه إن قال : إنه ييسر الصلاة مع الجنابة والحدث . وإنه ليس بطهور ، فهو يخالف النصوص . والجنابة محرمة للصلاة . فيمتنع أن يجتمع الميسر والمحرم على سبيل التمام . فإن ذلك يقتضي اجتناب الضدين . والتيمم غير ممنوع من الصلاة . فالتمتع ارتفع بالاتفاق . وحكم الجنابة التمتع . فإذا قيل بوجوده ، بدون مقتضاها — وهو التمتع — فهذا نزاع لفظي .

فصل

وفي الآية دلالة على أن التخلي لا يجب عليه غسل فرجه بلل الماء ، إنما يجب الماء في طهارة الحدث بسبيله . على أن إزالة النجس والنجس لا يتعين لها الماء ، فانه على ذلك تدل النصوص ؛ إذ كان النبي صلى الله عليه وسلم أمر فيها تارة بلل الماء ، وتارة بغير الماء . كما قد بسط في مواضع .

إذ المقصود هنا : التنبه على ما دلت عليه الآية . فان قوله :
(أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء ، فلم يجذوا ماء فتيتموا)
نص في أنه عند عدم الماء يصلي وإن تنوط . بلا غسل .

وقد ثبت في السنة « أنه يكفيه ثلاثة أحجار » وأما مع العنبر :
فانه قال : (إذا قتم إلى الصلاة فاغسلوا) وهذا يتناول كل قائم ،
وهو يتناول من جاء من الغائط ، كما يتناول من خرجت منه الرج .
فلو كان غسل الفرجين بلءاء واجباً على القائم إلى الصلاة : لكان
واجباً كوجوب غسل الأعضاء الأربعة .

والقرآن يدل على أنه لا يجب عليه إلا ما ذكره من الغسل
والمسح ، وهو يدل على أن التوضيء والمتميم متطهر . والفرجان جاءت
السنة بالاكفءاء فيها بالاستجءار .

وقوله تعالى : (فيه رجال يحبون أن يتطهروا ، والله يحب
المطهرين) يدل على أن الاستجءاء مستحب ، يحبه الله ، لا أنه
واجب . بل لما كان غير هؤلاء من المسلمين لا يستجءون بلءاء — ولم
ينهم على ذلك بل أقرم . ولكن خص هؤلاء بللدح — دل على
جواز ما فعله غير هؤلاء . وأن فعل هؤلاء أفضل ، وأنه مما فضل
الله به الناس بعضهم على بعض .

فصل

الترتيب في الوضوء وغيره من العبادات والعقود : النزاع فيه مشهور .

فذهب الشافعي وأحمد : يجب . ومذهب مالك وأبي حنيفة : لا يجب . وأحمد قد نص على وجوبه نصراً متعددة . ولم يذكر المتقدمون — كالقاضي ، ومن قبله — عنه نزاعاً .

قال أبو محمد : لم أر عنه فيه خلافاً .

قال : وحكى أبو الخطاب : رواية أخرى عن أحمد : أنه غير واجب .

قلت : هذه أخذت من نعه في القبضة للاستنشاق . فلو أخر عنها ما بعد غسل الرجلين : ففيه عن أحمد روايتان منوصتان . فإنه قال في إحدى الروايتين : إنه لو نسيها حتى صلى : تمضمض واستنشق ، وأعاد الصلاة ، ولم يعد الوضوء : لما في السنن عن المقدم ابن معدي كرب « أنه أتى بوضوء . ففصل كفيه ثلاثاً ، ثم غسل وجهه ثلاثاً ، ثم غسل ذراعيه ثلاثاً ثم تمضمض واستنشق » .

فغير أبي الخطاب فرق بينهما وبين غيرها ، بأن الترتيب إنما يجب فيها ذكر في القرآن . وما ليسا في القرآن .

وأبو الخطاب — ومن تبعه — رأوا هذا فرقاً ضعيفاً .

فإن الأنف والفم لو لم يكونا من الوجه لما وجب غسلها . ولهذا خرج الأصحاب : أنها من الوجه . كما قال الحرق وغيره « والفم والأنف من الوجه » ولأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يستفتح بها غسل الوجه . يبدأ بغسل ما بطن منه . وقدم المضمضة ، لأن الفم أقرب إلى الظاهر من الأنف . ولهذا كان الأمر به أوكد . وجاءت الأحاديث الصحيحة بالأمر به . ثم كان النبي صلى الله عليه وسلم يغسل سائر الوجه .

فاذا قيل بوجوبها مع النزاع ، فهما كسائر ما نوزع فيه . مثل البياض الذي بين العذار والأذن ، فالك وغيره يقول : ليس من الوجه . وفي التزعين والتحذيف ثلاثة أوجه .

قيل : هما من الرأس . وقيل : من الوجه .

والصحيح : أن التزعين من الرأس ، والتحذيف من الوجه . فلو نسي ذلك فهو كما لو نسي المضمضة والاستنشاق .

فتسوية أبي الخطاب أقوى .

وعلى هذا : فأحمد إنما نص على من ترك ذلك ناسياً . ولهذا قيل له : نسي المضمضة وحدها ؛ فقال : الاستنشاق عندي أوكد . يعنى إذا نسي ذلك وصلى . قال : يغسلها ، ويبعد الصلاة . والاعادة إذا ترك الاستنشاق عنده أوكد ، للأمر به في الأحاديث الصحيحة . وكذلك الحديث المرفوع ، فان جميع من نقل وضوء النبي صلى الله عليه وسلم أخبروا : أنه بدأ بهما .

وهذا حكى فعلاً واحداً . فلا يمكن الجزم بأنه كان متعمداً .

وحينئذ فليس في تأخيرها عمداً سنة ، بل السنة في النسيان . فان النسيان متيقن . فان الظاهر : أنه كان ناسياً إذا قدر الشك . فاذا جاز مع التعمد ، فمع النسيان أولى . فالتأني معذور بكل حال . بخلاف المتعمد . وهو القول الثالث . وهو الفرق بين المتعمد لتنكيس الوضوء وبين المعذور بنسيان أو جهل . وهو أرجح الأقوال . وعليه يدل كلام الصحابة ، وجهور العلماء .

وهو الموافق لأصول المذهب في غير هذا الموضع . وهو المنصوص عن أحمد في الصورة التي خرج منها أبو الخطاب .

فمن ذلك : إذا أخل بالترتيب بين التيمم والحلق . فان الجاهل يعذر بلا خلاف في المذهب . وأما العالم المتعمد : فنه روايتان ،

والسنة إنما جاءت عن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يسأل عن ذلك ؟ فيقول : افعَل ، ولا حرج » لأنهم قدموا وأخروا بلا علم . لم يعمدوا المخالفة للسنة . وإلا فالقرآن قد جاء بالترتيب لقوله : (ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدى محله) وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إني قلت هديي ، ولبت رأسي . فلا أحل وأحلق حتى أنحر » .

وقوله (ثم ليقضوا نفثهم وليوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق) أدل على الترتيب من قوله : (إن الصفا والمروة من شعائر الله) .

لكن يقال : قد فرقوا بأن هذه عبادة واحدة مرتبط بعضها ببعض وتلك عبادات ، كالحج والعمرة والصلاة والزكاة .

وهكذا فرق أبو بكر عبد العزيز بين الوضوء وغيره . فقال : ذاك كله من الحج : السماء والذبح والحلق والطواف . والحج عبادة واحدة . ولهذا متى وطئ قبل التحلل الأول فسد الحج عند الجمهور . وهل يحصل كاللم وحده ، أو كاللم والحلق ؟ على روايتين .

ومنها : إذا نسي بعض آيات السورة في قيام رمضان . فإنه لا يعيدها ، ولا يعيد ما بعدها ، مع أنه لو تعدد تكيس آيات السورة

وقراءة المؤخر قبل المقدم : لم يجز بالانفاق . وإنما النزاع في ترتيب
السور . نص على ذلك أحمد . وحكاه عن أهل مكة . سئل عن الامام
في شهر رمضان يدع الآيات من السورة . ترى لمن خلفه أن يقرأها؟
قال : نعم . ينبغي له أن يفعل . قد كانوا بمكة يوكلون رجلاً يكتب
ما ترك الامام من الحروف وغيرها . فإذا كان ليلة الحتمة أعاده .

قال الأصحاب — كأبي محمد — وإنما استحب ذلك لتتم الحتمة .
وبكمل الثواب .

فقد جعل أهل مكة وأصحابه إعادة المنسي من الآيات
وخدمه بكل الحتمة والثواب ، وإن كان قد أخل بالترتيب هنا . فانه
لم يقرأ تمام السورة . وهذا مأثور عن علي رضي الله عنه « أنه نسي
آية من سورة . ثم في أثناء القراءة : قرأها ؛ وعاد الى موضعه ، ولم
يشعر أحد أنه نسي إلا من كان حافظاً .

فهكذا من ترك غسل عضو أو بعضه نسياناً يغسله وحده ؛ ولا
يعيد غسل ما بعده ؛ فيكون قد غسله مرتين . فان هذا لا حاجة إليه .

وهذا التفصيل يوافق ما نقل عن الصحابة والأكثرين ؛ فان
الأصحاب وغيرهم فعلوا كما نقله ابن المنذر عن علي ، ومكحول والتخمي ،

والزهري والأوزاعي ، فيمن نسي مسح رأسه ، فرأى في لحيته بللاً .
فمسح به رأسه . فلم يأمره بلعادة غسل رجله . واختاره ابن المنذر .

وقد نقل عن علي . وابن مسعود « ما أبالي بأي أعضائي بدأت »
قال أحمد : إنما عني به اليسرى على اليمنى : لأن عجزها من
الكتاب واحد .

ثم قال أحمد : حدثني جرير عن قابوس عن أبيه « أن علياً سئل
ف قيل له : أهدنا يستعجل ، فيضلل شيئاً قبل شيء ؟ فقال : لا . حتى
يكون كما أمره الله تعالى » فهذا الذي ذكره أحمد عن علي يدل على
وجوب الترتيب .

وما نقله ابن المنذر في صورة النسيان : يدل على أن الترتيب
يسقط مع النسيان ، ويبعد المنسى فقط .

فدل على أن التفصيل قول علي رضي الله عنه .

وقد ذكر من أسقطه مطلقاً : ما روى عن ابن مسعود رضي الله
عنه أنه قال : « لا بأس أن تبدأ برجليك قبل يديك » .

لكن قال أحمد وغيره : لا نعرف لهذا أصلاً ؛ ونقلوا في الوجوب

عن سعيد بن المسيب وعطاء والحسن . وهؤلاء أئمة التابعين .

وصورة النسيان مرادة قطعاً . فتين أنها قول جمهور السلف ،
أو جميعهم .

والأمر للشكر : أن تعتمد تكيس الوضوء . فلا ريب أن هذا
مخالف لظاهر الكتاب ، مخالف للسنة للتواترة . فان هذا لو كان جائزاً
لكان قد وقع أحياناً ، أو تبين جوازه — كما في ترتيب التسييح —
لما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « أفضل الكلام — بعد القرآن —
أربع . وهن من القرآن : سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ،
والله أكبر . لا يضرك بأيتن بدأت » .

ومما يدل على ذلك شرعاً ومذهباً : أن من نسي صلاة صلاحها
إذا ذكرها بالنص .

وقد سقط الترتيب هنا في مذهب أحد بلا خلاف . ومذهب أبي
حنيفة وغيره .

ولكن حكى عن مالك : أنه لا يسقط . وقالوا ذلك على
ترتيب الطهارة .

وقول النبي صلى الله عليه وسلم « من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها » نص في أنه يصلها في أي وقت ذكر . وليس عليه غير ذلك .

وقد سلم الأصحاب : أن ترتيب الجمع لا يسقط بالنسيان .

وعموم الحديث يدل على سقوطه . فلو كانت للنسيئة هي الأولى من صلاتي الجمع : أعادها وحدها بموجب النص . ومن اوجب إعادة الثانية فقد خالف .

وكذلك يقال في سائر أهل الأعذار ، كالللبوق إذا أدركهم في الثانية : صلاها معهم ، ثم صلى الأولى . كما لو أدرك بعض الصلاة . وليس ترتيب صلاته على أول الصلاة بأعظم من ترتيب آخر الصلاة على أولها .

وإذا كان هكذا سقط ما أدرك ، ويقضى ما سقط ؛ فهذا في الصلاتين أولى ؛ لا سيما وهو إذا لم يدرك من المغرب إلا تشهدا تشهد ثلاث تشهدات ، كما في حديث ابن مسعود المشهور في قصة مسروق وحديثه .

وهذا أصل ثابت بالنص والاجماع ، يعتبر به نظائره ؛ وهو سقوط الترتيب عن اللبوق .

وكانوا في أول الاسلام لا يرتبون . فيصلون ما فاتهم . ثم يصلون مع الامام . لكن نسخ ذلك . وقد روى أن أول من فعله معاذ . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « قد سن لكم معاذ فاتبعوه » .

والأئمة الأربعة : على أنه يقرأ في ركعتي القضاء بالحمد وسورة .

وكذلك لو أدرك الامام ساجداً سجد معه بالنص وانفاق الأئمة .

فقد سجد قبل القيام لم تابعة الامام وإن لم يعتد به . لكنه لو فعل هذا عمداً لم يجز . فلو كبر وسجد ثم قام : لم تصح صلاته .

لكن هذا يستدل به على أن الركعة الواحدة يجب فيها الترتيب . فان هذا السجود — ولو ضم إليه بعد السلام ركوعاً مجرداً — لم يصح ذلك ركعة . بل عليه أن يأتي بركعة بعدها سجدة ، لأنه أخل بالترتيب والموالاتة .

فكذلك إذا نسي الركوع حتى تشهد وسلم . ففيه قولان في المذهب : هل تبطل صلاته ؟ والنصوص إن لم يطل الفصل بني على ما مضى ، وهو قول الشافعي رحمه الله وغيره .

وذهب طائفة من العلماء إلى سقوط الموالاتة والترتيب في الصلاة

مع النسيان . فقال مكحول ، ومحمد بن أسلم — في المصلى : ينسى سجدة أو ركعة — يصلها متى ما ذكرها . ويسجد للسهو . وقال الأوزاعي — لرجل نسي سجدة من صلاة الظهر ، فذكرها في صلاة العصر — يخفي في صلاته . فإذا فرغ سجد .

ويدل على هذا القول : أحاديث سجود السهو . فانها تدل على أنه يتم الصلاة ، ثم يسجد للسهو ، ولو مع طول الفصل .

وأما المسبوق : فالسجود الذي فعله مع الامام : كان لمتابعة الامام . ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم لأبي بكر « زادك الله حرصاً ، ولا تعد » ، وهو متمكن من أن يأتي بالركعة بعد السلام فلا عذر له حتى (١) وإذا نسي ركعاً من الأولى حتى شرع في الثانية . ففيها قولان .

مالك وأحمد لا يقولان بالتلفيق . بل تلو المني ركعاً . وتقوم هذه مقامها . ولكن هل يكون ذلك بالقراءة أو بالركوع ؟ فيه نزاع .

والشافعي يقول : ما فعله بعد الركوع المني ، فهو لغو . لأن فعله في غير محله لا أن يفعل نظيره في الثانية . فيكون هو تمام الأول

(١) خرم بالاصل .

كما لو سلم من الصلاة . ثم ذكر . فان السلام يقع لغواً .

فأحمد ومالك يقولان : هو إنما يقصد بما فعله أن يكون من الركعة الثانية . لم يقصد أن يكون من الأولى ، وهو اذا قرأ أو ركع في الركعة الثانية : أمكن أن يجعلها هي الأولى . فان الترتيب بين الركعات يسقط بالعذر ؛ فلا وجه لابطال هذه ، ولا يكون فاعلاً له في غير محله ، إلا إذا جعلت هذه ثانية . فاذا جعلت الأولى : كان قد فعله في محله .

وإذا قيل : هو قصد الثانية قبل ، وقصد بالسجود فيها السجود في الثانية لرعاية ترتيبه في أبعاض الركعة بأن لا يجعل بعضها في ركعة غيرها : أولى من رعابتها في الركعتين . فان جعل الأولى ثانية يجوز للعذر ، كما في المسبوق . وأما جعل سجود الثانية تماماً للأولى : فلا نظير له في الشرع . وبسط هذا له مكان آخر .

والمقصود هنا : سقوط الترتيب في الوضوء بالنسيان . وكذلك سقوط الموالاة كما هو قول مالك . وكذلك بغير النسيان من الأعذار ، مثل بعد الماء . كما نقل عن ابن عمر . فان الصلاة نفسها إذا جاز فيها عدم الموالاة للعذر ؛ فالوضوء أولى : بدليل صلاة الخوف في حديث ابن عمر ، وأحاديث سجود السهو .

وأما حديث صاحب اللمعة ، التي كانت في ظهر قدمه : فمثل هذا لا ينسى . فدل أنه تركها تفريطاً .

والموالة في غسل الجنابة : لا تجب ، للحديث الذي فيه أنه « رأى في بدنه موضعاً لم يصبه الماء ، فحصر عليه شعره »

والأصحاب فرقوا بينه وبين الوضوء . فانه لا يجب ترتيبه ، فكذلك الموالة . ومالك يوجب للموالة . وإن لم يوجب الترتيب في الوضوء .

وأما في الفصل : فالبدن كعضو واحد . والعضو الواحد لا ترتيب فيه بالاتفاق . وأما تعدد تفريق الفصل : فهو كتعدد تفريق غسل العضو الواحد . لكن فرق بينها ؛ فان غسل الجنابة كازالة النجاسة ، لا يتعدى حكم الماء محله ؛ بخلاف الوضوء . فان حكمه طهارة جميع البدن ، والمضوء أربعة أعضاء . وهذا محل نظر . والجنب إذا وجد بعض ما يكفيه استعماله . وأما المتوضئ : ففيه قولان للأصحاب . ومن جوز ذلك جعل الوضوء يتفرق للعذر ، وجعل ما غسل يحصل به بعض الطهارة . وكذلك للماسح على الخفين إذا خلعهما . هل يقتصر على مسح الرجلين أو بعيد الوضوء ؟ فيه قولان ، هما روايتان .

وقد قيل : ان للأخذ هو الموالة . وقيل : إن للأخذ أن

الوضوء لا ينتقض . فاذا عاد الحدث الى الرجل عاد الى جميع الأعضاء .
وهذا عند العذر : فيه نزاع كما تقدم .

وقد يكون الترتيب شرطاً لا يسقط بجهل ولا نسيان . كما في الحديث الصحيح : « من ذبح قبل الصلاة فأنما هو شاة لحم » فالذبح للأضحية : مشروط بالصلاة قبله . وأبو بردة بن نيار رضي الله عنه كان جاهلاً . فلم يعنره بالجهل . بل أمره بإعادة الذبح . بخلاف الذين قدموا في الحج : الذبح على الرمي ، أو الحلق على ما قبله . فإنه قال « افعل ولا حرج » فهاتان سنتان : سنة في الأضحية ، اذا ذبحت قبل الصلاة : أنها لا تجزى . وسنة في الهدى ، اذا ذبح قبل الرمي جهلاً : أجزأ .

والفرق بينها — والله أعلم — أن الهدى صار نسكاً بسوقه الى الحرم وتقليده وإشعاره . فقد بلغ محله في المكان والزمان . فاذا قدم جهلاً : لم يخرج عن كونه هدياً ؛ وأما الأضحية : فأنها قبل الصلاة لا تميز عن شاة اللحم . كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « من ذبح قبل الصلاة ، فأنما هي شاة لحم قدمها لأهله » وإنما هي نسك بعد الصلاة . كما قال تعالى : (فصل لربك وانحر) وقال : (ان صلاتي ونسكي) فعارفعه قبل هذا الوقت : كالصلاة قبل وقتها .

فهذا وقت الأضحية ؛ وقته بعد فعل الصلاة ، كما بين الرسول صلى الله عليه وسلم ذلك في الأحاديث الصحيحة . وهو قول الجمهور من العلماء ؛ مالك وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل ، وغيرهم . وإنما قدر وقتها بمقدار الصلاة : الشافعي ومن وافقه من أصحاب أحمد . كالحرقى .

وفي الأضحية : يشترط في أحد القولين . ان يذبح بعد الامام . وهو قول مالك ، واحد القولين في مذهب أحمد . ذكره أبو بكر . والحجة فيه : حديث جابر في الصحيح .

وقد قيل : إن قوله (لاتقدموا بين يدي الله ورسوله) نزلت في ذلك وكذلك في الافاضة من عرفة قبل الامام قولان في مذهب أحمد : يجب فيه دم . فهذا عند من يوجه بمنزلة اتباع المأموم الامام في الصلاة .

فصل

وما ذكره من نصه على قراءة ما نسي : يدل على ان الترتيب يسقط بالنسيان في القراءة . وقد ذكر أحد واصحابه : أن موالاة الفاتحة واجبة ، واذا تركها لعذر نسيان ، قالوا — واللفظ لأبي محمد — وإن كثر ذلك — أي الفصل — استأنف قراءتها إلا أن يكون للسكوت

مأموراً به ، كالأوموم بشرع في قراءة الفاتحة ثم بسمع قراءة الامام
 فينصت له . ثم اذا سكك الامام : أتم قراءتها واجزأته . أو ما إليه أحمد .
 وكذلك إن كان السكوت نسياناً أو نوباً ، أو لانتقاله إلى غيرها غلطاً :
 لم تبطل . فاذا ذكر : أتى بما بقي منها . فان تمادى فيها هو فيه
 — بعد ذكرها — أبطلها . ولزمه استئنافها . قال وان قدم
 آية منها في غير موضعها : أبطلها . وان كان غلطاً . رجع الى موضع
 الغلط فأتىها .

فلم يسقطوا الترتيب بالعذر . كما أسقطوا الموالاة . فان الموالاة
 أخف . فانه لو قرأ بعض سورة اليوم وبعضها غداً : جاز . ولو نكسها :
 لم يحجز .

ويفرق في الترتيب بين الكلام المستقل الذي اذا أتى به وحده
 كان مما يسوغ تلاوته ، وبين ما هو مرتبط بغيره . فلو قال : (صراط
 الذين أنعمت عليهم) لم يكن هذا كلاماً مفيداً حتى يقول : (اهدنا
 الصراط المستقيم . صراط الذين أنعمت عليهم) ولو قال (اياك نعبد
 واياك نستعين) ثم قال (الحمد لله رب العالمين . الرحمن الرحيم) كان
 مفيداً . لكن مثل هذا لا يقع فيه أحد . ولا يتبدى أحد الفاتحة بثل
 ذلك ، لا عمداً ولا غلطاً . وإنما يقع الغلط فيما يحتاج فيه إلى الترتيب .
 فهذا فرق بين ما ذكرود فيما ينسى من الفاتحة وما ينسى من الحمة .

فصل

ومما يبين أن الترتيب يسقط إذا احتاج إلى التكرار بلا تفریط من الانسان : أن التيمم يجزى بضربة واحدة ، كما دل عليه الحديث الصحيح — حديث عمار بن ياسر رضي الله عنهما — وهو مذهب أحمد بلا خلاف . وهو في الصحيحين من حديث أبي موسى . ومن حديث ابن أزي .

ففي حديث ابن أزي « إنما كان يكفيك هكذا . فضرب بكفيه الأرض ونفخ فيها . ثم مسح بها وجهه وكفيه » وكذلك لمسلم في حديث أبي موسى « إنما كان يكفيك أن تقول هكذا . وضرب يديه إلى الأرض . فنفض يديه . فمسح وجهه وكفيه » والبخاري « ومسح وجهه وكفيه مرة واحدة » .

وقد اختلف الأصحاب في هذه الصفة .

ف قيل : يرتب . فيمسح وجهه بيطون أصابعه ، وظاهر يديه براحة .

وقيل : لا يجب ذلك . بل يمسح بها وجهه وظاهر كفيه .

وعلى الوجهين : لا يؤخر مسح الراحتين إلى ما بعد الوجه . بل
يمسحها : إما قبل الوجه ، وإما مع الوجه ، وظهور الكفين .
ولهذا قال ابن عقيل : رأيت التيمم بضربة واحدة قد اسقط ترتيباً مستحقاً
في الوضوء . وهو أنه بعد أن مسح باطن يديه مسح وجهه .

وفي الصحيحين من حديث عمار بن ياسر من طريق أبي موسى
رضي الله عنهما ، قال « إنما بكفك أن تقول يسديك هكذا . ثم
ضرب يديه الأرض ضربة واحدة ، ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر
كفيه ووجهه » لفظ البخاري « وضرب بكفيه ضربة على الأرض . ثم
نفضها ، ثم مسح بها ظهر كفه بشماله — أو ظهر شماله بكفه — ثم
مسح بها وجهه » .

وهذا صريح في أنه لم يمسح الراحتين بعد الوجه . ولا يختلف
مذهب أحد : أن ذلك لا يجب . وأما ظهور الكفين : فرواية البخاري
صريحة في « أنه مر على ظهر الكف قبل الوجه » وقوله في الرواية
الأخرى « وظاهر كفيه » يدل على أنه مسح ظاهر كل منهما
براحة اليد الأخرى . وقال فيها « ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر
كفيه قبل الوجه » .

وقال أبو محمد : فرض الراحتين سقط بامرار كل واحدة على ظهر

الكف . وهذا إما يوجب سقوط فرض باطن الراحة . وأما باطن الأصابع : فعلى ما ذكره سقط مع الوجه .

وعلى كل حال : فباطن اليدين بصيها التراب حين يضرب بهما الأرض . وحين يمسح بهما الوجه ، وظهر الكفين . وإن مسح إحداها بالأخرى ، فهو ثلاث مرات .

ولو كان الترتيب واجباً لوجب أن يمسح باطنهما بعد الوجه . وهذا لا يمكن مع القول بضربة واحدة . ولو فعل ذلك للزم تكرار مسحهما مرة بعد مرة . فسقط لذلك . فإن التيمم لا يشرع فيه التكرار ، بخلاف الوضوء . فانه — وإن غسل يديه ابتداءً ، وأخذ بهما الماء لوجهه فهو — بعد الوجه يغسلهما إلى المرفقين . وهو يأخذ الماء بهما . فيتكرر غسلهما ؛ لأن الوضوء يستحب فيه التكرار في الجملة . لأنه طهارة بالماء ؛ ولكن لو لم يغسل كفيه بعد غسل الوجه فهو محل نظر ، فانه يغترف بهما الماء ، وقد قالوا : إذا نوى الاغتراف لم يصر الماء مستعملاً . وإن نوى غسلهما فيه : صار مستعملاً . وإن لم ينو شيئاً ففيه وجهان .

والصحيح : أنه لا يبصر مستعملاً ، وإن نوى غسلهما فيه ؛ لمجيء السنة بذلك . وهذا يقتضي أن غسلهما بنية الاغتراف لا تحصل به طهارتهما بل لابد من غسل آخر .

والأقوى : أن هذا لا يجب . بل غسلها بنية الاغتراف يجزىء
عن تكرار غسلها ، كما في التيمم .

وأيضاً فإنه يفصل ذراعيه يديه : فيكون هذا غسلًا لباطن اليد .

ولو قيل : بل بقي غسلها ابتداءً ، ومع الوجه بسقط فرضها . كما قيل
مثل ذلك في التيمم : لكان متوجهاً . فإنه قال في الوضوء : (فأنسلوا
وجوهكم وأيديكم إلى المرافق) كما قال في التيمم : (فامسحوا بوجوهكم وأيديكم
منه) ففي الوضوء آخر ذكر اليد .

لكن الرواية التي انفرد بها البخاري : تبين أنه مسح ظهر الكفين
قبل الوجه . وسائر الروايات مجملة ، تقتضي أنه لما مسح لم يمسح الراحتين
بعد الوجه . فكذلك ظهر الكفين ، بل مسح ظهرهما مع بطنهما : لأن
مسحهما جملة أقرب إلى الترتيب . فإن مسح العض الواحد بعضه مع
بعض أولى من تفريق ذلك .

وأيضاً : فتكون الراحتان ممسحتين مع ظهر الكف . والاعتداد
بذلك أولى من الاعتداد بمسحهما مع الوجه .

وما ذكره بعض الأصحاب — من أنه يجعل الأصابع للوجه .
وبطون الراحتين لظهور الكفين — خلاف ما جاءت به الأحاديث .

وليس في كلام أحمد ما يدل عليه . وهو متعسر ، او متعذر . وهو بدعة
لا أصل لها في الشرع . وبطون الأصابع لا تكاد تستوعب الوجه .

وإنما احتاجوا الى هذا ليجعلوا بعض التراب لظاهر الكفين
بعد الوجه .

فيقال لهم : كما ان الراحتين لا يمسحان بعد الوجه بلا نزاع ،
فكذلك ظهر الكفين . فاتهم — وان مسحوا ظهر الكفين بالراحتين
يبطون الأصابع — مسحوا مع الوجه : مسح باليدين قبل الوجه ، كما
قال ابن عقيل ؛ ولهذا اختار المجد : أنه لا يجب الترتيب فيه ، بل يجوز
مسح ظهر الكفين قبل الوجه ، كما دل عليه الحديث الصحيح ، والحديث
الصحيح يدل على أنه يمسح الوجه وظاهر الكفين بذلك التراب ، وأن
مسح ظهر الكفين بما بقي في اليدين من التراب يكفي لظهر الكفين . فان
ألفاظ الحديث كلها تتعلق بأنه يمسح وجهه يديه ، ومسح اليدين احداها
بالأخرى : لم يجعل بعض باطن اليد للوجه وبعضه للكفين ، بل يباطن اليدين
مسح وجهه ومسح كفيه ، ومسح احداها بالأخرى .

وأجاب القاضي ومن وافقه — متابعة لأصحاب الشافعي — بأنه إذا
تيمم لجرح في عضو : يكون التيمم فيه عند وجوب غسله ، فيفصل بالتيمم
بين أبعاض الوضوء ، هذا فعل مبتدع ، وفيه ضرر عظيم ، ومشقة لا

تأتي بها الشريعة . وهذا ونحوه إسراف في وجوب الترتيب ، حيث لم يوجه الله ورسوله . والنفاة يجوزون التكيس لغير عذر ، وخيار الأمور أوساطها ، ودين الله بين الغالي والجاني . والله أعلم .

وسئل

هل يقوم التيمم مقام الوضوء فيما ذكر ، أم لا ؟ .

فأجاب : يقوم التيمم مقام الطهارة بلقاء . فما يبيحه الاغتسال والوضوء من المنوعات يبيحه التيمم .

وسئل أيضاً رحمه الله

عن رجل قد أصابته جنابة وهو في بستان ، ولم يكن عنده إلا ماء بارد ، ويخاف الضرر على نفسه باستعماله ، والحمام بعيد منه ؛ بحيث إذا وصل إلى الحمام واغتسل خرج الوقت . فهل إذا تيمم للجنابة وتوضأ وصلى في الوقت يلزمه إعادة ؟ وهل يأتى بذلك ؟ أو يأتى إذا تيمم ؟ . وهل التيمم يقوم مقام الماء ؛ فيجوز له التيمم لنا فلة ، ويصلي بها فريضة . أو يصلي فريضتين في وقتين بتيمم واحد ؟ .

فأجاب : — الحمد لله رب العالمين . يجب على كل مسلم أن يصلي الصلوات الخمس في مواقيتها ، وليس لأحد قط أن يؤخر الصلاة عن وقتها ، لا لعذر . ولا لغير عذر . لكن العذر يبيح له شيئين : يبيح له ترك ما يعجز عنه ، ويبيح له الجمع بين الصلاتين .

فما عجز عنه البعد من واجبات الصلاة سقط عنه . قال الله تعالى : (فاتقوا الله ما استطعتم) . وقال تعالى : (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) . (ولا تكلف نفس الا وسعها) . وقال — لما ذكر آية الطهارة — : (ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم) الآية . وقد روى في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « اذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه . وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » .

فالمرضى يصلي على حسب حاله . كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لمران بن حصين : « صل قائما . فان لم تستطع فقاعدا . فان لم تستطع فعلى جنب » . وسقط عنه ما يعجز عنه من قيام ، وقعود ، او تكميل الركوع والسجود . ويفعل ما يقدر عليه . فان قدر على الطهارة بالماء تطهر ، واذا عجز عن ذلك لعدم الماء ، أو خوف الضرر باستعماله تيمم . وصلى ولا إعادة عليه . لما يتركه من القيام والقعود باتفاق العلماء ، وكذلك لا إعادة إذا صلى بالتيمم باتفاقهم ، ولو كان في بدنه نجاسة

لا يمكنه إزالتها صلى بها ولا إعادة عليه أيضا عند عامة العلماء .

ولولم يجد إلا ثوباً نجساً فقبل يصلي عرياناً ، وقبل يصلي وبعيد ،
وقبل يصلي في الثوب النجس ولا يعيد ، وهو أصح أقوال العلماء .

وكذلك للمسافر اذا لم يقدر على استعمال الماء صلى بالتيمم . وقيل :
يعيد في الحضر ، وقيل : يعيد في السفر ، وقيل : لا إعادة عليه لا
في الحضر ولا في السفر . وهو أصح أقوال العلماء . فالصحيح من
أقوالهم أنه لا إعادة على احد فعل ما أمر به بحسب الاستطاعة ، وانما
يعيد من ترك واجباً يقدر عليه . مثل من تركه لنياسه ، أو نومه .
كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « من نام عن صلاة أو نسيها
فليصلها إذا ذكرها لا كفارة لها إلا ذلك » وقد أمر النبي صلى الله
عليه وسلم من نوضاً وترك لمعة لم يصبها الماء من قدمه يعيد
الوضوء والصلاة .

وما ترك لجهله بالواجب ، مثل من كان يصلي بلا طمأنينة ، ولا
يعلم أنها واجبة ، فهذا قد اختلفوا فيه : هل عليه الاعادة بعد خروج
الوقت اولا ؟ على قولين معروفين . وهما قولان في مذهب أحمد
وغيره ، والصحيح إن مثل هذا لا إعادة عليه : فان النبي صلى الله
عليه وسلم قد ثبت عنه في الصحيح أنه قال للاعرابي المسمى في

صلاته : « اذهب فصل فانك لم تصل — مرتين او ثلاثاً — فقال :
والذي بعثك بالحق لا أحسن غير هذا ؛ فعلمني ما يجزئني في صلاتي » .
فعلمه النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة بالطمأنينة ، ولم يأمره بإعادة ما
مضى قبل ذلك الوقت ، مع قوله : والذي بعثك بالحق لا أحسن غير
هذا ؛ ولكن أمره أن يعيد تلك الصلاة ؛ لأن وقتها باق . فهو مأمور
بها أن يصلها في وقتها ، وأما ما خرج وقته من الصلاة فلم يأمره بإعادته
مع كونه قد ترك بعض واجباته ، لأنه لم يكن يعرف وجوب
ذلك عليه .

وكذلك لم يأمر عمر بن الخطاب — رضي الله عنه — أن
يقضي ما تركه من الصلاة ؛ لأجل الجنابة . لأنه لم يكن يعرف أنه
يجوز الصلاة بالتيمم .

وكذلك المستحاضة قالت له : اني استحاض حيضة شديدة منكرة
تمنعي الصوم والصلاة فأمرها أن تتوضأ لكل صلاة ، ولم يأمرها
بقضاء ما تركته .

وكذلك الذين أكلوا في رمضان حتى تبين لأحدهم الجبال البيض
من الجبال السود ، أكلوا بعد طلوع الفجر . ولم يأمرهم بالإعادة ،
فهؤلاء كانوا جهالاً بالوجوب . فلم يأمرهم بقضاء ما تركوه في حال

الجهل . كما لا يؤمر الكافر بقضاء ما تركه في حال كفره وجاهليته ؛
بخلاف من كان قد علم الوجوب ، وترك الواجب نسياناً . فهذا أمره
به إذا ذكره .

وأمر النائم من حين يستيقظ ، فانه حين النوم لم يكن مأموراً
بالصلاة ، فهذا كان النائم اذا استيقظ قرب طلوع الشمس يتوضأ
ويغتسل ، وإن طلعت الشمس عند جمهور العلماء : كالشافعي وأحمد
وأبي حنيفة ، واحدى الروايتين عن مالك ؛ بخلاف من كان مستيقظاً
والوقت واسع ، مثل الذي يكون نائماً في بستان أو قرية والماء بارد
يضره . والحمام بعيد منه ان خرج إليه ذهب الوقت ، فانه يتيمم ويصلي
في الوقت ، ولا يؤخر الصلاة بعد خروج الوقت .

وكذلك لو كان في المصروع قد تعذر عليه دخول الحمام : اما
لكونه لم يفتح ، أو لبعدها عنه ، أو لكونه ليس معه ما يعطى الخامي
أجرته ونحو ذلك ؛ فانه يصلي بالتيمم لأن الصلاة بالتيمم فرض إذا عجز
عن الماء لعدم ، أو لحوف الضرر باستعماله ، ولا إعادة على أحد من
هؤلاء ، ففي كثير من الضرر لا إعادة عليه باتفاق المسلمين : كالمرضى
والمسافر . وبعض الضرر تنازع فيه العلماء . والصحيح أنه لا إعادة على
أحد صلى بحسب استطاعته كما أمر .

فمن صور النزاع من عدم الماء في الحضر ، ومن نيم لحشية البرد .
وكذلك سائر من ترك واجباً لعذر نادر غير متصل ، فإنه يجب عليه
الاعادة عند الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين ، ولا يجب عليه
الاعادة عند مالك ، وأكثر العلماء ، وأحمد في إحدى الروايتين عنه .

وإذا فوت الصلاة حتى خرج الوقت بأن يؤخر صلاة الليل الى
النهار . والنهار الى الليل ، فإنه يأتى بذلك . كما قال النبي صلى الله عليه
وسلم في الحديث الصحيح : « من فاتته صلاة العصر فكأنما وتر
أهله وماله » وقد جوز بعض العلماء تأخير الصلاة في بعض الأوقات
كحال المسابقة . كقول أبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين .

والذي عليه أكثر العلماء أنه لا يجوز تأخير الصلاة بحال ،
وهو قول مالك والشافعي ، وأحمد في ظاهر مذهبه ، لكن يجوز الجمع
بين الصلاتين لعذر عند أكثر العلماء . كما جمع النبي صلى الله عليه
وسلم بين الظهر والعصر برفة وبين المغرب والعشاء بمزدلفة ، والجمع في هذين
للموضعين ثابت بالسنة للتواتر ، وانفاق العلماء . وكذلك ثبت في
الصحيح عن النبي — صلى الله عليه وسلم — أنه كان يجمع في
السفر إذا جد به السير ، وأنه صلى بالبلدنة ثمانياً جمعاً الظهر والعصر ،
وسبعاً المغرب والعشاء ، أراد بذلك أن لا يخرج أمته . لقوله تعالى :
(ما جعل عليكم في الدين من حرج) .

فلهذا كان مذهب الامام أحمد وغيره من العلماء كطائفة من أصحاب مالك وغيره : أنه يجوز الجمع بين الصلاتين اذا كان عليه حرج في التفريق . فيجمع بينها للمريض ، وهو مذهب مالك وطائفة من أصحاب الشافعي ، ويجوز الجمع بين المغرب والعشاء في المطر عند الجمهور : كمالك ، والشافعي ، وأحمد . وقال أحمد : يجمع اذا كان له شغل . وقال القاضي أبو يعلى : اذا كان له عذر يبيح له ترك الجملة والجماعة جاز الجمع .

فذهب فقهاء الحجاز ، وفقهاء الحديث : كمالك ، والشافعي ، وأحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه ، وأبي ثور ، وابن المنذر ، وغيرهم يجوز الجمع بين الصلاتين في الجملة ، ولا يجوز التفويت بأن يؤخر صلاة النهار الى الليل ، وصلاة الليل الى النهار .

ومذهب طائفة من فقهاء الكوفة كأبي حنيفة وغيره ، أنه لا يجوز الجمع الا بعرفة ، ومزدلفة . وكذلك إذا تعذر فعلها في الوقت أخرها عن الوقت ، وقول من أمر بالجمع بين الصلاتين من غير تفويت أرجح من قول من أمر بالتفويت ، ولم يأمر بالجمع : فان الكتاب والسنة يدلان على أن الله أمر بفعل الصلاة في وقتها ، وأمر بالمحافظة عليها . كما قال تعالى : (حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى) هذه زلت

ناسخة لتأخير الصلاة يوم الحندق . وقال النبي صلى الله عليه وسلم :
« صلوا الصلاة لوقتها » .

وقد دل الكتاب والسنة على أن المواقيت « خمسة » في حال الاختيار ، وهي : « ثلاثة » في حال العذر ، ففي حال العذر إذا جمع بين الصلاتين : بين الظهر والعصر ، وبين المغرب والعشاء ، قائماً صلى الصلاة في وقتها ، لم يصل واحدة بعد وقتها ؛ ولهذا لم يجب عليه عند أكثر العلماء أن ينوي الجمع ، ولا ينوي القصر . وهذا قول مالك وأبي حنيفة وأحمد في نصوصه المعروفة . وهو اختيار أبي بكر عبد العزيز .

ولهذا كان عند جمهور العلماء : كمالك والشافعي وأحمد إذا طهرت الحائض في آخر النهار صلت الظهر والعصر جميعاً ، وإذا طهرت في آخر الليل صلت للمغرب والعشاء جميعاً ، كما نقل ذلك عن عبد الرحمن ابن عوف ، وأبي هريرة ، وابن عباس ؛ لأن الوقت مشترك بين الصلاتين في حال العذر ، فإذا طهرت في آخر النهار فوقت الظهر باق ، فتصلها قبل العصر . وإذا طهرت في آخر الليل فوقت المغرب باق في حال العذر : فتصلها قبل العشاء .

ولهذا ذكر الله المواقيت نارة خمساً ، وبذكرها ثلاثاً نارة ،

كقوله : (وأقم الصلاة طرفي النهار وزلفاً من الليل) الآية . وهو وقت المغرب والعشاء . وكذلك قال الله تعالى : (أقم الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل . وقرآن الفجر) . والدلوك هو الزوال ، وغسق الليل هو اجتماع ظلمة الليل ، وهذا يكون بعد مغيب الشفق . فأمر الله بالصلاة من الدلوك الى الفسق ، فرض في ذلك الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء ، ودل ذلك على ان هذا كله وقت الصلاة ، فمن الدلوك الى المغرب وقت الصلاة ، ومن المغرب الى غسق الليل وقت الصلاة . وقال : (وقرآن الفجر) لأن الفجر خست بطول القراءة فيها ، ولهذا جعلت ركعتين في الحضر والسفر ، فلا تقصر ولا تجمع الى غيرها ، فانه عوض بطول القراءة فيها عن كثرة العدد .

فصل

وأما التيمم لكل صلاة ، ولو وقت كل صلاة ، ولا يبلي الفرض بالتيمم للتأفلة : لأن التيمم طهارة ضرورية ، والحكم المقدر بالضرورة مقدر بقدرها . فلا يتيمم قبل الوقت ، ولا يبقى بعده . وهو ميسر للصلاة لا رافع للحدث : لأنه اذا قدر على استعمال الماء استعماله من غير تجديد حدث ، فلم أن الحدث كان باقياً ، وانما أيسر للضرورة .

فلا يستيح الا ما نواه . فهذا هو المشهور من مذهب مالك والشافعي وأحمد .

وقيل : بل التيمم يقوم مقام الماء مطلقاً . يستيح به كما يستباح بللأ ، ويتيمم قبل الوقت كما يتوضأ قبل الوقت ، ويبقى بعد الوقت كما تبقى طهارة الماء بعده . وإذا تيمم لنافلة صلى به الفريضة ، كما أنه اذا توضأ لنافلة صلى به الفريضة . وهذا قول كثير من أهل العلم ، وهو مذهب ابى حنيفة وأحمد في الرواية الثانية . وقال أحمد : هذا هو القياس .

وهذا القول هو الصحيح ، وعليه يدل الكتاب والسنة والاعتبار؛ فان الله جعل التيمم مطهراً كما جعل الماء مطهراً . فقال تعالى : (فتييموا صعيداً طيباً ، فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ، ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ؛ ولكن يريد ليطهركم) الآية . فأخبر تعالى أنه يريد ان يطهرنا بالتراب ، كما يطهرنا بللأ .

وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « فضلنا على الناس بخمس : جعلت صفوفنا كصفوف الملائكة ، وأحلنا لنا الغنائم ، ولم تخل لأحد قبلي . وجعلت لي الأرض مسجداً ، وطهوراً وفي لفظ فأبما رجل أدركته الصلاة من أمتي فعنده مسجده وطهوره »

وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة . وبعث إلى الناس عامة « وفي صحيح مسلم عن حذيفة أنه صلى الله عليه وسلم قال : « فضلنا على الناس بثلاث : جعلت صفوفنا كصفوف الملائكة . وجعلت لنا الأرض مسجداً ، وترتها لنا طهوراً » .

فقد بين صلى الله عليه وسلم : أن الله جعل الأرض لأتمه طهوراً . كما جعل للماء طهوراً .

وعن أبي ذر قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : « الصعيد الطيب طهور للمسلم ، ولو لم يجد الماء عشر سنين . فإذا وجدت الماء فامسه بشرتك فإن ذلك خير » قال الترمذي حديث حسن صحيح . فأخبر أن الله جعل الصعيد الطيب طهور للمسلم ، ولو لم يجد الماء عشر سنين .

فمن قال إن التراب لا يطهر من الحدث فقد خالف الكتاب والسنة . وإذا كان مطهراً من الحدث امتنع أن يكون الحدث باقياً . مع أن الله طهر المسلمين بالتييم من الحدث : فالتيمم رافع للحدث . مطهر لصاحبه ، لكن رفع موقت إلى أن يقدر على استعمال الماء ، فإنه يدل عن الماء ، فهو مطهر ما دام الماء متعذراً ، كما أن لللقط يملك اللقطة ما دام لم يأتها صاحبها ، وكان ملك صاحبها ملكاً موقناً إلى ظهور المالك . فإنه

كان بدلاً عن المالك ، فإذا جاء صاحبها خرجت عن ملك الملتقط الى ملك صاحبها . وما ثبت بنص أو إجماع لا يطلب له نظير يقاس به ، وإنما يطلب النظر لما لا نعلمه الا بالقياس والاعتبار . فيحتاج أن نعتبره بنظير ، وأما ما شرعه الله ورسوله فعلينا أن نتبع ما أنزل إلينا من ربنا ، ولا نطلب لذلك نظيراً ، مع أن الاعتبار يوافق النص . كما قال أحمد القياس أن يجعل التراب كالماء .

وعلى هذا القول الصحيح يتيمم قبل الوقت ان شاء ، ويصلي ما لم يحدث ، أو بقدر على استعمال الماء ، وإذا تيمم لنفل صلى به فريضة ، ويجمع بالتيمم الواحد بين فرضين ، ويقضي به الفأيت .

وأحباب القول الآخر احتجوا بآثار منقولة عن بعض الصحابة وهي ضعيفة لا تثبت ، ولا حجة في شيء منها ولو ثبتت . وقول القائل : إنها طهارة ضرورية فتقدر بقدر الحاجة . قيل له : نعم ! والانسان محتاج أن لا يزال على طهارة ، فيتطهر قبل الوقت ؛ فإنه محتاج إلى زيادة الثواب ؛ ولهذا يصلى النافلة بالتيمم باتفاق المسلمين ، وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه تيمم لرد السلام في الحضر ، وقال : « إني كرهت أن أذكر الله إلا على طهر » فدل على أن التيمم يكون مستحباً تارة ، وواجباً أخرى . أي يتيمم في وقت لا يكون التيمم واجباً عليه أن يتيمم ، وان كان شرطاً للصلاة والتيمم

قبل الوقت مستحب ، كما أن الوضوء قبل الوقت مستحب .

وأصح أقوال العلماء أنه يتيمم لكل ما يخاف فوته ، كالجنابة ، وصلاة العيد ، وغيرها مما يخاف فوته ، فإن الصلاة بالتيمم خير من تفويت الصلاة ، كما أن صلاة التطوع بالتيمم خير من تفويته ، ولهذا يتيمم للتطوع من كان له ورد في الليل يصليه ، وقد أصابه جنابة ، والماء بارد يضره ، فإذا تيمم وصلى التطوع ، وقرأ القرآن بالتيمم كان خيراً من تفويت ذلك .

فقول القائل : إنه حكم مقيد بالضرورة . فيقدر بقدرها . ان أراد به أن لا يفعل إلا عند تعذر الماء ، فهو مسلم . وإن أراد به أنه لا يجوز التيمم الا اذا كان التيمم واجباً ، فقد غلط . فإن هذا خلاف السنة ، وخلاف اجماع المسلمين ، بل يتيمم للواجب ، ويتيمم للمستحب كصلاة التطوع ، وقراءة القرآن المستحبة ، ومس المصحف المستحب .

والله قد جعله طهوراً للمسلمين عند عدم الماء ، فلا يجوز لأحد أن يضيق على المسلمين ما وسع الله عليهم ، وقد أراد رفع الحرج عن الأمة فليس لأحد أن يجعل فيه حرجاً . كما فعله طائفة من الناس . أثبتوا فيه من الحرج ما هو معلوم .

ولهذا كان الصواب أنه يجوز التيمم ضربة واحدة للوجه والكفين

ولا يجب فيه ترتيب ؛ بل إذا مسح وجهه بباطن راحتيه أجزأ ذلك من الوجه والراحتين . ثم يمسح ظهور الكفين بعد ذلك فلا يحتاج أن يمسح راحتيه مرتين ، وعلى هذا دلت السنة . وبسط هذه المسائل في موضع آخر . والله أعلم .

وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن الرجل إذا لم يجد ماء ، أو تعذر عليه استعماله لمرض ، أو يخاف من الضرر من شدة البرد ، وأمثال ذلك . فهل يتيمم ؟ أم لا ؟

فأجاب : التيمم جائز إذا عدم الماء ، وخاف المرض باستعماله ، كما نبه الله تعالى على ذلك بذكر المريض ، وذكر من لم يجد الماء . فمن كان للماء بضره بزيادة في مرضه ، لأجل جرح به ، أو مرض ، أو لحشية البرد ونحو ذلك ، فإنه يتيمم سواء كان جنباً أو محدثاً ، ويصلي .

وإذا جاز له الصلاة جاز له الطواف ، وقراءة القرآن ، ومس المصحف ، واللبث في المسجد . ولا إعادة عليه إذا صلى ، سواء كان في الحضر أو في السفر ، في أصح قولي العلماء .

فإن الصحيح أن كل من فعل ما أمر به بحسب قدرته من غير

تفريط منه ، ولا عدوان . فلا إعادة عليه . لا في الصلاة . ولا في الصيام ، ولا الحج . ولم يوجب الله على العبد أن يصلي الصلاة الواحدة مرتين ، ولا بصوم شهرين في عام ، ولا يحج حجين . إلا أن يكون منه تفريط ، أو عدوان . فان نسي الصلاة كان عليه أن يعليها إذا ذكرها ، وكذلك إذا نسي بعض فرائضها : كالطهارة ، والركوع ، والسجود . وأما إذا كان عاجزاً عن المفروض : كن صلى عرياناً لعدم السترة ، أو صلى بلا قراءة لانعقاد لسانه . أو لم يتم الركوع والسجود لمرضه ونحو ذلك ، فلا إعادة عليه . ولا فرق بين العذر الناصر ، والمعتاد ، وما يدوم وما لا يدوم .

وقد اتفق المسلمون على أن للمسافر إذا عدم الماء صلى بالتيمم ، ولا إعادة عليه ، وعلى أن العريان إذا لم يجد سترة صلى ، ولا إعادة عليه . وعلى أن المريض يصلي بحسب حاله ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لعمران بن حصين : « صل قائماً ، فان لم تستطع فقاعداً ، فان لم تستطع فاعلى جنب » ولا إعادة عليه .

وسئل رحمه الله

عن رجل يصبح جنباً ، وليس عنده ما يدخل به الحمام ، ولا يمكنه أن يفتسل في بيته من أجل البرد . فهل له أن يتيمم ويصلي ،

وبقرأ القرآن أم لا ؟ وهل اذا فعل ذلك تجب عليه الاعداء ؟ أم لا ؟. واذا كان عنده ما يرهنه على أجرة الحمام فهل يجب عليه ذلك ؟ أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . يجوز للرجل اذا عدم الماء أو خاف الضرر باستعماله ، وان كان جنباً . فاذا خشي إذا اغتسل بالماء البارد أن يضره ولا يمكنه الاغتسال بالماء الحار في بيت ولا حمام ، ولا غيرها ، جاز له التيمم ، ولا إعادة على الصحيح . وان أمكنه دخول الحمام بجمل وجب عليه ذلك ، اذا كان واجداً لأجرة الحمام من غير إحصاف في ماله ، كما يجب شراء الماء للطهارة ، واذا كان ممن يمكنه أن يرهن عند الحمامي الطاية والميزب ، ويوفيه في أثناء يوم ، ونحو ذلك ، فعله . وإن كان في أداء أجرة الحمام ضرر كنقص نفقة عياله ، وقضاء دينه ، صلى بالتيمم . والله أعلم .

وسئل

عن رجل وقع عليه غسل ، ولم يكن معه في ذلك الوقت ما يدخل به الحمام ، ويتعذر عليه الماء البارد لشدة برده ، ثم إنه تيمم وصلى الفريضة ، وله في الجامع وظيفة فقرأ فيها ، ثم بعد ذلك دخل الحمام . هل يأثم ؟ أم لا ؟

فأجاب: الحمد لله رب العالمين . لا يأتى بذلك : بل فعل ما أمر به : فان من خاف إذا استعمل الماء البارد أن يحصل له صداع أو نزلة أو غير ذلك من الأمراض ، ولم يمكن الاغتسال بلقاء الحار ، فانه يتيمم — وان كان جنباً — ويصلى عند جماهير علماء الاسلام : كمالك ، والشافعي ، وأحمد بن حنبل . وغيرهم حتى لو كان له ورد بالليل ، وأصابته جنبه ، والماء بارد يضره ، فانه يتيمم ، ويصلي ورده التطوع ، وقرأ القرآن في الصلاة ، وخارج الصلاة . ولا يفوت ورده لتعذر الاغتسال بلقاء .

وهل عليه اعادة الفريضة؟ على قولين :

أحدهما : لا اعادة عليه . وهو قول مالك . وأحمد في احدى الروایتين .

والثاني : عليه الاعداء . وهو قول الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى . هذا اذا كان في الحضر . وأما المسافر فهو أولى أن لا يعيد وهو مذهب الشافعي في أحد قوليهِ : وكل من جازت له الصلاة بالتيمم جازت له القراءة واللبث في المسجد بطريق الأولى .

والصحيح أنه لا اعادة عليه ، ولا على احد صلى على حسب

استطاعته ، وسواء كانت الجنابة من حلال أو حرام ؛ لكن فاعل الحرام عليه جنابة ، ونجاسة الذنب . فان تاب وتطهر بالماء ، أحبه الله . فان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين . وان تطهر ولم يتب : تطهر من الجنابة ، ولم يتطهر من نجاسة الذنب فان تلك لا يزيلها الا التوبة .

واذا لم يكن معه ما يعطى الحمامي جاز له التيمم ، ويصلي بلا ريب ، واذا لم يكن ممن ينظره الحمامي ، ولم يجد ما يرهنه عنده ، ولم يقبل منه فهل عليه أن يدخل بالأجرة المؤجلة ؟ فيه قولان : هما وجهان في مذهب أحمد .

والأظهر أنه إذا كان عادة إظهار الحمامي له أن يغتسل في الحمام كالعادة ، وان منعه الحمامي من الدخول من غير ضرر من ان يوفيه حقه لبغض الحمامي ، ونحو ذلك . دخل بغير اختيار الحمامي وأعطاه أجرته . وان لم يكن معه أجرة فتمعه لكونه لم يوفيه حقه في الحال ، ولا هو ممن يعرفه الحمامي لينظره ، فهذا ليس له أن يدخل الا برضا الحمامي ، وان طابت نفس الحمامي بأخذ ماء في الاناء ، ولم تطب نفسه بأن يتطهر في دهاليز أبواب الحمام ، جاز له أن يفعل ما تطيب به نفس الحمامي ، دون ما لا تطيب الا بعوض المثل .

وانما يجب عليه أن يشتري الماء البارد والحر ، ويعطى الحمامي

أجرة الدخول اذا كان الماء ينزل بثمان للثل ، أو بزيادة لا يتغابن الناس
بئلهما ، مع قدرته على ذلك .

فان كان محتاجا إلى ذلك لنفقته أو نفقة عياله ، أو وفاء دينه
الذي يطالب به ، كان صرف ذلك الى ما يحتاج إليه من نفقة ،
أو قضاء دين مقدماً على صرف ذلك في عوض الماء . كما لو احتاج الى
الماء لشرب نفسه ، أو دوابه ، فانه بصرفه في ذلك ، ويتيمم . وان
كانت الزيادة على ثمن المثل لا تجحف بماله ، ففي وجوب بذل العوض
في ذلك قولان في مذهب أحمد بن حنبل . وغيره . واكثر العلماء
على أنه لا يجب . والله سبحانه اعلم .

وسئل

عن المرأة يجامعها بعلها ، ولا تمكن من دخول الحمام لعدم الأجرة
وغيرها . فهل لها أن تتيمم ؟ وهل بكره لبعلها مجامعتها والحالة هذه .
وكذلك المرأة يدخل عليها وقت الصلاة ولم تغتسل ، وتخاف ان
دخلت الحمام أن يفوتها الوقت ، فهل لها أن تصلي بالتيمم ؟ او تصلي
في الحمام ؟

فأجاب : الحمد لله . الجنب سواء كان رجلاً أو امرأة فانه إذا

عدم الماء أو خاف الضرر باستعماله ، فإن كان لا يمكنه دخول الحمام لعدم الاجرة أو لغير ذلك ، فإنه يصلي بالتيمم ، ولا يكره للرجل وطء امرأته كذلك ، بل له ان يطأها ، كما له أن يطأها في السفر .
و يصلي بالتيمم .

وإذا أمكن الرجل أو المرأة أن يغتسل ويصلي خارج الحمام فعلا ذلك ، فإن لم يمكن ذلك : مثل أن لا يستيقظ أول الفجر ، وإن اشتغل بطلب الماء خرج الوقت . وإن طلب حطباً يسخن به الماء ، أو ذهب إلى الحمام فات الوقت ، فإنه يصلي هنا بالتيمم عند جهور العلماء ، إلا أن بعض المتأخرين من أصحاب الشافعي وأحمد قالوا يشتغل بتحصيل الطهارة وإن فات الوقت . وهكذا قالوا في اشتغاله بخياطة اللباس ، وتعلم دلائل القبلة ، ونحو ذلك .

وهذا القول خطأ . فإن قياس هذا القول ان للمسافر يؤخر الصلاة حتى يصلي بعد الوقت بالوضوء ، وإن الريان يؤخر الصلاة حتى يصلي بعد الوقت باللباس . وهذا خلاف إجماع المسلمين : بل على العبد أن يصلي في الوقت بحسب الامكان ، وما عجز عنه من واجبات الصلاة سقط عنه .

وأما إذا استيقظ آخر الوقت ، أو ان اشتغل باستقاء الماء من

البئر . خرج الوقت ، او ان ذهب الى الحمام للفعل خرج الوقت .
 فهذا يغتسل عند جمهور العلماء . ومالك — رحمه الله — يقول : بل
 يصلي بالتيمم محافظة على الوقت ، والجمهور يقولون : إذا استيقظ آخر
 الوقت فهو حينئذ مأمور بالصلاة ، فالطهارة والوقت في حقه من حين
 استيقظ ، وهو ما يمكنه فعل الصلاة فيه . وقد قال النبي صلى الله
 عليه وسلم : « من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها فان ذلك
 وقتها » . فالوقت للأمور بالصلاة فيه في حق النائم هو اذا استيقظ ، لا
 ما قبل ذلك ، وفي حق الناسي اذا ذكر . والله اعلم .

وأما إذا كانت المرأة أو الرجل يمكنه الذهاب الى الحمام ، لكن ان
 دخل لا يمكنه الخروج حتى يفوت الوقت ، إما لكونه مقهوراً ، مثل
 الغلام الذي لا يخليه سيده يخرج حتى يصلي ، ومثل المرأة التي معها
 أولادها فلا يمكنها الخروج حتى تغسلهم ، ونحو ذلك . فهؤلاء لا بد لهم
 من أحد أمور :

إما أن يغتسلوا ويصلوا في الحمام في الوقت ، ولما أن يصلوا خارج
 الحمام بعد خروج الوقت ، وإما ان يصلوا بالتيمم خارج الحمام . وبكل
 قول من هذه الأقوال يبقى طائفة ؛ لكن الأظهر أنهم يصلون بالتيمم
 خارج الحمام ؛ لأن الصلاة في الحمام منهي عنها ، وتفويت الصلاة حتى يخرج
 الوقت أعظم من ذلك . ولا يمكنه الخروج من هذين التبيينين إلا بالصلاة

بالتيمم في الوقت خارج الحمام .

وصار هذا كما لو لم يمكنه الصلاة الا في موضع نجس في الوقت ،
أو في موضع طاهر بعد الوقت إذا اغتسل ، أو يصلي بالتيمم في مكان
طاهر في الوقت . فهذا أولى ، لأن كلا من ذينك منهي عنه .

وتتازع الفقهاء فيمن حبس في موضع نجس وصلى فيه : هل بعيد ؟
على قولين :

أصحها : أنه لا إعادة عليه ؛ بل الصحيح الذي عليه أكثر العلماء
أنه ان كان قد صلى في الوقت كما أمر بحسب الامكان فلا إعادة عليه ،
سواء كان المنذر ناهراً أو معتاداً ؛ فان الله لم يوجب على العبد الصلاة
للعينة مرتين ، إلا اذا كان قد حصل منه اخلال بواجب ، أو فعل محرم .
فأما إذا فعل الواجب بحسب الامكان ، فلم يأمره مرتين ، ولا أمر الله
أحداً أن يصلي الصلاة ويعيدها ؛ بل حيث أمره بالإعادة لم يأمره بذلك
ابتداء ، كمن صلى بلا وضوء ناسياً ، فان هذا لم يكن مأموراً بتلك
الصلاة ، بل اعتقاد أنه مأمور خطأ منه ، وانما أمره الله أن يصلي
بالطهارة ، فاذا صلى بغير طهارة كان عليه الإعادة ، كما أمر النبي صلى الله
عليه وسلم النبي ترويضاً وترك موضع ظفر من قدمه لم يصبه الماء ان بعيد
الوضوء والصلاة . وكما أمر النبي في صلاته أن يعيد الصلاة . وكما أمر

المصلي خلف الصف وحده أن يعيد الصلاة .

فأما العاجز عن الطهارة ، أو الستارة ، أو استقبال القبلة ، أو عن اجتناب النجاسة ، أو عن اكمال الركوع . والسجود ، أو عن قراءة الفاتحة ، ونحو هؤلاء ممن يكون عاجزاً عن بعض واجباتها . فإن هذا يفعل ما قدر عليه ، ولا إعادة عليه ؛ كما قال تعالى : (فاتقوا الله ما استطعتم) وكما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا امرنكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » .

وسئل

عن المرأة إذا كانت بعيدة عن الحمام ^(١) وحصل لها جنابة ، وتخشى من النسل في البيت من البرد . هل لها أن تتيمم وتصلي ؟ وإذا أراد زوجها الجماع . وتخشى من البرد عليه وعليها . هل له أن يتيمم ؟ أو يفتسل مع القدرة . وتيمم هي ؟ أم يترك الجماع . فإذا جامعها وأرادت الدخول إلى الحمام للتطهر ، هل تتيمم وتجمع بين الصلاتين ؟ أو تصلي في الحمام بالنسل ؟ وهل لها إذا طهرت من الحيض ولم تتنسل أن تتيمم ويجمعها زوجها أم لا ؟ وهل يحتاج التيمم للجنابة الى وضوء

(١) هذه من مسائل تبير العبادات لأرباب الضرورات

أم لا ؟ وإذا احتاج هل يقدم الوضوء ، أم التيمم ؟ وهل يحتاج التيمم لكل صلاة ؟ أم يصلي الصلوات بتيمم واحد ؟ وإذا طهرت المرأة آخر النهار — أو آخر الليل — وعجزت عن الغسل للبرد وغيره . هل تيمم ونصلي ؟ وهل تقضي صلاة اليوم الذي طهرت فيه ؟ أو الليلة ؟ .

ومن أصابه جرح أو كسر وعصبه هل يمسح على العصابة ، أم يتيمم عن الوضوء للمجروح ؟ وبعض الأعضاء يعجز عن استمرار الماء عليه بسبب الجرح أو الكسر ، وهل يترك الجماع في هذه الحالة ، أو يفعله ويتيمم ولو علم أن مدة المداواة تطول فيطول تيممه ؟ وهل للمرأة أيضا منع الزوج من الجماع إذا كانت لا تقدر على الغسل ؟ أم نطيعه وتيمم ؟ ومن وجد الحمام بعيداً متى وصل إليه خرج الوقت هل يتيمم أم يذهب إليه ولو خرج الوقت ؟ ومن خاف فوات الجماعة إذا نظهر بللاء هل يتيمم ليحصل على الجماعة ، أم لا ؟ ومن معه رفقة يريدون الجمع فهل الأفضل له الجمع معهم لتحصيل الجماعة ؟ أم يصلي وحده في الوقت ؟ وقد يكون هو إمامهم ، فأينما أفضل في حقه جمعا ، أم الصلاة وحده في وقت كل صلاة ؟ ومن كان له صناعة يعملها هو وصناع آخر ، ويشق عليه الصلاة في وقتها ، ويبطل الصناعات هل يجمع بين الصلاتين ؟ وكذلك إذا كان في حراة وزراعة ويشق عليه طلب الماء هل يتيمم ويصلي ؟ ومن يتيمم

هل يقرأ القرآن في غير الصلاة ؟ ويصلي وورده بالليل ؛ وهسل للمرأة
الجنب أو الحائض أن تقرأ على ولدها الصغير ؟ ومن لم يجد راباً هل
يتيمم على البساط أو الحصير إذا كان فيها غبار ؟.

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . من أصابته جنابة من احتلام أو
جماع ، حلال أو حرام . فعليه أن يغتسل ويصلي ، فان تعذر عليه
الاجتسال لعدم الماء أو لتضرره باستعماله : مثل ان يكون مريضاً يزيد
الاجتسال في مرضه ، أو يكون الهواء بارداً ، و إن اغتسل خاف أن
يمرض بصداع أو زكام أو نزلة ، فانه يتيمم ويصلي ، سواء كان رجلاً
أو امرأة ، وليس له أن يؤخر الصلاة عن وقتها ، وليس للمرأة أن
تمنع زوجها من الجماع . بل له أن يجامعها ، فان قدرت على الاجتسال
وإلا تيممت .

وكذلك الرجل إن قدر على الاجتسال والا تيمم ، وله أن يجامعها
قبل دخول الحمام ، فان قدرت على أن تغتسل وتصلي خارج الحمام فلت ،
وان خافت أن نفوتها الصلاة استترت في الحمام وصلت ، ولا نفوت
الصلاة ، والجمع بين الصلاتين بطهارة كاملة بلقاء خير من أن يفرق
بين الصلاتين بالتيمم ، كما أمر النبي — صلى الله عليه وسلم —
للمستحاضة أن تجمع بين الصلاتين بفصل واحد ، وجعل ذلك خيراً من
التزريق بوضوء .

وأبضا فالجمع بين الصلاتين مشروع حاجة دنيوية ، فلأن يكون مشروعا لتكميل الصلاة أولى . والجامع بين الصلاتين مصل في الوقت . والنبي — صلى الله عليه وسلم — جمع بين الظهر والعصر بعرفة في وقت الظهر ؛ لأجل تكميل الوقوف واتصاله ؛ وإلا فقد كان يمكنه أن ينزل فيصلي ، فجمع بين الصلاتين لتكميل الوقوف ، فالجمع لتكميل الصلاة أولى .

وأبضا فانه جمع بالمدينة للطمر ، وهو نفسه صلى الله عليه وسلم لم يكن يتضرر بالطمر ، بل جمع لتحصيل الصلاة في الجماعة ، والجمع لتحصيل الجماعة خير من التفريق والانفراد ، والجمع بين الصلاتين خير من الصلاة في الحمام ، فان أعطان الابل والحمام نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فيها ، والجمع مشروع . بل قد قال النبي صلى الله عليه وسلم : من نام عن صلاة او نسيها فليصلها إذا ذكرها فان ذلك وقتها ، ثم إنه لما نام عن الصلاة انتقل ، وقال : « هذا واد حضرنا فيه الشيطان ، فأخر الصلاة عن الوقت للأمور به لكون البقعة حضر فيها الشيطان ، وتلك البقعة تكره الصلاة فيها وتجوز ؛ لكن يستحب الانتقال عنها ، وقد نص على ذلك أحمد بن حنبل وغيره .

والحمام واعطان الابل مسكن الشياطين ؛ ولهذا حرم الصلاة فيها ، والجمع مشروع للمصلحة الراجحة ، فاذا جمع لثلا بصلي في أما كن

الشياطين ، كان قد أحسن ، والمرأة اذا لم يكن يمكنها الجمع بطهارة الماء جمعت بطهارة التيمم ، فان الصلاة بالتيمم في الوقت للشروع خير من التفريق ومن الصلاة في الأماكن للنهي عنها ، وإذا أمكن الرجل والمرأة أن يتوضأ وتيمما فعلا . فان اقتصرنا على التيمم أجزأهما في إحدى الروايتين للعلماء .

ومذهب أبي حنيفة ومالك لا يجمع بين طهارة الماء وطهارة التيمم — بين الأصل والبدل — بل إما هذا وإما هذا . ومذهب الشافعي وأحمد : بل يغتسل بالماء ما أمكنه ، ويتيمم للباقى . وإذا توضأ وتيمم فسواء قدم هذا أو هذا ، لكن تقديم الوضوء أحسن ، ويجوز أن يصلي الصلوات بتيمم واحد ، كما يجوز بوضوء واحد ، وغسل واحد ، في أظهر قولي العلماء . وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « الصعيد الطيب طهور للمسلم ولو لم يجد الماء عشر سنين . فإذا وجدت الماء فأمسه بثمرتك فان ذلك خير » .

والمرأة إذا طهرت من الحيض فان قدرت على الاغتسال والا تيممت وصلت ، فان طهرت في آخر النهار صلت الظهر والعصر . وان طهرت في آخر الليل صلت المغرب والعشاء ، ولا يقضى أحد ما صلاه بالتيمم . وإذا كان الجرح مكشوفاً وأمكن مسحه بالماء فهو خير من التيمم .

وكذلك إذا كان معصوباً أو كسر عظمه فوضع عليه جيرة فمسح ذلك بالماء خير من التيمم ، والمريض والجريح والمكسور إذا أصابته جنابة بجراح وغيره والماء بضره يتيمم ويصلي ، أو يمسح على الجيرة ويفسل سائر بدنه إن أمكنه ويصلي .

وليس للمرأة أن تمتع زوجها الجماع ، بل يجامعها . فان قدرت على الاغتسال ، والا نيمت وصلت . وإذا طهرت من الحيض لم يجامعها إلا بعد الاغتسال ، وإلا نيمت ووطئها زوجها . ويتيمم الواطيء حيث يتيمم للصلاة .

وإذا دخل وقت الصلاة كطلوع الفجر ، ولم يمكنه إذا اغتسل أن يصلي حتى تطلع الشمس : لكون الماء بعيداً ، أو الحمام مغلوقة ، أو لكونه فقيراً وليس معه اجرة الحمام ، فانه يتيمم ويصلي في الوقت ، ولا يؤخر الصلاة حتى يفوت الوقت . وأما إذا استيقظ وقد ضاق الوقت عن الاغتسال ، فان كان الماء موجوداً فهذا يغتسل ويصلي بعد طلوع الشمس عند أكثر العلماء ، فان الوقت في حقه من حين استيقظ بخلاف اليقظان فان الوقت في حقه من حين طلوع الفجر .

ولا بد من الصلاة في وقتها ، ولا يجوز تأخيرها عن الوقت لأحد أصلاً ، لا بعذر ، ولا بغير عذر . لكن يصلي في الوقت بحسب الامكان

فيصلي المريض بحسب حاله في الوقت . كما قال النبي صلى الله عليه وسلم
لمرمان بن حصين : « صل قائماً ، فان لم تستطع فقاعداً ، فان لم تستطع
فعلى جنب » فيصلي في الوقت قاعداً ، ولا يصلي بعد خروج الوقت
قائماً ، وكذلك المرأة ، كالذين انكسرت بهم السفينة يصلون في الوقت
عراة ، ولا يؤخرونها لصلوا في الثياب بعد الوقت .

وكذلك من اشتبهت عليه القبلة ، فيصلي في الوقت بالاجتهاد ،
والتقليد ، ولا يؤخرها ليصلي بعد الوقت باليقين .

وكذلك من كان عليه نجاسة في بدنه او ثوبه لا يمكنه إزالتها حتى
نفوت الصلاة ، فيصلي بها في الوقت ، ولا يفوت الصلاة ليصلي طاهراً .

وكذلك من حبس في مكان نجس ، او كان في حمام ، او غير
ذلك مما نهى عن الصلاة فيه ، ولا يمكنه الخروج منه حتى نفوت الصلاة
فانه يصلي في الوقت ، ولا يفوت الصلاة ليصلي في غيره . فالصلاة في
الوقت فرض بحسب الامكان ، والاستطاعة . وإن كانت صلاة ناقصة
حتى الحائض يصلي صلاة الحرف في الوقت بحسب الامكان ، ولا يفوتها
ليصلي صلاة أمن بعد خروج الوقت ، حتى في حال المقاتلة يصلي ويقاتل
ولا يفوت الصلاة ليصلي بلا قتال ، فالصلاة المفروضة في الوقت وإن
كانت ناقصة خير من نفوت الصلاة بعد الوقت وإن كانت كاملة ؛

بل الصلاة بعد تفويت الوقت عمدا لا تقبل من صاحبها ، ولا يسقط عنه إثم التفويت المحرم . ولو قضاها باتفاق المسلمين .

فصل

وأما إذا خاف فوات الجنازة أو العيد ، أو الجمعة ، ففي التيمم نزاع . والأظهر أنه يصليها بالتيمم ، ولا يفوتها ، وكذلك إذا لم يمكنه صلاة الجماعة الواجبة إلا بالتيمم ، فإنه يصليها بالتيمم .

ومذهب أحمد في إحدى الروايتين أنه يجوز التيمم للجنازة ، مع أنه لا يختلف قوله في أنه يجوز أن يعيدها بوضوء ، فليست العلة على مذهبه تعذر الاعادة ؛ بخلاف أبي حنيفة فإنه إنما علل ذلك بتعذر الاعادة ، وفرق بين الجنازة ، وبين العيد والجمعة . وأحمد لا يعلل بذلك فكيف والجمعة لا تعاد ! وإنما تصلى ظهرا . وليست صلاة الظهر كالجمعة .

وكذلك إذا لم يمكنه صلاة الجمعة الواجبة إلا بالتيمم ، فإنه يصليها بالتيمم ، والجمع بين الصلاتين حيث يشرع في الصلاة في وقتها ليس بمفوت ، ولا يشترط للقصر ولا للجمع نية عند أكثر العلماء ، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة ، وهو إحدى القولين في مذهب أحمد ؛ بل عليه يدل كلامه ، وهو للتقصير عنه .

والقول الآخر : اختيار بعض أصحابه . وهو قول الشافعي .

والجمع بين الصلاتين يجوز لعذر ، فالسافر إذا جد به السير جمع بين الظهر والعصر ، وبين المغرب والعشاء . والمسافرون إذا غلب عليهم التعاس وشق عليهم انتظار العشاء جمعوا بينها وبين المغرب ، ولو كان الامام لا ينام ، فصلاته بهم إماماً جامعاً بين الصلاتين خير من صلاته وحده غير جامع .

والحراث إذا خاف ان طلب الماء يسرق ماله ، أو يتعطل عمله الذي يحتاج إليه صلى بالتيمم . وان أمكنه أن يجمع بين الصلاتين بوضوء فهو خير من أن يفرق بينهما ، وكذلك سائر الأعذار الذين يباح لهم التيمم : إذا أمكنهم الجمع بينها بطهارة الماء فهو خير من التفريق بينها بطهارة التيمم ، والجمع بين الصلاتين لمن له عذر كالطر والريح الشديدة الباردة ؛ ولمن به سلس البول ، والمستحاضة : فصلاتهم بطهارة كاملة جمعاً بين الصلاتين . خير من صلاتهم بطهارة ناقصة مفارقةً بينها .

والمريض أيضاً له ان يجمع بين الصلاتين ، لا سيما إذا كان مع الجمع صلاته أكمل . إما لكمال طهارته ، وإما لامكان القيام . ولو كانت الصلاتان سواء . لكن إذا فرق بينهما زاد مرضه ، فله الجمع بينهما .

وقال احمد بن حنبل : يجوز الجمع إذا كان لشغل . قال القاضي ابو يعلى : الشغل الذي يبيح ترك الجمعة والجماعة . وقال الشيخ موفق الدين بن قدامة المقدسي : مينا عن هؤلاء : وهو المريض ، ومن له قريب يخاف موته ، ومن يدافع احداً من الأخشين ، ومن يحضره طعام وبه حاجة إليه ، ومن يخاف من سلطان يأخذه ، أو غريم يلزمه ولا شيء معه يعطيه ، والمسافر اذا خاف فوات القافلة ، ومن يخاف ضرراً في ماله ، ومن يرجو وجوده ، ومن يخاف من غلبة النعاس حتى يفوته الوقت ، ومن يخاف من شدة البرد . وكذلك في الليلة المظلمة اذا كان فيها وحل . فهؤلاء يعذروا وان تركوا الجمعة والجماعة ، كذا حكاه ابن قدامة في « مختصر الهداية » . فانه يبيح لهم الجمع بين الصلاتين على ما قاله الامام احمد بن حنبل ، والقاضي ابو يعلى .

والصناع والفلاحون اذا كان في الوقت الخاص مشقة عليهم : مثل ان يكون الماء بعيداً في فعل صلاة ، واذا ذهبوا إليه ونظفروا تعطل بعض العمل الذي يحتاجون إليه ، فلهم ان يصلوا في الوقت المشترك فيجمعوا بين الصلاتين ، واحسن من ذلك ان يؤخروا الظهر الى قريب العصر فيجسوها يصلوها مع العصر ، وان كان ذلك جمعاً في آخر وقت الظهر . واول وقت العصر . ويجوز مع بعد الماء ان يتمم ويصلي في الوقت الخاص . والجمع بطهارة الماء افضل . والحمد لله وحده .

فصل

كل من جاز له الصلاة بالتيمم : من جنب ، أو محدث ، جاز له أن يقرأ القرآن خارج الصلاة ، ويمس المصحف ، ويصلي بالتيمم النافلة ، والفريضة ، ويرقي بالقرآن وغير ذلك . فإن الصلاة أعظم من القراءة ، فمن صلى بالتيمم كانت قراءته بالتيمم أولى ، والقراءة خارج الصلاة أوسع منها في الصلاة ، فإن المحدث يقرأه خارج الصلاة ، وكل ما يفعله بطهارة الماء في الوضوء والغسل ، يفعله بطهارة التيمم إذا عدم الماء ، لو خاف الضرر باستعماله .

وإذا أمكن الجنب الوضوء دون الغسل ، فتوضأ وتيمم عن الغسل جاز ، وإن تيمم ولم يتوضأ ففيه قولان . قيل : يجزئه عن الغسل ، وهو قول مالك وأبي حنيفة . وقيل : لا يجزئه ، وهو قول الشافعي ، وأحمد بن حنبل .

وإذا تيمم بالتراب الذي تحت حصير بيته جاز ، وكذلك إذا كان هناك غبار لاصق ببعض الأشياء وتيمم بذلك التراب اللاصق جاز . وأما قراءة الجنب والحائض للقرآن فللعلماء فيه ثلاثة أقوال :

قيل : يجوز لهذا ولهذا . وهو مذهب أبي حنيفة والمشهور من مذهب الشافعي وأحمد .

وقيل : لا يجوز للجنب . ويجوز للحائض . اما مطلقا ، او اذا خافت النسيان . وهو مذهب مالك . وقول في مذهب احمد وغيره . فان قراءة الحائض القرآن لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه شيء غير الحديث المروي عن اسماعيل بن عياش عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر « لا تقرأ الحائض ولا الجنب من القرآن شيئا » رواه أبو داود وغيره . وهو حديث ضعيف باتفاق أهل المعرفة بالحديث .

واسماعيل بن عياش ما يرويه عن الحجازيين احاديث ضعيفة ، بخلاف روايته عن الشاميين ، ولم يرو هذا من نافع احد من الثقات ، ومعلوم ان النساء كن يحضن على عهد رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ولم يكن ينهين عن قراءة القرآن . كما لم يكن ينهين عن الذكر والدعاء بل امر الحيض ان يخرجن يوم العيد ، فيكبرون بتكبير المسلمين . وامر الحائض ان تقضي المناسك كلها إلا الطواف بالبيت : تلي وهي حائض . وكذلك بمزدلفة ومنى ، وغير ذلك من المشاعر .

واما الجنب فلم يأمره ان يشهد العيد ، ولا يصلي ، ولا ان يقضي شيئا من المناسك : لأن الجنب يمكنه ان يتطهر فلا عذر له في

ترك الطهارة ، بخلاف الحائض فان حدثها قائم لا يمكنها مع ذلك التطهر .
ولهذا ذكر العلماء ليس للجنب ان يقف بعرفة ومزدلفة ومنى حتى
يطهر . وان كانت الطهارة ليست شرطاً في ذلك . لكن المقصود ان
الشارع امر الحائض امر إيجاب او استحباب بذكر الله ودعائه مع كراهة
ذلك للجنب .

فعلم أن الحائض يرخص لها فيما لا يرخص للجنب فيه : لأجل
العذر . وإن كانت عدتها أغلظ ، فكذلك قراءة القرآن لم ينهها
الشارع عن ذلك .

وإن قيل : إنه نهى الجنب ، لأن الجنب يمكنه أن يتطهر ، ويقرأ ،
بخلاف الحائض : تبقى حائضاً أياماً فيفوتها قراءة القرآن ، نفوت عبادة
تحتاج إليها مع عجزها عن الطهارة ، وليست القراءة كالصلاة ، فان الصلاة
بشروط لها الطهارة مع الحدث الأكبر ، والأصغر ، والقراءة تجوز مع
الحدث الأصغر بالنص ، وانفاق الأئمة .

والصلاة يجب فيها استقبال القبلة واللباس . واجتنب النجاسة ،
والقراءة لا يجب فيها شيء من ذلك ، بل كان النبي صلى الله عليه وسلم
يضع رأسه في حجر عائشة رضي الله عنها وهي حائض . وهو حديث
صحيح . وفي صحيح مسلم أيضاً : يقول الله عز وجل للنبي صلى الله

عليه وسلم : « إني منزل عليك كتابا لا يغسله الماء ، تقرأه نائما ، ويقظانا »
فتجوز القراءة قائما ، وقاعدا وماشيا ، ومضطجعا . وراكبا .

وسئل

من رجل أرمد فلحقته جنابة ، ولا يقدر يتطهر بماء مسخن ،
ولا بارد ، ويقدر على الوضوء . فما يصنع ؟

فأجاب : الحمد لله . إذا كان به رمد ، فإنه يغسل ما استطاع من
بدنه . وما يضره الماء - كالعين وما يقاربها - ففيه قولان للعلماء :

أحدهما : يتييم ، وهو مذهب الشافعي وأحمد .

والثاني : ليس عليه نيمم ، وهو مذهب أبي حنيفة ، ومالك ،
لكن غسل أكثر البدن الذي يمكن غسله واجب باتفاقهم ، والله أعلم .

وسئل

عن رجل باشر امرأته وهو في عافية . فهل له أن يصبر بالتطهر
إلى أن يتضحى النهار ؟ أم يتييم ويصلي ؟ أفترنا مأجورين ؟

فأجاب : الحمد لله ، لا يجوز له تأخير الصلاة حتى يخرج الوقت ، بل عليه ان قدر على الاغتسال بماء بارد او حار أن يغتسل ويصلي في الوقت . وإلا نيم : فان التيمم لحشية البرد جائز باتفاق الأئمة ، وإذا صلى بالتيمم فلا إعادة عليه ، لكن إذا تمكن من الاغتسال اغتسل ، والله أعلم .

وسئل

عن امرأة بها مرض في عينيها ، وثقل في جسمها من الشحم ، وليس لها قدرة على الحمام : لأجل الضرورة ، وزوجها لم يدعها تطهر ، وهي تطلب الصلاة ، فهل يجوز لها أن تفسل جسمها الصحيح ؟ وتيمم عن رأسها ؟

فأجاب : نعم ، إذا لم تقدر على الاغتسال في الماء البارد ، ولا الحار فعليها أن تصلي في الوقت بالتيمم ، عند جماهير العلماء ، لكن منذهب الشافعي وأحمد أنها تفسل ما يمكن ، وتيمم للباقي . ومنذهب أبي حنيفة ومالك ان غسلت الأكثر لم تيمم ، وان لم يمكن إلا غسل الأقل تيممت ، ولا غسل عليها .

وسئل :

عن رجل سافر مع رفقة وهو إمامهم . ثم احتلم في يوم شديد
البرد ، وخاف على نفسه أن يقتله البرد فتيمم ، وصلى بهم ، فهل
يجب عليه إعادة ؟ وعلى من صلى خلفه أم لا ؟

فأجاب : هذه المسألة هي ثلاث مسائل :

الأولى : أن تيممه جائز ، وصلاته جائزة ، ولا غسل عليه ،
والحالة هذه . وهذا متفق عليه بين الأئمة ، وقد جاء في ذلك حديث
في السنن « عن عمرو بن العاص أنه فعل ذلك على عهد رسول الله
— صلى الله عليه وسلم — فصلى بأصحابه بالتيمم في السفر ، وإن ذلك
ذكر للنبي صلى الله عليه وسلم ، وكذلك هذا معروف عن ابن عباس .

الثانية : أنه هل يؤم للتوضئين ؟ فالجمهور على أنه يؤمهم ، كما
أهم عمرو بن العاص ، وابن عباس . وهذا مذهب مالك ، والشافعي ،
وأحمد ، وأصح القولين في مذهب أبي حنيفة . ومذهب أبي محمد
أنه لا يؤمهم .

الثالثة : في الاعادة ، فلأماموم لا إعادة عليه . بالاتفاق . مع صحة صلاته . وأما الامام أو غيره إذا صلى بالتيمم لحشية البرد . فقيل : يعيد مطلقاً ، كقول الشافعي ، وقيل : يعيد في الحضر فقط ، دون السفر . كقول له ، ورواية عن أحمد . وقيل : لا يعيد مطلقاً كقول مالك ، وأحمد في الرواية الأخرى . وهذا هو الصحيح ؛ لأنه فعل ما قدر عليه ، فلا إعادة عليه ؛ ولهذا لم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم عمرو بن العاص بإعادة ، ولم يثبت فيه دليل شرعي يفرق بين الأعذار المعتادة ، وغير المعتادة . والله أعلم .

وسئل

عن رجل أصابته جنابة ، ولم يقدر على استعمال الماء من شدة البرد ، أو الخوف والانكار عليه . فهل إذا تيمم وصلى وقرأ ومس المصحف وتهجد بالليل اماماً يجوز له ذلك أم لا ؟ وهل يعيد الصلاة أم لا ؟ وإلى كم يجوز له التيمم ؟

فأجاب : إذا كان خائفاً من البرد ان اغتسل بالماء يمرض ، أو كان خائفاً ان اغتسل أن يرمى بما هو بريء منه ، ويتضرر بذلك أو كان خائفاً بينه وبين الماء عدو أو سبغ يخاف ضرره ان قصد الماء فإنه يتيمم ويصلي من الجنابة والحديث الأصغر .

وأما الاعادة : فقد تنازع العلماء في التيمم لحشية البرد ، هل يعيد في السفر والحضر ؟ أو لا يعيد فيها ؟ أو يعيد في الحضر فقط ؟ على ثلاثة أقوال . والأشبه بالكتاب والسنة أنه لا إعادة عليه بحال . ومن جازت له الصلاة جازت له القراءة ، ومس المصحف . والتيمم يؤم المفلس عند جمهور العلماء ، وهو مذهب الأئمة الأربعة الا محمد بن الحسن . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن التيمم إذا كان في يده جراحة ، وتوضأ وغسل وجهه ، فهل يلزمه أن يتيمم عند غسل اليدين ؟ أم يكمل وضوءه الى آخره ؟ ثم بعد ذلك يتيمم ؟ وإن كانت الجراحة مشدودة : فهل يلزمه أن يحل الجراح . ويغسل جميع الصحيح ؟ أم يفضل ما ظهر منها ، ويترك الشد على حاله ؟

فأجاب : الحمد لله . هذه المسألة فيها نزاع ، هما قولان في مذهب أحد وغيره . والصحيح أن له أن يؤخر التيمم حتى يفرغ من وضوءه بل هذا الذي ينبغي أن يفعله إذا قيل : إنه يجمع بين الوضوء والتيمم ، فإن مذهب أبي حنيفة ومالك أنه لا يحتاج الى تيمم ، ولكن مذهب

الشافعي وأحمد أن يجمع بينهما ، وإذا جبرها مسح عليها ، سواء كان جبرها على وضوء أو غير وضوء .

وكذلك إذا شد عليها عصابة ، ولا يحتاج الى نيمم في ذلك ، هذا أصح أقوال العلماء ، والله أعلم .

وسئل

عن رجل جنب ، وهو في بيت مبلط عادم فيه التراب ، مفلوق عليه الباب ، ولم يعلم متى يكون الخروج منه ، فهل يترك الصلاة الى وجود الماء والتراب ؟ أم لا ؟

فأجاب :

إذا لم يقدر على استعمال الماء ، ولا على التمسح بالصعيد ، فإنه يصلي بلا ماء ، ولا نيمم عند الجمهور . وهذا أصح القولين . وهل عليه الاعادة ؟ على قولين :

أظهرها : أنه لا إعادة عليه ، فإن الله يقول : (فاتقوا الله ما استطعتم) وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا أمرنكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » ولم يأمر العبد بصلاتين ، وإذا صلى قرأ القراءة الواجبة . والله أعلم .

وسئل

عن رجل نام وهو جنب فلم يستيقظ الا قريب طلوع الشمس ،
وخشي من الفصل بللاء البارد في وقت البرد ، وان سخن الماء خرج
الوقت ، فهل يجوز له ان يفوت الصلاة الى حيث يغتسل ، أو
يتيمم ويصلي ؟

فأجاب : هذه المسألة فيها قولان للعلماء ، فالأكثر : كأبي حنيفة
والشافعي وأحمد يأمرونه بطلب الماء ، وان صلى بعد طلوع الشمس .
ومالك يأمره أن يصلي للوقت بالتيمم ؛ لأن الوقت مقدم على غيره
من واجبات الصلاة ، بدليل انه ان استيقظ في الوقت وعلم أنه
لا يجد الماء الا بعد الوقت فانه يصلي بالتيمم في الوقت باجماع المسلمين ، ولا
يصلي بعد خروج الوقت بالفصل .

وأما الأولون فيفرون بين هذه الصورة ونظائرها ، وبين صورة
السؤال : بأنه قال : إنما خوطب بالصلاة عند استيقاظه ، كما قال
النبي صلى الله عليه وسلم : « من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا
ذكرها » وإذا كان إنما أمر بها بعد الانتباه فعليه فعلها بحسب ما يمكن

من الاغتسال للعتاد ، فيكون فعلها بعد طلوع الشمس فعلا في الوقت الذي أمر الله بالصلاة فيه . والله أعلم .

وسئل :

عن رجل أجنب واستيقظ ، وقد طلع الفجر ، ثم أراد أن يغتسل مخاف أن تطلع الشمس فتوضأ وصلى ، وبعد الصلاة اغتسل ، فهل تجزي الصلاة أم لا ؟

فأجاب : اذا أدركته الجنابة فعليه أن يغتسل ويصلي في الوقت ، وليس له أن يؤخر الغسل ، فان كان لم يستيقظ الا وقت طلوع الشمس ، فأكثر العلماء يقولون : يغتسل ويصلي بعد طلوع الشمس ولا يصلي جنباً ، وبعضهم قال : يصلي في الوقت بالوضوء ، واليتم . لكن الأول أصح ، والله أعلم .

وسئل

عن الجنب اذا انتبه من نومه وهو في الحضر قبل خروج الوقت بقليل ، هل يتيمم ويصلي في الوقت ؟ أو يغتسل ويصلي بعد خروج الوقت ؟

فأجاب رحمه الله : يغتسل ولا يصلي بالتيمم في مثل هذه الصورة ،
عند أكثر العلماء . والله أعلم .

وسئل شيخ الإسلام

إذا دخل وقت الصلاة وهو جنب ، ويخشى أن اشتغل بفعل
الطهارة بفوته الوقت ، فهل يباح له التيمم ؟ أم لا ؟

فأجاب : إذا دخل وقت الصلاة وهو مستيقظ وللماء بعيد منه
يخاف أن طلبه أن تفوته الصلاة ، أو كان الوقت بارداً يخاف أن
سخنه أو ذهب إلى الحمام فأتت الصلاة ، فإنه يصلي بالتيمم في مذهب
أحمد ، وجمهور العلماء .

وان استيقظ آخر الوقت وخاف إن تطهر طلعت الشمس ، فإنه
يصلي هنا بالوضوء بعد طلوع الشمس ، فان عند جمهور العلماء
اختلافاً . كاحدى الروايتين عن مالك ، فإنه هنا إنما خوطب بالصلاة
بعد استيقاظه ، ومن نام عن صلاة صلاها إذا استيقظ ، وكان ذلك
وقتها في حقه .

وسئل

عن أقوام خرجوا من قرية الى قرية ليصلوا الجمعة فيها ، فوجدوا الصلاة قد أقيمت ، وبعضهم على غير وضوء ؛ لو ذهب ليتوضأ فاته الصلاة ، فهل يتيمم ؟

فأجاب : هذه المسألة فيها نزاع ، والأظهر أنهم اذا لم تمكنهم صلاة الجمعة الا بالتيمم صلوا بالتيمم ، والله أعلم .

وسئل

عن المسافر يصل الى ماء ، وقد ضاق الوقت فان تشاغل بتحصيله خرج الوقت ، فهل له أن يصلي بالتيمم ؟

فأجاب : أما المسافر اذا وصل الى ماء وقد ضاق الوقت فانه يصلي بالتيمم على قول جمهور العلماء ، وكذلك لو كان هناك بئر لكن لا يمكن ان يصنع له جبلاً حتى يخرج الوقت ، او يمكن حفر الماء ، ولا يحفر حتى يخرج الوقت ، فانه يصلي بالتيمم .

وقد قال بعض الفقهاء من أصحاب الشافعي وأحمد : انه يغتسل ويصلي بعد خروج الوقت ، لاشتغاله بتحصيل الشرط ، وهذا ضعيف لأن المسلم أمر أن يصلي في الوقت بحسب الامكان ، فالمسافر اذا علم أنه لا يجد للماء حتى يفوت الوقت كان فرضاً عليه أن يصلي بالتيمم في الوقت باتفاق الأئمة ، وليس له أن يؤخر الصلاة حتى يصل الى الماء ، وقد ضاق الوقت بحيث لا يمكنه الاغتسال والصلاة حتى يخرج الوقت .

بل إذا قل ذلك كان عاصياً بالاتفاق ، وحينئذ فإذا وصل الى الماء وقد ضاق الوقت ففرضه انما هو الصلاة بالتيمم في الوقت ، وليس هو مأموراً بهذا الاستعمال الذي يفوته معه الوقت ، بخلاف المستيقظ آخر الوقت ، والماء حاضر فان هذا مأمور أن يغتسل ويصلي ، ووقته من حين يستيقظ ، لا من حين طلوع الفجر ، بخلاف من كان يظننا عند طلوع الفجر ، أو عند زوالها ، إما مقبلاً وإما مسافراً ، فان الوقت في حقه من حينئذ .

وسئل

عن التيمم : هل يجوز لأحد أن يصلي به السنن الراجعة والفريضة وأن يقتصر عليه الى أن يحدث ؟ أم لا ؟

فأجاب : نعم يجوز له في أظهر قولي العلماء أن يصلي بالتيمم ، كما يصلي بالوضوء ، فيصلي به الفرض والنفل . ويتيمم قبل الوقت ، وهذا منذهب أبي حنيفة ، وأحمد في إحدى الروايتين عنه ، ولا ينقض التيمم إلا ما ينقض الوضوء . والقدرة على استعمال الماء ، والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن الحاقن : أيما أفضل : يصلي بوضوء مجتقاً ، أو أن يحدث ، ثم يتيمم لعدم الماء ؟

فأجاب : صلاته بالتيمم بلا احتقان أفضل من صلاته بالوضوء مع الاحتقان ، فإن هذه الصلاة مع الاحتقان مكروهة ، منهي عنها . وفي صحتها روايتان . وأما صلاته بالتيمم فصحيحة ، لا كراهة فيها بالاتفاق ، والله أعلم .

باب ازالة النجاسة

قال شيخ الاسلام قدس الله روحه

فصل

وأما إزالة النجاسة بغير الماء ففيها ثلاثة أقوال في منذهب أحد :

أحدها : المنع ، كقول الشافعي ، وهو أحد القولين في منذهب مالك وأحد .

والثاني : الجواز ، كقول أبي حنيفة ، وهو القول الثاني في منذهب مالك ، وأحد .

والقول الثالث : في منذهب أحد أن ذلك يجوز للحاجة ، كما في طهارة فم المرأة بريقها ، وطهارة أفواه الصبيان بأرياقهم ، ونحو ذلك .

والسنة قد جاءت بالأمر بلقاء في قوله لأسماء : « حثيه ، ثم اقرصه

ثم اغسله بالماء ، وقوله في آنية المجوس : « إرحضوها ثم اغسلوها بالماء » . وقوله في حديث الأعرابي الذي بال في المسجد : « صبوا على بوله ذنباً من ماء » فأمر بالازالة بالماء في قضايا معينة . ولم يأمر أمراً عاماً بأن تزال كل نجاسة بالماء .

وقد أذن في إزالتها بغير الماء في مواضع :

(منها) الاستجار بالحجارة . و (منها) قوله في التلين : « ثم ليدلكها بالتراب فان التراب لها طهور » و (منها) قوله في الذيل : « يطهره ما بعده » و (منها) ان الكلاب كانت تقبل وتدبر وتبول في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم . ثم لم يكونوا ينسلون ذلك . و (منها) قوله في الهر : « انها من الطوافين عليكم والطوافات » مع ان الهر في العادة يأكل الفأر ، ولم يكن هناك قناة ترد عليها تطهر بها أفواها بالماء بل طهورها ريقها . و (منها) ان الحر للنقلبة بنفسها تطهر باتفاق المسلمين .

واذا كان كذلك فالراجع في هذه المسألة أن النجاسة متى زالت بأي وجه كان زال حكمها ، فان الحكم إذا ثبت بعلّة زال بزوالها ، لكن لا يجوز استعمال الأطعمة والأشربة في إزالة النجاسة لغير حاجة لما في ذلك من فساد الأموال ، كما لا يجوز الاستجاء بها .

والذين قالوا لا تزول إلا بللاء : منهم من قال : ان هذا تعبد ؛
وليس الأمر كذلك ؛ فان صاحب الشرع أمر بللاء في قضايا معينة
لتعينه ؛ لأن إزالتها بالآشربة التي يتنفع بها المسلمون افساد لها . وإزالتها
بالجامدات كانت متعسرة ، كغسل الثوب ، والاناة ، والأرض بللاء ، فانه
من المعلوم انه لو كان عندم ماء ورد وخل وغير ذلك لم يأمرهم بفساده
فكيف إذا لم يكن عندم .

ومنهم من قال : ان الماء له من اللطف ما ليس لغيره من اللاتعات
فلا يلحق غيره به ؛ وليس الأمر كذلك : بل الحلل وماء الورد وغيرها
يزيلان ما في الآنية من النجاسة ، كلباء وأبلغ ، والاستحالة له أبلغ في
الازالة من الغسل بللاء ، فان الازالة بللاء قد يبقى معها لون النجاسة
فيبقى عنه ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « يكفيك الماء ولا
بضرك أثره » وغير الماء يزيل الطعم واللون والريح .

ومنهم من قال : كان القياس أن لا يزول بللاء لتجيسه بالملاقاة ،
لكن رخص في الماء للحاجة ، فجعل الازالة بللاء صورة استحسان ، فلا
يقاس عليها . وكلا المقدمتين باطلة . فليست إزالتها على خلاف القياس
بل القياس ان الحكم إذا ثبت بعلة زال بزوالها .

وقولهم : إنه نجس بالملاقاة ممنوع ، ومن سلمه فرق بين الوارد

والمورود عليه ، أو بين الجاري والواقف . ولو قيل : إنها على خلاف القياس فالصواب ان ماخالف القياس يقاس عليه إذا عرفت علته : اذ الاعتبار في القياس بالجامع والفارق .

واعتبار طهارة الحث بطهارة الحدث ضعيف : فان طهارة الحدث من باب الأفعال للمأمور بها ؛ ولهذا لم تسقط بالنسيان والجهل . واشترط فيها التية عند الجمهور . وأما طهارة الحث فاتها من باب التروك فقصودها اجتناب الحث ؛ ولهذا لا يشترط فيها فعل العبد ولا قصده ، بل لو زالت بالمطر التازل من السماء حصل المقصود ، كما ذهب إليه أئمة المذاهب الأربعة وغيرهم .

ومن قال من أصحاب الشافعي وأحمد : إنه يعتبر فيها التية ، فهو قول شاذ مخالف للإجماع السابق ، منع مخالفته لأئمة المذاهب . وإنما قيل مثل هذا من ضيق المجال في المناظرة ، فان المتنازع لهم في مسألة التية قاس طهارة الحدث على طهارة الحث ، فنعوا الحكم في الأصل ، وهذا ليس بشيء .

ولهذا كان أصح قولي العلماء أنه إذا صلى بالنجاسة جاهلاً أو ناسياً فلا إعادة عليه ، كما هو مذهب مالك وأحمد في أظهر الروايتين عنه ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم خلع نعليه في الصلاة للاذى الذي كان

فيها ، ولم يستأنف الصلاة . وكذلك في الحديث الآخر لما وجد في ثوبه نجاسة أمرهم بفعله ولم يعد الصلاة ؛ وذلك لأن من كان مقصوده اجتناب المحذور اذا فعله العبد ناسياً أو مخطئاً فلا اثم عليه ، كما دل عليه الكتاب والسنة . قال تعالى : (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به) وقال تعالى : (ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو أخطأنا) قال الله تعالى : « قد فعلت » رواه مسلم في صحيحه .

ولهذا كان أقوى الأقوال : أن ما فعله العبد ناسياً أو مخطئاً من محظورات الصلاة والصيام والحج لا يبطل العبادة ، كالكلام ناسياً . والأكل ناسياً ، والطيب ناسياً ، وكذلك اذا فعل المحلوف عليه ناسياً وفي هذه المسائل نزاع وتفصيل ليس هذا موضعه .

وانما المقصود هنا التنبيه على أن النجاسة من باب ترك المهي عنه فينبذ إذا زال الجث بأي طريق كان حصل للمقصود ، ولكن ان زال بفعل العبد ونيتة أثيب على ذلك ، والا اذا عدمت بغير فعله ولا نيتة زالت للفسدة ، ولم يكن له ثواب ، ولم يكن عليه عقاب .

وسئل رحمه الله

عن استحالة النجاسة : كرماد السرجين النجس . والزبل النجس

نصيه الريح والشمس ، فيستحيل تراباً . فهل تجوز الصلاة عليه أم لا؟

فأجاب : وأما استحالة النجاسة : كرماد السرجين النجس ، والزبل النجس يستحيل تراباً ، فقد تقدمت هذه المسألة . وقد ذكرنا أن فيها قولين في مذهب مالك وأحمد :

أحدهما : أن ذلك طاهر ، وهو قول أبي حنيفة ، وأهل الظاهر وغيرهم . وذكرنا أن هذا القول هو الراجح .

فأما الأرض إذا أصابها نجاسة : فن أصحاب الشافعي وأحمد من يقول : أنها تطهر ، وإن لم يقل بالاستحالة . ففي هذه المسألة مع « مسألة الاستحالة » ثلاثة أقوال ، والصواب الطهارة في الجميع ، كما تقدم .

وقال رحمه الله :

فصل

ولما طين الشوارع فبنى على أصل : وهو أن الأرض إذا أصابها نجاسة ثم ذهب بالريح أو الشمس أو نحو ذلك . هل تطهر الأرض ؟

على قولين للفقهاء ، وهما قولان في مذهب الشافعي وأحمد وغيرها :

أحدهما : أنها تطهر . وهو مذهب أبي حنيفة ، وغيره ؛ ولكن عند أبي حنيفة يصلى عليها ولا يتيمم بها ، والصحيح أنه يصلى عليها ويتيمم بها ، وهذا هو الصواب ؛ لأنه قد ثبت في الحديث الصحيح عن ابن عمر : « ان الكلاب كانت تقبل وتدبر وتبول في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكونوا يرشون شيئاً من ذلك » ومن المعلوم أن النجاسة لو كانت باقية لوجب غسل ذلك . وهذا لا يتنافى ما ثبت في الصحيح من أنه أمرهم أن يصبوا على بول الاعرابي الذي بال في المسجد ذنباً من ماء ، فان هذا يحصل به تجليل تطهير الأرض ، وهذا مقصود ؛ بخلاف ما اذا لم يصب الماء فان النجاسة تبقى الى ان تستحيل .

وأيضاً في السنن ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا أتى أحدكم المسجد فليتنظر في نعليه ، فان وجد بها أذى فليدلكها بالتراب فان التراب لها طهور » وفي السنن أيضاً : أنه سئل عن المرأة تجسر ذيلها على المكان القدر تم على المكان الطاهر فقال : « يطهره مابعده » وقد نص أحمد على الأخذ بهذا الحديث الثاني ونص في إحدى الروايتين عنه على الأخذ بالحديث الأول ، وهو قول من يقول به من أصحاب مالك والشافعي وغيرها . فاذا كان النبي صلى الله عليه وسلم

قد جعل التراب يطهر أسفل الثعل ، وأسفل النبل ، وسماه طهوراً :
فلأن يطهر نفسه بطريق الأولى . والآخرى . فالنجاسة إذا استحالت في
التراب فصارت تراباً لم يبق نجاسة .

وأيضاً فقد تنازع العلماء فيما إذا استحالت حقيقة النجاسة ،
واتفقوا على أن الحمر إذا انقلبت بفعل الله بدون قصد صاحبها ،
وصارت خلا ، أنها تطهر . ولهم فيها إذا قصد التخليل نزاع وتفصيل
والصحيح انه إذا قصد تخليلها لا تطهر بحال ، كما ثبت ذلك عن عمر
ابن الخطاب رضي الله عنه ؛ لما صح من نهى النبي صلى الله عليه وسلم
عن تخليلها ، ولأن حبسها معصية ، والطهارة نعمة ، والمعصية لا تكون
سبيلاً للنعمة .

وتنازعوا فيما إذا صارت النجاسة ملحاً في الملاحه ، أو صارت
رماداً ، أو صارت الميتة واللحم والصدید تراباً : كتراب للقبرة ، فهذا
فيه قولان في مذهب مالك ، واحد : أحدهما : أن ذلك طاهر كمنهـب
أبي حنيفة ، وأهل الظاهر .

والثاني : أنه نجس ، كمنهـب الشافعي . والصواب ان ذلك كله طاهر
إذا لم يبق شيء من اثر النجاسة ، لا طعمها ولا لونها ولا ريحها : لأن
الله أباح الطيبات ، وحرم الحائث ، وذلك يتبع صفات الأعيان وحقاتها

فإذا كانت العين ملحاً أو خلا دخلت في الطيبات ، التي أباحها الله ، ولم تدخل في الجبائث التي حرّمها الله ، وكذلك التراب والرماد وغير ذلك لا يدخل في نصوص التحريم . وإذا لم تتناولها أدلة التحريم . لا لفظاً ولا معنى لم يجوز القول بتنجيسه وتحريمه ، فيكون طاهراً ، وإذا كان هذا في غير التراب ، فالتراب أولى بذلك .

وحينئذ فطين الشوارع إذا قدر أنه لم يظهر به أثر النجاسة فهو طاهر . وإن يتقن أن النجاسة فيه ، فهذا يعني عن يسيره : فإن الصحابة — رضوان الله عليهم — كان أحدهم يخوض في الوحل ، ثم يدخل المسجد ، فيصلي ولا يضل رجله ، وهذا معروف عن علي بن أبي طالب — رضي الله عنه — وغيره من الصحابة كما تقدم . وقد حكاه مالك عنهم مطلقاً ، وذكر أنه لو كان في الطين عذرة منبثة لعني عن ذلك ، وهكذا قال غيره من العلماء من أصحاب الشافعي وأحمد وغيرها أنه يعني عن يسير طين الشوارع ، مع يقن نجاسته . والله أعلم .

وسئل ربه الله :

عن الحرة : إذا انقلبت خلا ولم يعلم بقلبها ، هل له ان يأكلها ؟
أو يبيعها ؟ أو إذا علم أنها انقلبت ، هل يأكل منها أو يبيعها ؟ .

فأجاب : أما التخليل ففيه نزاع . قيل يجوز تخليلها . كما يحكى عن
أبي حنيفة . وقيل : لا يجوز ؛ لكن إذا خللت طهرت ، كما يحكى عن
مالك ، وقيل يجوز بنقلها من الشمس الى الظل . وكشف الغطاء
عنها ، ونحو ذلك ؛ دون أن يلقى فيها شيء . كما هو وجه في مذهب
الشافعي وأحمد .

وقيل لا يجوز بحال . كما يقوله من يقوله من أصحاب الشافعي وأحمد ،
وهذا هو الصحيح ؛ فانه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم :
« انه سئل عن خمر ليتامى فامر بارتقاها . فقيل له : انهم فقراء ، فقال :
سيقضيهم الله من فضله » فلما امر بارتقاها ، ونهى عن تخليلها ، وجبت
طاعته فيما أمر به ، ونهى عنه . فيجب ان تراق الحرة ولا تخلل . هذا
مع كونهم كانوا يتامى ، ومع كون تلك الحرة كانت متخذة قبل التحريم ،
فلم يكونوا عصاة .

فان قيل : هذا منسوخ ، لأنه كان في أول الاسلام ، فامروا بذلك
كما أمروا بكسر الآتية وشق الظروف ليمتعوا عنها . قيل : هذا غلط
من وجوه .

احدها : ان أمر الله ورسوله . لا ينسخ الا بأمر الله ورسوله ،
ولم يرد بعد هذا نص ينسخه .

الثاني : ان الخلفاء الراشدين بعد موته عملوا بهذا . كما ثبت عن
عمر بن الخطاب انه قال : « لا تأكلوا خل خمر ، إلا خراً بدأ الله
بفسادها ، ولا جناح على مسلم ان يشتري من خل أهل الذمة » .
فإنما عمر ينهى عن خل الخمر التي قصد افسادها ، ويأذن فيها بدأ الله
بافسادها ، ويرخص في اشتراء خل الخمر . من أهل الكتاب ؛ لأنهم
لا يفسدون خمرهم ، وإنما يتخلل بنير اختيارهم . وفي قول عمر حجة على
جميع الأقوال .

الوجه الثالث : ان يقال الصحابة كانوا اطوع الناس لله ورسوله ،
ولهذا لما حرم عليهم الخمر أراقوها ، فاذا كانوا مع هذا قد نهوا عن تحليلها
وأمرها بارتقائها ، فمن بعدهم من القرون أولى منهم بذلك . فاتهم اقل طاعة
لله ورسوله منهم .

يبين ذلك ان عمر بن الخطاب غلط ، والناس العتويّة في شرب

الحمر ، حتى كان ينفي فيها ، لأن أهل زمانه كانوا أقل اجتناباً لها من الصحابة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . فكيف يكون زمان ليس فيه رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ولا عمر بن الخطاب رضي الله عنه ؟! لا ريب ان أهله أقل اجتناباً للحرام . فكيف تسد النريعة عن أولئك للتقين . وتفتح لغيرهم ، ومع أقل تقوى منهم .

وأما ما يروى : « خير خلكم خل خرمكم » فهذا الكلام لم يقله النبي صلى الله عليه وسلم ، ومن نقله عنه فقد أخطأ . ولكن هو كلام صحيح ، فان خل الحمر لا يكون فيها ماء ، ولكن المراد به الذي بدأ الله بقلبه . وأيضاً فكل خمر يعمل من النصب بلاماء فهو مثل خل الحمر .

وقد وصف العلماء عمل الخل : أنه يوضع اولاً في النصب شيء يحمضه حتى لا يستحيل اولاً خراً . ولهذا تنازعوا في خمره الحلال : هل يجب اراقنتها ؟ على قولين في مذهب احمد وغيره : أظهرها وجوب اراقنتها ، كغيرها ؛ فانه ليس في الشريعة خمر محترمة ، ولو كان لشيء من الحمر حرمة لكانت حمر اليتامى ، التي اشترت لهم قبل التحريم . وذلك أن الله أمر باجتناب الحمر ، فلا يجوز اقتناؤها ، ولا يكون في بيت مسلم خمر اصلاً ، وانما وقعت الشبهة في التخليل : لأن بعض العلماء اعتقد ان التخليل اصلاح لها ، كدباغ الجلد التجس .

وبعضهم قال : اقتناؤها لا يجوز : لا لتخليل ، ولا غيره . لكن

إذا صارت خلا فكيف تكون نجسة؟! وبعضهم قال : إذا بقي فيها شيء تجس أولا ، ثم تجست به ثانيا ، بخلاف ما إذا لم يلق فيها شيء ، فإنه لا يوجب التجسس .

وأما أهل القول الراجح فقالوا : قصد الحلل لتخليها هو الموجب لتجسيها ، فإنه قد نهى عن اقتنائها ، وأمر بارتقاها ، فإذا قصد التخليل كان قد فعل محرما . وغاية ما يكون تحليلها كذكية الحيوان ، والعين إذا كانت محرمة لم تصر محلة بالفعل للنهي عنه ؛ لأن المعصية لا تكون سببا للنعمة والرحمة .

ولهذا لما كان الحيوان محرماً قبل الذكبة ، ولا يباح الا بالذكبة ، فلو ذكاه تذكية محرمة مثل ان يذكيه في غير الحلق واللثة مع قدرته عليه . اولا يقصد ذكائه ، أو يأمر وثانياً أو مجوسياً بتذكيته ، ونحو ذلك لم يبيع . وكذلك الصيد إذا قتله المحرم لم يصر ذكياً ، فالعين الواحدة تكون طاهرة حلالة في حال ، وتكون حراما نجسة في حال . تارة باعتبار الفاعل : كالفرق بين الكتاني والوثني . وتارة باعتبار الفعل كالفرق بين الذبيحة بالمحدد وغيره . وتارة باعتبار المحل وغيره كالفرق بين الضيق وغيره . وتارة باعتبار قصد الفاعل كالفرق بين ما قصد تذكيته وما قصد قتله . حتى انه عند مالك والشافعي وأحمد إذا ذكى الحلال صيداً أبيع للحلال دون المحرم ، فيكون حلالة طاهراً في حق هذا

حراماً نجساً في حق هذا ، وانقلاب الحمر الى الخل من هذا النوع مثل ما كان ذلك محظوراً ، فاذا قصد الانسان لم يصر الخل به حلالاً ، ولا طاهراً ، كما لم يصر لحم الحيوان حلالاً طاهراً بتذكية غير شرعية .

وما ذكرناه عن عمر بن الخطاب هو الذي يعتمد عليه في هذه المسألة ، أنه متى علم أن صاحبها قد قصد تخليلها لم تشتت منه ، وإذا لم يعلم ذلك جاز اشتراؤها منه ؛ لأن العادة ان صاحب الحمر لا يرضى ان يتخللها . والله أعلم .

وسئل

عن الزيت إذا وقعت فيه النجاسة مثل الفأرة ونحوها ، وماتت فيه . هل ينجس أم لا ؟ وإذا قيل ينجس : فهل يجوز ان يكأثر بشيء حتى يبلغ قلتين أم لا ؟. وإذا قيل تجوز للمكثرة : هل يجوز القاء الطاهر على النجس ، أو بالعكس ، أولا فرق ؟ وإذا لم تجز للمكثرة وقيل بنجاسته هل لهم طريق في الانتفاع به مثل الاستباح به او غسله إذا قيل بطهر بالفصل أم لا ؟ وإذا كانت المياه النجسة اليسيرة تطهر بالمكثرة هل تطهر سائر اللاتعات بالمكثرة أم لا ؟.

فأجاب : الحمد لله . أصل هذه المسألة ان اللاتعات اذا وقعت فيها نجاسة : فهل تنجس وان كانت كثيرة فوق القلتين ؟ او تكون كاللآء فلا تنجس مطلقاً الا بالتغير ؟ أولا ينجس الكثير الا بالتغير كما اذا بلغت قلتين . فيه من أحد ثلاث روايات :

أحدها انهما تنجس ، ولو مع الكثرة . وهو قول الشافعي وغيره .

والثانية : انها كاللآء . سواء كانت مائة أو غير مائة ،

وهو قول طائفة من السلف والخلف : كابن مسعود . وابن عباس ،
والزهري ، وأبي ثور ، وغيرهم . وهو قول أبي ثور نقله المروذي عن
إبي ثور ، ويحكى ذلك لأحمد فقال : ان أبا ثور شبهه بالماء . ذكر
ذلك الحلال في جامعه عن المروذي . وكذلك ذكر أصحاب إبي حنيفة ان
حكم للمائعات عندم حكم الماء ، ومنههم في المائعات معروف فيه . فاذا
كانت منبسطة بحيث لا يتحرك أحد طرفيها يتحرك الطرف الآخر لم
تجنس ، كالماء عندم . وأما أبو ثور فانه يقول : بالعكس : بالقتين
كالشافعي . والقول أنها كالماء يذكر قولاً في مذهب مالك ، وقد
ذكر أصحابه عنه في يسير النجاسة اذا وقعت في الطعام الكثير روايتين .
وروي عن أبي نافع من المالكية في الحباب التي بالشام للزيت تموت فيه
الفأرة ، ان ذلك لا يضر الزيت . قال : وليس الزيت كالماء . وقال
ابن الماجشون في الزيت وغيره تقع فيه الميتة ، ولم تغير أوصافه ، وكان
كثيراً لم ينجس ؛ بخلاف موتها فيه ، ففرق بين موتها فيه ، ووقوعها
فيه ، ومذهب ابن حزم وغيره من اهل الظاهر ان للمائعات لا تنجس
بوقوع النجاسة الا السمن . اذا وقعت فيه فأرة ، كما يقولون ان الماء لا
ينجس الا اذا بال فيه باطل .

والثالثة : يفرق بين للمائع للمائي . كحل الحر ، وغير المائي كحل
العنب ، فيلحق الاول بالماء دون الثاني .

وفي الجملة للعلماء في المائعات ثلاثة أقوال :

أحدها : أنها كاللآء .

والثاني : أنها أولى بعدم التنجس من الماء لأنها طعام وإدام ،
فاتلافها فيه فساد ، ولأنها أشد إحالة للتنجاسة من الماء ، أو مباينة
لها من الماء .

والثالث : أن الماء أولى بعدم التنجس منها لأنه طهور . وقد بسطنا
الكلام على هذه المسألة في غير هذا الموضع ؛ وذكرنا حجة من قال :
بالتنجيس ، وأنهم احتجوا بقول النبي صلى الله عليه وسلم : « إن كان
جامداً فآلقوها وما حولها ، وكلوا منكم ، وإن كان مائعاً فلا تقرؤوه »
رواه أبو داود وغيره ؛ وبيننا ضعف هذا الحديث . وطعن البخاري
والترمذي وأبو حاتم الرازي والدارقطني وغيرهم فيه ، وأنهم بينوا أنه
غلط فيه معمر على الزهري .

قال أبو داود : (باب في الفأرة تقع في السمن) حدثنا مسدد حدثنا
سفيان حدثنا الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة أن فأرة
وقعت في سمن فآخبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال : « ألقوها وما حولها
وكلوه » . وقال ثنا أحمد بن صالح والحسين بن علي ، واللفظ للحسين

قالا ثنا عبد الرزاق قال أنبأنا معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا وقعت الفأرة في السمن ، فإن كان جامداً فألقوها وما حولها ، وإن كان مائماً فلا تقربوه » قال الحسن قال عبد الرزاق ربما حدث به معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة عن النبي صلى الله عليه وسلم .

قال أبو داود قال أحمد بن صالح : قال عبد الرزاق : قال أخبرنا عبد الرحمن بن مردويه ، عن معمر ، عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس ، عن ميمونة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل حديث الزهري عن سعيد بن المسيب . وقال أبو عيسى الترمذي في جامعه :

« باب ما جاء في الفأرة تموت في السمن »

حدثنا سعيد بن عبد الرحمن وأبو عمار قالا : حدثنا سفيان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة « إن فأرة وقعت في سمن فماتت فسئل عنها النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ألقوها وما حولها وكلوه » . قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح . وقد روي هذا الحديث عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يذكر وافيته عن ميمونة . وحديث ابن عباس عن ميمونة أصح .

وروى معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه وهو حديث غير محفوظ . قال سمعت محمد بن اسماعيل يقول حديث معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا خطأ . قال : والصحيح حديث الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن ميمونة .

قلت : وحديث معمر هذا الذي خطأ البخاري ، وقال الترمذي إنه غير محفوظ ، هو الذي قال فيه ان كان جامداً فألقوها وما حولها ، وإن كان مائماً فلا تقربوه . كما رواه أبو داود وغيره . وكذلك الامام أحمد رضي الله عنه في مسنده وغيره ، وقد ذكر عبد الرزاق ان معمرأ كان يرويه أحياناً من الوجه الآخر : فكان يضطرب في اسناده . كما اضطرب في متنه ، وخالف فيه الحفاظ الثقات الذين روهه بغير اللفظ الذي رواه معمر . ومعمر كان معروفاً بالغلط ، وأما الزهري فلا يعرف منه غلط ، فلهذا بين البخاري من كلام الزهري ما دل على خطأ معمر في هذا الحديث . قال البخاري في صحيحه :

« باب اذا وقعت الفأرة في السمن الجامد أو الذائب »

ثنا الحميدي ثنا سفيان ثنا الزهري أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة انه سمع ابن عباس يحدث عن ميمونة : ان فأرة وقعت في سمن

فمات فسئل النبي صلى الله عليه وسلم عنها — فقال : « القوها وما حولها وكلوه » . قيل لسفيان : فان معمرأ يحدثه عن الزهري عن سعيد ابن المسيب عن أبي هريرة قال ما سمعت الزهري يقوله الا عن عيد الله عن ابن عباس عن ميمونة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولقد سمعته منه مراراً .

ثنا عبدان ثنا عبد الله يعني ابن المبارك ، عن يونس عن الزهري أنه سئل عن الدابة تموت في الزيت او السمن وهو جامد او غير جامد — الفأرة او غيرها — قال : « بلغنا — ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بفأرة ماتت في سمن فأمر بما قرب منها فطرح ثم اكل » — من حديث عيد الله بن عبد الله ثم رواه من طريق مالك كما رواه من طريق ابن عينة .

وهذا الحديث رواه الناس عن الزهري ، كما رواه ابن عينة بسنده ولفظه . واما معمر فاضرب فيه في سنده ولفظه ، فرواه نارة عن ابن المسيب عن أبي هريرة . وقال فيه وان كان جامداً فألقوها وما حولها . وان كان مائعا فلا تقربوه . وقيل عنه : وان كان مائعا فاستصبحوا به . واضرب على معمر فيه ، وظن طائفة من العلماء ان حديث معمر محفوظ فعملوا به ، وعن يثبه محمد بن يحيى الذهلي فيما جمعه من حديث الزهري . وكذلك احتج به احمد لما افق بالفرق بين الجامد

والمانع ، وكان أحمد يحتاج أحياناً بأحاديث ثم يتبين له أنها معلولة ،
كاحتجاجه بقوله : « لا نذر في معصية ، وكفارته كفارة يمين » ثم تبين له
بعد ذلك أنه معلول فاستدل بغيره .

وأما البخاري والترمذي وغيرها فعملوا حديث معمر وبينوا غلطه ،
والصواب معهم . فذكر البخاري هنا عن ابن عينة : أنه قال : سمعته
من الزهري مراراً لا يرويه إلا عن عبيد الله بن عبد الله ، وليس في
لفظه إلا قوله : « ألقوها وما حولها وكلوه » وكذلك رواه مالك وغيره
وذكر من حديث بونس أن الزهري سئل عن الدابة تموت في السمن
الجامد وغيره فأفتى بأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بفأرة ماتت في
سمن فامر بما قرب منها فطرح ، فهذه فتيا الزهري في الجامد وغير
الجامد ، فكيف يكون قد روى في هذا الحديث الفرق بينها ، وهو
يحتاج على استواء حكم النوعين بالحديث ، ورواه بالمعنى ؟!

والزهري احفظ أهل زمانه حتى يقال : إنه لا يعرف له غلط في
حديث ، ولا نسيان ، مع أنه لم يكن في زمانه أكثر حديثاً
منه . ويقال : أنه حفظ على الأمة تسعين سنة لم يأت بها غيره ، وقد
كتب عنه سليمان بن عبد الملك كتاباً من حفظه ، ثم استعاده منه بعد
علم ، فلم يخط منه حرفاً . فلو لم يكن في الحديث الانسيان الزهري
أو معمر ، لكان نسبة النسيان إلى معمر أولى باتفاق أهل العلم

بالرجال مع كثرة الدلائل على نسيان معمر . وقد اتفق أهل المعرفة بالحديث على ان معمرأ كثير الغلط على الزهري . قال الامام أحمد رضي الله عنه فيما حدثه به محمد بن جعفر غندر عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه ان غيلان بن سلمة أسلم وتحتة ثمان نسوة . فقال أحمد: هكذا حدث به معمر بالبصرة ، وحدثهم بالبصرة من حفظه . وحدث به باليمن عن الزهري بالاستقامة .

وقال أبو حاتم الرازي ما حدث به معمر بن راشد بالبصرة ففيه اغاليط ، وهو صالح الحديث ، وأكثر الرواة الذين روى هذا الحديث عن معمر عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة م البصريون . كعبد الواحد بن زياد ، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى الشامي ، والاضطراب في المتن ظاهر .

فان هذا يقول : « ان كان ذائباً او مائعاً لم يؤكل » وهذا يقول : « وان كان مائعاً فلا تنتفعوا به ، واستصبحوا به » وهذا يقول « فلا تقربوه » وهذا يقول : « فامر بها ان تؤخذ وما حولها فقطر » فاطلق الجواب . ولم يذكر التفصيل .

وهذا يبين انه لم يروء من كتاب بلفظ مضبوط . وانما رواه بحسب ما ظنه من المعنى فغلط ، وبتقدير صحة هذا اللفظ وهو قوله : « وان

كان مانعاً فلا تقربوه ، فانما يدل على نجاسة القليل الذي وقعت فيه النجاسة كالسمن المسئول عنه . فانه من المعلوم انه لم يكن عند السائل سمن فوق قلتين يقع فيه فأرة . حتى يقال فيه : ترك الاستفصال ، في حكاية الحال ، مع قيام الاحتمال . ينزل منزلة العموم في المقال . بل السمن الذي يكون عند أهل المدينة في أوعيتهم يكون في الغالب قليلا فلو صح الحديث لم يدل الا على نجاسة القليل . فان المائعات الكثيرة إذا وقعت فيها نجاسة فلا يدل على نجاستها لا نص صحيح ولا ضعيف ولا اجماع ولا قياس صحيح .

وعمدة من ينجسه يظن ان النجاسة إذا وقعت في ماء أو مائع سرت فيه كله فنجسته . وقد عرف فساد هذا ، وانه لم يقل أحد من المسلمين بطرده ، فان طرده يوجب نجاسة البحر ، بل الذين قالوا : هذا الاصل الفاسد : منهم من استثنى ما لا يتحرك أحد طرفيه يتحرك الآخر ، ومنهم من استثنى في بعض النجاسات ما لا يمكن زحاه ، ومنهم من استثنى ما فوق القلتين ، وعلى بعضهم المستثنى بمشقة التجيس . وبعضهم بعدم وصول النجاسة الى الكثير ، وبعضهم بتعذر التطهير . وهذه العلل موجودة في الكثير من الأدهان : فانه قد يكون في الحب العظيم قناطير مقطرة من الزيت ، ولا يمكنهم صياته عن الواقع ، والدور والحوانيت مملوءة بما لا يمكن صياته كالسكر وغيره فالعسر والخرج بتنجيس هذا عظيم جداً .

ولهذا لم يرد بتنجيس الكثير أثر عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أصحابه . واختلف كلام أحمد رحمه الله في تنجيس الكثير . وأما القليل فإنه ظن صحة حديث معمر فاخذ به . وقد اطلع غيره على العلة القادحة فيه ولو اطلع عليها لم يقل به : ولهذا نظائر كان يأخذ بحديث ثم يتبين له ضعفه فيترك الاخذ به ، وقد يترك الاخذ به قبل أن يتبين صحته . فإذا تبين له صحته أخذ به . وهذه طريقة أهل العلم والدين رضي الله عنهم .

وظنه صحته عدل إليه عما رآه من آثار الصحابة رضي الله عنهم أجمعين . فروى صالح بن أحمد في مسائله عن أبيه أحمد بن حنبل : ثنا أبي . ثنا اسماعيل ، ثنا عمار بن أبي حفصة ، عن عكرمة : ان ابن عباس سئل عن فأرة ماتت في سمن قال : تؤخذ الفأرة وما حولها . قلت : يا مولانا فإن أثرها كان في السمن كله ، قال : عضضت بهن أريك ، إنما كان أثرها بالسمن وهي حية ، وإنما ماتت حيث وجدت . ثنا أبي ، ثنا وكيع ، ثنا النضر بن عريي ، عن عكرمة ، قال : جاء رجل الى ابن عباس فسأله عن جر فيه زيت وقع فيه جرد فقال ابن عباس : خذ وما حوله فألقه وكله . قلت : أليس جال في الجر كله ؟ قال : انه جال وفيه الروح ، فاستقر حيث مات . وروى الحلال عن صالح قال : ثنا أبي ثنا وكيع ، ثنا سفيان . عن حمران بن أعين ، عن أبي حرب بن أبي

الاسود الدؤلي ، قال : سئل ابن مسعود عن فأرة وقعت في سمن ؟ فقال : انما حرم من الميتة لحما ودمها .

قلت : فهذه فتاوى ابن عباس وابن مسعود والزهري . مع ان ابن عباس هو راوي حديث ميمونة ، ثم ان قول معمر في الحديث الضعيف فلا تقربوه متروك عند عامة السلف والخلف من الصحابة والتابعين والأئمة ، فان جمهورهم يجوزون الاستباحت به ، وكثير منهم يجوز بيعه ، أو تطهيره . وهذا يخالف لقوله : « فلا تقربوه » .

ومن نصر هذا القول يقول قول النبي صلى الله عليه وسلم : « الماء طهور لا ينجسه شيء » احتراز عن الثوب والبدن والاثاء ، ونحو ذلك مما يتنجس ، والمفهوم لا عموم له ، وذلك لا يقتضي ان كل ما ليس بماء يتنجس ، فان الهواء ونحوه لا يتنجس ، وليس بماء ، كما ان قوله : ان للماء لا ينجب ، احتراز عن البدن فانه ينجب ، ولا يقتضي ذلك ان كل ما ليس بماء ينجب ؛ ولكن خص الماء بالذكر في الموضعين للحاجة الى بيان حكمه ، فان بعض أزواجه اغتسلت فجاء النبي صلى الله عليه وسلم ليتوضأ بسورها فابخرته انها كانت جنباً ، فقال : « ان الماء لا ينجب » مع ان الثوب لا ينجب والأرض لا ينجب ، وتخصيص الماء بالذكر لمفارقة البدن ، لا لمفارقة كل شيء ، وكذلك قالوا : له أتوضأ من بئر بضاعة ؟ وهي بئر يلقى

فيها الحيض ولحم الكلاب والنتن : فقال : « الماء طهور لا ينجسه شيء » فنفي عنه النجاسة للحاجة إلى بيان ذلك ، كما نفى عنه الجنابة للحاجة إلى بيان ذلك . والله سبحانه قد أباح لنا الطيبات وحرم علينا الجبائث . والنجاسات من الجبائث ، فللماء إذا تغير بالنجاسة حرم استعماله : لأن ذلك استعمال للخبث .

وهذا مبنى على أصل : وهو ان الماء الكثير اذا وقعت فيه النجاسة ، فهل مقتضى القياس تنجسه لاختلاط الحلال بالحرام الى حيث يقوم الدليل على تطهيره ، أو مقتضى القياس طهارته الى ان تظهر فيه النجاسة الخبيثة التي يحرم استعمالها للفقهاء من أصحاب احمد وغيرهم في هذا الاصل قولان :

أحدهما : قول من يقول : الاصل النجاسة ، وهذا قول أصحاب أبي حنيفة ، ومن وافقهم من أصحاب الشافعي ، وأحمد ، بناء على ان اختلاط الحلال بالحرام يوجب تحريمها جميعاً .

ثم ان اصحاب أبي حنيفة طردوا ذلك فيما اذا كان الماء يتحرك أحد طرفيه بتحريك الطرف الآخر . قالوا : لأن النجاسة تبلغه ، إذا بلغت الحركة ، ولم يمكنهم طرده فيما زاد على ذلك ، والا لزم تجيس البحر ، والبحر لا ينجسه شيء بالنص والاجماع ، ولم يطردوا ذلك فيما

إذا كان الماء عميقاً ومساحته قليلة . ثم إذا تجس الماء : فالقياس عندهم يقتضي ان لا يطهر بنزح . فيجب طم الآبار المتجسة . وطردها القياس بشر المربي .

وأما أبو حنيفة وأصحابه فقالوا : بالنظير بالنزح استحساناً ، إما بنزح البئر كلها إذا كبر الحيوان ، أو تفسخ ، وإما بنزح بعضها إذا صغر بدلاء ذكرها ، فما أمكن طرد ذلك القياس .

وكذلك أصحاب الشافعي وأحمد قالوا : بطهارة ما فوق القلتين : لأن ذلك يكون في الفلوات والغدران التي لا يمكن صياتها عن التجاسة فجعلوا طهارة ذلك رخصة لأجل الحاجة على خلاف القياس ، وكذلك من قال من أصحاب أحمد : ان البول والعذرة الرطبة لا ينجس بهما إلا ما أمكن نزحه ، ترك طرد القياس : لان ما يتعذر نزحه يتعذر تطهيره ، فجعل تعذر التطهير مانعاً من التجس .

فهذه الأقوال وغيرها من مقالات القائلين بهذا الأصل : تبين انه لم يطرده أحد من الفقهاء ، وان كلهم خالفوا فيه القياس رخصة ، وأباحوا ما تخالطه التجاسات من المياه لأجل الحاجة الخاصة .

وأما القول الثاني : فهو قول من يقول القياس ان لا ينجس الماء حتى

بتغير ، كما قاله من قاله من فقهاء الحجاز والعراق ، وفقهاء الحديث ، وغيرهم
 كالك وأصحابه ، ومن وافقهم من أصحاب الشافعي وأحمد ، وهذه طريقة
 القاضي أبي يعلى بن القاضي أبي حازم ، مع قوله : ان القليل ينجس
 بالمللقة ، وأما ابن عقيل وابن اللثي وابن المظفر وابن الجوزي وأبو
 نصر وغيرهم من أصحاب أحمد فنصروا هذا أنه لا ينجس الا بالتغير ،
 كالرواية الموافقة لاهل المدينة ، وهو قول أبي الحسن الروياني ، وغيره
 من أصحاب الشافعي .

وقال النزالي : وددت ان مذهب الشافعي في المياہ كان كمنه
 مالك ، وكلام أحمد وغيره موافق لهذا القول ، فانه لما سئل عن الماء
 اذا وقت فيه نجاسة فغيرت طعمه او لونه بأي شيء ينجس ؟ والحديث
 المروي في ذلك وهو قوله : « الماء طهور لا ينجسه شيء الا ما غير
 لونه او طعمه او ريحه » ضعيف ؟ فأجاب : بأن الله حرم الميتة ، والدم ، ولحم
 الخنزير ، فاذا ظهر في الماء طعم الدم او الميتة ، أو لحم الخنزير ،
 كان المستعمل لذلك مستعملاً لهذه الحائث ، ولو كان القياس عنده
 التحريم مطلقاً لم يخص صورة التحريم باستعمال النجاسة .

وفي الجملة فهذا القول هو الصواب ، وذلك ان الله حرم الحائث
 التي هي الدم والميتة ولحم الخنزير ، ونحو ذلك ، فاذا وقت هذه في
 الماء او غيره واستهلك لم يبق هناك دم ولا ميتة ولا لحم خنزير

اصلاً . كما ان الخمر إذا استهلكت في المائع لم يكن الشارب لها شارباً للخمر ، والخمر إذا استحالت بنفسها وصارت خلا كانت طاهرة باتفاق العلماء ، وهذا على قول من يقول : ان النجاسة إذا استحالت طهرت أقوى . كما هو مذهب ابي حنيفة ، وأهل الظاهر ، وأحد القولين في مذهب مالك وأحمد ، فان انقلاب النجاسة ملحاً ورماداً ونحو ذلك هو كإقلابها ماء ، فلا فرق بين ان تستحيل رماداً او ملحاً او تراباً او ماء او هواء . ونحو ذلك . والله تعالى قد اباح لنا الطيبات .

وهذه الأدهان والألبان والأشربة الحلوة والحامضة وغيرها من الطيبات والحديثة . قد استهلكت واستحالت فيها ، فكيف يحرم الطيب الذي أباحه الله تعالى . ومن الذي قال : انه إذا خالطه الحيث واستهلك فيه واستحال قد حرم ؟ وليس على ذلك دليل لا من كتاب ولا من سنة ولا اجماع ولا قياس ؛ ولهذا قال صلى الله عليه وسلم في حديث بئر بضاعة لما ذكر له انها يلقى فيها الحيف ولحوم الكلاب والنتن فقال : « الماء طهور لا ينجسه شيء » وقال في حديث القلتين : « اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث » وفي اللفظ الآخر : « لم ينجسه شيء » رواه أبو داود وغيره .

فقوله : « لم يحمل الخبث » بين ان تنجيسه بان يحمل الخبث ، أي بأن يكون الخبث فيه محمولا ، وذلك يبين انه مع استحالة الخبث لا ينجس الماء .

فصل

وإذا عرف أصل هذه المسألة : فالحكم إذا ثبت بعة زال بزوالها ؛
كالحر لما كان الموجب لتحريمها ونجاستها هي الشدة للطرية فإذا زالت
بفعل الله طهرت ؛ بخلاف ما إذا زالت بقصد الآتي على الصحيح . كما
قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : « لَأَنَا كُلُّوَا خُلْ خُرْ الْا خُرْأُ بَدَأُ
اللهُ بفسادها » ولا جناح على مسلم ان يشتري خُلْ خُرْ من أهل
الكتاب ما لم يعلم أنهم تعمّدوا فسادها .

وذلك لأن اقتناء الحر محرّم ، فتنى قصد باقتنائها التخليل كان قد
فعل محرماً ، والفعل المحرم لا يكون سبباً للحل ، والاباحة . وأما إذا
اقتناها لشربها واستعمالها خراً فهو لا يريد تخليلها ، وإذا جعلها الله خلا
كان معاقبة له بنقيض قصده ، فلا يكون في حلها وطهارتها مفسدة .

وأما سائر النجاسات فيجوز التعمد لافسادها ؛ لأن افسادها ليس
بمحرّم . كما لا يحسد شاربه ؛ لأن النفوس لا يخاف عليها بمقاربتها
المحظور كما يخاف من مقاربة الحر ؛ ولهذا جوز الجمهور ان تدبغ

جلود الميتة ، وجوزوا ايضا احالة النجاسة بالنار وغيرها ، والماء
لنجاسته سريان :

أحدهما : متفق عليه ، والآخر مختلف فيه .

فالتفق عليه التغير بالنجاسة . فتي كان الموجب لنجاسته التغير
فزال التغير كان طاهراً . كالثوب المضمخ بالدم اذا غسل عاد طاهراً .

والثاني : القلة : فاذا كان الماء قليلا ووقعت فيه نجاسة ففي نجاسته
قولان للعلماء : فذهب الشافعي وأحمد في احدى الروايات عنه انه ينجس
ما دون القلتين ، وأحمد في الرواية المشهورة عنه يستثنى البول والعذرة
المائنة ، فيجعل ما امكن نزحه نجسا بوقوع ذلك فيه . ومنهذه أبي
خليفة ينجس ما وصلت اليه الحركة ، ومنهذه أهل المدينة وأحمد في
الرواية الثالثة انه لا ينجس ، ولو لم يبلغ قلتين ، واختار هذا القول
بعض الشافعية كاحدى الروايات ، وقد نصر هذه الرواية بعض أصحاب
الشافعي كما نصر الاولى طائفة كثيرة من أصحاب أحمد ، لكن طائفة من
أصحاب مالك قالوا : ان قليل الماء ينجس بقليل النجاسة ، ولم يحدوا
ذلك بقتلين ، وجمهور أهل المدينة أطلقوا القول ، فهؤلاء لا ينجسون
شيئاً الا بالتغير ، ومن سوى بين الماء والمائعات كاحدى الروايتين عن
أحمد ، وقال بهذا القول الذي هو رواية عن أحمد قال في المائعات
كذلك ، كما قاله الزهري وغيره . فهؤلاء لا ينجسون شيئاً من المائعات

الا بالتغير كما ذكره البخاري في صحيحه ؛ لكن على المشهور عن أحمد اعتبار القلتين في الماء .

وكذلك في المائعات اذا سوت به . فنقول : اذا وقع في المائع القليل نجاسة فصب عليه مائع كثير فيكون الجميع طاهراً . إذا لم يكن متغيراً ، وان صب عليه ماء قليل دون القلتين فصار الجميع كثيراً فوق القلتين في ذلك وجهان في مذهب احمد :

احدهما : وهو مذهب الشافعي في الماء ان الجميع طاهر .

والوجه الثاني : انه لا يكون طاهراً حتى يكون المضاف كثيراً . والمكثرة المتغيرة أن يصب الطاهر على النجس ، ولو صب النجس على الطاهر الكثير كان كما لو صب الماء النجس على ماء كثير طاهر أيضاً ، وذلك مطهر له إذا لم يكن متغيراً ، وان صب القليل الذي لا تفته النجاسة على قليل لم تلاقه النجاسة — وكان الجميع كثيراً فوق القلتين — كان كالماء القليل إذا ضم الى القليل ، وفي ذلك الوجهان المتقدمان .

وهذا القول الذي ذكرناه من ان المائعات كالماء اولى بعدم التجسس من الماء هو الأظهر في الأدلة الشرعية ، بل لو نجس القليل من الماء لم يلزم تجسس الاشربة والأطعمة . ولهذا أمر مالك بارتقاء ما ولغ فيه

الكلب من الماء القليل كما جاء في الحديث ولم يأمر بآراقة ما ولغ فيه الكلب من الاطعمة والاشربة ، واستعظم آراقة الطعام والشراب بمثل ذلك ، وذلك لأن الماء لا يثمن له في العادة ، بخلاف أشربة المسلمين وأطعمتهم فان في نجاستها من المشقة والحرج والضيق ما لا يخفى على الناس . وقد تقدم ان جميع الفقهاء يعتبرون رفع الحرج في هذا الباب ، فاذا لم ينجسوا الماء الكثير رفعوا للحرج . فكيف ينجسون نظيره من الاطعمة والأشربة ؟ والحرج في هذا اشق ، ولعل اكثر المائعات الكثيرة لا تكاد تخلو من نجاسة .

فان قيل : الماء يدفع النجاسة عن غيره ، فمن نفسه أولى وأحرى ، بخلاف المائعات .

قيل : الجواب عن ذلك من وجوه .

أحدها : ان الماء اما دفعها عن غيره لأنه يزيلها عن ذلك المحل ، وتنقل معه فلا يبقى على المحل نجاسة ، واما اذا وقعت فيه قائما كان طاهرا لاستحالتها فيه ، لا لكونه ازالها عن نفسه ؛ ولهذا يقول أصحاب أبي حنيفة : ان المائعات كالماء في الازالة ، وهي كالماء في التجسس ، وإذا كان كذلك لم يلزم من كون الماء يزيلها إذا زالت معه ان يزيلها اذا كانت فيه . ونظير الماء الذي فيه النجاسة الغسالة للفصلية عن المحل .

وتلك نجسة قبل طهارة المحل . وفيها بعد طهارة المحل ثلاثة أوجه : هل هي طاهرة ، او مطهرة ، أو نجسة ؟ .

وأبو حنيفة نظر الى هذا المعنى فقال : الماء ينجس بوقوعها فيه ، وإن كان يزيلها عن غيره لما ذكرنا ، فإذا كانت النصوص وقول الجمهور على أنها لا تنجس بمجرد الوقوع مع الكثرة ، كما دل عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم : « للماء طهور لا ينجسه شيء » وقوله : « إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث » فإنه إذا كان طهوراً يطهر به غيره علم أنه لا ينجس بالملاقاة . إذ لو نجس بها لكان إذا صب عليه النجاسة ينجس بملاقاتها ، فينبذ لا ينجس بوقوع النجاسة فيه : لكن إن بقيت عين النجاسة حرمت ، وإن استحالت زالت .

فدل ذلك على أن استحالة النجاسة بملاقاة لها فيه لا ينجس ، وإن لم تكن قد زالت كما زالت عن المحل . فإن من قال أنه يدفعها عن نفسه كما يزيلها عن غيره فقد خالف للمشاهدة . وهذا المعنى يوجد في سائر المائعات من الأسرة وغيرها .

الوجه الثاني : أن يقال غاية هذا أن يقتضي أنه يمكن إزالة النجاسة بالمائع . وهذا أحد القولين في منذهب أحمد ومالك ، كما هو منذهب أبي حنيفة وغيره . وأحمد جعله لازماً لمن قال : أن المائع لا ينجس

بإزالة النجاسة . وقال : يلزم على هذا ان تزال به النجاسة ، وهذا لأنه إذا دفعها عن نفسه دفعها عن غيره كما ذكروه في الماء ، فيلزم جواز إزالته بكل مائع طاهر مزيل للعين قلاع للأثر على هذا القول . وهذا هو القياس فنقول به على هذا التقدير . وان كان لا يلزم من دفعها عن نفسه دفعها عن غيره ، لكون الاحالة أقوى من الازالة فيلزم من قال : انه يجوز ازالة النجاسة بغير الماء من المائعات ان تكون المائعات كالماء ، فاذا كان الصحيح في الماء أنه لا ينجس الا بالتغير إما مطلقاً . وإما مع الكثرة — فكذلك الصواب في المائعات .

وفي الجملة التسوية بين الماء والمائعات ممكن على التقديرين ، وهذا مقتضى النص والقياس في مسألة ازالة النجاسات ، وفي مسألة ملاقاتها للمائعات الماء وغير الماء .

ومن تدبر الأصول النصوصة المجمع عليها ، والمعاني الشرعية المعبرة في الاحكام الشرعية تبين له ان هذا هو أصوب الأقوال ، فان نجاسة الماء والمائعات بدون التغير بعيد من ظواهر النصوص والأقيسة ، وكون حكم النجاسة يبقى في موارد ازالة النجاسة بمائع أو غير مائع بعيد عن الأصول . وموجب القياس .

ومن كان فقيهاً خيراً بماخذ الأحكام الشرعية ، وأزال عنه الهوى ،

تبين له ذلك ، ولكن اذا كان في استعمالها فساد فانه ينهى عن ذلك :
كما ينهى عن ذبح الخيل التي يجاهد عليها ، والابل التي يحج عليها ،
والبقرة التي يحرق عليها . ونحو ذلك . لما في ذلك من الحاجة اليها لا
لأجل الحبث . كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم « لما
كان في بعض أسفاره مع أصحابه فنفت أزوادم فاستأذنوه في نحر الظهر
فأذن لهم . ثم أتى عمر فسأله أن يجمع الأزواد فيدعو الله بالبركة فيها
ويبقى الظهر ، ففعل ذلك » فيه لهم عن نحر الظهر كان لحاجتهم اليه
للركوب : لا لأن الابل محرمة . فهكذا ينهى فيها يحتاج اليه من الاطعمة
والأشربة عن ازالة النجاسة بها ، كما ينهى عن الاستنجاء بماله حرمة من
طعام الانس والجن وعلف دواب الانس والجن ، ولم يكن ذلك لكون
هذه الاعيان لا يمكن الاستنجاء بها ، بل لحرمتها ، فالقول في المائعات
كالقول في الجامدات .

الوجه الثالث : ان يقال احالة للمائعات للنجاسة الى طبعها أقوى
من احالة الماء ، وتغير الماء بالنجاسات أسرع من تغير المائعات ، فاذا
كان الماء لا ينجس بما وقع فيه من النجاسة لاستحالتها الى طبعه .
فالمائعات أولى وأحرى .

الوجه الرابع : ان النجاسة إذا لم يكن لها في الماء والمائع طعم ولا
لون ولا ريح فلا نسلم ان يقال بنجاسته أصلا ، كما في الحجر الثقلة أو

أبلغ . وطرده ذلك في جميع صور الاستحالة . فان الجمهور على ان المستحيل من النجاسات طاهر كما هو المعروف عن الحنفية والظاهرية ، وهو أحد القولين في مذهب مالك وأحمد ، ووجه في مذهب الشافعي .

الوجه الخامس : ان دفع المائعات للنجاسة عن نفسها كدفع الماء لا يختص بالماء ، بل هذا الحكم ثابت في التراب وغيره ؛ فان الماء اختلفوا في النجاسة اذا أصابت الارض وذهبت بالشمس او الريح أو الاستحالة هل تطهر الارض على قولين :

أحدهما : تطهر ، وهو مذهب أبي حنيفة ، وأحد القولين في مذهب الشافعي واحد ، وهو الصحيح في الدليل . فانه ثبت عن ابن عمر رضي الله عنهما انه قال : « كانت الكلاب تقبل وتدبر وتبول في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكونوا يرشون شيئاً من ذلك » . وفي السنن انه قال : « اذا أتى أحدكم للمسجد فليُنظر في نعليه ، فان كان فيها أذى فليدلكهما في التراب فان التراب لها طهور » . وكان الصحابة كعلي بن أبي طالب وغيره يخوضون في الوحل ثم يدخلون يصلون بالناس ، ولا يفسلون أقدامهم .

واؤكد من هذا قوله صلى الله عليه وسلم في ذبول النساء ، إذا أصابت أرضاً طاهرة بعد أرض خيثة : « تلك بتلك » وقوله . « يطهره

ما بعده » وهذا هو احد القولين في مذهب أحمد وغيره . وقد نص عليه أحمد في رواية اسماعيل بن سعيد الشاذلي التي شرحها ابراهيم بن يعقوب الجوزجاني ، وهي من أجل المسائل . وهذا لأن الذبول تكرر ملاقاتها للنجاسة ، فصارت كأسفل الخف ، وعمل الاستنجاء . فاذا كان الشارع قد جعل الجمادات تزيل النجاسة عن غيرها ، لأجل الحاجة . كما في الاستنجاء بالاحجار ، وجعل الجامد طهوراً ، علم ان ذلك وصف لا يختص بالماء .

واذا كانت الجمادات لا تنجس بما استحال اليها من النجاسة ، فللثبوت أولى وأحرى لأن احوالها أشد وأسرع ، ولبسث هذه المسائل وما يتعلق بها مواضع غير هذا .

واما من قال ان الدهن ينجس بما يقع فيه : ففي جواز الاستصباح به قولان في مذهب مالك والشافعي وأحمد ، أظهرهما : جواز الاستصباح به ، كما نقل ذلك عن طائفة من الصحابة ، وفي طهارته بالفصل وجهاً في مذهب مالك والشافعي وأحمد .

أحدهما : يطهر بالفصل كما اختاره ابن شريح ، وأبو الخطاب ، وابن شعبان ، وغيرهم . وهو المشهور من مذهب الشافعي وغيره .

والثاني : لا يطهر بالفصل ، وعليه أكثرهم . وهذا النزاع يجري في

الدهن المتغير بالنجاسة ، فانه نجس بلا ريب ، ففي جواز الاستصباح به هذا النزاع . وكذلك في غسله هذا النزاع .

وأما بيعه فالمشهور أنه لا يجوز بيعه ، لا من مسلم ولا من كافر . وهو المشهور في مذهب الشافعي وغيره ، وعن أحمد أنه يجوز بيعه من كافر ، إذا أعلم بنجاسته . كما روى عن أبي موسى الأشعري ، وقد خرج قول له بجواز بيعه منهم من خرجه على جواز الاستصباح به ، كما فعل أبو الخطاب وغيره وهو ضعيف ؛ لأن أحمد وغيره من الأئمة فرقوا بينها .

ومنهم من خرج جواز بيعه على جواز تطهيره ؛ لأنه إذا جاز تطهيره صار كالثوب النجس ، والائناء النجس وذلك يجوز بيعه وفاقا . وكذلك أصحاب الشافعي لهم في جواز بيعه إذا قالوا : بجواز تطهيره ، وجهان ، ومنهم من قال يجوز بيعه مطلقاً ، والله أعلم .

وقال شيخ الإسلام رحمه الله

فصل

وأما للمائعات : كالزيت والسمن ، وغيرها من الأدهان ، كالخل واللبن وغيرها ، إذا وقعت فيه نجاسة مثل الفأرة الميتة ، ونحوها من النجاسات ، ففي ذلك قولان للعلاء .

أحدهما : ان حكم ذلك حكم للماء . وهذا قول الزهري وغيره من السلف ، وهو احدى الروایتين عن أحمد ، ويذكر رواية عن مالك في بعض المواضع ، وهذا هو أصل قول أبي خنيفة ، حيث قلص الماء على اللاتعات .

والثاني : ان اللاتعات تنجس بوقوع النجاسة فيها . بخلاف للماء فإنه يفرق بين قليله وكثيره . وهذا مذهب الشافعي ، وهو الرواية الأخرى عن مالك وأحمد .

وفيه قول ثالث : هو رواية عن أحمد ، وهو الفرق بين اللاتعات المائية وغيرها فخل الثمر يلحق بالماء ، وخل العنب لا يلحق به .

وعلى القول الأول اذا كان الزيت كثيراً مثل أن يكون قلتين فإنه لا ينجس إلا بالتغير كما نص على ذلك أحمد في كلب ولغ في زيت كبير . فقال : لا ينجس . وان كان المائع قليلا انبنى على النزاع للتقدم في الماء القليل . فمن قال : ان القليل لا ينجس الا بالتغير قال : ذلك في الزيت وغيره ، وبذلك أفتى الزهري لما سئل عن الفأرة أو غيرها من الدواب . تموت في سمن أو غيره من الأدهان ، فقال : تلقى وما قرب منها ويؤكل ، سواء كان قليلا أو كثيراً ، وسواء كان جامداً أو مائعاً . وقد ذكر ذلك البخاري عنه في صحيحه لمعنى سنده . ان شاء الله .

ومن قال : ان المانع القليل ينجس بوقوع النجاسة ، قال :
انه كالماء فانه يطهر بالمكثرة كما يطهر الماء بالمكثرة ، فاذا صب عليه
زيت كثير طهر الجميع ، والقول بأن المائعات لا تنجس كما لا ينجس
الماء هو القول الراجح ، بل هي أولى بعلم التسجيس من الماء . وذلك
لأن الله أحل لنا الطيبات ، وحرم علينا الجائث ، والأطعمة والأشربة
— من الأدهان والألبان والزيت والحلول ، والأطعمة المائعة — هي
من الطيبات التي أحلها الله لنا ، فاذا لم يظهر فيها صفة الجث :
لا طعمه ، ولا لونه ، ولا ريحه ، ولا شيء من أجزائه : كانت على
حالتها في الطيب ، فلا يجوز أن تجعل من الجث الحرمه مع أن
صفاتها صفات الطيب لا صفات الجائث ، فان الفرق بين الطيبات
والجائث بالصفات للميزة بينها .

ولأجل تلك الصفات حرم هذا ، وأحل هذا ، واذا كان هذا
الحب وقع فيه قطرة دم أو قطرة خمر ، وقد استعالت واللبن باق
على صفته ، والزيت باق على صفته ، لم يكن لتحريم ذلك وجه . فان
تلك قد استهلكست واستعالت ، ولم يبق لها حقيقة من الأحكام يترتب
عليها شيء من أحكام الدم والخمر . وإنما كانت أولى بالطهارة من الماء
لأن الشارع رخص في ارافقة الماء واتلافه حيث لم يرخص في اتلاف
المائعات كالاستنجاء ، فانه يستجي بللماء دون هذه ، وكذلك ازالة سائر
النجاسات بللماء .

وأما استعمال للمائعات في ذلك فلا يصح : سواء قيل نزول النجاسة أولاً
نزول . ولهذا قال من قال من العلماء : ان الماء يراق اذا ولغ فيه
الكلب ، ولا تراق آنية الطعام والشراب .

وأيضاً فان الماء أسرع تغيراً بالنجاسة من الملح ، والنجاسة أشد
استحالة في غير الماء منها في الماء ، فالمائعات أبعد عن قبول النجيس
حسباً وشرعاً من الماء ، فحيث لا ينجس الماء فالمائعات أولى أن
لا تنجس .

وأيضاً فقد ثبت في صحيح البخاري وغيره عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه سئل عن فأرة وقعت في سمن ، فقال : « ألقوها وما حولها ،
وكلوا سمنكم » . فأجابهم النبي صلى الله عليه وسلم جواباً عاماً مطلقاً
بأن يلقوها وما حولها ، وأن يأكلوا سمنهم ، ولم يستفصل هل كان
مائتاً أو جامداً . وترك الاستفصال في حكاية الحال مع قيام الاحتمال
ينزل منزلة العموم في المقال . مع أن الغالب على سمن الحجاز أن
يكون ذائباً . وقد قيل : انه لا يكون الا ذائباً ، والغالب على
السمن أنه لا يبلغ القلتين ، مع أنه لم يستفصل هل كان قليلاً أو كثيراً .

فان قيل : فقد روى في الحديث « ان كان جامداً فألقوها وما
حولها واكلوا سمنكم ، وان كان مائتاً فلا تقر به » . رواه أبو داود وغيره .

قيل : هذه الزيادة هي التي اعتمد عليها من فرق بين المائع والجامد ، واعتقدوا أنها ثابتة من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، وكانوا في ذلك مجتهدين قائلين ببلوغ علمهم واجتهادهم . وقد ضعف محمد بن يحيى الذهلي حديث الزهري ، وصحح هذه الزيادة : لكن قد تبين لغيرهم أن هذه الزيادة وقعت خطأ في الحديث ، ليست من كلام النبي صلى الله عليه وسلم .

وهذا هو الذي تبين لنا ولغيرنا ، ونحن جازمون بأن هذه الزيادة ليست من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، فلذلك رجحنا عن الاقتناء بها بعد أن كنا نفقئ بها أولاً ، فإن الرجوع الى الحق خير من التهادي في الباطل . والبخاري والترمذي رحمة الله عليهما وغيرهما من أئمة الحديث قد بينوا لنا أنها باطلة ، وأن معمرأ غلط في روايته لها عن الزهري ، وكان معمر كثير الغلط والأثبات من أصحاب الزهري : كمالك . ويونس ، وابن عينة خالفوه في ذلك . وهو نفسه اضطربت روايته في هذا الحديث اسناداً ومتناً ، فجعله عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ، وإنما هو عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة ، وروى عنه في بعض طرقه أنه قال : « ان كان مائتاً فاستصبحوا به ، وفي بعضها فلا تقربوه » .

والبخاري بين غلطه في هذا ، بأن ذكر في صحيحه عن يونس عن الزهري نفسه أنه سئل عن فأرة وقعت في سمن فقال : ان كان

جامداً أو مائعاً قليلاً أو كثيراً تلقى وما قرب منها ويؤكل ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن فأرة وقعت في سمن ، فقال : « ألقوها وما حولها وكلوا سمنكم » فالزهري الذي مدار الحديث عليه ، قد أفتى في المائع والجامد بأن تلقى الفأرة وما قرب منها ، ويؤكل ، واستدل بهذا الحديث كما رواه عنه جمهور أصحابه . فتبين أن من ذكر عنه الفرق بين النوعين فقد غلط .

وأيضاً فالجود واليعان أمر لا ينضبط ، بل يقع الاشتباه في كثير من الأطعمة ، هل تلحق بالجامد أو المائع . والشارع لا يفصل بين الحلال والحرام إلا بفصل مبين لا اشتباه فيه . كما قال تعالى : (وما كان الله ليضل قوماً بعد إذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون) . والمحرمات مما يتقون ، فلا بد أن يبين لهم المحرمات بياناً فاصلاً بينها وبين الحلال . وقد قال تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) .

وأيضاً فإذا كانت الخمر التي هي أم الخبائث إذا انقلبت بنفسها حلت باتفاق المسلمين ، فغيرها من التنجسات أولى أن تطهر بالانقلاب ، وإذا قدر أن قطرة خمر وقعت في خل مسلم بغير اختياره فاستحالت كانت أولى بالطهارة .

فان قيل : الخمر لما نجست بالاستحالة طهرت بالاستحالة ؛ بخلاف غيرها ؟ والخمر إذا قصد تخليلها لم تطهر .

قيل في الجواب عن الأول : أن جميع النجاسات نجست بالاستحالة ،
فان الانسان يأكل الطعام ويشرب الشراب وهي طاهرة ، ثم تستحيل
دما وبولا وغائطا فتجس .

وكذلك الحيوان يكون طاهراً فإذا مات احتبست فيه الفضلات ،
وصار حاله بعد الموت خلاف حاله في الحياة فينجس ، ولهذا يطهر الجلد
بعد الدباغ عند الجمهور سواء قيل : ان الدباغ كالحياة ، أو قيل انه
كالذكاة ؛ فان في ذلك قولين مشهورين للعلماء ، والسنة تدل على أن
الدباغ كالذكاة .

وأما ما قصد بخليله : فذلك لأن حبس الحمر حرام ، سواء
حبست لقصد التخليل أولاً . والطهارة نعمة فلا تثبت النعمة
بالفعل المحرم .

وسئل

عن الرجل يسافر في الشتاء ويصيه بلل المطر والندادة ويمس
مقادم النوايا ورحالها وغير ذلك - مما يشق الاحتراز منه على المسافرين -
وينزل منازل متنجسة يفرش عليها فرشته وغير ذلك ، مما يعلم من أحوال
المسافر . فهل يعني عن ذلك ؟ وإذا عفي عنه ، فهل اذا حضر في بلدته

يجب عليه غسل ما لامس ثيابه وفرشه وفراشه ؟ وهي مرتبطة بتلك المقادير . وآلة الدواب لا تخلو من النجاسات ، وقد تكون في بعض الأوقات المقادير رطبة من بول أو بلل . ويمسكها يده . ويلمس يده ثيابه ، وقد تكون في الصيف يده عرقانة . فهل يعني عن جميع ذلك وإن عفى عنه في السفر هل يكون عفواً له في الحضر ، أم يجب غسل ما ذكر ؟ فإن الكثير من الناس لا يفسلون . والأقل من الناس يعتنون بالنفس ؟ وهل كان الصحابة يفسلون من ذلك . أم يتجاوزون ؟ وهل يكون الغسل من ذلك بخلاف السنة ؟ والغرض متابعة الصحابة وما كانوا عليه .

وفي الرجل إذا مس ثوبه القصاب أو يده وعليه شيء من الدم غسل ما أصابه منه . فهل هو في ذلك مصيب ؟ أو هذا وسواس ؟ وفي الرجل أيضاً يصلي إلى جانبه قصاب في المسجد فيقول مكان هذا القصاب غير طاهر ؛ لأن القصابين لا يتحرزون من النجاسة في أبدانهم وثيابهم وإذا صاحبه قصاب غسل يده ؟ وكذلك إذا مسه الطواف باللحم غسل ما أصابه منه . فهل هو مخطئ ؟ وما الحكم في ذلك ؟ وما الذي كانت عليه الصحابة .

وفي الرجل يأكل الشرائح وقد جرت العادة بأن عمالها لا يفسلون اللحم . فهل يحرم أكلها أو يكره ؟ لكون القصابين يذبحون بسكين

ويسلخون بها من غير غسل ؟ وإذا عفى عنه في الأكل : فهل يعفى
عن الرجل يأكل من ذلك ويصيب ثوبه وبدنه من ذلك ولا يغسله
والمراد ما لو جرى بحضرة الصحابة أو فعل ، أفتونا مأجورين ؟

فأجاب : أما مقاود الخيل ورباطها فطاهر باتفاق الأئمة ، لأن الخيل
طاهرة بالاتفاق . ولكن الخمر فيها خلاف : هل هي طاهرة أو نجسة ؟
أو مشكوك فيها ؟ والصحيح الذي لا ريب فيه أن شعرها طاهر . إذ
قد بينا أن شعر الكلب طاهر ، فشعر الحمار أولى . وإنما الشبهة في
ريق الحمار هل يلحق بريق الكلب ، أو بريق الخيل ، وأما مقاودها
ورادعها فمحكوم بطهارتهما ، وغاية ما فيها أنه قد يصيبها بول
الدواب وروثها .

وبول البغل والحمار فيه نزاع بين العلماء . منهم من يقول : هو
طاهر ؛ ومنهم من ينجسه ، وهم الجمهور وهو مذهب الأئمة الأربعة ؛
لكن هل يعفى عن يسيره ؟ على قولين : هما روايتان عن أحمد ، فإذا
عفى عن يسير بوله وروثه ، كان ما يصيب المقاود وغيرها معفواً عنه ،
وهذا مع ثبوت النجاسة .

وأما مع الشك فالأصل في ذلك الطهارة . والاحتياط في ذلك
وسواس ؛ فإن الرجل إذا أصابه ما يجوز أن يكون طاهراً ويجوز أن

يكون نجساً لم يستحب له التجنب على الصحيح ، ولا الاحتياط ؛ فان عمر بن الخطاب — رضي الله عنه — مر هو وصاحب له بميزاب ففطر على صاحبه منه ماء . فقال صاحبه : يا صاحب الميزاب مأؤك طاهر أو نجس ؟ فقال عمر : يا صاحب الميزاب لا تحبره ، فان هذا ليس عليه .

وعلى القول بالعفو ، فاذا فرش في الخانات وغيرها على روث الحمير ونحوها ، فانه يعني من بسير ذلك . وأما روث الحيل فالصحيح أنه طاهر ، فلا يحتاج إلى عفو ، ولا يجب عليه شيء من ذلك إذا دخل الحضر ، وسواء كانت يده رطبة من ماء أو غير ذلك ، فانه لا يضره من المقادير . وغسل للمقادير بدعة لم ينقل ذلك عن الصحابة — رضوان الله عليهم — بل كانوا يركبونها . وامتن الله عليهم بذلك في قوله تعالى : (والحيل والبغال والحمير لتركبوها) وكان للنبي صلى الله عليه وسلم بغلة يركبها ، وروى عنه : أنه ركب الحمار ، وما نقل أنه أمر خدام الدواب أن يحترزوا من ذلك .

فصل

وثوب القصاب وبذنه محكوم بطهارته . وان كان عليه دسم ، وغسل الدين من ذلك وسوسة وبدعة ، ومكانه من المسجد وغيره طاهر .

وغاية ما يصيب القصاب أن الدم يصيبه أحياناً ، فالذي يماسه إذا لم يكن عليه دم لا يضره ، ولو أصابه دم يسير لعفي عنه ؛ لأن الدم اليسير معفو عنه ، ونجاسة القصاب ليست من نجاسة الدسم ، فإن الدسم طاهر لا نجاسة فيه ، ويسير الدم معفو عنه ، وغسل يده من مصافحة القصاب أو الطواف وسوسة وتنطع مخالف للسنّة .

وقد ذكر البخاري أن عمر بن الخطاب توطأ من جرة امرأة نصرانية ، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل زبيبة الحسن . وقد صلى وهو حامل أمانة ابنة ابنته ، فإذا سجد وضعها ، وإذا قام حملها ، ومثل هذا كثير في الآثار يبين سعة الأمر في ذلك .

فصل

أكل الشوى والشریح جائز سواء غسل اللحم أو لم يغسل ؛ بل غسل لحم الذبيحة بدعة ، فما زال الصحابة - رضي الله عنهم - على عهد النبي صلى الله عليه وسلم يأخذون اللحم فيطبخونه ويأكلونه بغير غسله . وكانوا يرون الدم في القدر خطوئاً ؛ وذلك أن الله إنما حرم عليهم الدم المسفوح أي المصبوب للمهراق ، فأما ما يبقى في العروق فلم يحرمه . ولكن حرم عليهم أن يتبعوا العروق كما تفعل اليهود الذين بظلمتهم

حرم الله عليهم طيات أحلت لهم ، وبصدم عن سبيل الله كثيراً .

وسكين القصاب يذبح بها ويسلخ . فلا يحتاج إلى غسل . فإن غسل السكاكين التي يذبح بها بدعة . وكذلك غسل السيوف . وإنما كان السلف يمسحون ذلك مسحاً : ولهذا جاز في أحد قولي العلماء في الأجسام الصلبة كالسيف والمرأة إذا أصابها نجاسة أن تمسح ولا تغسل وهذا فيما لا يعفى عنه .

فأما ما تعين عدم نجسه فلا يحتاج إلى غسل ولا مسح ، وليس يعفى عنه . وما عفى عنه فالحمل وللشي بلا ريب : فإن كل ما جاز أكله جاز مباشرته في الصلاة وغيرها ، وليس كل ما جازت مباشرته في الصلاة وغيرها جاز أكله . كالسموم للضرة . فإنه لا يجوز أكلها ، ولو بشرها وإن كانت طاهرة تجوز مباشرتها في الصلاة .

وذلك لأن الله تعالى حرم علينا الجائث ، وأباح لنا الطيات ، والحديث يضر ، والطيب ينفع ، وما ضر في مباشرة الظاهر كانت مضرته بمجازة الأبدان إذا أكل أقوى وأقوى ، وليس كل ما ضر بالمجازة والمحالطة يضر بالمباشرة واللامسة : ولهذا كان ما عفى عنه في الحمل كدم الجرح والدمامل وما يعلق بالسكين من دم الشاة ونحو ذلك . فهذا إذا وقع في ماء أو مائع فقل إنه ينجسه . وإنما يعفى عنه في اللئعات . كما تقدم من أن الله إنما حرم الدم المسفوح ، وقد كان

أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل أحدهم أصبعه في خيشومه فيلوث أصابعه بالدم فيمضي في صلاته ، وكذلك كانت أيديهم تصيب السمايل والجراح ولم ينقل عنهم أنهم كانوا يخرجون من مباشرة المائعات حتى يفسلوا أيديهم .

وقد ثبت أنهم كانوا يضعون اللحم بالقدر فيبقى الدم في الماء خطأً وهذا لا أعلم بين العلماء خلافاً في العفو عنه ، وأنه لا ينجس باتفاقهم وحيث أن فرق بين كون الدم في مرق القدر ، او مائع آخر ، وكونه في السكين او غيرها . والله أعلم .

وسئل

عن رجل عنده ستون قطار زيت بالدمشقي وقعت فيه فأرة في بر واحد فهل ينجس بذلك أم لا؟ وهل يجوز بيعه او استعماله أم لا؟ أفتونا مأجورين .

فأجاب : الحمد لله . لا ينجس بذلك ، بل يجوز بيعه واستعماله إذا لم يتغير في إحدى الروايتين عن أحمد ، وحكم المائعات عنده حكم الماء في إحدى الروايتين . فلا ينجس إذا بلغ الفلتين إلا بالتغير ، لكن تلقى النجاسة وما حولها ، وقد ذهب إلى أن حكم المائعات حكم الماء طائفة

من العلماء : كالزهري ، والبخاري صاحب الصحيح .

وقد ذكر ذلك رواية عن مالك ، وهو أيضاً منزه ابن خيفة .
فانه سوى بين الماء والمائعات بملافة النجاسة ، وفي إزالة النجاسة .
وهو رواية عن أحمد في الإزالة : لكن أبو حنيفة رأى
مجرد الوصول منجساً ، وجهور الأئمة خالفوا في ذلك فلم يروا الوصول
منجساً . مع الكثرة .

وتنازعوا في القليل .

إذ من الفقهاء من رأى أن مقتضى الدليل أن الحث إذا وقع في
الطيب أفسده ، ومنهم من قال إنما يفسده إذا كان قد ظهر أثره ، فاما
إذا استهلك فيه واستحال فلا وجه لافساده ، كما لو انقلبت الحمرة خلاً
بغير قصد آدمي فانها طاهرة حلال باتفاق الأئمة ، لكن منزهة في الماء
معروف ، وعلى هذا أدلة قد بسطانها في غير هذا الموضع ، ولا دليل
على نجاسته لا في كتاب الله ولا سنة رسوله .

وعمدة الذين نجسوه . احتجاجهم بحديث رواه أبو داود وغيره
عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه سئل عن فأرة وقعت في سمن فقال :
إن كان جامداً فألقوها وما حولها ، وكلوا سمنكم . وإن كان مائعا فلا

تقربوه ، وهذا الحديث إنما يدل لو دُلَّ على نجاسة السمن الذي وقع فيه الفأرة . فكيف والحديث ضعيف ؛ بل باطل غلط فيه معمر على الزهري غلطاً معروفاً عند النقاد الجهابذة ، كما ذكره الترمذي عن البخاري .

ومن اعتقد من الفقهاء أنه على شرط الصحيح ، فلم يعلم العلة الباطنة فيه التي توجب العلم بطلانه ، فإن علم العلل من خواص علم أئمة الحديث ، ولهذا بين البخاري في صحيحه ما يوجب فساد هذه الرواية ، وأن الحديث الصحيح هو على طهارته أدل منه على النجاسة فقال :

(باب : إذا وقعت الفأرة في السمن الجامد أو الذائب) :

حدثنا عبدان قال حدثنا عبد الله يعني ابن المبارك عن يونس عن الزهري : أنه سئل عن الدابة التي تموت في الزيت أو السمن وهو جامد . أو غير جامد الفأرة أو غيرها قال : « بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بفأرة ماتت في سمن فأمر بما قرب منها فطرح ثم أكل » . وفي حديث عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة قال : سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن فأرة وقعت في سمن فقال : « ألقوها وما حولها وكلوه » فذكر البخاري عن ابن شهاب الزهري أعلم الأمة بالسنة في زمانه أنه أفتى في الزيت والسمن الجامد وغير الجامد إذا ماتت فيه الفأرة أنها تطرح وما قرب منها .

واستدل بالحديث الذي رواه عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس : « أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن فأرة وقعت في سمن فقال : ألقوها وما حولها وكلوه » ولم يقل النبي صلى الله عليه وسلم : ان كان مائماً فلا تقربوه ؛ بل هذا باطل . فذكر البخاري رضي الله عنه هذا ليبين أن من ذكر عن الزهري انه روى في هذا الحديث هذا التفصيل فقد غلط عليه ، فانه أجاب بالعموم ، في الجامد والذائب ، مستدلاً بهذا الحديث بعينه ، لا سيما والسمن بالحجاز يكون ذائباً أكثر مما يكون جامداً ؛ بل قيل : انه لا يكون بالحجاز جامداً بحال .

فاطلاق النبي صلى الله عليه وسلم الجواب من غير تفصيل يوجب العموم ، اذ السؤال كالمعاد في الجواب ، فكأنه قال : اذا وقعت الفأرة في السمن فألقوها وما حولها وكلوا سمنكم ، وترك الاستفصال في حكاية الحال مع قيام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال . هذا اذا كان السمن بالحجاز يكون جامداً ويكون ذائباً . فلما ان كان وجود الجامد نادراً أو معدوماً كان الحديث نصاً في أن السمن الذائب اذا وقعت فيه الفأرة فاتها تلقى وما حولها ويؤكل . وبذلك أجاب الزهري فان مذهبه ان الماء لا ينجس قليله ولا كثيره الا بالتغير ، وقد ذكر البخاري في أوائل الصحيح : التسوية بين الماء واللواتع .

وقد بسطنا الكلام في هذه المسألة ودلائلها ، وكلام العلماء فيها

فى غير هذا الموضع . كيف وفى تعجيس مثل ذلك وتحريره من فساد
الأطعمة العظيمة ، وإتلاف الأموال العظيمة القدر ، ما لانتأى بمثله
الشريعة الجامعة للمحاسن كلها . والله سبحانه إنما حرم علينا الجائث
تنزيهاً لنا عن المضار ، وأباح لنا الطيبات كلها لم يحرم علينا شيئاً من
الطيبات . كما حرم على أهل الكتاب . بظلمهم — طيبات أحلت لهم . ومن
استقرأ الشريعة فى مواردها ومصادرها واشتغالها على مصالح العباد فى
المبدأ والمعاد تبين له من ذلك ما يهديه الله إليه (ومن لم يجعل الله له
نوراً فإله من نور) والله سبحانه أعلم . والحمد لله وحده وصلاته على
محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .

وسئل

عن الزيت اذا كان فى بر ، ووقعت فيه نجاسة : مثل الفأرة
والحية ، ونحوهما ، وماتاً فيه . فما الحكم اذا كان دون القلتين ؟ واذا
ولغ الكلب فى الزيت أو اللبن فما الحكم فيه ؟

فأجاب — رحمه الله — اذا كان أكثر من القلتين فهو طاهر
عند جمهور العلماء : كمالك ، والشافعي ، وأحمد ، وغيرهم . وان كان
دون القلتين ففيه قولان فى مذهب أحمد ، وغيره . ومذهب اللدنيين
وكثير من أهل الحديث أنه طاهر . كالحديثين الروائين عن أحمد ،

وهو اختيار طائفة من أصحابه : كبن عقيل ، وغيره ، وكذلك المائع
إذا وقعت فيه نجاسة ولم تغيره فيه زاع معروف ، وقد بسط في
موضع آخر .

والأظهر أنه إذا لم يكن للنجاسة فيه أثر ، بل استهلكت فيه ولم
تغير له لوناً ولا طعماً ولا ريحاً فإنه لا ينجس ، والله سبحانه أعلم .

وسئل

عما إذا ولغ الكلب في اللبن ، ومخض اللبن ، وظهر فيه زبدة :
فهل يحل تطهير الزبدة ؟ أفتونا مأجورين .

فأجاب : اللبن وغيره من المائعات هل يتنجس بملاقاة النجاسة ،
أو حكمه حكم الماء . هذا فيه قولان للعلماء ، وهما روايتان عن أحمد ،
وكذلك مالك له في النجاسة الواقعة في الطعام الكثير هل تنجسه
فيه قولان .

وأما ولوغ الكلب في الطعام ، فلا ينجسه عند مالك ، فهذا على
أحد قولي العلماء لم ينجس ، وعلى القول الآخر ينجس ، وهو مذهب
أبي حنيفة وأحمد في المشهور عن أصحابه ، لكن عند هؤلاء هل يطهر

الدهن بالنسل ؟ فيه قولان في مذهب الشافعي وأحمد ، وهما قولان في مذهب مالك أيضاً .

فن قال إن الأدهان تطهر بالنسل ، قال بطهارته بالنسل ، وإلا فلا ، والله أعلم .

وسئل

عن الكلب اذا ولغ في اللبن أو غيره ما الذي يجب في ذلك ؟

فأجاب : وأما الكلب فقد تنازع العلماء فيه على ثلاثة أقوال :

أحدها : أنه طاهر حتى ريقه ، وهذا هو مذهب مالك .

والثاني : نجس حتى شعره ، وهذا هو مذهب الشافعي ، واحدى الروایتين عن أحمد .

والثالث : شعره طاهر ، وريقه نجس ، وهذا هو مذهب أبي حنيفة وأحمد في إحدى الروایتين عنه ، وهذا أصح الأقوال . فإذا أصاب الثوب أو البدن رطوبة شعره لم ينجس بذلك ، وإذا ولغ في الماء أريق الماء .

وان ولغ في اللبن ونحوه فمن العلماء من يقول يؤكل ذلك الطعام ،
كقول مالك وغيره ، ومنهم من يقول يراق كمنهـب أبي خنيفة
والشافعي وأحمد ، فأما ان كان اللبن كثيراً فالصحيح أنه لا ينجس
كما تقدم .

وسئل شيخ الاسلام رحمه الله

عن الجبن الافرنجي ، والجوخ هل هما مكروهان ، أو قال أحد
من الأئمة ممن يعتمد قوله إنها نجسان ، وان الجبن يدهن بدهن
الخنزير ، وكذلك الجوخ .

فأجاب الحمد لله . أما الجبن المجلوب من بلاد الافرنج ، فالذين
كرهوه ذكروا لذلك سببين :

أحدهما انه يوضع بينه شحم الخنزير اذا حمل في السفن .

والثاني : انهم لا يذكرون ما تصنع منه الأنفحة ، بل يضربون
رأس البقر ولا يذكرونه .

فاما الوجه الأول : فغاياته أن ينجس ظاهر الجبن ، فتى كشط
الجبن ، أو غسل طهر ، فان ذلك ثبت في الصحيح « أن النبي صلى

الله عليه وسلم سئل عن فأرة وقعت في سمن فقال : ألقوها وما حوّلها
 وكلوا سمنكم ، فإذا كان ملاقة الفأرة للسمن لا توجب نجاسة جميعه .
 فكيف تكون ملاقة الشحم النجس للخبث توجب نجاسة باطنه ؟! ومع
 هذا فالتام يجب إزالة ظاهره إذا تيقن إصابة النجاسة له ، وأما مع
 الشك فلا يجب ذلك .

وأما الوجه الثاني : فقد علم انه ليس كل ما يعقرونه من الانعام
 يتركون ذكاته ، بل قد قيل : انهم انما يفعلون هذا بالقر ، وقيل انهم
 يفعلون ذلك حتى يسقط ، ثم يذكونه ، ومثل هذا لا يوجب تحريم
 ذبائحهم ، بل اذا اختلط الحرام بالحلال في عدد لا ينحصر : كاختلاط
 أخيه بأهل بلد ، واختلاط الميتة والمنصوب بأهل بلدة ، لم يوجب ذلك
 تحريم ما في البلد ، كما اذا اختلطت الأخت بالأجنبية ، والمذكي بالميت
 فهذا القدر للذكور لا يوجب تحريم ذبائحهم المجهولة الحال . وبتقدير
 أن يكون الخبث مصنوعاً من انفعة ميتة ، فهذه المسألة فيها قولان
 مشهوران للعلماء :

أحدهما : أن ذلك مباح طاهر ، كما هو قول أبي حنيفة وأحمد في
 إحدى الروايتين .

والثاني : أنه حرام نجس : كقول مالك ، والشافعي ، وأحمد في

الرواية الأخرى ، والخلاف مشهور في لبن اللبنة وانفتحها : هل هو طاهر ؟ أم نجس ؟ والمطهرون احتجوا بأن الصحابة أكلوا جبن المجوس مع كون ذبائحهم ميتة ، ومن خالفهم نازعهم كما هو مذكور في موضع آخر .

وأما الجوخ فقد حكى بعض النسب أنهم يدهنونه بشحم الخنزير ، وقال بعضهم : انه ليس يفعل هذا به كله . فإذا وقع الشك في عموم نجاسة الجوخ لم يحكم بنجاسة عينه ، لا يمكن ان تكون النجاسة لم نصبا ؛ اذ العين طاهرة ، ومتى شك في نجاستها فالأصل الطهارة ، ولو نيقنا نجاسة بعض أشخاص نوع دون بعض ، لم نحكم بنجاسة جميع أشخاصه ولا بنجاسة ما شككنا في نجاسته ؛ ولكن اذا نيقن النجاسة ، أو قصد قاصد ازالة الشك فغسل الجوخة يطهرها ، فان ذلك صوف أصابه دهن نجس ، واصابة البول والدم لثوب القطن والكتان أشد وهو به ألصق .

وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لمن أصاب دم الحيض ثوبها حته ، ثم اقرصه ثم اغسله بالماء — وفي رواية — ولا بضره أثره » والله أعلم .

وسئل

من مريض طبخ له دواء ، فوجد فيه زبل الفأر ؟

فأجاب : هذه المسألة فيها نزاع معروف بين العلماء ، هل يعفى عن يسير بحر الفأر . ففي أحد القولين في مذهب أحمد وأبي حنيفة وغيرها أنه يعفى من يسيره ، فيؤكل ما ذكر ، وهذا أظهر القولين والله أعلم .

وقال رحمه الله :

أما بعد : فقد كنا في مجلس التفقه في الدين ، والنظر في مدارك الأحكام المشروعة تصويراً وتقريراً وتأصيلاً وتفصيلاً ، فوقع الكلام في شرح القول في حكم مني الإنسان وغيره من الدواب الطاهرة ، وفي أرواث البهائم المباحة : أي طاهرة ؟ أم نجسة ؟ على وجه أحب أصحابنا تقييده ، وما يقاربه من زيادة ونقصان ، فكتبت لهم في ذلك فأقول ولا حول ولا قوة الا بالله .

هذا مبني على أصل ، وفصلين . أما الأصل :

فاعلم ان الأصل في جميع الأعيان الموجودة على اختلاف أصنافها وتباين أوصافها ان تكون حلالاً مطلقاً للآدميين ، وأن تكون طاهرة لا يحرم عليهم ملابستها ومباشرتها ، ومماسستها ، وهذه كلفة جامعة ، ومقالة عامة ، وقضية فاضلة عظيمة المنفعة ، واسعة البركة ، يفرع إليها حملة الشريعة ، فيما لا يحصى من الأعمال ، وحوادث الناس ، وقد دل عليها أدلة عشرة — مما حضرنى ذكره من الشريعة — وهي : كتاب الله ، وسنة رسوله ، واتباع سبيل المؤمنين المنظومة في قوله تعالى : (أطيعوا الله ، وأطيعوا الرسول ، وأولي الأمر منكم) وقوله : (إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا) . ثم مسالك القياس ، والاعتبار ، ومناهج الرأي ، والاستبصار .

الصف الأول : الكتاب ، وهو عدة آيات .

الآية الأولى قوله تعالى : (هو الذي خلق لكم مافي الأرض جميعاً) والخطاب لجميع الناس ، لافتتاح الكلام بقوله : (يا أيها الناس اعبدوا ربكم) ووجه الدلالة أنه اخبر ، أنه خلق جميع مافي الأرض للناس مضافا اليهم باللام ، واللام حرف الاضافة ، وهي توجب اختصاص المضاف بالمضاف اليه ، واستحقاقه اياه من الوجه الذي يصلح له ، وهذا للنبي يعم موارد استعمالها . كقولهم : للال لزيد ، والسرج للدابة ، وما أشبه ذلك . فيجب انذا أن يكون الناس مملكين ممكنين لجميع مافي الأرض ،

فضلا من الله ونعمة ، وخص من ذلك بعض الاشياء وهي الحبات :
لما فيها من الافساد لهم في معاشهم ، أو معادهم ، فيبقى الباقي مباحا
بحسب الآية .

الآية الثانية : قوله تعالى : (وما لكم أن لا تأكلوا مما ذكر اسم الله
عليه وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه) دلت الآية
من وجبين :

أحدهما : أنه ونجهم وغفهم على ترك الاكل مما ذكر اسم الله
عليه قبل ان يحله باسمه الخاص ، فلو لم تكن الاشياء مطلقة مباحة لم
يلحقهم ذم ولا نوبخ . اذ لو كان حكمها مجهولا ، او كانت محظورة لم
يكن ذلك .

الوجه الثاني : أنه قال : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) والتفصيل
التبيين ، فيبين أنه يبين الحرمات ، فما لم يبين تحريمه ليس بحرم . وما
ليس بحرم فهو حلال ، اذ ليس إلا حلال أو حرام .

الآية الثالثة قوله تعالى : (وسخر لكم ما في السموات وما في
الأرض جميعاً منه) واذا كان ما في الأرض مسخراً لنا جاز استمتاعنا به
كما تقدم .

الآية الرابعة : قوله تعالى : (قل لا أجد فيما أوحى إلي محرماً على طاعم يطعمه الا ان يكون ميتة او دماً مسفوحاً) الآية فما لم يجد تحريمه ليس بمحرم . وما لم يحرم فهو حل ، ومثل هذه الآية قوله (انما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير) الآية ؛ لأن حرف : (انما) يوجب حصر الأول في الثاني ؛ فيجب انحصار المحرمات فيما ذكر . وقد دل الكتاب على هذا الأصل المحيط في مواضع اخر .

الصف الثاني : السنة والذي حضرني منها حديثان :

الحديث الأول : في الصحيحين عن سعد بن أبي وقاص قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ان أعظم المسلمين جرماً من يسأل عن شيء لم يحرم ، فحرم من أجل مسأله » . دل ذلك على ان الأشياء لا تحرم الا بتحريم خاص ، لقوله لم يحرم ، ودل ان التحريم قد يكون لأجل المسألة ، فينبى بذلك أنها بدون ذلك ليست محرمة ، وهو المقصود .

الثاني : روى أبو داود في سننه عن سلمان الفارسي قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شيء من السمن والجبن والفراء فقال : « الحلال ما أحل الله في كتابه ، والحرام ما حرم الله في كتابه . وما سكت عنه فهو مما عفا عنه » . فنه دليلان :

أحدهما : أنه أفتى بالاطلاق فيه .

الثاني قوله : « وما سكت عنه فهو مما عفا عنه » نص في ان ماسكت عنه فلا اثم عليه فيه ، وتسميته هذا عفواً كأنه والله أعلم لأن التحليل هو الاذن في تناول بخطاب خاص ، والتحريم للتع من تناول كذلك ، والسكوت عنه لم يؤذن بخطاب يخصه ، ولم يمنع منه ، فيرجع الى الاصل ، وهو أن لعقاب الا بعد الارسال ، واذا لم يكن فيه عقاب لم يكن محرماً . وفي السنة دلائل كثيرة على هذا الاصل .

الصف الثالث : اتباع سبيل المؤمنين ، وشهادة شهداء الله في أرضه الذين هم عدول الأمرين بالمعروف الناهين عن المنكر ، المعصومين من اجتماعهم على ضلالة ، المفروض اتباعهم . وذلك أنى لست اعلم خلاف أخذ من العلماء السالفين : في أن ما لم يجيء دليل بتحريمه فهو مطلق غير محجور ، وقد نص على ذلك كثير ممن تكلم في أصول الفقه وفروعه ، وأحسب بعضهم ذكر في ذلك الاجماع يقيناً أو ظناً كاليقين .

فان قيل : كيف يكون في ذلك اجماع ، وقد علمت اختلاف الناس في الاعيان قبل مجيء الرسل ، وانزال الكتب ، هل الأصل فيها الحظر أو الإباحة ؟ أو لا يدري ما الحكم فيها ؟ أو أنه لاحكم لها اصلاً ؟ واستصحاب الحال دليل متبع ، وانه قد ذهب بعض من صف في اصول

الفقه من أصحابنا وغيرهم على أن حكم الأيمان الثابت لها قبل الشرع مستصحب بعد الشرع ، وأن من قال : بأن الأصل في الأيمان الحظر استصحب هذا الحكم حتى يقوم دليل الحل ؟؟.

فأقول هذا قول متأخر لم يؤثر أصله عن أحد من السابقين . فمن له قدم ، وذلك أنه قد ثبت أنها بعد مجيء الرسل على الإطلاق ، وقد زال حكم ذلك الأصل بالأدلة السمعية التي ذكرتها ، ولست أنكر أن بعض من لم يحط علماً بمدارك الأحكام ، ولم يؤت تمييزاً في مظان الاشتباه ، ربما سحب ذيل ما قبل الشرع على ما بعده . إلا أن هذا غلط قبيح لو نبه له لتنبه مثل الغلط في الحساب لا يهتك حريم الإجماع ، ولا يسلّم سنن الأنبياء .

ولقد اختلف الناس في تلك المسألة : هل هي جائزة أم ممتنعة ؟ لأن الأرض لم تخل من نبي مرسل ، إذ كان آدم نبياً مكلماً حسب اختلافهم في جواز خلو الأقطار عن حكم مشروع ، وإن كان الصواب عندنا جوازه .

ومنهم من فرضها فيمن ولد بجزيرة ، إلى غير ذلك من الكلام الذي يبين لك أن لا عمل بها ، ولها نظر محض ليس فيه عمل . كاللحاح في مبدإ اللغات وشبه ذلك ، على أن الحق الذي لا راد له

أن قبل الشرع لا تحليل ولا تحريم ، فإذا لا تحريم يستصحب ويستدام ،
فيعني الآن كذلك ، والمقصود خلوها عن المآثم والعقوبات .

وأما مسلك الاعتبار بالأشياء والنظائر واجتهاد الرأي في الأصول
الجوامع فمن وجوه كثيرة ننبه على بعضها .

أحدها : ان الله سبحانه خلق هذه الأشياء وجعل فيها للإنسان
متاعاً ومنفعة . ومنها ما قد يضطر إليه وهو سبحانه جواد ماجد كريم
رحيم غني صمد . والعلم بذلك يدل على العلم بأنه لا يعاقبه ولا يعذبه
على مجرد استمتاعه بهذه الأشياء وهو المطلوب .

وثانيها : أنها منفعة خالية عن مضرة فكانت مباحة كسائر مائص
على تحليله ، وهذا الوصف قد دل على تعلق الحكم به النص وهو قوله
(يحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الجبائث) . فكل ما نفع فهو طيب ،
وكل ما ضر فهو خبيث . وللتناسب الواضحة لكل ذي لب أن النفع
يناسب التحليل ، والضرر يناسب التحريم والدوران ، فإن التحريم
يدور مع المضار : وجوداً في الميتة والدم ولحم الخنزير وفوات الأنبياء
والخالب والمحرم وغيرها مما يضر بأنفس الناس ، وعندما في الأنعام
والألبان وغيرها .

وثالثها : ان هذه الأشياء اما ان يكون لها حكم أولاً يكون .

والأول صواب ، والثاني باطل بالاتفاق . وإذا كان لها حكم فلو جوب والكراهة والاستحباب معلومة البطلان بالكلية : لم يبق إلا الحل .
والحرمة باطلة لا تنفاه دليلها نص واستنباطاً ، لم يبق إلا الحل وهو المطلوب .

إذا ثبت هذا الأصل فنقول : الأصل في الأمان الطهارة
لثلاثة أوجه .

أحدها : أن الطاهر ما حل ملابسته ومباشرته وحله في الصلاة .
والنجس بخلافه ، وأكثر الأدلة السالفة تجمع جميع وجوه الانتفاع
بالأشياء : أكلًا وشربًا ولبسًا ومسًا وغير ذلك : فثبت دخول الطهارة
في الحل ، وهو المطلوب ، والوجهان الآخران نافلة .

الثاني : أنه إذا ثبت أن الأصل جواز أكلها وشربها فلأن يكون
الأصل ملابستها ومخالطتها الخلق أولى وأحرى ، وذلك لأن الطعام يخالط
البدن ويمارجه وينبت منه فيصير مادة وعنصرًا له ، فإذا كان خبيثًا
صار البدن خبيثًا فيستوجب النار ؛ ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم :
« كل جسم نبت من سحت فالنار أولى به » . والجنة طيبة لا يدخلها
الاطيب . وأما ما يماس البدن ويبشره فيؤثر أيضاً في البدن من ظاهر
كتأثير الاخبث في أبداننا وفي ثيابنا المتصلة بأبداننا : لكن تأثيرها
دون تأثير المخالط للمازج : فإذا ثبت حل مخالطة الشيء وممازجته فحل

ملاسته ومباشرته أولى ، وهذا قاطع لاشبهة فيه . وطرد ذلك ان كل ما حرم مباشرته وملاسته حرم مخالطته وممازجته ، ولا ينعكس . فكل نجس محرم الأكل ، وليس كل محرم الاكل نجساً . وهذا في غاية التحقيق .

الوجه الثالث : أن الفقهاء كلهم اتفقوا على أن الاصل في الاعيان الطهارة ، وأن النجاسات محمأة مستقصاة ، وما خرج عن الضبط والحصر فهو طاهر ، كما يقولونه فيما ينقض الوضوء ويوجب الفسل وما لا يحل نكاحه وشبه ذلك ، فانه غاية المتقابلات . تجد أحد الجانبين فيها محصوراً مضبوطاً والجانب الآخر مطلق مرسل والله تعالى الهادي للصواب .

الفصل الاول

القول في طهارة الأرواث والأبوال من الدواب والطيور التي لم تحرم وعلى ذلك عدة أدلة .

الدليل الأول : ان الأصل الجامع طهارة جميع الأعيان حتى تتبين نجاستها ، فكل ما لم يبين لنا انه نجس فهو طاهر ، وهذه الأعيان لم يبين لنا نجاستها فهي طاهرة . أما الركن الأول من الدليل فقد ثبت بالبراهين الباهرة والحجج القاهرة . وأما الثاني فنقول : ان المتن على

ضريين : نفي منحصره ونحيط به ، كعلمنا بأن السماء ليس فيها شمسان ، ولا قران طالعان ، وأنه ليس لنا الا قبلة واحدة ، وان محمداً لاني بعده : بل علمنا انه لا إله إلا الله ، وان ما ليس بين اللوحين ليس بقرآن ، وانه لم يفرض الا صوم شهر رمضان ، وعلم الانسان انه ليس في " درام قبل (٧) ولا تغير ، وانه لم يطعم ، وأنه البارحة لم نيم ، وغير ذلك مما يطول عدمه . فهذا كله نفي مستيقن يبين خطأ من يطلق قوله لا تقبل الشهادة على النبي .

الثاني : مالا يستيقن نفيه وهدمه . ثم منه ما يغلب على القلب ويقوى في الرأي ، ومنه مالا يكون كذلك . فاذا رأينا حكماً منوطاً بنفي من العنف الثاني فالمطلوب أن نرى النفي ويغلب على قلوبنا .

والاستدلال بالاستصحاب وبعدم المحص وعدم اللوجب لمحل الكلام على مجازة هو من هذا القسم . فاذا بحثنا وسبرنا عما يدل على نجاسة هذه الأعيان والناس يتكلمون فيها منذ مات من السنين فلم نجد فيها إلا أدلة معروفة . شهدنا شهادة جازمة في هذا المقام بحسب علمنا أن لا دليل الا ذلك .

ف نقول الاستدلال بهذا الدليل انما يتم بفسخ ما استدلل به على النجاسة .

(١) ياض في الاصل . (٢) كنا بالاصل

ونقض ذلك ، وقد احتج لذلك بمسلكين : أثري ونظري :

أما الاثري : فحديث ابن عباس المخرج في الصحيحين « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بقبرين فقال : « انهما ليعذبان . وما يعذبان في كبير . أما أحدهما فكان لا يستتر من البول — وروى لا يستتره — » والبول اسم جنس على باللام ، فيوجب العموم . كالانسان في قوله : (ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا) فان المرتضى ان أسماء الاجناس تقضي من العموم ما تقتضيه أسماء الجموع . لست أقول : الجنس الذي يفصل بين واحد وكثيره الهاء : كالتمر ، والبر ، والشجر ، فان حكم تلك حكم الجموع بلا ريب . وانما أقول : اسم الجنس للفرد الدال على الشيء ، وعلى ما أشبهه : كإنسان ورجل ، وفرس ، وثوب ، وشبه ذلك .

واذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد اخبر بالعذاب من جنس البول : وجب الاحتراز والتنزه من جنس البول . فيجمع ذلك أبواب جميع الدواب ، والحيوان الناطق ، والبهيم ، ما يؤكل وما لا يؤكل : فيدخل بول الأنعام في هذا العموم ، وهو المقصود .

وهذا قد اعتمد عليه بعض من يدعى الاستدلال بالسمع . وبعض الرأي . وارتضاء بعض من يتكالبس . وجعله مقزعا وموثلا .

المسلك الثاني النظري : وهو من ثلاثة أوجه :

(أحدها) : القياس على البول المحرم فنقول : بول ، وروث ، فكل من نجس كسائر الأبول ، فيحتاج هذا القياس أن يبين أن مناط الحكم في الأصل هو أنه بول وروث . وقد دل على ذلك تنبيهات النصوص مثل قوله : « اتقوا البول » وقوله : « كان بنوا اسرائيل اذا أصاب ثوب أحدهم البول قرضه بللقرض » .

والمناسبة أيضاً : فان البول والروث مستخبث مستقذر ، تعافه النفوس ، على حد يوجب للبينة ، وهذا يناسب التحريم ، حملا للنس على مكارم الاخلاق ، ومحاسن الأحوال ، وقد شهد له بالاعتبار تنجس أرواث الجبائث .

(الثاني) ان نقول : اذا فحطنا وبخشنا عن الحد الفاصل بين النجاسات والطهارات : وجدنا ما استحال في أبدان الحيوان عن أغنيتهما فما صار جزءاً فهو طيب الغذاء ، وما فضل فهو خبيثه ، ولهذا يسمى رجيماً . كأنه أخذ ثم رجع أي رد . فما كان من الجبائث يخرج من الجانب الاسفل : كالغائط والبول والمني والودي والودي ، فهو نجس . وما خرج من الجانب الاعلى : كالنمع والريق والبصاق والحاط وخنامة الرأس ، فهو طاهر . وما تردد كبلفم المدة ففيه تردد .

وهذا الفصل بين ما خرج من اعلى البدن ، واسفله ، قد جاء
عن سعيد بن المسيب ونحوه ، وهو كلام حسن في هذا المقام الضيق .
الذي لم يفقه كل الفقه ، حتى زعم زاعمون أنه تعبد محض وابتلاء ،
وتمييز بين من يطيع وبين من يعصي .

وعندنا أن هذا الكلام لا حقيقة له بمفرده ، حتى يضم إليه أشياء
أخر ، فرق من فرق بين ما استحال في معدة الحيوان كالروث والقيء
وما استحال من معدته كاللبن .

وإذا ثبت ذلك : فهذه الأبوال والارواث مما يستحيل في بدن
الحيوان ، وينصع طيبه ، ويخرج خبيثه من جهة دبره وأسفله ، ويكون
نجسا . فان فرق بطيب لحم للأكل ، وخبت لحم المحرم ، فيقال :
طيب الحيوان وشرفه وكرمه لا يوجب طهارة روثه ، فان الانسان انما حرم
لحمه كرامة له وشرفا ، ومع ذلك فبوله أخبت الأبوال .

ألا ترى انكم تقولون : ان مفارقة الحياة لا تتجسه ، وان ما أئين
منه وهو حي فهو طاهر أيضاً ، كما جاء في الآثر ، وان لم يؤكل لحمه ،
فلو كان إكرام الحيوان موجبا لطهارة روثه ، لكان الانسان في
ذلك القدح للعلی . وهذا سر للسألة ولبابها .

الوجه الثالث : أنه في الدرجة السفلى من الاستخبثات ، والطبقة

النزلة من الاستقذار . كما شهد به أنفاس الناس ، وتجدد طبائعهم وأخلاقهم ، حتى لا تكاد نجد أحداً ينزله منزلة دوا الحيوان ونسله ، وليس لنا الا طاهر ، أو نجس ، واذا فارق الطهارات دخل في النجاسات ، والغالب عليه أحكام النجاسات . من مباحثته ومجانبتها . فلا يكون طاهراً ؛ لأن العين إذا تجاذبتها الأصول لحقت باكثرها شهاً . وهو متردد بين اللبن وبين غيره من البول ، وهو بهذا أشبه .

ويقوى هذا أنه قال تعالى : (يخرج من بين فرث ودم لبناً خالصاً) قد ثبت ان الدم نجس ، فكذلك الفرث لتظهر القدرة والرحمة في اخراج طيب من بين خيئين . وبين هذا جميعه انه يوافق غيره من البول في خلقه ولونه وريحه وطعمه ، فكيف يفرق بينهما مع هذه الجوامع التي تكاد تجعل حقيقة احدها حقيقة الآخر .

فألوجه الأول : قياس التمثيل وتعليق الحكم بالمشترك للدلول عليه .

والثاني : قياس التعليل بتفقيح مناط الحكم وضبط أصل كلي .

والثالث : التفريق بينه وبين جنس الطهارات فلا يجوز ادخاله فيها ، فهذه أنواع القياس . اصل ووصل وفصل .

فألوجه الأول : هو الأصل ، والجمع بينه وبين غيره من الاخبث .

والثاني : هو الأصل والقاعدة ، والضابط الذي يدخل فيه .
والثالث : الفصل بينه وبين غيره من الطاهرات ، وهو قياس العكس
فالجواب عن هذه الحجج والله المستعان .

أما المسلك الأول : فضعيف جداً لوجهين :

أحدهما : أن اللام في البول للتعريف ، فتفيد ما كان معروفاً عند
المخاطبين ، فإن كان المعروف واحداً معهوداً فهو المراد ، وما لم يكن
ثم عهد بواحد أفادت الجنس . إما جميعه على المرتضى ، أو مطلقه على
رأي بعض الناس ، وربما كانت كذلك . وقد نص أهل المعرفة باللسان
والنظر في دلالات الخطاب أنه لا يصر إلى تعريف الجنس الا إذا لم
يكن ثم شيء معهود ، فاما اذا كان ثم شيء معهود مثل قوله تعالى :
(كما أرسلنا الى فرعون رسولا فعمى فرعون الرسول) صار معهوداً
بتقدم ذكره ، وقوله : (لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم) هو معين ،
لأنه معهود بتقدم معرفته وعلمه ، فانه لا يكون لتعريف جنس ذلك
الاسم حتى ينظر فيه ، هل يفيد تعريف عموم الجنس ، او مطلق الجنس
فافهم هذا فانه من محاسن المسالك .

فان الحقائق ثلاثة : عامة ، وخاصة ، ومطلقة .

فاذا قلت الانسان قد تريد جميع الجنس ، وقد تريد مطلق

الجنس ، وقد تريد شيئاً بعينه من الجنس .

فأما الجنس العام : فوجوده في القلوب والنفوس علماً
ومعرفة وتصوراً .

وأما الخاص ، من الجنس : مثل زيد وعمرو ، فوجوده هو حيث
حل ، وهو الذي يقال له وجود في الأعيان ، وفي خارج الأذهان وقد
يتصور هكذا في القلب خاصاً متميزاً .

وأما الجنس المطلق مثل الانسان المجرد عن عموم وخصوص ، الذي يقال
له نفس الحقيقة ، ومطلق الجنس فهذا كما لا يتقيد في نفسه ، لا يتقيد بمحلّه ، الا
أنه لا يدرك الا بالقلوب ، فتجعل محلاً له بهذا الاعتبار ، وربما جعل
موجوداً في الأعيان باعتبار أن في كل إنسان خطأ من مطلق الانسانية
فالموجود في العين المهيئة من النوع حظها وقسطها .

فاذا تبين هذا ، فقلوه : فانه كان لا يستتره من البول ، بيان
للبول المهود ، وهو الذي كان بصيه ، وهو بول نفسه . يدل على
هذا أيضاً سبعة أوجه :

أحدها : ما روى « فانه كان لا يستتره من البول » والاستبراء
لا يكون الا من بول نفسه ؛ لأنه طلب براءة الذكر ، كاستبراء الرحم
من الولد .

الثاني : ان اللام تعاقب الاضافة ، فقوله : « من البول » كقوله :
من بوله . وهذا مثل قوله : (مفتحة لهم الابواب) اي ابوابها .

الثالث : أنه قد روى هذا الحديث من وجوه صحيحة ، فكان
لا يستتر من بوله ، وهذا يفسر تلك الرواية .

ثم هذا الاختلاف في اللفظ متأخر : عن منصور روي الاعمش
عن مجاهد عن ابن عباس . ومعلوم ان الحديث لا يجمع بين هذين
اللفظين ، والأصل والظاهر عدم تكرار قول النبي صلى الله عليه وسلم
فعلم أنهم روه بلمنى ، ولم يبين اي اللفظين هو الأصل .

ثم ان كان النبي صلى الله عليه وسلم قد قال اللفظين ، مع
ان معنى أحدهما يجوز ان يكون موافقاً لمنى الآخر ، ويجوز ان يكون
مخالفاً ، فالظاهر للموافقة . يبين هذا أن الحديث في حكاية حال لما مر
النبي صلى الله عليه وسلم بقبرين ، ومعلوم انها قضية واحدة .

الرابع : انه اخبار عن شخص بعينه أن البول كان يصيه ، ولا
يستتر منه . ومعلوم أن الذي جرت العادة به بول نفسه .

الخامس : أن الحسن قال : البول كله نجس ، وقال أيضاً لا بأس
بأبوال الغنم ، فعلم ان البول المطلق عنده هو بول الانسان .

السادس : ان هذا هو المفهوم للسامع عند تجرد قلبه عن الوسواس
والتمرّيع ، فانه لا يفهم من قوله . فانه كان لا يستتر من البول الا
بول نفسه . ولو قيل : انه لم يخطر لاكثر الناس على بالهم جميع
الأبوال : من بول بعير ؛ وشاة وثور لكان صدقا .

السابع : انه يكفي بان يقال : إذا احتمل أن يريد بول نفسه ؛
لأنه للمهود ، وأن يريد جميع جنس البول ، لم يجز حمله على أحدهما
إلا بدليل ، فيقف الاستدلال . وهذا لعمرى تنزل ، والا فالذي قدمنا
أصل مستقر ، من انه يجب حمله على البول للمهود ، وهو نوع من
أنواع البول ، وهو بول نفسه الذي يصيبه غالباً ، ويترشش على
أفخاذ وسوقه ، وربما استهان بانقائه ، ولم يحكم الاستجاء منه ، فأما
بول غيره من الآدميين فان حكمه وان ساوى حكم بول نفسه ، فليس
ذلك من نفس هذه الكلمة ، بل لاستوائها في الحقيقة ، والاستواء في
الحقيقة يوجب الاستواء في الحكم .

ألا ترى ان احدا لا يكاد يصيبه بول غيره ، ولو اصابه لساءه
ذلك ، والنبي صلى الله عليه وسلم انما اخبر عن أمر موجود غالب في
هذا الحديث : وهو قوله : « اتقوا البول فان عامة عذاب القبر منه »
فكيف يكون عامة عذاب القبر من شيء لا يكاد يصيب احدا من
الناس ، وهذا بين لاخفاء به .

الوجه الثاني : انه لو كان عاماً في جميع الأبوال ، فسوف نذكر من الأدلة الخاصة على طهارة هذا النوع ما يوجب اختصاصه من هذا الاسم العام ، ومعلوم من الأصول للمستقرة إذا تعارض الخاص والعام فالعمل بالخاص أولى ؛ لأن ترك العمل به ابطال له واهدار ، والعمل به ترك لبعض معاني العام ، وليس استعمال العام وإرادة الخاص يبدع في الكلام . بل هو غالب كثير .

ولو سلمنا التعارض على التساوى من هذا الوجه ، فإن في أدلتنا من الوجوه الموجبة للتقديم والترجيح وجوهاً أخرى من الكثرة والعمل ، وغير ذلك مما سنبينه ان شاء الله تعالى .

ومن عجيب ما اعتمد عليه بعضهم قوله صلى الله عليه وسلم : « أكثر عذاب القبر من البول » . والقول فيه كالقول فيما تقدم ، مع أننا نعلم إصابة الانسان بول غيره قليل نادر ، وإنما الكثير إصابته بول نفسه ، ولو كان أراد ان يدرج بوله في الجنس الذي يكثر وقوع العذاب بنوع منه لكان بمنزلة قوله أكثر عذاب القبر من التجاسات .

واعتمد أيضاً على قوله صلى الله عليه وسلم : « لا يلقى أحدكم بحضرة طعام ولا وهو يدافعه الاخشان » يعني البول والتجبر . وزعم أن هذا يفيد تسمية كل بول ونحوه أخبث

والاخبث حرام نجس : وهذا في غاية السقوط ؛ فان اللفظ ليس فيه شمول لغير ما يدافع أصلا .

وقوله : « ان الاسم يشمل الجنس كله . فيقال له : وما الجنس العام ؟ أ دل بول ونجوه ؟ أم بول الانسان ونجوه ؟ وقد علم ان الذي يدافع كل شخص من جنس الذي يدافع غيره ، فلما ما لا يدافع أصلا فلا مدخل له في الحديث فهذه عمدة المخالف .

وأما المسلك النظري : فالجواب عنه من طريقين : بمحل ، ومفصل .

أما المفصل فالجواب عن الوجه الأول من وجهين :

أحدهما : لا نسلم أن العلة في الأصل انه بول وروث ، وماذكروه من تنبيه التصوص ، فقد سلف الجواب بأن المراد بها بول الانسان . وما ذكروه من المناسبة فنقول : التعليل : إما ان يكون بجنس استنجات النفس واستنذارها ، أو بقدر محدود من الاستنجات والاستنذار .

فان كان الأول : وجب تجنيس كل مستنجات مستنذر . فيجب نجاسة الحائط والبصاق والنخامة : بل نجاسة للتي جاء الأثر بإماطته من الثياب ؛ بل ربما نفرت النفوس عن بعض هذه الأشياء أشد من نفورها عن أرواث المأكول من اليهائم ، مثل مخطئة المجذوم اذا اختلطت

بالطعام ، ونخامة الشيخ الكبير إذا وضعت في الشراب ، وربما كان ذلك مدعاة لبعض الأنفس الى أن يذرعه القىء .

وان كان التعليل بقدر موقت من الاستقذار ، فهذا قد يكون حقاً لكن لا بد من بيان الحد الفاصل بين القدر من الاستخبات للوجوب للتجسس ، وبين ما لا يوجب ، ولم يبين ذلك ، ولعل هذه الأعيان مما ينقض بيان استقذارها الحد المعتبر .

ثم ان التقديرات في الأسباب والأحكام إنما تعلم من جهة استقذارها عن الصريح في الأمر الغالب ، فنقول : متى حكم بنجاسة نوع علمنا أنه مما غلظ استخبائه ، ومتى لم يحكم بنجاسة نوع علمنا أنه لم يغلظ استخبائه فنعود مستدلين بالحكم على المعتبر من العلة ، فمتى استرئينا في الحكم فنحن في العلة أشد استرابة ، فبطل هذا . وأما الشاهد بالاعتبار فكما انه شهد لجنس الاستخبات ، شهد للاستخبات الشديدة ، والاستقذار الغليظ .

وثانها أن نقول : لم لا يجوز أن تكون العلة في الأصل أنه بول ما يؤكل لحمه ؟ وهذه علة مطردة بالاجماع منا ومن المخالفين . (١) في هذه المسألة ، والانعكاس ان لم يكن واجباً فقد حصل الغرض ، وان كان شرطاً في الملل فنقول فيه ما قالوا في اطراد العلة واولى . حيث خولفوا فيه

(١) يابض بالاصل .

وعدم الانعكاس أيسر من عدم الاطراد .

وإذا افترق الصنفان في اللحم والعظم واللبن والشعر فلم لا يجوز افتراقها في الروث والبول ، وهذه للنسبة أبين : فإن كل واحد من هذه الأجزاء هو بعض من أبعاد البهيمة . أو متولد منها : فيلحق سائرها قياساً لبعض الشيء على جلته .

فان قيل : هذا منقوض بالانسان فانه طاهر ولبنة طاهر ، وكذلك سائر أمواهه وفضلاته ومع هذا فروثه وبوله من اخبث الأخبثات ، فحصل الفرق فيه بين البول وغيره .

فنقول : اعلم ان الانسان فارق غيره من الحيوان في هذا الباب طرداً وعكساً ، فقياس البهائم بعضها ببعض وجعلها في حيز يباين حيز الانسان ، وجعل الانسان في حيز هو الواجب ، ألا ترى انه لا يتجسس بالموت على المختار ، وهي تتجسس بالموت ، ثم بوله أشد من بولها ؟ !

ألا ترى ان تحريمه مفارق لتحريم غيره من الحيوان ، لكرم نوعه وحرمة ، حتى يحرم الكافر وغيره ، وحتى لا يحل أن يذبح جلده ، مع أن بوله أشد وأغلظ ، فهذا وغيره يدل على أن بول الانسان فارق سائر فضلاته ، أشد من مفارقة بول البهائم فضلاتها . إما لعموم

ملاسته حتى لا يستخف به ، أو لنير ذلك مما الله أعلم به ، على انه يقال في عذرة الانسان وبوله من الحبث والتن والقذر ما ليس في عذبة الأبوال والارواث . وفي الجملة فالحاق الابوال باللحم في الطهارة والتجاسة أحسن طرداً من غيره ، والله اعلم .

وأما الوجه الثاني : فنقول ذلك الأصل في الآدميين مسلم ، والذي جاء عن السلف انما جاء فيهم من الاستحالة في أبدانهم ، وخروجه من الشق الأعلى أو الأسفل ، فمن أين يقال كذلك سائر الحيوان ؛ وقد مضت الإشارة الى الفرق ؟ ! ثم مخالفهم بمنعهم أكثر الاجكلم في البهائم ؛ فيقولون : قد ثبت أن ما خبث لحمه خبث لبنه ومنه ؛ بخلاف الآدمي ، فبطلت هذه القاعدة في الاستحالة ؛ بل قد يقولون : ان جميع الفضلات الرطبة من البهائم حكمها سواء ، فما طاب لحمه طاب لبنه وبوله وروثه ومنه وعرقه وريقه ودمه . وما خبث لحمه خبث لبنه وريقه وبوله وروثه ومنه وعرقه ودمه ، وهذا قول يقوله احمد في المشهور عنه ، وقد قاله غيره .

وبالجملة فاللبن وللي يشهد لهم بالفرق بين الانسان والحيوان شهادة قاطعة ، وباستواء الفضلات من الحيوان ضرباً من الشهادة ؛ فعلى هذا يقال للانسان يفرق بين ما يخرج من أعلاه وأسفله لما الله أعلم به ، فانه منتصب القامة نجاسته كلها في أعاليه ، ومعدته التي هي محل استحالة

الطعام والشراب في الشق الاسفل . وأما الثدي ونحوه فهو في الشق الأعلى ، وليس كذلك البهيمة . فإن ضرعها في الجانب المؤخر منها ، وفيه اللبن الطيب ، ولا مطمع في إثبات الأحكام بمثل هذه الجزورات .

وأما الوجه الثالث : فداره على الفصل بينه وبين غيره من الطاهرات ، فإن فصل بنوع الاستقذار بطل بجميع المستقذرات التي ربما كانت أشد استقذارا منه ، وإن فصل بقدر خاص فلا بد من توقيته ، وقد مضى تقرير هذا .

وأما الجواب العام فمن أوجه ثلاثة :

أحدها : ان هذا قياس في مقابلة الآثار النصوصة ، وهو قياس فاسد الوضع ، ومن جمع بين ما فرقت السنة بينه ، فقد ضاعى قول الذين قالوا : (إنما البيع مثل الربا ، وأحل الله البيع وحرم الربا) ولذلك طهرت السنة هذا ونجست هذا .

الثاني : ان هذا قياس في باب لم تظهر أسبابه وأنواعه ، ولم يتبين مأخذه ، وما (١) بل الثاني فيه على قسمين : إما قائل يقول هذا استبعاد محض ، وابتلاء صرف . فلا قياس ولا إلحاق ولا اجتماع ولا افتراق

(١) يائض بالأمد .

وإما قاتل يقول : دقت علينا علله وأسبابه ، وخفيت علينا مسالكه ومذاهبه . وقد بحث الله إلينا رسولا يزكينا ويعلمنا الكتاب والحكمة بعثه إلينا ونحن لا نعلم شيئاً ، فلما نضع ما رأيناه يصنع ، والسنة لا تضرب لها الامثال ، ولا تعارض بآراء الرجال ، والدين ليس بالرأي ويجب ان ينهم الرأي على الدين ، والقياس في مثل هذا الباب ممتنع بانفاس أولي الألباب .

الثالث : ان يقال : هذا كله مداره على التسوية بين بول ما يؤكل لحمه وبول ما لا يؤكل لحمه ، وهو جمع بين شيئين مفترقين ، فان ريح المحرم خبيثة ، وأما ريح المباح فنه ما قد يستطاب : مثل أرواث الطباء ، وغيرها . وما لم يستطاب منه فليس ريحه كريح غيره ، وكذلك خلقه غالباً فانه يشتمل على أشياء من المباح ، وهذا لان الكلام في حقيقة المسألة ، وسنعود إليه إن شاء الله في آخرها .

الدليل الثاني : الحديث المستفيض أخرجه أصحاب الصحيح وغيرهم حديث أنس بن مالك « أن ناساً من عكل او عرينة قدموا المدينة فاجتووها فأمر لهم النبي صلى الله عليه وسلم بلفاح وأمرهم أن يشربوا من أبوالها وألبانها ، فلما صحوا قتلوا راعي رسول الله صلى الله عليه وسلم واستاقوا النود » . وذكر الحديث . فوجه الحجة أنه أذن لهم في شرب الأبرال ، ولا بد أن يصيب أفواههم وأيديهم وثيابهم وأنيتهم ، فاذا كانت

نجسة وجب تطهير أفواههم وأيديهم وثيابهم للصلاة ، وتطهير آنتهم . فيجب بيان ذلك لهم ؛ لأن تأخير البيان عن وقت الاحتياج اليه لا يجوز ، ولم يبين لهم النبي صلى الله عليه وسلم أنه يجب عليهم إماطة ما أصابهم منه ، فدل على أنه غير نجس ، ومن الذين ان لو كانت أبوال الا بل كابوال الناس لأوشك ان يشتد تغليظه في ذلك .

ومن قال : انهم كانوا يعلمون أنها نجسة ، وانهم كانوا يعلمون وجوب التطهير من النجاسات ، فقد أبعد غاية الابتعاد ، وأتى بشيء قد يستيقن بطلانه لوجوه :

(أحدها) ان الشريعة اول ما شرعت كانت أخفى ، وبعد انتشار الاسلام وتناقل العلم وانشائه صارت أبدى وأظهر ، وإذا كنا إلى اليوم لم يستبين لنا نجاستها بل أكثر الناس على طهارتها ، وعامة التابعين عليه ، بل قد قال ابو طالب وغيره : إن السلف ما كانوا ينجسونها . ولا يتقونها . وقال ابو بكر ابن المنذر : وعليه اعتماد أكثر المتأخرين في نقل الاجماع والخلاف ، وقد ذكر طهارة الأبوال عن عامة السلف . ثم قال : قال الشافعي : الابوال كلها نجس . قال : ولا نعلم أحدا قال قبل الشافعي ان أبوال الانعام وأبعارها نجس .

(قلت) وقد نقل عن ابن عمر انه سئل عن بول الناقة ، فقال :

اغسل ما اصابك منه . وعن الزهري فيما يصيب الراعى من أوبال الابل قال : ينضح . وعن حماد بن أبي سليمان في بول الشاة والبعر يفضل . ومذهب أبي حنيفة نجاسة ذلك على تفصيل لهم فيه ، فلعل الذي أراه ابن المنذر القول بوجوب اجتناب قليل البول والروث وكثيره ، فان هذا لم يلقنا عن أحد من السلف ، ولعل ابن عمر أمر بغسله كما يفضل الثوب من الخاط والبصاق والمني ونحو ذلك ، وقد ثبت عن أبي موسى الأشعري أنه صلى على مكان فيه روث الدواب والصحراء أعاتمه ، وقال ههنا وههنا سواء . وعن أنس بن مالك لا بأس ببول كل ذي كرش .

ولست أعرف عن أحد من الصحابة القول بنجاستها ؛ بل القول بطهارتها ؛ إلا ما ذكر عن ابن عمر ان كان أراد النجاسة فن أين يكون ذلك معلوما لأولئك ؟!

(وثانيها) : انه لو كان نجساً فوجب التطهر من النجاسة ليس من الأمور الينة ، قد انكسر في الثياب طائفة من التابعين وغيرهم ، فن أين يعلمه أولئك ؟ .

(وثالثها) : ان هذا لو كان مستفيضاً بين ظهرائي الصحابة لم يجب أن يعلمه أولئك ؛ لأنهم حديثوا العهد بالجاهلية والكفر . فقد كانوا

يجهلون أصناف الصلوات وأعدادها وأوقاتها ، وكذلك غيرها من الشرائع الظاهرة ، فجهلهم بشرط خفي في أمر خفي وأولى وأحرى ، لاسيما والقوم لم يتفقهوا في الدين أدنى تفقه ، ولذلك ارتدوا ولم يخاطبوا أهل العلم والحكمة ؛ بل حين أسلموا وأصابهم الاستيخام أمرهم بالبدلوة فياليت شعري من أين لهم العلم بهذا الأمر الخفي ؟ !

(ورابعها) : أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن في تعليمه وإرشاده وكلا للتعليم الى غيره ؛ بل يبين لكل واحد ما يحتاج إليه ، وذلك معلوم لمن أحسن للمعرفة بالسنة الماضية .

(وخامسها) : أنه ليس العلم بنجاسة هذه الأرواث أيمن من العلم بنجاسة بول الانسان الذي قد علمه الصنارى في حبالهن وخدورهن ، ثم قد حذر منه المهاجرين والأنصار الذين أوتوا العلم والايمان ، فصار الاعراب الجفأة أعلم بالأمور الخفية من المهاجرين والأنصار بالأمور الظاهرة ، فهذا كما ترى .

(وسادسها) : انه فرق بين الأبوال والألبان وأخرجها مخرجاً واحداً والقران بين الشيثين ان لم يوجب استواءهما ، فلا بد أن يورث شبهة ، فلو لم يكن البيان واجباً لكانت للمقارنة بينه وبين الطاهر موجبة للتمييز بينها ان كان التمييز حقاً .

وفي الحديث دلالة أخرى فيها تنازع ، وهو أنه ألبح لهم شربها ، ولو كانت محرمة نجسة لم يبيع لهم شربها ، ولست أعلم مخالفاً في جواز التداوي بأبوال الابل . كما جاءت السنة ؛ لكن اختلفوا في تخرج مناطه فقيل : هو أنها مباحة على الإطلاق . للتداوي وغير التداوي . وقيل : بل هي محرمة ، وإنما أباحها للتداوي . وقيل : هي مع ذلك نجسة . والاستدلال بهذا الوجه يحتاج الى ركن آخر ، وهو ان التداوي بالمحرمات النجسة محرم ، والدليل عليه من وجوه :

أحدها : أن الأدلة الدالة على التحريم مثل قوله : (حرمت عليكم الميتة) و : « كل ذي ناب من السباع حرام » و : (إنما الحمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس) عامة في حال التداوي وغير التداوي . فن فرق بينها فقد فرق بين ما جمع الله بينه وخص العموم ؛ وذلك غير جائز .

فان قيل : فقد أباحها للضرورة ، والتداوي مضطر فتباح له ، أو انا نقبس إباحتها للمريض على إباحتها للجائع بجامع الحاجة اليها .

يؤيد ذلك أن المرض يسقط الفرائض من القيام في الصلاة ، والصيام في شهر رمضان ، والانتقال من الطهارة بلقاء الى الطهارة بالصعيد . فكذلك يبيح الحارم : لأن الفرائض والحارم من واد واحد .

يؤيد ذلك أن المحرمات . . الحلية واللباس . . منسلة للشهيرة . . والنجس . .

قد جاءت السنة باباحة اتخاذ الأنف من الذهب . وربط الاسنان به .
ورخص للزبير وعبد الرحمن في لبس الحرير من حكمة كانت بها .
فدلت هذه الأصول الكثيرة على اباحة المحظورات حين الاحتياج .
والافتقار إليها .

قلت : أما اباحتها للضرورة فحق ؛ وليس التداوي بضرورة لوجوه :

أحدها : أن كثيراً من المرضى أو أكثر المرضى يشفون بلا
تداو ، لا سيما في أهل الوب والقرى ، والساكين في نواحي الأرض
يشفيهم الله بما خلق فيهم من القوى المطبوعة في أبدانهم الرافعة للعرض
وفيا ييسره لهم من نوع حركة وعمل ، أو دعوة مستجابة ، أو رقة
نافعة ، أو قوة للقلب ، وحسن التوكل ، الى غير ذلك من الأسباب
الكثيرة غير السواء ، وأما الأكل فهو ضروري ولم يجعل الله أبدان
الحيوان تقوم الا بالغذاء ، فلو لم يكن يأكل لمات ، فثبت بهذا أن
التداوي ليس من الضرورة في شيء .

وثانيها : أن الأكل عند الضرورة واجب . قال مسروق : من
اضطر الى الميتة فلم يأكل فمات دخل النار ، والتداوي غير واجب
ومن نازع فيه : خصته السنة في المرأة السوداء التي خيرها النبي صلى
الله عليه وسلم بين الصبر على البلاء ودخول الجنة ، وبين الدعاء

بالعافية . فاختارت البلاء والجنة . ولو كان رفع المرض واجباً لم يكن للتخير موضع ، كدفع الجوع ، وفي دعائه لابي بالهمي ، وفي اختياره الهمي لأهل قباء ، وفي دعائه بقاء أمته بالطعن والطاعون ، وفي نهيه عن الفرار من الطاعون .

وخصمه حال أنبياء الله المبطلين الصابرين على البلاء ، حين لم يتعاطوا الأسباب الدافعة له : مثل أيوب عليه السلام ، وغيره .

وخصمه حال السلف الصالح : فان أبا بكر الصديق رضي الله عنه حين قالوا له : ألا ندعو لك الطيب ؟ قال : قد رأيته ، قالوا : فما قال لك ؟ قال : اني فعال لما أريد . ومثل هذا ونحوه يروى عن الربيع بن خيثم المحب للطيب الذي هو أفضل الكوفيين ، وأفضلهم وعمر بن عبد العزيز الخليفة الراشد المهدي المهدي ، وخلق كثير لا يحصون عدداً .

ولست أعلم سالفاً أوجب التداوي ، وإنما كان كثير من أهل الفضل والمعرفة يفضل تركه تفضلاً واختياراً : لما اختار الله ورضى به ، وتسلياً له وهذا المنصوص عن أحمد وإن كان من أصحابه من يوجهه ، ومنهم من يستحبه ، ويرجحه . كطريقة كثير من السلف استمسكاً لما خلقه الله من الأسباب ، وجماله من سنته في عبادته .

وثالثها : أن الدواء لا يستيقن ، بل وفي كثير من الأمراض لا يظن دفعه للمرض : إذ لو اطرده ذلك لم يمت أحد ، بخلاف دفع الطعام للمسغبة والمجاعة ، فإنه مستيقن بحكم سنة الله في عباده وخلقه .

ورابعها : أن المرض يكون له أدوية شتى ، فإذا لم يندفع بالحرم انتقل إلى الحلل ، ومحال أن لا يكون له في الحلال شفاء أو دواء ، والذي أزل الداء أزل لكل داء دواء إلا الموت ، ولا يجوز أن يكون أدوية الأدوية في القسم المحرم ، وهو سبحانه الرؤوف الرحيم . وإلى هذا الإشارة بالحديث المروى : « إن الله لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليها ، بخلاف للمسغبة فاتها وإن اندفعت بأي طعام اتفق ، إلا أن الحديث إنما يباح عند فقد غيره ، فإن صورت مثل هذا في الدواء فتلك صورة نادرة : لأن المرض أندر من الجوع بكثير ، وتعين الدواء للمعين وعدم غيره نادر ، فلا ينتقض هذا . على أن في الأوجه السالفة غنى .

وخامسها : وفيه فقه الباب : أن الله تعالى جعل خلقه مفتقرين إلى الطعام والغذاء ، لا تندفع مجاعتهم ومسغبتهم إلا بنوع الطعام وصفه فقد هدانا وعلمنا النوع الكاشف للمسغبة للزبل للمخصة . وأما المرض فإنه يزله بأنواع كثيرة من الأسباب : ظاهرة وباطنة ، روحانية وجسائية ، فلم يتعين الدواء مزيلا . ثم الدواء بنوعه لم يتعين لنوع من

أنواع الأجسام في إزالة الداء المعين . ثم ذلك النوع المعين يخفى على أكثر الناس ، بل على علمتهم دركه ومعرفة الخاصة ، الزاولون منهم هذا الفن ، أولوا الافهام والعقول ، يكون الرجل منهم قد أفنى كثيراً من عمره في معرفته ذلك . ثم يخفى عليه نوع المرض وحقيقته ، ويخفى عليه دواؤه وشفاءؤه ، ففارقت الأسباب للزيلة للمرض الأسباب المزيلة للمخصصة في هذه الحقائق الينة وغيرها . فكذلك افرقت أحكامها كما ذكرنا . وبهذا ظهر الجواب عن الأقيسة المذكورة ، والقول الجامع فيما يسقط ويباح للحاجة والضرورة ما حضرني الآن .

أما سقوط ما يسقط من القيام والصيام ، والاغتسال ؛ فلأن منفعة ذلك مستيقنة بخلاف التداوي .

وأيضاً فإن ترك الأمور به أيسر من فعل انتهى عنه ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه ، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » فانظر كيف أوجب الاجتناب عن كل منى عنه ، وفرق في الأمور به بين المستطاع وغيره ، وهذا يكاد يكون دليلاً مستقلاً في المسألة .

وأيضاً : فإن الواجبات من القيام والجمعة والحج تسقط بأنواع من المشقة التي لا تصلح لاستباحة شيء من المحظورات ، وهذا بين بالتأمل .

وأما الحلية : فانما أيسح الذهب للأنف ، وربط الأسنان : لأنه اضطرار ، وهو يسد الحاجة يقيناً كالأكل في الحمصة .

وأما لبس الحرير : للحكة والجرب إن سلم ذلك ، فان الحرير والذهب ليسا محرمين على الإطلاق ، فانها قد أيسح لأحد صني المكلفين ، وأيسح للصنف الآخر بعضها ، وأيسح التجارة فيها ، وإهداؤها للمشركين . فعلم انها أيسح لمطلق الحاجة ، والحاجة الى التداوي أقوى من الحاجة الى تزين النساء ، بخلاف المحرمات من التنجاسات . وأيسح أيضاً لحصول المصلحة بذلك في غالب الأمر .

ثم الفرق بين الحرير والطعام : أن باب الطعام يخالف باب اللباس لأن تأثير الطعام في الأبدان أشد من تأثير اللباس ، على ما قد مضى . فالحرم من الطعام لا يباح الا للضرورة التي هي للسقبة والحمصة ، والحرم من اللباس يباح للضرورة وللحاجة أيضاً ، هكذا جاءت السنة ، ولا جمع بين ما فرق الله بينه . والفرق بين الضرورات والحاجات معلوم في كثير من الشرعيات ، وقد حصل الجواب عن كل ما يعارض به في هذه المسألة .

الوجه الثاني : أخرج مسلم في صحيحه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الحر أيتداوى بها ؟ فقال : « انها دام ، وليست بدواء

فهذا نص في اللع من التداوي بالحر ، رداً على من أباحه ، وسائر
الحرمات مثلها قياساً ، خلافاً لمن فرق بينها ، فان قياس الحرم من
الطعام أشبه من الغراب بالغراب ؛ بل الحر قد كانت مباحة في بعض
أيام الاسلام ، وقد أباح بعض المسلمين من نوعها الشرب دون الاسكار
ولمينة والدم بخلاف ذلك .

فان قيل : الحر قد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنها داء
وليست بدواء ، فلا يجوز أن يقال : هي دواء بخلاف غيرها . وأيضاً
ففي إباحة التداوي بها إجازة اصطلاحها واعتصارها ، وذلك داع الى شربها
ولذلك اختصت بالحد بها دون غيرها من المطاعم الحثينة لقوة محبة
الأنفس لها .

فأقول : أما قولك : لا يجوز أن يقال : هي دواء . فهو حق ،
وكذلك القول في سائر الحرمات على ما دل عليه الحديث الصحيح
« ان الله لم يجعل شفاءكم في حرام » ثم ماذا تريد بهذا ؟ أتريد أن الله
لم يخلق فيها قوة طبيعية من السخونة وغيرها ؟ جرت العادة في الكفار
والفساق أنه يندفع بها بعض الأدواء الباردة . (١) كسائر القوى والطباع
التي أودعها جميع الأدوية من الأجسام . أم تريد شيئاً آخر ؟ فان

(١) خرم بالأصل .

أردت الأول فهو باطل بالقضايا المجربة التي تواطأت عليها الأمم ، وجرت عند كثير من الناس مجرى الضروريات ، بل هو رد لما يشاهد ويعاين . بل قد قيل : انه رد للقرآن ؛ لقوله تعالى : (قل : فيها أثم كبير ومنافع للناس) ولعل هذا في الحمر أظهر من جميع المقالات المعلومة من طيب الأبدان .

وان أردت ان النبي صلى الله عليه وسلم أخبر أنها داء للنفس والقلوب والعقول ، وهي أم الحباث ، والنفس والقلب هو الملك المطلوب صلاحه وكفاله ، وأما البدن آلة له . وهو تابع له مطيع له طاعة للملائكة ربها ، فإذا صلح القلب صلح البدن كله ، وإذا فسد القلب فسد البدن كله ، فالحمر هي داء ومرض للقلب مفسد له ، مضجع لأفضل خواصه الذي هو العقل والعلم ، وإذا فسد القلب فسد البدن كله ، كما جاءت به السنة ، فتصير داء للبدن من هذا الوجه بواسطة كونها داء للقلب . وكذلك جميع الأموال المخصوصة والمسروقة فانه ربما صلح عليها البدن ونبت وسمن لكن يفسد عليها القلب فيفسد البدن بفساده .

وأما المصلحة : التي فيها فاتها منفعة للبدن فقط ، ونفعها متاع قليل ، فهي وان أصلحت شيئاً يسيراً فهي في جنب ما تفسده كلا إصلاح . وهذا بعينه معنى قوله تعالى : (فيها أثم كبير ومنافع للناس) وأثمها اكبر من نفعها) فهذا لعمرى شأن جميع المحرمات ، فان فيها من

القوة الحية التي تؤثر في القلب ثم البدن في الدنيا والآخرة ما يربى على مافيهما من منفعة قليلة تكون في البدن وحده في الدنيا خاصة .

على أنا وان لم نعلم جهة للفسدة في المحرمات ، فانا نقطع أن فيها من المفسد ما يربى على ما نظنه من المصالح . فافهم هذا فان به يظهر فقه للسألة وسرها .

واما افضاؤه الى اعتصارها : فليس بشيء ، لأنه يمكن اخذها من أهل الكتاب ، على أنه يحرم اعتصارها ، وانما القول اذا كانت موجودة أن هذا منتقض باطفاء الحرق بها ، ودفع الغصة إذا لم يوجد غيرها .

وأما اختصاصها بالحد : فان الحسن البصري يوجب الحد في الميتة أيضاً ، والدم ولحم الخنزير ، لكن الفرق أن في النفوس داعياً طبعياً وباعثاً اراديا الى الحر ، فنصب رادع شرعى وزاجر دنيوي ايضاً ليتقابلا ، ويكون مدعاة الى قلة شربها ، وليس كذلك غيرها مما ليس في النفوس اليه كثير ميل ، ولا عظيم طلب .

الوجه الثالث : ماروى حسان بن مخارق قال : قالت أم سلمة اشكت بنت لي فنبذت لها في كوز ، فدخل النبي صلى الله عليه وسلم وهو بغلي ، فقال : « ما هذا ؟ » فقلت : ان بنتي اشكت فنبذنا لها هذا . فقال :

« ان الله لم يجعل شفاءكم في حرام » رواه أبو حاتم بن حبان في صحيحه — وفي رواية « ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم » وصححه بعض الحفاظ وهذا الحديث نص في المسألة .

الوجه الرابع : ما رواه أبو داود في السنن أن رجلاً وصف له ضفدع يجعلها في دواء ، فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن قتل الضفدع وقال : « ان نقتنها تسيح » فهذا حيوان محرم ولم يبح للتداوي ،

وهو نص في المسألة . ولعل تحريم الضفدع أخف من تحريم الحبائث غيرها ، فانه أكثر ما قيل فيها ان نقتنها تسيح ، فما ظنك بالخزير والميتة وغير ذلك . وهذا كله بين لك استخفافه بطلب الطب واقتضائه واجرائه مجرى الفرق بالمرض وتطيب قلبه ، ولهذا قال الصادق المصدوق لرجل : قال له : انا طيب ، قال : « انت رفيق والله الطيب » .

الوجه الخامس : ما روى أيضاً في سننه « أن النبي صلى الله عليه وسلم : نهى عن الدواء الخبيث » وهو نص جامع مانع ، وهو صورة الفتوى في المسألة .

الوجه السادس : الحديث المرفوع : « ما أبالي ما أنيت — أو ماركبت — اذا شربت ترياقاً ، أو تعلقت تيممة ، أو قلت الشعر من نفسي » مع

ماروى من كراهة من كرم الترياق من السلف على أنه لم يقابل ذلك نص عام ، ولا خاص يبلغ ذروة المطلب ، وسنأمل المقصد في هذا الموضع ولولا أي كذب هذا من حفظي لاستقصيت القول على وجه يحيط بما دق وجل ، والله الهادي الى سواء السبيل .

(الدليل الثالث) : وهو في الحقيقة رابع : الحديث الصحيح الذي أخرجه مسلم وغيره من حديث جابر بن سمرة وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الصلاة في مرائب الغنم ، فقال : « صلوا فيها فانها بركة » . وسئل عن الصلاة في مبارك الابل ، فقال : لا تصلوا فيها فانها خلقت من الشياطين » . ووجه الحجة من وجهين :

أحدهما : انه أطلق الاذن بالصلاة ، ولم يشترط حائلا يقى من ملامستها والموضع موضع حاجة الى البيان ، فلو احتاج لبيته ، وقد مضى تقرير هذا . وهذا شبيه بقول الشافعي : ترك الاستفصال . في حكاية الحال . مع قيام الاحتمال . ينزل منزلة العموم في المقال . فانه ترك استفصال السائل : أهنأك حائل يحول بينك وبين أبعارها ؟ مع ظهور الاحتمال ، ليس مع قيامه فقط ، وأطلق الاذن ، بل هذا اوكد من ذلك ، لان الحاجة هنا الى البيان أمس وأوكد .

والوجه الثاني : انها لو كانت نجسة كأرواث الآميين لكانت

الصلاة فيها : إما محرمة كالخشوش ، والكنف ، أو مكروهة كراهية شديدة لانها مظنة الأخبات والانجاس . فأما أن يستحب الصلاة فيها ويسمى بركة ويكون شأنها شأن الخشوش او قريباً من ذلك فهو جمع بين المتنافيين المتضادين ، وحاشا الرسول صلى الله عليه وسلم من ذلك .

ويؤيد هذا ما روى أن ابا موسى صلى في مبارك الغنم ، وأشار الى البرية وقال : ههنا وثم سواء . وهو صاحب الفقيه العالم بالتزويل ، القام للتأويل . سوى بين محل الابعار وبين ما خلا عنها ، فكيف يجمع هذا القول بنجاستها ؟!

وأما نهيه عن الصلاة في مبارك الابل فليست اختصت به دون البقر والغنم والظباء والحيل ، اذ لو كان السبب نجاسة البول ، لكان تفريقا بين المتماثلين ، وهو ممتنع يقينا .

(الدليل الرابع) : وهو في الحقيقة سابع : ما ثبت واستفاض من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف على راحلته ، وأدخلها للمسجد الحرام الذي فضله الله على جميع بقاع الأرض ، وبركها حتى طاف اسبوعا . وكذلك إذنه لأم سلمة ان تطوف راكبة ، ومعلوم انه ليس مع الدواب من العقل ما تمتنع به من تلوث المسجد بالمأمور بتطهيره للطائفتين والمالكين والرجع السجود ، فلو كانت أبوالها نجسة لكان فيه تعريض

المسجد الحرام للتجسس ، مع أن الضرورة ما دعت الى ذلك ، وانما الحاجة دعت اليه ، ولهذا استنكر بعض من يرى تجسسها إدخال الدواب للمسجد الحرام ، وجسبك بقول بطلاناً رده في وجه السنة التي لا ريب فيها .

(الدليل الخامس) وهو الثامن : ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم : انه قال : « فأما ما أكل لحمه فلا بأس ببوله » وهذا ترجمة المسألة ؛ الا أن الحديث قد اختلف فيه قبولاً ورداً ، فقال أبو بكر عبد العزيز ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال غيره هو موقوف على جابر .

فان كان الأول فلا ريب فيه ، وان كان الثاني فهو قول صاحب.. وقد جاء مثله عن غيره من الصحابة أبي موسى الأشعري وغيره ، فينبني على أن قول الصحابة أولى من قول من بعدهم ، وأحق أن يتبع . وان علم انه انتشر في سائرهم ، ولم ينكروه ، فصار اجماعاً سكوتياً .

(الدليل السادس) وهو التاسع : الحديث للنفق عليه عن عبد الله بن مسعود « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ساجداً عند الكعبة ، فأرسلت قريش عقبة بن أبي معيط الى قوم قد نحروا جزوراً لهم ، فجاء بقرتها وسلاها فوضعا على ظهر رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ساجد ، ولم ينصرف حتى قضى صلاته » فهذا أيضاً بين في أن

ذلك الفرث والسلي لم يقطع الصلاة ، ولا يمكن حمله فيما أرى الا على أحد وجوه ثلاثة : إما أن يقال هو منسوخ ، وأغنى بالنسخ أن هذا الحكم مرتفع ، وإن لم يكن قد ثبت لأنه بخطاب كان بمكة . وهذا ضعيف جداً لأن النسخ لا يصر اليه الا ييقن ؛ وأما بالظن فلا يثبت النسخ . وأيضاً فانا ما علمنا أن اجتناب النجاسة كان غير واجب ثم صار واجباً ، لا سيما من يحتاج على اجتناب النجاسة بقوله تعالى : (وثيابك فطهر) وسورة المدثر في أول النزل ، فيكون فرض التطهير من النجاسات على قول هؤلاء من اول الفرائض . فهذا هذا .

وإما أن يقال : هذا دليل على جواز حل النجاسة في الصلاة ، وعامة من يخالف في هذه المسألة لا يقول بهذا القول ، فيلزمهم ترك الحديث . ثم هذا قول ضعيف لخلافه الاحاديث الصحاح في دم الحيض وغيره من الاحاديث . ثم إني لأعلمهم يختلفون أنه مكروه ، وإن إعادة الصلاة منه أولى ، فهذا هذا . لم يبق الا ان يقال : الفرث والسلي ليس بنجس وإنما هو طاهر ؛ لأنه فرث ما يؤكل لحمه ، وهذا هو الواجب ان شاء الله تعالى لكثرة القائلين به وظهور الدلائل عليه . وبطول الوجهين الأولين يوجب تعين هذا .

(فان قيل) ففيه السلي وقد يكون فيه دم . قلنا : يحجز ان

يكون دماً يسيراً بل الظاهر انه يسير ، والله اليسير معفو عن حمله
في الصلاة .

(فان قيل) فالسلي لحم من ذبيحة المشركين ، وذلك نجس ،
وذلك باتفاق . قلنا : لا نسلم انه قد كان حرم حيثذ ذبائح المشركين ،
بل المظنون أو المقطوع به أنها لم تكن حرم حيثذ ، فان الصحابة
الذين أسلموا لم ينقل انهم كانوا بنجسيون ذبائح قومهم . وكذلك النبي
صلى الله عليه وسلم لم ينقل عنه انه كان يجتنب إلا ما ذبح للانعام .
أما ما ذبحه قومه في دورهم لم يكن يتجنبه ، ولو كان تحريم ذبائح
المشركين قد وقع في صدر الاسلام لكان في ذلك من المشقة على الثفر
القليل الذين أسلموا ما لا قبل لهم به ، فان عامة اهل البلد مشركون ،
وم لا يمكنهم أن يأكلوا ويشربوا إلا من طعامهم وخبزهم . وفي
أوانهم ، لقلتهم وضعفهم وفقرم . ثم الأصل عدم التحريم حيثذ فمن
ادعاه احتاج إلى دليل .

(الدليل السابع) وهو العاشر : ما صح عن النبي صلى الله عليه
وسلم « أنه نهى عن الاستجار بالعظم ، والبحر ، وقال : انه زاد
اخوانكم من الجن » وفي لفظ قال : « فسألوني الطعام لهم ولذوابهم ،
فقات : لكم كل عظم ذكر اسم الله عليه يعود أو فر ما يكون لحماً ، وكل
بكرة علف لذوابكم » قال النبي صلى الله عليه وسلم : « فلا تستجوا

بها ، فاتها زاد إخوانكم من الجن » .

فوجه الدلالة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يستجى بالعظم
والبر الذي هو زاد اخواتنا من الجن ، وعلف دوابهم ، ومعلوم انه
انما نهى عن ذلك لئلا تنجسه عليهم ، ولهذا استنبط الفقهاء من هذا
أنه لا يجوز الاستجاء بزاد الانس . ثم انه قد استفاض الهي في
ذلك ، والتعليط حتى قال : « من تقلد وترأ او استجى بعظم ، أو
رجيع ، فان محمداً منه بري »

ومعلوم انه لو كان البر في نفسه نجساً لم يكن الاستجاء به
ينجسه ، ولم يكن فرق بين البر للمستجى به والبر الذي لا يستجى
به ، وهذا جمع بين ما فرقت السنة بينه . ثم ان البر لو كان نجساً لم
يصلح أن يكون علفاً لقوم مؤمنين ، فاتها نصير بذلك جلالة ، ولو جاز
أن نصير جلالة لجاز أن تعلق رجيع الانس . ورجيع الدواب ، فلا
فرق حينئذ . ولأنه لما جعل الزاد لهم ما فضل عن الانس ، ولوابهم
ما فضل من دواب الانس من البر ، شرط في طعامهم كل عظم ذكر
اسم الله عليه ، فلا بد أن بشرط في علف دوابهم نحو ذلك ،
وهو الطهارة .

وهذا يبين لك أن قوله في حديث ابن مسعود لما أتاه بحجرين

ورثة فقال : « انها ركس » ، انما كان لكونها رثة آدمي ، ونحوه ، على انها قضية عين ، فيحتمل أن تكون رثة ما يؤكل لحمه ، ورثة ما لا يؤكل لحمه ، فلا يعم الصنفين ، ولا يجوز القطع بأنها مما يؤكل لحمه . مع أن لفظ الركس لا يدل على النجاسة . لان الركس هو المركوس اي للرودود ، وهو معنى الرجيع ، ومعلوم أن الاستجاء بالرجيع لا يجوز بحال . إما لنجاسته ولما لكونه علف دواب اخواتنا من الجن .

(الوجه الثامن) وهو الحادي عشر : أن هذه الأعيان لو كانت نجسة لينه النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يبينه ، فليست نجسة ، وذلك لأن هذه الأعيان تكثر ملابسة الناس لها ومباشرتهم لكثير منها خصوصاً الامة التي بعث فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإن الابل والغنم غالب أمواهم ، ولا يزالون يباشرونها ويباشرون أماكها في مقامهم وسفرهم ، مع كثرة الاحتفاء فيهم ، حتى ان عمر رضي الله عنه كان يأمر بذلك : تمعدوا واخشوشنوا وامشوا حفاة واتعلوا . ومحالب الابلان كثيراً ما يقع فيها من ابواها وليس ابتلاؤهم بها باقل من ولوغ الكلب في أوانيتهم ، فلو كانت نجسة يجب غسل الثياب والابدان والأواني منها ، وعدم مخالطته ، وبتنع من الصلاة مع ذلك ، ويجب تطهير الأرض بما فيه ذلك ، اذا صلى فيها ، والصلاة فيها تكثر في أسفارهم ، وفي مراح أغنامهم ، ويحرم شرب اللبن الذي يقع فيه بعرها

وتنسل اليد إذا أصابها البول ، أو رطوبة البحر ، إلى غير ذلك من أحكام النجاسة ، لوجب أن يبين النبي صلى الله عليه وسلم بياناً تحصل به معرفة الحكم . ولو بين ذلك لتقل جميعه أو بعضه ، فإن الشريعة وعادة القوم توجب مثل ذلك ، فلما لم ينقل ذلك علم أنه لم يبين لهم نجاستها .

وعدم ذكر نجاستها دليل على طهارتها من جهة تقريره لهم على مباشرتها ، وعدم الهي عنه ، والتقير دليل الإباحة . ومن وجه أن مثل هذا يجب بيانه بالخطاب ، ولا تحال الأمة فيه على الرأي لأنه من الأصول لا من الفروع . ومن جهة أن ما سكت الله عنه فهو مما عفا عنه ، لاسيما إذا وصل بهذا الوجه .

(الوجه التاسع) وهو الثاني عشر : وهو أن الصحابة والتابعين وعامة السلف قد ابتلي الناس في أزمتهم بأضعاف ما ابتلوا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا يشك عاقل في كثرة وقوع الحوادث المتعلقة بهذه المسألة . ثم المنقول عنهم أحد شيئين : إما القول بالطهارة أو عدم الحكم بالنجاسة مثل ما ذكرناه عن أبي موسى وأنس وعبد الله بن مخفل انه كان يصلي وعلى رجله أثر السرقين . وهذا قد عاين أ كابر الصحابة بالعراق ، وعن عبيد بن عمير قال : ان لي غنما تبعر في مسجدني ، وهذا قد عاين أ كابر الصحابة بالحجاز ، وعن ابراهيم

التخفي فيمن يصلي وقد أصابه السرقيين ، قال لا بأس ، وعن أبي جعفر الباقر ونافع مولى ابن عمر انه أصابت عمامته بول بعير فقالا : جميعاً لا بأس . وسألها جعفر الصادق وهو أشبه بالدليل على أن ما روى عن ابن عمر في ذلك من الغسل ، اما ضعيف ، او على سبيل الاستحباب والتنظيف ، فان نافعاً لا يكاد يخفى عليه طريقة ابن عمر في ذلك ، ولا يكاد يخالفه ، وللمأثور عن السلف في ذلك كثير .

وقد نقل عن بعضهم الفاظ إن ثبتت فليست صريحة بنجاسة محل النزاع ، مثل ما روى عن الحسن أنه قال : البول كله يغسل ، وقد روى عنه انه قال لا بأس بأبوال الغنم ، فلم انه اراد بول الانسان الذكر والاشي والكبير والصغير ، وكذلك ما روى عن أبي الشعثاء انه قال الأبوال كلها آنجاس ، فلعله أراد ذلك ان ثبت عنه ، وقد ذكرنا عن ابن المنذر وغيره انه لم يعرف عن احد من السلف القول بنجاستها ومن المعلوم الذي لاشك فيه أن هذا اجماع على عدم النجاسة ، بل مقتضاه أن التجسس من الأقوال المحدثنة فيكون مردوداً بالأدلة الدالة على إبطال الحوادث ، لاسيما مقالة محدثة مخالفة ، لما عليه الصدر الأول ومن المعلوم أن الاعيان الموجودة في زمانهم ومكانهم إذا أمسكوا عن تحريمها وتنجيسها مع الحاجة إلى بيان ذلك كان تحريمها وتنجيسها ممن بعدم بمنزلة ان يمسكوا عن بيان أفعال يحتاج الى بيان وجوبها لو كان

ثابتاً فيجيء من بعدم فيوجها .

ومتى قام القضى للتحريم أو الوجوب ولم يذكروا وجوباً ولا تحريماً كان إجماعاً منهم على عدم اعتقاد الوجوب والتحريم ، وهو المطلوب .
وهذه الطريقة معتمدة في كثير من الأحكام ، وهي أصل عظيم ينبغي للفقهاء أن يتأملها ، ولا يغفل عن غورها ، لكن لا يسلم الا بعدم ظهور الخلاف في الصدر الأول ، فان كان فيه خلاف محقق بطلت هذه الطريقة والحق أحق أن يتبع .

(الوجه العاشر) وهو الثالث عشر في الحقيقة : أنا نعلم يقيناً أن الجبوب من الشعير والبيضاء والذرة ونحوها كانت تزرع في مزارع المدينة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأهل بيته ، ونعلم ان الدواب إذا داست فلا بد أن تروث وتبول ، ولو كان ذلك يتجسس الجبوب لحرمت مطلقاً ، أو لوجب تنجيسها .

وقد أسلمت الحجاز واليمن ونجد وسائر جزائر العرب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . وبعث إليهم سعاته وعماله بأخذون عشور حبوبهم من الخنطة وغيرها ، وكانت سمراء الشام تجلب إلى المدينة . فياً كل منها رسول الله صلى الله عليه وسلم وللمؤمنون على عهده ، وعامل أهل خير بشرط ما يخرج منها من ثمر وزرع ، وكان يعطى المرأة من نسائه ثمانين وسق شعير من غلة خير ، وكل هذه

تداس بالدواب التي تروث وتبول عليها ، فلو كانت تتجس بذلك
لكان الواجب على أقل الأحوال تطهير الحب وغسله ، ومعلوم أنه
صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك ، ولا فعل على عهد ، فعلم أنه
صلى الله عليه وسلم لم يحكم بنجاستها .

ولا يقال : هو لم يتيقن أن ذلك الحب الذي أكله مما أصابه
البول ، والأصل الطهارة : لأننا نقول : فصاحب الحب قد يتيقن نجاسة
بعض حبه واشتبه عليه الطاهر بالنجس ، فلا يحل له استعمال الجميع ؛
بل الواجب تطهير الجميع ؛ كما إذا علم نجاسة بعض البدن أو الثوب أو
الأرض وخفي عليه مكان النجاسة غسل ما يتيقن به غسلها ، وهو لم
يأمر بذلك .

ثم اشتباه الطاهر بالنجس نوع من اشتباه الطعام الحلال بالحرام ،
فكيف يباح أحدهما من غير تحر ؟ فان القائل : اما أن يقول
يحرم الجميع . وإما أن يقول بالتحري ، فأما الاكل من أحدهما بلا
تحر فلا أعرف احداً جوزة وإنما يستمسك بالأصل مع يتيقن النجاسة
ولا يحيص عن هذا الدليل ، إلا إلى أحد أمرين : إما أن يقال :
بطهارة هذه الأبوال والأرواث ، أو أن يقال : عفي عنها في هذا
الموضع للحاجة . كما عفي عن ريق الكلب في بدن الصيد على أحد

الوجهين ، وكما يظهر محل الاستجاء بالحجر في احد الوجهين الى غير ذلك من مواضع الحاجات .

فيقال : الأصل فيما استحل جريانه على وفاق الأصل ، فمن ادعى أن استحلال هذا مخالف للدليل ؛ لأجل الحاجة ، فقد ادعى ما يخالف الأصل ، فلا يقبل منه إلا بحجة قوية ، وليس معه من الحجة ما يوجب أن يجعل هذا مخالفاً للأصل .

ولاشك انه لو قام دليل يوجب الحظر لامكن ان يستثنى هذا الموضع ، فاما ما ذكر من العموم الضعيف والقياس الضعيف فدلالة هذا الموضع على الطهارة المطلقة أقوى من دلالة تلك على النجاسة المطلقة ، على ما نبين عند التأمل . على أن ثبوت طهارتها والعفو عنها في هذا الموضع أحد موارد الخلاف ، فيبقى الحاق الباقي به بعدم القائل بالفرق .

ومن جنس هذا : (الوجه الحادي عشر) وهو الرابع عشر : وهو اجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم في كل عصر ومصر على دليس الجبوب من الخنطة وغيرها بالبرق ونحوها ، مع القطع بيولها وروثها على الخنطة ، ولم ينكر ذلك منكر ، ولم يغسل الخنطة لأجل هذا أحد ، ولا احترز عن شيء مما في الياذر لوصل البول إليه .

والعلم بهذا كله علم اضطراري ما أعلم عليه سؤالاً ، ولا أعلم لمن يخالف هذا شبهة .

وهذا العمل إلى زماننا متصل في جميع البلاد . لكن لم نحتج بإجماع الأعصار التي ظهر فيها هذا الخلاف ؛ لئلا يقول المخالف أنا أخالف في هذا ، وإنما احتجنا بالإجماع قبل ظهور الخلاف .

وهذا الإجماع من جنس الإجماع على كونهم كانوا يأكلون الخنطة ويلبسون الثياب ويسكنون البناء ، فإنا نتيقن أن الأرض كانت تزرع ونتيقن أنهم كانوا يأكلون ذلك الحب ويقرون على أكله ، ونتيقن أن الحب لا يبداس إلا بالدواب ونتيقن أن لا بد أن يسول على اليسر الذي يبقى أليماً وبطول دياسها له ، وهذه كلها مقدمات يقينية .

(الوجه الثاني عشر) وهو الخامس عشر : أن الله تعالى قال : (وطهر يتي للطالئين والمأكفين والركع السجود) فأمر بتطهير بيته الذي هو المسجد الحرام : وصح عنه — صلى الله عليه وسلم — أنه أمر بتنظيف المساجد ، وقال : « جعلت لي كل أرض طيبة مسجداً وطهوراً » وقال « الطواف بالبيت صلاة » ومعلوم قطعاً أن الحمام لم يزل ملازماً للمسجد الحرام لأمنه ، وعبادة بيت الله ، وأنه لا يزال ذرقه ينزل في المسجد ، وفي اللطاف والمصلى . فلو كان نجساً لتجس المسجد بذلك . ولوجب

تطهير المسجد منه : إما بإبعاد الحمام ، أو بتطهير المسجد ، أو بتسقيف المسجد ، ولم تصح الصلاة في أفضل للمساجد ، وأما وسيدها ، لنجاسة أرضه ، وهذا كله مما يعلم فسادُه بيقيناً .

ولا بد من أحد قولين : إما طهارته مطلقاً ، أو العفو عنه . كما في الدليل قبله ، وقد بينا رجحان القول بالطهارة المطلقة .

(الدليل الثالث عشر) وهو في الحقيقة السادس عشر . مسلك التشبيه والتوجيه فنقول ، والله الهادي : اعلم ان الفرق بين الحيوان المأكول وغير المأكول إنما فرق بينها لافتراق حقيقتها ، وقد سمى الله هذا طيباً ، وهذا خبيثاً .

وأسباب التحريم : إما القوة السبعة التي تكون في نفس البهيمة ، فأكلها يورث نبات أبداننا منها فتصير أخلاق الناس أخلاق السباع ، أولاً الله اعلم به ، وإما خبث مطعمها كما يأكل الحيف من الطير ، أو لانها في نفسها مستخبثة كالخشرات ، فقد رأينا طيب المطعم يؤثر في الحل ، وخبثه يؤثر في الحرمة ، كما جاءت به السنة في لحوم الجلالة ولبنها وبيضها ، فانه حرم الطيب لاغتذائه بالخبث ، وكذلك النبات المسقى بالماء النجس ، والمسمد بالسرقين عند من يقول به ، وقد رأينا عدم الطعام يؤثر في طهارة البول ، أو خفة نجاسته ، مثل الصبي الذي لم يأكل

الطعام . فهذا كله يبين أشياء :

منها أن الأبوال قد يخفف شأنها بحسب المطعم كالصبي ، وقد ثبت أن المباحات لا تكون مطاعها الا طيبة ، فغير مستنكر ان تكون أبوالها طاهرة لذلك .

ومنها أن الطعام إذا خبث وفسد حرم ما نبت منه من لحم ولبن وبيض ، كالجلالة والزرع المسمد ، وكالطير الذي يأكل الحيف ، فإذا كان فساده يؤثر في تجسيس ما توجبه الطهارة والحل ، فغير مستنكر أن يكون طيبه وحله يؤثر في تطهير ما يكون في محل آخر نجساً محرماً فان الأرواث والأبوال مستحيلة مخلوقة في باطن البهيمة ، كغيرها من اللبن وغيره .

يبين هذا ما يوجد في هذه الأرواث من مخالفتها غيرها من الأرواث في الخلق والريح واللون ، وغير ذلك من الصفات ، فيكون فرق ما بينها فرق ما بين اللبنين واللبنتين ، وبهذا يظهر خلافها للإنسان .

يؤكد ذلك ما قد ي بناء من ان المسلمين من الزمن المتقدم والى اليوم في كل عصر ومصر ما زالوا يدوسون الزروع المأكولة بالبقر ، ويصيب الحب من أرواث البقر وأبوالها ، وما سمعنا أحداً من المسلمين

غسل حباً ، ولو كان ذلك منجساً أو مستقبراً لأوشك أن ينهوا عنها
وأن تنفر عنه نفوسهم نفورها عن بول الانسان .

ولو قيل هذا اجماع عملي لكان حقاً ، وكذلك ما زال يسقط
في المحالب من أبعاد الأنعام ، ولا يكاد أحد يحتز من ذلك ؛ وإنك
عفا عن ذلك بعض من يقول بالتجسس ، على أن ضبط قانون كلي في
الظاهر والتجسس مطرد منعكس لم [يقيسر] ، وليس ذلك
بالواجب علينا بعد علمنا بالأنواع الطاهرة والأنواع التجسة ؛ فهذه اشارة
لطيفة الى مسالك الرأي في هذه المسألة ، وتامه ما حضرني كتابه في
هذا المجلس ، (والله يقول الحق وهو يهدي السبيل) .

الفصل الثاني

في مني الآدمي

وفيه أقوال ثلاثة :

أحدها : أنه نجس كالبول فيجب غسله رطباً ويابساً من البدن
والثوب ، وهذا قول مالك والأوزاعي والثوري وطائفة .

وثانيها : أنه نجس يجرى فرك يابسه ، وهذا قول أبي حنيفة

واسحاق . ورواية عن أحمد .

ثم هنا اوجه ، قيل : يجزىء فرك يابس . ومسح رطبه من الرجل دون المرأة ، لأنه يعفى عن يسيره ، ومني الرجل يتأتى فركه ومسحه ، بخلاف مني المرأة فإنه رقيق كاللدى . وهذا منصوص أحمد .

وقيل يجزىء فركه فقط منها لنهايه بالفرك ، وبقاء أثره بالمسح .

وقيل : بل الجواز يختص بالفرك من الرجل دون المرأة ، كما جاء به السنة ، كما سنذكره .

وثالثها : أنه مستقنر كالحاظ والباق ، وهذا قول الشافعي وأحمد في المشهور عنه ، وهو الذي نصرناه والدليل عليه وجوه :

أحدها : ما أخرج مسلم وغيره عن عائشة قالت : « كنت أفرك التي من ثوب رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ثم يذهب فيصلي فيه — وروى في لفظ الدار قطن — كنت أفركه اذا كان يابساً واغسله اذا كان رطباً » . فهذا نص في أنه ليس كالبول يكون نجساً نجاسة غليظة .

فبقي أن يقال : يجوز أن يكون نجساً كالدم ، أو طاهراً كالصاق

لكن الثاني أرجح : لأن الأصل وجوب تطهير الثياب من الانجاس قبلها وكثيرها . فاذا ثبت جواز حمل قليله في الصلاة ثبت ذلك في كثيره : فان القياس لا يفرق بينها .

فان قيل : فقد أخرج مسلم في صحيحه عن عائشة « أن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — كان يغسل للنبي ثم يخرج الى الصلاة في ذلك الثوب وانا أنظر الى أثر الغسل فيه » . فهذا يعارض حديث الفرق في منى رسول الله — صلى الله عليه وسلم — والغسل دليل النجاسة ، فان الطاهر لا يطهر .

فيقال : هذا لا يخالفه : لأن الغسل للرطب ، والفرق لليابس ، كما جاء مفسراً في رواية الدارقطني . أو هذا أحياناً ، وهذا أحياناً . وأما الغسل فان الثوب قد يغسل من الحائط والبصاق والنجاسة استقذاراً لا تنجيساً : ولهذا قال سعد بن أبي وقاص . وابن عباس : أمطه عنك ولو باذخرة ، فانما هو بمنزلة الحائط والبصاق .

الدليل الثاني : ما روى الامام أحمد في مسنده بإسناد صحيح عن عائشة قالت : « كان رسول الله — صلى الله عليه وسلم — يسلط للنبي من ثوبه بمرق الاذخر ، ثم يصلي فيه ، ويحته من ثوبه يابساً ثم يصلي فيه » . وهذا من خصائص المستقذرات ، لا من أحكام النجاسات ،

فان عامة القائلين بنجاسته لا يجوزون مسح رطبه .

الدليل الثالث : ما احتج به بعض أولينا بما رواه اسحاق الازرق عن شريك عن محمد بن عبد الرحمن عن عطاء عن ابن عباس قال : « سئل النبي — صلى الله عليه وسلم — عن النبي يصيب الثوب ، فقال : انما هو بمنزلة الحطاط والبصاق ، وانما بكفك ان تمسحه بمخرقة أو باذخرة » . قال الدار قطني : لم يرفعه غير اسحاق الازرق عن شريك . قالوا : وهذا لا يقدر ؛ لأن اسحاق بن يوسف الازرق أحد الأئمة . وروى عن سفيان وشريك وغيرهما ، وحدث عنه أحمد ومن في طبقته ، وقد أخرج له صاحباً الصحيح فيقبل رفعه وما ينفرد به .

وأنا أقول : أما هذه الفتيا فهي ثابتة عن ابن عباس ، وقبله سعد ابن أبي وقاص ، ذكر ذلك عنها الشافعي وغيره في كتبهم . وأما رفعه الى النبي — صلى الله عليه وسلم — فنكر باطل لا أصل له ؛ لأن الناس كلهم يرووه عن شريك موقوفاً . ثم شريك ومحمد بن عبد الرحمن — وهو ابن أبي ليلى — ليسا في الحفظ بذلك ، والذين هم أعلم منهم بعطاء مثل ابن جريج الذي هو أثبت فيه من القطب وغيره من المكين لم يروه أحد الا موقوفاً ، وهذا كله دليل على وم تلك الرواة .

فان قلت : أليس من الأصول المستقرة أن زيادة العدل مقبولة؟
وان الحكم لمن رفع لا لمن وقف لأنه زائد ؟

قلت : هذا عندنا حق مع تكافؤ الحدين المخبرين وتعادلهم .
وأما مع زيادة عدد من لم يزد فقد اختلف فيه أولونا . وفيه نظر .

وأيضاً فانما ذاك اذا لم تصادم الروايتان وتعارضاً ، وإما متى تعارضتا
بسقط رواية الأقل بلا ريب ، وهنا الروى ليس هو مقابل بكون
النبي — صلى الله عليه وسلم — قد قالها ، ثم قالها صاحبه نارة .
نارة ذا كراً ، ونارة آثراً ، وإنما هو حكاية حال وقضية عين في رجل
استفتى على صورة ، وحروف مأثورة ، فالتاس ذكروا أن المستفتى ابن
عبس ، وهذه الرواية ترفعه الى النبي — صلى الله عليه وسلم —
وليست القضية الا واحدة ، اذ لو تعددت القضية لما أهمل الثقات الأثبات
ذلك على ما يعرف من اهتمامهم بمثل ذلك .

وأيضاً فأهل نقد الحديث والمعرفة به أقعد بذلك ، وليسوا يشكون
في أن هذه الرواية وهم .

الدليل الرابع : أن الأصل في الاعيان الطهارة فيجب القضاء بطهارته
حتى يجئنا ما يوجب القول بأنه نجس ، وقد بحثنا وسبرنا فلم نجد لذلك

أصلاً ، فلم أن كل ما لا يمكن الاحتراز عن ملابسته معفو عنه ، ومعلوم أن المني يصيب أبدان الناس وثيابهم وفرشهم بغير اختيارهم أكثر مما يبلغ الهر في آئنتهم ، فهو طواف الفضلات ، بل قد يتمكن الانسان من الاحتراز من البصاق والمخاط المصيب ثيابه . ولا يقدر على الاحتراز من مني الاحتلام والجماع ، وهذه المشقة الظاهرة توجب طهارته ، ولو كان للمقتضى للتجسس قائماً .

الا ترى ان الشارع خفف في النجاسة المعتادة فاجتزأ فيها بالجماد ، مع ان إيجاب الاستنجاء عند وجود الماء أهون من إيجاب غسل الثياب من المني ، لا سيما في الشتاء في حق الفقير ، ومن ليس له الا ثوب واحد .

فان قيل : الذي يدل على نجاسة المني وجوه :

أحدها : ما روى عن عمار بن ياسر عن — النبي صلى الله عليه وسلم — انه قال : « انما يفضل الثوب من البول والغائط والمني والقيء » رواه ابن عدي . وحديث عائشة قد مضى في أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفضل .

الوجه الثاني : أنه خرج يوجب طهارتي الحث والحديث . فكان نجساً كالبول والحيض ، وذلك لان إيجاب نجاسة الطهارة دليل على انه

نجس ، فان إباطنه وتحتيته أخف من التطهير منه ، فاذا وجب الاثقل
فالأخف أولى . لا سيما عند من يقول بوجوب الاستنجاء منه : فان
الاستنجاء امانة وتنحية ، فاذا وجب تنحيته في مخرجه في غير مخرجه
أحق وأولى .

الوجه الثالث : أنه من جنس للذي فكان نجساً كاللذى ، وذلك
لان للذي يخرج عند مقدمات الشهوة ، والذي أصل للذى عند استكملها
وهو يجري في مجراه ، ويخرج من مخرجه ، فاذا نجس الفرع فلأن
ينجس الاصل أولى .

الوجه الرابع : انه خارج من الذكر ، أو خارج من القبل ، فكان
نجساً كجميع الخواارج : مثل البول ، واللذى ، والودي ؛ وذلك لان
الحكم في النجاسة منوط بالمخرج .

ألا ترى أن الفضلات الخارجة من أعالي البدن ليست نجسة ، وفي
أسافله تكون نجسة ، وان جمعها الاستحالة في البدن ؟ !

الوجه الخامس : أنه مستحيل عن الدم : لأنه دم قصرته الشهوة ،
ولهذا يخرج عند الاكثار من الجماع أحمر ، والدم نجس ، والنجاسة
لا تطهر بالاستحالة عندكم .

الوجه السادس : أنه يجري في مجرى البول فيتنجس بملاقاة البول ،
فيكون كاللبن في الظرف النجس . فهذه أدلة كلها تدل على نجاسته .

فقول : الجواب وعلى الله قصد السبيل : أما حديث عمار بن
يسر فلا أصل له . في اسناده ثابت بن حماد ، قال الدار قطني : ضعيف
جداً ، وقال ابن عدي : له مناكير ، وحديث عائشة مضى القول فيه .

وأما الوجه الثاني فقولهم : يوجب طهارتي الحث والحدث ، أما
الحث فمنوع ؛ بل الاستنجاء منه مستحب كما يستحب إماطته من
الثوب والبدن ، وقد قيل : هو واجب ، كما قد قيل يجب غسل
الاثنيين من المذي ، وكما يجب غسل أعضاء الوضوء اذا خرج الخارج
من الفرج ، فهذا كله طهارة وجبت لخارج ، وان لم يكن المقصود بها
اماطته وتنجيسه ؛ بل سبب آخر كما يغسل منه سائر البدن .

فالخاص ان سبب الاستنجاء منه ليس هو النجاسة ؛ بل سبب
آخر . فقولهم : يوجب طهارة الحث وصف ممنوع في الفرع ، فليس
غسله عن الفرج للحث ، وليست الطهارات منحصرة في ذلك : كغسل
اليدين عند القيام من نوم الليل ، وغسل الميت ، والاعمال المستحبة ،
وغسل الاثنيين وغير ذلك . فهذه الطهارة ان قيل : بوجودها فهي من
القسم الثالث ، فيبطل قياسه على البول ؛ لفساد الوصف الجامع .

وأما إيجابه طهارة الحدث فهو حق ؛ لكن طهارة الحدث ليست أسبابها منحصرة في النجاسات . فان الصغرى تجب من الريح اجماعاً ، وتجب بموجب الحجة من ملازمة الشهوة ، ومن مس الفرج ، ومن لحوم الابل ، ومن الردة ، وغسل الميت ، وقد كانت تجب في صدر الاسلام من كل ما غيرنه النار ، وكل هذه الأسباب غير نجسة .

وأما الكبرى : فتجب بالابلاج اذا التقى الحثانان ولا نجاسة ، وتجب بالولادة التي لا دم معها على رأي مختار ، والولد طاهر . وتجب بالبلوت ولا يقال هو نجس . وتجب بالاسلام عند طائفة .

فقولهم : انما أوجب طهارة الحدث ، أو أوجب الاغتسال نجس منتقض بهذه الصور الكثيرة ، فبطل طرده . فان ضمو الى العلة كونه خارجاً انتقض بالريح والولد نقضاً قادماً .

ثم يقال : قولكم خارج وصف طردي فلا يجوز الاحتراز به . ثم ان عكسه أيضاً باطل ، والوصف عديم التأثير ، فان مالا يوجب طهارة الحدث منه شيء كثير : نجس كالنم الذي لم يسل ، واليسير من القي .

وأيضاً فسيأتي الفرق ان شاء الله تعالى . فهذه أوجه ثلاثة أو أربعة .

وأما قولهم : التطهير منه أبعد من تطهيره . فجمع ما بين متفاوتين

متباينين ، فان الطهارة منه طهارة عن حدث ، وتطهيره ازالة خبث ،
وهما جنسان مختلفان في الحقيقة والاسباب والاحكام من وجوه كثيرة ؛
فان هذه تجب لها النية دون تلك .

وهذه من باب فعل المأمور به ، وتلك من باب اجتناب النهي عنه
وهذه مخصوصة بالماء أو التراب ، وقد تزال تلك بغير الماء في مواضع
بالاتفاق ، وفي مواضع على رأي ، وهذه يتعدى حكمها محل سببها الى
جميع البدن ، وتلك يختص حكمها بمحلها . وهذه تجب في غير محل
السبب أو فيه وفي غيره . وتلك تجب في محل السبب فقط ، وهذه
حسية وتلك عقلية ، وهذه جارية في أكثر أمورها على سنن مقاييس
البحاثين ، وتلك مستصعبة على سبر القياس ، وهذه واجبة بالاتفاق ،
وفي وجوب الأخرى خلاف معلوم . وهذه لها بدل ، وفي بدل تلك
في البدن خاصة خلاف ظاهر .

وبالجملة فقياس هذه الطهارة على تلك الطهارة كقياس الصلاة على الحج ؛
لأن هذه عبادة ، وتلك عبادة مع اختلاف الحقيقتين .

وأما الوجه الثالث : وهو الحاقه بللذي فقد منع الحكم في الاصل
على قول بطهارة للذي ، والاكثر من سلهوه ، وفرقوا بافتراق الحقيقتين ؛
فان هذا يخلق منه الولد الذي هو اصل الانسان وذلك بخلافه . ألا

ترى ان عدم الامناء عيب يبنى عليه احكام كثيرة : منشؤها على انه ،
نقص ، وكثرة الامناء ربما كانت مرضاً ، وهو فضلة محضة لامتفعة فيه
كالبول ، وان اشتركا في انبعاثهما عن شهوة النكاح فليس للموجب
لطهارة المني أنه عن شهوة الباء فقط ؛ بل شيء آخر . وان أجريناه
مجرأه فنتكلم عليه ان شاء الله تعالى .

وأما كونه فرعاً فليس كذلك : بل هو بمنزلة الجنين الناقص :
كالانسان إذا أسقطته المرأة قبل كمال خلقه ، فانه وان كان مبدأ خلق
الانسان فلا ينافي به من أحكام الانسان الا ما قل ، ولو كان فرعاً ؛
فان النجاسة استغثت وليس استغثت الفرع بالموجب خبث أصله :
كالفضول الخارجة من الانسان .

وأما الوجه الرابع : فقياسه على جميع الخارجات بجامع اشتراكهن
في المخرج منقوض بالفم ، فانه مخرج النخامة والبصاق الطاهرين ، والقيء
النجس . وكذلك الدبر مخرج الريح الطاهر ، والغائط النجس . وكذلك
الانف مخرج المخاط الطاهر ، والدم النجس .

وان فصلوا بين ما يعتاد الناس من الأمور الطبيعية وبين ما يعرض
لهم لاسباب حادثة .

قلنا : النخامة المعدية — اذا قيل : بنجاستها — معتادة ، وكذلك الريح .

وأيضاً فاننا نقول : لم قلتم ان الاعتبار بالخروج ؟ ولم لا يقال الاعتبار بالمعدن والمستحال . فما خلق في أعلى البدن فطاهر ، وما خلق في أسفله فنجس ، والمثني يخرج من بين الصلب والترائب ؛ بخلاف البول والودي . وهذا أشد اضراداً ؛ لان القيء والنخامة المنجسة خارجان من الفم ، لكن لما استحالا في المعدة كانا نجسين . وأيضاً فسوف نفرق ان شاء الله تعالى .

وأما الوجه الخامس فقولهم : مستحيل عن الدم ، والاستحالة لا تظهر : عنه عدة أجوبة مستنيرة قاطعة .

أحدها : انه منقوض بالآدمي وبمضغته ، فانهما مستحيلان عنه ، وبعدمه عن العلقه ، وهي دم ولم يقل أحد بنجاسته ، وكذلك سائر البهائم المأكولة .

وثانيها : انا لا نسلم ان الدم قبل ظهوره وبروزه يكون نجساً ، فلا بد من الدليل على تنجيسه ، ولا يغني القياس عليه إذا ظهر وبرز بانفراق الحقيقة ؛ لانا نقول للدليل على طهارته وجوه :

أحدها : ان التجس هو المستقذر المستخيث ، وهذا الوصف لا يثبت

لهذه الاجناس الا بعد مفارقتها مواضع خلقها ، فوصفها بالنجاسة فيها وصف بما لا تصف به .

وثانيها : ان خاصة النجس وجوب مجانبته في الصلاة ، وهذا مفقود فيها في البدن من اللماء وغيرها . ألا ترى ان من صلى حاملا وعلاء مسدوداً قد أوعى دما لم تصح صلاته ، فلئن قلت : عفى عنه لمشقة الاحتراز . قلت : بل جعل طاهراً لمشقة الاحتراز . فما المانع منه ، والرسول صلى الله عليه وسلم يعمل طهارة المرأة بمشقة الاحتراز ، حيث يقول : « انها ليست بنجسة انها من الطوافين عليكم والطوافات » ؟ .

بل أقول : قد رأينا جنس للمشقة في الاحتراز مؤثراً في جنس التخفيف . فان كان الاحتراز من جميع الجنس مشقاً عفى عن جميعه ، فحكم بالطهارة . وان كان من بعضه عفى عن القدر المشق ، وهنا يشق الاحتراز من جميع ما في داخل الأبدان ، فيحكم لنوعه بالطهارة كالمز وما دونها ، وهذا وجه ثالث .

الوجه الرابع : ان اللماء المستخبثة في الأبدان وغيرها هي احد أركان الحيوان التي لا تقوم حياته الا بها حتى سميت نفساً ، فالحكم

بأن الله يجعل أحد أركان عباده من الناس والدواب نوعا نجسا في غاية البعد .

الوجه الخامس : أن الاصل الطهارة ، فلا تثبت النجاسة الا بدليل وليس في هذه الدماء للاستنجبة شيء من أدلة النجاسة ، وخصائصها .

الوجه السادس : انا قد رأينا الاعيان تفرق حالها : بين ما اذا كانت في موضع عملها ومنفعتها ، وبين ما اذا فارقت ذلك . فالدم المستعمل ما دام جاريا في أعضاء للتطهر فهو طهور ، فاذا انفصل تغيرت حاله . وللماء في الحل النجس ما دام عليه فعله باق وتطهيره ، ولا يكون ذلك الا لأنه طاهر مطهر ، فاذا فارق محل عمله فهو اما نجس أو غير مطهر ، وهذا مع تغير الأمواه في موارد التطهير نارة بالطاهرات ونارة بالنجاسات ، فاذا كانت الحالطة التي هي أشد أسباب التغير لا تؤثر في محل عملنا وانتفاعنا فما ظنك بالجسم المفرد في محل عمله بخلق الله وتديره ، فافهم هذا فانه لباب الفقه .

الوجه الثالث عن أصل الدليل : أنا لو سلمنا أن الدم نجس فانه قد استحال وتبدل . وقولهم : الاستحالة لا تطهر .

قلنا : من أفنى بهذه الفتوى الطويلة المريضة المخالفة للاجماع ؟!

فان المسلمين أجمعوا ان الحمر إذا بدأ الله بافسادها وتحويلها خلاطهت ، وكذلك تحويل الدواب والشجر ، بل أقول : الاستقراء دلنا ان كل ما بدأ الله بتحويله وتبديله من جنس الى جنس مثل جعل الحمر خلا ، والدم منيا ، والعلقة مضغة ، ولحم الجلالة الحيث طياً ، وكذلك يبضها ولبنها والزرع المسقى بالنجس إذا سقى بالماء الطاهر ، وغير ذلك فانه يزول حكم التجسس ، وزول حقيقة التجسس ، واسمه التابع للحقيقة ، وهذا ضروري لا يمكن للنازعة فيه ؛ فان جميع الأجسام المخلوقة في الأرض ، فان الله يحولها من حال الى حال ، ويبدلها خلقاً بعد خلق ، ولا التفات الى موادها ومناصرها .

وأما ما استحال بسبب كسب الانسان ، كاحراق الروث حتى يصير رماداً ، ووضع الخنزير في الملاحة حتى يصير ملحاً ، ففيه خلاف مشهور . وللقول بالتطهير اتجاه وظهور . ومسألتنا من القسم الأول ، والله الحمد .

الدليل الخامس : أن النى مخالف لجميع ما يخرج من الذكر في خلقه ، فانه غليظ وتلك رقيقة . وفي لونه فانه أبيض شديد الياض . وفي ريحه فانه طيب كرائحة الطلع ، وتلك خبيثة . ثم جعله الله أصلاً لجميع انبيائه وأوليائه وعباده الصالحين ، والانسان المكرم ، فكيف يكون أصله نجساً؟! ولهذا قال ابن عقيل : وقد ناظر بعض من يقول بنجاسته ،

لرجل قال له : ما بالك وبالك هذا ؟ قال : أريد ان أجعل أصله طاهراً
وهو باني الا ان يكون نجساً !!

ثم ليس شأنه شأن الفضول بل شأن ما هو غذاء ومادة في الأبدان ،
اذ هو قوام النسل ، فهو بالاصول أشبه منه بالفضل .

الدليل الساحس : وفيه أجوبة : (أحدها) لانسلم أنه يجري في مجرى
البول ، فقد قيل : إن بينها جللة رقيقة ، وان البول انما يخرج رشعاً
وهذا مشهور . وبالجملة فلا بد من بيان اتصالهما ، وليس ذلك معلوماً الا
في ثقب الذكر ، وهو طاهر أو معفو عن نجاسته .

الوجه الثاني : أنه لو جرى في مجراه فلا نسلم أن البول قبل ظهوره
نجس . كما مر تقريره في السم ، وهو في السم أئين منه في البول : لأن
ذلك ركن وبعض ، وهذا فضل .

الوجه الثالث : أنه لو كان نجساً فلا نسلم أن الماسة في باطن
الحيوان موجبة للتجيس . كما قد قيل في الاستحالة ، وهو في الماسة
أئين . يؤيد هذا قوله تعالى : (من بين فرث ودم لبناً خالصاً سائغاً
للشاربين) ولو كانت الماسة في الباطن للفرث مثلاً موجبة للنجاسة
لنجس اللبن .

فان قيل : فلعل بينها حجزاً .

قيل : الأصل عدمه ، على أن ذكره هذا في معرض بيان ذكر
الاقتدار باخراج طيب من بين خيئين في- الاغتذاء ، ولا يتم الا مع
عدم الحاجز ، والا فهو مع الحاجز ظاهر في كمال خلقه سبحانه .

وكذلك قوله : (خالصاً) والخلوص لا بد أن يكون مع قيام
الموجب للشوب ، وبالمجلة مخرج اللبن من بين الفرث والدم أشبه شيء
بمخرج اللثي من مخرج البول ، وقد سلك هذا المسلك من رأى إنفعة
الميتة ولبنها طاهراً لأنه كان طاهراً ، وإنما حدث نجاسة الوعاء فقال :
الملاقة في الباطن غير ظاهر .

ومن نجس هذا فرق بينه وبين اللثي ، بأن اللثي ينفصل عن النجس
في الباطن أيضاً ، بخلاف اللبن فانه لا يمكن فصله من الميتة الا بعد
ابراز الضرع ، وحينئذ بصير في حذما يلحقه النجاسة . والله يقول الحق
وهو يهدي السبيل ، والحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى . وهذا
الذي حضرني في هذا الوقت ، ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم .

وسئل

عن النبي هل هو طاهر أم لا ؟ وإذا كان طاهراً فما حكم رطوبة
فرج المرأة إذا خالطه ؟

فأجاب : وأما النبي فالصحيح أنه طاهر ، كما هو مذهب الشافعي
وأحمد في المشهور عنه .

وقد قيل : إنه نجس يجزيه فركه ؛ كقول أبي خنيفة وأحمد في
رواية أخرى ، وهل يعني عن يسيره كالنم ، أولاً يعني عنه كالبول ؟
على قولين هما روايتان عن أحمد .

وقيل : إنه يجب غسله كقول مالك ، والأول هو الصواب ، فإنه من
المعلوم أن الصحابة كانوا يحتلمون على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ،
وأن النبي يصيب بدن أجدم وثيابه ، وهذا مما نعم به البلوى ، فلو
كان ذلك نجساً لكان يجب على النبي صلى الله عليه وسلم أمرم بإزالة
ذلك من أبدانهم وثيابهم ، كما أمرم بالاستنجاء ، وكما أمر الحائض بأن
تغسل دم الحيض من ثوبها . بل إصابة الناس للنبي أعظم بكثير من

إصابة دم الحيض لثوب الحيض .

ومن المعلوم أنه لم ينقل أحد أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر
أحداً من الصحابة بغسل المني من بدنه ولا ثوبه . فعلم يقيناً أن هذا
لم يكن واجباً عليهم . وهذا قاطع لمن تدبره .

وأما كون عائشة — رضي الله عنها — كانت تغسله تارة من
ثوب النبي صلى الله عليه وسلم ، وتفركه تارة ، فهذا لا يقتضي تجديسه ؛
فإن الثوب يغسل من الحطأ والبصاق ، والوسخ ، وهكذا قال غير واحد
من الصحابة : كسعد بن أبي وقاص ، وابن عباس وغيرهما : إنما هو
بمنزلة الحطأ والبصاق أمطه عنك ولو بأذخرة . وسواء كان الرجل
مستنجياً أو مستجمراً ، فإن منيه طاهر .

ومن قال من أصحاب الشافعي وأحمد : إن مني المستجمر نجس ،
لما لقاه رأس الذكر ، فقلوه ضعيف ، فإن الصحابة كان عاتمهم يستجمرون ،
ولم يكن يستنجى بللاء منهم إلا قليل جداً ، بل كان كثير منهم كانوا لا
يعرفون الاستنجاء ، بل أنكروه ، ومع هذا فلم يأمر النبي أحداً منهم
بغسل منيه ، بل ولا فركه .

والاستنجاء بالأحجار : هل هو مطهر أو مخفف؟ فيه قولان معروفان . فإن

قيل انه مطهر فلا كلام ، وان قيل إنه مخفف ؟ وأنه يعفى عن
أثره للحاجة ، فانه يعفى عنه في محله ، وفيما يشق الاحتراز عنه ، والتي
يشق الاحتراز منه ، فألحق بالخرج .

وسئل رحمه الله :

عن النبي ما حكمه ؟

فأجاب : الصحيح أن النبي طاهر . كما هو مذهب الشافعي ،
وأحمد في المشهور عنه ، وأما كون عائشة تغسله تارة من ثوب رسول
الله صلى الله عليه وسلم وتفركه تارة ، فهذا لا يقتضي تجديسه ، فان
الثوب يغسل من الخاط والباق والوسخ ، وهذا قاله غير واحد من الصحابة
كسعد بن أبي وقاص ، وابن عباس ، وغيرها : إنما هو بمنزلة الباق
والخاط أمطه منك ولو باذخرة . وسواء كان الرجل مستنجياً ، أو
مستجماً فإن منيه طاهر .

ومن قال : إن مني للمستجم نجس للاقائه رأس الذكر فقلوه
ضعيف ؛ فان الصحابة كان عامتهم يستجرون ، ولم يكن يستجي بللاء
منهم إلا القليل جداً ، بل الكثير منهم لا يعرف الاستجاء ، بل
أنكروه ، وألحق ما م عليه ، ومع هذا فلم يأمر النبي صلى الله عليه

وسلم أحداً منهم بغسل للتي ، ولا فركه .

والاستجار بالحجارة . هل هو مخفف أو مطهر ؟ فيه قولان معروفان ، فإن قيل : هو مطهر فلا كلام ، وإن قيل هو مخفف فإنه يعنى عن أثره للحاجة ، ويعنى عنه في محله ، وفيما يشق الاحتراز عنه ، فألحق بالخرج ، والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن وقع على ثيابه ماء طاقه ما يدري ما هو : فهل يجب غسله أم لا ؟

فأجاب : لا يجب غسله : بل ولا يستحب على الصحيح ، وكذلك لا يستحب السؤال عنه على الصحيح ، فقد مر عمر بن الخطاب مع رفيق له ففطر على رفيقه ماء من ميزاب ، فقال صاحبه : يا صاحب الميزاب ! ماؤك طاهر ، أم نجس ؟ فقال عمر : يا صاحب الميزاب لا تخبره فإن هذا ليس عليه ، والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن الفخار فانه يشوى بالنجاسة فما حكمه ؟ والأفران التي تسخن بالزبل فما حكمها ؟

فأجاب : الحمد لله . هذه المسائل مبنية على أصليين :

أحدهما السرقين التجس ونحوه في الوقود ليسخن الماء أو الطعام ونحو ذلك . فقال بعض الفقهاء من أصحاب أحمد وغيره : ان ذلك لا يجوز لأنه يتضمن ملابسة النجاسة ومباشرتها . وقال بعضهم ان ذلك مكروه غير محرم ، لأن إتلاف النجاسة لا يحرم ، وإنما ذلك مظنة التلوث بها . ومما يشبه ذلك الاستعباح بالدهن التجس ، فانه استعمال له بالاتلاف ، والمشهور عن أحمد وغيره من العلماء ان ذلك يجوز ، وهو المأثور عن الصحابة ، والقول الآخر عنه وعن غيره المنع ، لأنه مظنة التلوث به ، ولكراهة دخان النجاسة .

والصحيح أنه لا يحرم شيء من ذلك . فان الله تعالى حرم الجثث من الدم والميتة ولحم الخنزير ، وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى

الله عليه وسلم أنه قال : « إنما حرم من الميتة أكلها » . ثم إنه حرم لبسها قبل الدباغ . وهذا وجه قوله في حديث عبد الله بن حكيم : « كنت رخصت لكم في جلود الميتة فإذا جاءكم كتابي هذا فلا تنفعوا من الميتة بأهاب ولا عصب » ، فإن الرخصة المتقدمة كانت في الانتفاع بالجلود بلا دباغ كما ذهب إليه طائفة من السلف ، ورفع الهي عما أُرخص ، فاما الانتفاع بها بعد الدباغ فلم ينع عنه قط ، ولهذا كان آخر الروایتين عن أحمد : أن الدباغ مطهر لجلود الميتة ؛ لكن هل يقوم مقام الذكاة أو مقام الحياة ، فيطهر جلد المأكول أو جلد ما كان طاهراً في الحياة دون ما سوى ذلك ؟ على وجهين : أصحها الأول . فيطهر بالدباغ ما نظره الذكاة لتهيئه صلى الله عليه وسلم في حديث عن جلود السباع .

وأيضاً فإن استعمال الخمر في إطفاء الحريق ونحو ذلك سلمه المتأمنون مع أن الأجر بمجانبة الخمر أعظم . فإذا جاز اتلاف الخمر بما فيه منفعة ، فالتألف النجاسات بما ليس فيه منفعة أولى ؛ ولأنهم سلموا جواز طعام الميتة للبراءة والصقور فاستعمالها في النار أولى .

وأما قول القائل : هذا مظنة ملابستها ، فيقال : ملابسة النجاسة للحاجة جائز ، إذا طهر بدنه وثيابه عند الصلاة ونحوها . كما يجوز الاستنجاء بالماء مع مباشرة النجاسة ، ولا يكره ذلك على أصح الروایتين عن أحمد ، وهو قول أكثر الفقهاء . والرواية الثانية : يكره ذلك ،

بل يستعمل الحجر ، او يجمع بينها . والمشهور ان الاختصار على الماء أفضل : وإن كان فيه مباشرتها .

وفي استعمال جلود اللبنة إذا لم يقل بطهارتها في اليابسات روايتان : أحدها جواز ذلك ، وان قيل إنه يكره ، فالكرهية تزول بالحاجة .

وأما قوله : هذا يفضي إلى التلوث بدخان النجاسة ، فهذا مبنى على الأصل الثاني ، وهو أن النجاسة في الملاحاة إذا صارت ملحاً ونحو ذلك ، فهل هي نجسة أم لا ؟ على قولين مشهورين للعلماء هما روايتان عن أحمد : نص عليها في الخنزير المشوي في التتور . هل تطهر النار ما لصق به أم يحتاج إلى غسل ما أصابه منه ؟ على روايتين منصوصتين :

(أحدهما) هي نجسة وهذا مذهب الشافعي : وأكثر أصحاب أحمد ، واحد قولي أصحاب مالك . وهؤلاء يقولون : لا يطهر من النجاسة بالاستحالة إلا الحمرة المنتقلة بنفسها ، والجلد المدبوغ اذا قيل ان الدبغ احالة لا إزالة .

(والقول الثاني) وهو مذهب أبي حنيفة ، واحد قولي المالكية وغيرهم ، انها لا تبقى نجسة . وهذا هو الصواب ، فان هذه الأعيان لم يتناولها نص التحريم لا لفظاً ولا معنى ، وليست في معنى النصوص ،

بل هي اعيان طيبة فيتناولها نص التحليل ، وهي اولى بذلك من الحمر المتقلبة بنفسها ، وما ذكروه من الفرق بان الحمر نجست بالاستحالة فتطهر بالاستحالة باطل ؛ فان جميع النجاسات انما نجست بالاستحالة : كالسم فانه مستحيل عن الغذاء الطاهر ، وكذلك البول والعذرة ، حتى الحيوان النجس مستحيل عن الماء والتراب ونحوهما من الطاهرات .

ولا ينبغي ان يعبر عن ذلك بأن النجاسة طهرت بالاستحالة ، فان نفس النجس لم يطهر لكن استحال ، وهذا الطاهر ليس هو ذلك النجس ، وإن كان مستحيلا منه ، وللمادة واحدة ، كما أن الماء ليس هو الزرع والهواء والحب وتراب المقبرة ليس هو الميت ، والانسان ليس هو الميت .

والله تعالى يخلق أجسام العالم بعضها من بعض ، ويحيل بعضها إلى بعض ، وهي تبدل مع الحقائق ، ليس هذا هذا . فكيف يكون الرماد هو العظم الميت ، واللحم والدم نفسه . بمعنى أنه يتناول اسم العظم . وأما كونه هو هو باعتبار الأصل والمادة ، فهذا لا يضر فان التحريم يتبع الاسم والمعنى الذي هو الحبث ، وكلاهما متنفذ .

وعلى هذا فدنخان النار للوقدة بالنجاسة طاهر ، ونخار الماء النجس الذي يجتمع في السقف طاهر ، وأمثال ذلك من المسائل .

وإذا كان كذلك فهذا الفخار طاهر ، إذ ليس فيه من النجاسة شيء . وإن قيل : إنه خالطه من دخلها خرج على القولين ، والصحيح أنه طاهر .

وأما نفس استعمال النجاسة فقد تقدم الكلام فيه ، والزاع في الماء المسخن بالنجاسة فانه طاهر ؛ لكن هل يكره على قولين : هما روايتان عن أحمد .

أحدهما : لا يكره ، وهو قول أبي حنيفة ، والشافعي .

والثاني يكره ، وهو منذهب مالك .

والكراهة مأخذان :

أحدهما : خشية أن يكون قد وصل إلى الماء شيء من النجاسة . فيكره لاحتمال تجسسه ، فعلى هذا إذا كان بين الموقد وبين النار حاجز حصين لم يكره ، وهذه طريقة الشريف أبي جعفر ، وابن عقيل ، وغيرها .

والثاني : أن سبب الكراهة كون استعمال النجاسة مكروهاً وأن السخونة حصلت بفعل مكروه ، وهذه طريقة القاضي أبي يعلى ، ومثل هذا

طبخ الطعام بالوقود النجس ، فان نضج الطعام كسخونة للماء ، والكراهة في طبخ الفخار بالوقود النجس تشبه تسخين الماء الذي ليس بينه وبين النار حاجز ، والله أعلم .

وسئل

عن بول ما يؤكل لحمه : هل هو نجس ؟

فأجاب : أما بول ما يؤكل لحمه ، وروث ذلك . فان أكثر السلف على أن ذلك ليس بنجس ، وهو مذهب مالك وأحمد وغيرهما ويقال : إنه لم يذهب أحد من الصحابة إلى تنجيس ذلك ؛ بل القول بنجاسة ذلك قول محدث لاسلف له من الصحابة . وقد بسطنا القول في هذه المسألة في كتاب مفرد ، وبيننا فيه بضعة عشر دليلاً شرعياً . وأن ذلك ليس بنجس .

والقائل بتنجيس ذلك ليس معه دليل شرعي على نجاسته أصلاً . فان غاية ما اعتمدوا عليه قوله صلى الله عليه وسلم : « تنزهوا من البول » وظنوا أن هذا عام في جميع الأحوال ، وليس كذلك . فان اللام لتعريف العهد ، والبول للمعهود هو بول الآدمي . ودليله قوله : « تنزهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه » ومعلوم ان عامة عذاب

القبر إنما هو من بول الآدمي نفسه الذي يصيبه كثيراً ، لا من بول
البهائم الذي لا يصيبه إلا نادراً .

وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أنه أمر
العربين الذين كانوا حديثي عهد بالاسلام أن يلحقوا بابل الصدقة ، وأمرهم
أن يشربوا من أبوالها وألبانها » ولم يأمرهم مع ذلك بفعل ما يصيب
أفواههم وأيديهم ، ولا بفعل الأوعية التي فيها الأبول ، مع حدثان
عهدهم بالاسلام ، ولو كان بول الأنعام كبول الانسان لكان بيان ذلك
واجباً ، ولم يجز تأخير البيان عن وقت الحاجة ، لاسيما مع أنه قرنها
بالألبان التي هي حلال طاهرة ، مع ان التداوى بالجائث قد ثبت فيه
الشيء عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه كثيرة .

وأيضاً : فقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم
كان يصلي في مراتب الغنم ، وأنه أذن في الصلاة في مراتب الغنم
من غير اشتراط حائل ، ولو كانت أبقارها نجسة لكانت مراتبها
كحشوش بني آدم ، وكان ينهى عن الصلاة فيها مطلقاً ، أولاً يصلي فيها
الا مع الحائل للمانع ، فلما جاءت السنة بالرخصة في ذلك : كان من
سوى بين أبوال الآدميين وأبول الغنم مخالفاً للسنة .

وأيضاً : فقد طاف النبي صلى الله عليه وسلم بالبيت على بعيره

مع إمكان أن يبول البعير ، وأيضاً فما زال المسلمون يدوسون جوبهم
بالبقر مع كثرة ما يقع في الحب من البول واخبات البقر .

وابيضاً : فان الأصل في الأعيان الطهارة ، فلا يجوز التنجيس
إلا بدليل ، ولا دليل على النجاسة ؛ إذ ليس في ذلك نص ولا إجماع
ولا قياس صحيح .

ومثل

عن فران يحكى بالزبل ونجيز ؟

فأجاب : الحمد لله ، إذا كان الزبل طاهراً مثل زبل البقر والغنم
والابل ، وزبل الخيل . فهذا لا ينجس الخبز .

وان كان نجساً كزبل البغال والحمير ، وزبل سائر البهائم ، فعند
بعض العلماء : ان كان يابساً فقد يمس الفرن منه ، ولم ينجس الخبز ،
وان علق بعضه بالخبز قلع ذلك الموضع ، ولم ينجس الباقي . والله أعلم .

وسئل

من الكلب هل هو طاهر ، أم نجس ؟ وما قول العلماء فيه ؟ .

فأجاب : اما الكلب فللعلماء فيه ثلاثة أقوال معروفة :

أحدها : انه نجس كله حتى شعره ، كقول الشافعي ، وأحمد في

احدى الروايتين عنه .

والثاني : انه طاهر حتى ريقه ، كقول مالك في المشهور عنه .

والثالث : ان ريقه نجس ، وان شعره طاهر ، وهذا مذهب أبي

حنيفة المشهور عنه ، وهذه هي الرواية المنصورة عند أكثر أصحابه ، وهو

الرواية الاخرى من أحمد وهذا أرجح الأقوال . فاذا أصاب الثوب أو البدن

رطوبة شعره لم ينجس بذلك ، وإذا ولغ في الماء أريق ، وإذا ولغ في

اللبن ونحوه : فمن العلماء من يقول يؤكل ذلك الطعام كقول مالك

وغیره . ومنهم من يقول يراق كذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد . فأما

إن كان اللبنة كثيراً فالصحيح أنه لا ينجس . وله في الشعور النابتة على محل

نجس ثلاث روايات :

أحداها : ان جميعها طاهر حتى شعر الكلب والحزير ، وهو اختيار

أبي بكر عبد العزيز .

والثانية : ان جميعها نجس ، كقول الشافعي .

والثالثة : أن شعر اللينة ان كانت طاهرة فى الحياة كان طاهراً كالشاة والفأرة ، وشعر ما هو نجس فى حال الحياة نجس : كالكلب والحزير ، وهذه هى النصوة عند أكثر أصحابه .

والقول الراجع هو طهارة الشعور كلها : شعر الكلب والحزير وغيرها ، بخلاف الرىق ، وعلى هذا فإذا كان شعر الكلب رطباً وأصاب ثوب الانسان فلا شيء عليه ، كما هو مذهب جمهور الفقهاء : كأبى حنيفة ومالك وأحد فى احدى الروايتين عنه : وذلك لأن الأصل فى الأعيان الطهارة ، فلا يجوز تنجيس شيء ولا تحريمه إلا بدليل . كما قال تعالى (وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه) وقال تعالى : (وما كان الله لىضل قوما بعد اذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون) وقال النبى صلى الله عليه وسلم فى الحديث الصحيح : « ان من أعظم المسلمين بالمسلمين جرماً من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسأله » . وفى السنن عن سلمان الفارسى مرفوعاً . ومنهم من يجعله موقوفاً انه قال : « الحلال ما أحل الله فى كتابه ، والحرام ما حرم الله فى كتابه ، وما سكت عنه فهو مما عفا عنه » .

وإذا كان كذلك فالتبى صلى الله عليه وسلم قال : « طهور انا . أحكم إذا ولغ فيه الكلب أن يسله سباً . أولاهن بالتراب » وفى الحديث الآخر : « إذا ولغ الكلب » . فأحاديثه كلها ليس فيها إلا ذكر الولوغ ، لم يذكر سائر الأجزاء . فتنجيسها إنما هو بالقياس .

فاذا قيل : إن البول أعظم من الريق ، كان هذا متوجها .
واما الحاق الشعر بالريق فلا يمكن ؛ لأن الريق متحلل من باطن
الكلب ، بخلاف الشعر ، فانه نابت على ظهره .

والفقهاء كلهم يفرقون بين هذا ، وهذا . فان جمهورهم يقولون :
ان شعر الميتة طاهر ، بخلاف ريقها . والشافعي وأكثرهم يقولون : ان
الزرع النابت في الأرض النجسة طاهر ، فغاية شعر الكلب ان يكون
نابتاً في منبت نجس ، كالزرع النابت في الأرض النجسة ، فاذا كان
الزرع طاهرا فالشعر أولى بالطهارة ، لأن الزرع فيه رطوبة ولين يظهر
فيه أثر النجاسة ، بخلاف الشعر فان فيه من اليبوسة والجود ما يمنع
ظهور ذلك . فمن قال من أصحاب أحمد كابن عقيل وغيره : ان الزرع
طاهر فالشعر اولى ، ومن قال ان الزرع نجس فان الفرق بينهما ما ذكر ،
فان الزرع يلحق بالجلالة التي تأكل النجاسة ، وهذا ايضا حجة في
المسألة ، فان الجلالة التي تأكل النجاسة قد نهى النبي صلى الله عليه
وسلم عن لبسها فاذا حبست حتى تطيب كانت حلالا باتفاق المسلمين ؛
لأنها قبل ذلك يظهر أثر النجاسة في لبسها ويبضها وعرقها ، فيظهر
نتن النجاسة وخبثها ، فاذا زال ذلك عادت طاهرة ، فان الحكم إذا
ثبت بعلّة زال بزوالها . والشعر لا يظهر فيه شيء من آثار النجاسة
أصلا ، فلم يكن لتنجيسه معنى .

وهذا يتبين بالكلام في شعور الميتة كما سنذكره ان شاء الله تعالى (١) .

وكل حيوان قيل بنجاسته بالكلام في شعره وريشه كالكلام في شعر الكلب ، فاذا قيل : بنجاسة كل ذي ناب من السباع ، وكل ذي مخلب من الطير إلا الهرة ، وما دونها في الحلقة . كما هو مذهب كثير من العلماء : علماء أهل العراق ، وهو أشهر الروايتين عن أحمد فان الكلام في ريش ذلك وشعره فيه هذا النزاع : هل هو نجس ؟ هل روايتين عن أحمد :

إحداها : أنه طاهر ، وهو مذهب الجمهور كأبي حنيفة والشافعي ومالك .

والرواية الثانية : أنه نجس ، كما هو اختيار كثير من متأخري أصحاب أحمد ، والقول بطهارة ذلك هو الصواب . كما تقدم .

وأيضاً فالنبي صلى الله عليه وسلم رخص في اقتناء كلب الصيد ، والماشية ، والحرث ، ولا بد لمن اقتناه أن يصيبه رطوبة شعوره كما يصيبه رطوبة البغل والحمار وغير ذلك ، فالقول بنجاسة شعورها

(١) تقدم في باب الآنية

والحال هذه من الحرج المرفوع عن الأمة .

وأيضاً فإن لعاب الكلب إذا أصاب الصيد لم يجب غسله في
أظهر قولي العلماء . وهو إحدى الروايتين عن أحمد ؛ لأن النبي صلى
الله عليه وسلم لم يأمر أحداً بغسل ذلك ، فقد عفى عن لعاب الكلب
في موضع الحاجة . وأمر بغسله في غير موضع الحاجة ، فدل على أن
الشارع راعى مصلحة الخلق ، وحاجتهم ، والله أعلم .

وسئل

عن كلب طلع من ماء فانتفض على شيء فهل يجب تسليمه ؟
فأجاب : مذهب الشافعي وأحمد رضي الله عنهما يجب تسليمه .
ومذهب أبي حنيفة ومالك رضي الله عنهما لا يجب تسليمه ، والله أعلم .

وسئل

عن سؤر البغل والحمار : هل هو طاهر ؟ .
فأجاب : وأما سؤر البغل والحمار فأكثر العلماء يجوزون التوضؤ
به . كمالك والشافعي . وأحمد في إحدى الروايتين عنه .

والرواية الأخرى عنه مشكوك فيه . كقول أبي حنيفة . فيتوضأ به ويتيمم .

والثالثة أنه نجس لأنه متولد من باطن حيوان نجس ، فيكون نجساً كلعاب الكلب : لكن النبي صلى الله عليه وسلم قال في المرة : « إنها من الطوافين عليكم والطوافات » فعمل طهارة سؤرها لكونها من الطوافين علينا والطوافات ، وهذا يقتضي أن الحاجة مقتضية للطهارة ، وهذا من حجة من يبيع سؤر البغل والحمار . فان الحاجة داعية إلى ذلك ، والممانع يقول ذلك مثل سؤر الكلب ، فانه مع إباحة قنيتيه لما يحتاج فيه إليه نهى عن سؤره .

ولم يرخص بقول : إن الكلب أباحه للحاجة ، ولهذا حرم ثمنه ؛ بخلاف البغل والحمار ، فان بيعها جاز باتفاق المسلمين . والمسألة مبنية على أسرار السباع ، وما لا يؤكل لحمه .

وسئل

عن طين جبل بزبل حار ، وطين به سطح فوق عليه قطر ، فتعلق به ما حكمه ؟

فأجاب الحمد لله . إن كان يسيراً عني عنه . في أحد قولي العلماء .

وهو إحدى الروايات عن أحمد ، لاسيما إذا كان الزبل قد خلط بالطين
الذي طين به السطح ، فقد يكون قد استحال ، وإن لم يستحل فالذي
تعلق بالقطر شيء يسير .

وسئل

عما إذا بال الفأر في الفراش ، هل يصلح فيه ؟

فأجاب : غسله أحوط ، ويعنى عن يسيره في أحد قولي العلماء .
وهو إحدى الروايتين عن أحمد .

وسئل :

عن ريش القنفذ ، هل هو نجس ؟

فأجاب : الحمد لله ، هو طاهر ، وإن وجد بعد موته عند جمهور
العلماء ، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة ، وأحد في ظاهر مذهبه .

باب الحيض

سئل شيخ الإسلام

عما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الحيض
للجارية : البكر ثلاثة أيام وليالين ، وأكثره خمسة عشر ، هل هو
محيض ؟ وما تأويله على مذهب الشافعي وأحمد ؟

فأجاب : أما نقل هذا الخبر عن النبي — صلى الله عليه وسلم —
فهو باطل ؛ بل هو كذب موضوع ، باتفاق علماء الحديث . ولكن هو
مشهور عن أبي الخلد من أنس ، وقد تكلم في أبي الخلد .

وأما الذين يقولون : أكثر الحيض خمسة عشر ، كما يقوله :
الشافعي وأحمد ، ويقولون : أقله يوم ، كما يقوله : الشافعي وأحمد .
أو لا أحد له كما يقوله مالك . فهم يقولون : لم يثبت عن النبي صلى
الله عليه وسلم ولا عن أصحابه في هذا شيء ، والرجوع في ذلك إلى
العامة ، كما قلنا . والله أعلم .

وسئل

من جماع الحائض هل يجوز أم لا ؟

فأجاب : وطء الحائض لا يجوز باتفاق الأئمة ، كما حرم الله ذلك ورسوله — صلى الله عليه وسلم — ، فإن وطئها وكانت حائضاً في الكفارة عليه زاع مشهور ، وفي غسلها من الجنابة دون الحيض زاع بين العلماء ، ووطء النفساء كوطء الحائض حرام باتفاق الأئمة .

لكن له أن يستمتع من الحائض والنفساء بما فوق الأزار . وسواء استمتع منها بقمه أو يده أو برجله ، فلو وطئها في بطنها واستمنى . جاز . ولو استمتع بفخذيهما في جوازه زاع بين العلماء . والله أعلم .

وسئل

عن المرأة تطهر من الحيض ، ولم تجد ماءً تغتسل به ، هل لزوجها أن يطأها قبل غسلها من غير شرط ؟

فأجاب : أما المرأة الحائض إذا انقطع دمها فلا يطؤها زوجها حتى

تغتسل ، إذا كانت قادرة على الاغتسال ، وإلا نيمت . كما هو مذهب جمهور العلماء كمالك وأحمد والشافعي .

وهذا معنى ما يروى عن الصحابة حيث روى عن بضعة عشر من الصحابة — منهم الخلفاء — أنهم قالوا : في المصدة هو أحق بها ما لم تغتسل من الحيضة الثالثة .

والقرآن يدل على ذلك ، قال الله تعالى : (فلا تقربوهن حتى يطهرن فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله) قال مجاهد : حتى يطهرن . يعنى ينقطع الدم ، فإذا تطهرن اغتسلن بالماء ، وهو كما قال مجاهد . وإنما ذكر الله غائتين على قراءة الجمهور ، لأن قوله : (حتى يطهرن) غاية التحريم الحاصل بالحيض . وهو تحريم لا يزول بالاغتسال ولا غيره ، فهذا التحريم يزول بانقطاع الدم . ثم يبقى الوطء بعد ذلك جازاً بشرط الاغتسال . لا يبقى محرماً على الاطلاق ، فلهذا قال : (فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله) .

وهذا كقوله : (فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره) فنكاح الزوج الثاني غاية التحريم الحاصل بالثلاث . فإذا نكحت الزوج الثاني زال ذلك التحريم ؛ لكن صارت في عصمة الثاني ، فحرمت لأجل حقه ؛ لا لأجل الطلاق الثلاث . فإذا طلقها جاز للأول أن يتزوجها .

وقد قال بعض أهل الظاهر : المراد بقوله : (فاذا تطهرن) أي غسلن فروجهن ، وليس بشيء ؛ لأن الله قد قال : (وإن كنتم جنبا فاطهروا) فالتطهر في كتاب الله هو الاغتسال ، وأما قوله : (إن الله يحب المتواضعين) فلهذا يدخل فيه المغتسل والمتوضئ والمستنجي ، لكن التطهر للقرون بالحوض كالتطهر للقرون بالجنابة . والمراد به الاغتسال .

وأبو حنيفة — رحمه الله — يقول : إذا اغتسلت ، أو مضى عليها وقت صلاة ، أو انقطع الدم لعشرة أيام حلت ؛ بناء على أنه محكوم بطهارتها في هذه الأحوال . وقول الجمهور هو الصواب . كما تقدم والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن إنيان الحائض قبل الفصل ؟ وما معنى قول أبي حنيفة : فإن انقطع الدم لأقل من عشرة أيام لم يجز وطؤها حتى تنقسل ؟ وإن انقطع دمها لعشرة أيام جاز وطؤها قبل الفصل ؟ وهل الأئمة موافقون على ذلك ؟

فأجاب : أما مذهب الفقهاء كمالك والشافعي وأحمد فإنه لا يجوز

وطؤها حتى تغتسل . كما قال تعالى : (ولا تقربوهن حتى يطهرن فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله) وأما أبو خنيفة فيجوز وطأها إذا انقطع لأكثر الحيض ، أو مر عليها وقت الصلاة فاغتسلت ، وقول الجمهور هو الذي يدل عليه ظاهر القرآن والآثار .

وسئل

عن الحديثين المتفق عليها في الصحيحين :

أحدهما عن عائشة — رضي الله عنها — « أن فاطمة بنت أبي حبيش سألت النبي — صلى الله عليه وسلم — فقالت : إني استحاض فلا أطهر ، أفأدع الصلاة ؟ فقال : إن ذلك عرق ، ولكن دعي الصلاة قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها ، ثم اغتسلي وصلي — وفي رواية — وليست بالحيضة ، فإذا أقبلت الحيضة فآتري الصلاة ، فإذا ذهب قدرها فاغسلي عنك الدم وصلي » .

والحديث الثاني عن عائشة أيضاً — رضي الله عنها — : « أن أم حبيبة استحاضت سبع سنين ، فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، فأمرها أن تغتسل لكل صلاة . فهل كانت تغتسل الغسل الكامل للمشروع ؟ أم كانت تغسل الدم وتوضأ ؟ ومع هذا

فهل كانت ناسية لأيام الحيض ؟ أم كانت مبتدأة ؟ وهل نسخ أحد الحديثين الآخر ؟ وأيهما كان الناسخ ؟ وهل إذا ابتليت للمرأة بما ابتليت به أم حبيبة أن تغسل الفسل الكامل ؟ وإذا أمرت بالفسل فيكون هذا من الحرج العظيم ؟ وقد قال الله تعالى : (ما جعل عليكم في الدين من حرج) وهل في ذلك نزاع بين الأئمة ؟ ؟

فأجاب : ليس أحد الحديثين ناسخاً للآخر ، ولا منافاة بينهما .
فإن الحديث الأول : فيمن كانت لها عادة تعلم قدرها ، فإذا استحضت قعدت قدر العادة ، ولهذا قال : « فدعي الصلاة قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها » وقال : « إذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة ، فإذا ذهب قدرها فاعصلي عنك الم وصلي » وهذا الحديث أخذ جمهور العلماء في المستحاضة المعتادة . أنها ترجع الى عادتها ، وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي والامام أحمد .

لكنهم متنازعون لو كانت مميزة تميز الدم الأسود من الأحمر : فهل تقدم التمييز على العادة ؟ أم العادة على التمييز ؟

فمنهم من يقدم التمييز على العادة . وهو مذهب الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين .

والثاني : في أنها تقدم العادة ، وهو ظاهر الحديث ، وهو مذهب

أبي حنيفة وأحمد في أظهر الروايتين عنه ؛ بل أبو حنيفة لم يعتبر التمييز كما أن مالكا لم يعتبر العادة ؛ لكن الشافعي وأحمد يعتبران هذا ؛ وهذا النزاع في التقديم .

وأما الحديث الثاني : فليس فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها أن تغتسل لكل صلاة ، ولكن أمرها بالنسل مطلقاً ، فكانت هي تغتسل لكل صلاة ، والنسل لكل صلاة مستحب ؛ ليس بواجب عند الأئمة الأربعة ، وغيرهم ، إذا قدمت أياماً معلومة هي أيام الحيض ثم اغتسلت ، كما تغتسل من انقطع حيضها ثم صلت وصامت في هذه الاستحاضة . بل الواجب عليها أن تتوضأ عند كل صلاة من الصلوات الخمس عند الجمهور ، كأبي حنيفة والشافعي وأحمد . وأما مالك فعنده ليس عليها وضوء ولا غسل ، فإن دم الاستحاضة لا ينقض الوضوء عنده لا هو ولا غيره من الثورات ، وقد احتج الأكثرون بما في الترمذي وغيره أن النبي — صلى الله عليه وسلم — أمر المستحاضة أن تتوضأ لكل صلاة .

وهذه المستحاضة الثانية لم تكن مبتدأة ، وإن كان ذلك قد ظنه بعض الناس ، فإنها كانت عجوزاً كبيرة ، وإنما حملوا أمرها على أنها كانت ناسية لعادتها ، وفي السنن : « أنها أمرت أن تحيض ستاً أو سبعاً » كما جاء ذلك في حديث سلمة بنت سهل ، وهذا احتج الإمام

أحمد وغيره على ان المستحاضة للتميزة تجلس ستاً أو سبعاً ، وهو غالب الحيض .

وفي المستحاضة عن النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث سنن : سنة في العادة لمن تقدم ، وسنة في للميزة وهو قوله : « دم الحيض أسود يعرف » وسنة في غالب الحيض ، وهو قوله : « تحيض ستاً أو سبعاً ، ثم اغتسلي ، وصلي ثلاثاً وعشرين ، أو أربعاً وعشرين ، كما تحيض النساء ، ويطهرن لميقات حيضهن وطهرهن » .

والعلماء لهم في الاستحاضة نزاع فان أمرها مشكل لاشتباه دم الحيض بدم الاستحاضة ، فلا بد من فاصل يفصل هذا من هذا .

والعلامات التي قبل بها ستة :

إما العادة فان العادة أقوى العلامات ؛ لأن الأصل مقام الحيض دون غيره .

وإما التمييز ؛ لأنه الدم الأسود والثخين اللتان أولى أن يكون حيضاً من الآخر .

وإما اعتبار غالب عادة النساء ؛ لأن الأصل إلحاق الفرد بالأعم

الأغلب ، فهذه العلامات الثلاث تدل عليها السنة والاعتبار ، ومن الفقهاء من يجلسها ليلة وهو أقل الحيض ، ومنهم من يجلسها الاكثر ؛ لأنه أصل دم الصحة . ومنهم من يلحقها بعبادة نساها .

وهل هذا حكم الناسية . أو حكم المبتدأة والناسية جميعاً فيه نزاع ؟ وأصوب الاقوال اعتبار العلامات التي جاءت بها السنة ، وإلغاء ما سوى ذلك .

وأما التمييزة فتجلس غالب الحيض ، كما جاءت به السنة . ومن لم يجعل لها دماً محكوماً بأنه حيض ، بل أمرها بالاحتياط مطلقاً ، فقد كلفها أمراً عظيماً لا تأتي الشريعة بمثله ، وفيه تبغيض عبادة الله الى أهل دين الله ، وقد رفع الله الحرج عن المسلمين ، وهو من أضعف الاقوال جداً .

وأصل هذا أن الدم باعتبار حكمه لا يخرج عن خمسة أقسام :

دم مقطوع بأنه حيض ، كالدم المعتاد الذي لا استحاضة معه .

ودم مقطوع بأنه استحاضة ، كدم الصغيرة .

ودم يحتمل الأمرين ، لكن الاظهر أنه حيض . وهو دم المعتادة

والمميزة ونحوها من المستحاضات ، الذي يحكم بأنه حيض .

ودم يحتمل الأمرين ، والأظهر أنه دم فساد . وهو الدم الذي يحكم بأنه استحاضة من دماء هؤلاء .

ودم مشكوك فيه لا يترجح فيه أحد الأمرين ، فهذا يقول به طائفة من أصحاب الشافعي وأحمد وغيرها ، فيوجبون على من أصابها أن تصوم وتعلي ثم تقضي الصوم . والصواب أن هذا القول باطل لوجوه :

أحدها : أن الله تعالى يقول : (وما كان الله ليضل قوماً بعد إذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون) فالله تعالى قد بين للمسلمين في المستحاضة وغيرها ما تنقيه من الصلاة والصيام في زمن الحيض ، فكيف يقال : إن الشريعة فيها شك مستمر يحكم به الرسول وأمته ؟ ! نعم : قد يكون شك خاص ببعض الناس . كالذي يشك هل أحدث أم لا ؟ كالشبهات التي لا يعلمها كثير من الناس ، فأما شك وشبهة تكون في نفس الشريعة فهذا باطل ، والذين يجعلون هذا دم شك يجعلون ذلك حكم الشرع ؛ لا يقولون : نحن شككنا : فان الشاك لا علم عنده فلا يجزم ، وهؤلاء يجزمون بوجوب الصيام وإعادته لشكهم .

الوجه الثاني : أن الشريعة ليس فيها إيجاب الصلاة مرتين ، ولا

الصيام مرتين ، إلا بتفريط من العبد . فأما مع عدم تفريطه فلم يوجب الله صوم شهرين في السنة ، ولا صلاة ظهريْن في يوم ، وهذا مما يعرف به ضعف قول من يوجب الصلاة ، ويوجب إعادتها . فان هذا أصل ضعيف . كما بسط القول عليه في غير هذا الموضع .

وَيَدْخُلُ فِي هَذَا مِنْ يَأْمُرُ بِالصَّلَاةِ خَلْفَ الْفَاسِقِ وَإِعَادَتَهَا ، وَبِالصَّلَاةِ مَعَ الْأَعْدَاءِ النَّادِرَةِ الَّتِي لَا تَتَّصِلُ وَإِعَادَتَهَا ، وَمَنْ يَأْمُرُ الْمُسْتَخَاضَةَ بِالصِّيَامِ مَرَّتَيْنِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يَوْجَدُ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ .

فَإِنَّ الصَّوَابَ مَا عَلَيْهِ جَهْرُورُ الْمُسْلِمِينَ أَنْ مِنْ فَعَلَ الْعِبَادَةَ كَمَا أُمِرَ بِحَسَبِ وَسْمِهِ فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ ، كَمَا قَالَ تَعَالَى : (فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ) وَلَمْ يَعْرِفْ قَطُّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ الْعَبْدَ أَنْ يَصِلِيَ الصَّلَاةَ مَرَّتَيْنِ ، لَكِنْ بِأَمْرِ بِالْإِعَادَةِ مَنْ لَمْ يَفْعَلْ بِمَا أُمِرَ بِهِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى ذَلِكَ ، كَمَا قَالَ لِلنَّبِيِّ فِي صَلَاتِهِ : « ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تَعْلَمْ » وَكَمَا أُمِرَ مَنْ صَلَّى خَلْفَ الصَّفِّ وَحْدَهُ أَنْ يَعِيدَ الصَّلَاةَ « فَأَمَّا لِلْعَنُورِ كَالَّذِي يَتِيمٌ لَعْنَمُ الْمَاءِ ، أَوْ خَوْفُ الضَّرَرِ بِاسْتِعْمَالِهِ لِمَرْضَى أَوْ لِبَرْدٍ ، وَكَالْمُسْتَخَاضَةِ ، وَأَمْثَالِ هَؤُلَاءِ : فَإِنَّ سُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَؤُلَاءِ أَنْ يَفْعَلُوا مَا يَقْدِرُونَ عَلَيْهِ بِحَسَبِ اسْتَطَاعَتِهِمْ ، وَيَسْقُطُ عَنْهُمْ مَا يَعْجِزُونَ عَنْهُ ، بَلْ سُنَّتُهُ فِيمَنْ كَانَ لَمْ يَعْلَمْ الْوُجُوبَ أَنَّهُ لَا قَضَاءَ

عليه ؛ لأن التكليف مشروط بالتمكن من العلم والقدرة على الفعل .

ولهذا لم يأمر عمر وعماراً بإعادة الصلاة ، لما كانا جنينين . فعمرو لم يصل ، وعمار تمرغ كما تمرغ الدابة ، ظناً أن التراب يصل إلى حيث يصل الماء ، وكذلك الذين أكلوا من الصحابة حتى تبين لهم الحبال السود من البيض لم يأمرهم بالإعادة . وكذلك الذين صلوا إلى غير الكعبة قبل أن يبلغهم الخبر الناسخ لم يأمرهم بالإعادة ، وكان بعضهم بالحبشة ، وبعضهم بمكة ، وبعضهم بغيرها ، بل بعض من كان بالمدينة صلوا بعض الصلاة إلى الكعبة ، وبعضها إلى الصخرة ولم يأمرهم بالإعادة ، ونظائرهما متعددة .

فمن استقرأ ما جاء به الكتاب والسنة تبين له أن التكليف مشروط بالقدرة على العلم والعمل . فمن كان عاجزاً عن أحدهما سقط عنه ما يعجزه ، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها .

ولهذا عذر المجتهد المخطئ لعجزه عن معرفة الحق في تلك المسألة ، وهذا بخلاف المفرط المتمكن من فعل ما أمر به ، فهذا هو الذي يستحق العقاب ؛ ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم لعمران بن حصين : « صل قائماً ، فإن لم تستطع فقاعداً ، فإن لم تستطع فعلى جنب » وهذه قاعدة كبيرة تحتاج إلى بسط ليس هذا موضعه .

ومقصود السائل ما يتعلق بالمستحاضة ، وقد بينا أن الصواب أنه ليس عليها في صورة من الصور أن تصوم وتقضي الصوم . كما يقوله في بعض الصور من يقوله من أصحاب الشافعي وأحمد وغيرها ، وأنه ليس عليها أن تغتسل لكل صلاة باتفاق الأئمة الأربعة وغيرهم ، والله أعلم .

وسئل

عن امرأة نفساء لم تغتسل : فهل يجوز وطؤها قبل الفصل أم لا ؟
فأجاب : لا يجوز وطء الحائض والنفساء حتى يفتسلا ، فإن عدمت الماء أو خافت الضرر باستعمالها للماء لمرض أو برد شديد تنيم ، وتوطأ بعد ذلك ، هذا مذهب جماهير الأئمة . كمالك والشافعي وأحمد . وقد دل على ذلك القرآن بقوله تعالى : (ولا تقربوهن حتى يطهرن) أي ينقطع الدم ، فإذا تطهرن : أي اغتسلن بالماء . كما قال : (وإن كنتم جنبا فاطهروا) ، وقد روى ما يدل على ذلك عن أكبر الصحابة : كعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وأبي موسى وغيرهم ، حيث جعلوا الزوج أحق بها ما لم تغتسل من الحيضة الثالثة .

وأما أبو حنيفة فنذهب إن انقطع الدم لعشرة أيام أو أكثر ، وصرح عليها وقت صلاة ، أو اغتسلت وطئها ، وإلا فلا . والله أعلم .

وسئل ربه الله :

عن امرأة نفساء : هل يجوز لها قراءة القرآن في حال النفاس ؟
وهل يجوز وطؤها قبل انقضاء الأربعين ؟ أم لا ؟ وهل إذا قضت
الأربعين ولم تغتسل فهل يجوز وطؤها بغير غسل أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله ، أما وطؤها قبل ان ينقطع الدم فحرام باتفاق
الأئمة ، وإذا انقطع الدم بدون الأربعين فعليها أن تغتسل وتطهر ، لكن
ينبغي لزوجها أن لا يقربها إلى تمام الأربعين .

وأما قراءتها القرآن ، فإن لم تخف النسيان فلا تقرأه ، وأما إذا
خافت النسيان فاتها تقرأه في أحد قولي العلماء ، وإذا انقطع الدم
واغتسلت قرأت القرآن وصلت بالاتفاق ، فإن تعذر اغتسالها لعدم الماء
أو الخوف ضرر لمرض ونحوه فاتها تيمم وتفعل بالتيمم ما تفعل بالاعتسالة
والله أعلم .

آخر المجلد الحادي والعشرون

فهرس المجلد الحادي والعشرين

باب المياه

الصفحة	الموضوع
٥ - ٢٤	« وقال : فصل ، وأما العبادات فأعظمها الصلاة الخ »
٦	الطهارة والنجاسة نوعان تابعان للأطعمة والاشربة
٦ - ٩	منهبط أهل المدينة وغيرهم في الأطعمة والاشربة : الخمر والنبيد ، الطيور ، الحشرات ، الفئال ، الحمير ، الخيل ، الغناب ، الضبع
٨	(قل : لا أجد فيما أوحى إلى محرماً) الآية
٩ ، ١٠	لا حد في المحرمات من الأطعمة ، قتل شارب الخمر في الثالثة والرابعة
١٠ - ١٦	الوضوء من لحوم الإبل ، وهل يتوضأ من سائر اللحوم المحرمة ومس الذكر والضحك في الصلاة
١١ ، ١٢	« كان آخر الأمرين ترك الوضوء مما مسمت النار »
١٢	« إذا قام أحدكم من النوم فليتنشق الخ » « إذا قام أحدكم من نوم الليل فلا يقسم يده في الإثاء »
١٣	النهى عن الصلاة في ماوى الشياطين كأعطان الإبل والحمام والمكان الذى ينام فيه عن الصلاة
١٤ - ١٦	« يقطع الصلاة الكلب الاسود والحصار والمرأة »
١٦ - ١٩	ما يعفى عنه وما لا يعفى عنه من النجاسات قدراً ونوعاً وما تزال به
١٩ ، ٢٠	إذا اختلط الماء الطاهر بالنجس أو غيره من المائعات ، الماء المستعمل
٢٠	حكم أجزاء الميتة التى لا رطوبة فيها

الصفحة	الموضوع
٢٠ ، ٢١	المسح على الخفين والعباءة
٢٢	التييم ضربية واحدة للوجه والكفين
٢٢ ، ٢٣	انحيض والاستحاضة
٢٤ - ٣٦	« سئل عن مسائل : منها للماء اليسيرة إذا وقعت فيها النجاسة ولم تغيرها وإذا تغيرت بالطهارات »
٢٥ ، ٢٦	(فلم تجدوا ماء)
٣٥ - ٣٥	فصل وأما إذا تغير بالنجاسات فإنه ينجس وإذا لم يتغير بها ففيه أقوال
٣٥ - ٣٥	« انتهى عن البول في الماء الدائم وعن الاغتسال منه »
٣٦	« وسئل عن الماء الكثير إذا تغير لونه بمكثه أو تغير لونه وطعمه لا الرائحة »
٣٧	« سئل من بثر كثير للماء وقع فيه كلب ومات وبقي فيه حتى أهرى جلده وشعره ولم يغير وصفا من الماء »
٣٧ ، ٣٨	« اتوضأ من بثر بضاعة .. »
٣٨	« سئل من بثر وقع فيه كلب أو خنزير أو جمل أو بقرة أو شاة ثم مات فيها ونهب شعره وجلده ولحمه وهو فوق القلتين »
٣٩	« سئل عن بثر سقطت فيه دجاجة ثم ماتت هل ينجس ؟ » .
٣٩	« سئل عن البثر تكون في وسط البلاد فيغير لونه »

بالزبل الخ »

٤٠ « سئل عن الماء الجاري إذا كان مزبلاً هل يجوز الوضوء به »

٤١ - ٤٣ : « سئل عن القلتين هل حديثه صحيح ؟ وعن سؤره الهرة الخ »

٤٣ ، ٤٤ « سئل عن رجل غمس يده في الماء قبل أن يغسلها من قيامه من نوم الليل هل يكون طهوراً ؟ وما الحكمة في غسلها إذا باتت طاهرة ؟ »

٤٥ « وقال : فصل وأما نهيه أن يغمس القائم من نوم الليل يده في الاناء قبل أن يغسلها الخ »

٤٤ ، ٤٥ « إذا استيقظ أحدكم من نومه فليستغثر الخ »

٤٥ ، ٤٦ انتهى عن الاغتسال في الماء بعد البول فيه والبول في المستحم

٤٦ « سئل عن الماء إذا غمس الرجل يده فيه هل يجوز استعماله ؟ »

٤٧ « سئل عن الرجل يغتسل إلى جانب الخوض .. وهو ناقص ثم يرجع بعض الماء من يديه إلى الجرن هل يصير مستعملاً ؟ »

الصفحة	الموضوع
٤٧	إذا غمس الجنب يده في الإناء أو الجرن الناقص ؟
٤٧	مقدار الماء الذى لا يكون مستعملاً باغتسال الجنب فيه
٤٧ ، ٤٨	إذا وضعت الطاسة على أرض الحمام والماء المستعمل جار عليها ثم اغترف بها من الماء الناقص
٤٨	« سئل عن رجل تدركه الصلاة وهو فى مدرسة فيجد فيها بركة فيها ماء له مدة كثيرة ومثل ماء الحمام الخ »
٤٩ - ٧٩	« سئل عن الذين إذا أرادوا أن يغتسلوا من الجنابة فى الحمام لم يغتسلوا الا فرادى ؟ وهل يجوز أن يتطهر من بقية أحواض الحمام وإن كان للماء باتناً فيها الخ »
٥١	النزاع فيما إذا انفردت المرأة بالاعتسال بالماء أو خلعت به
٥٢	القتتان ، الرطل العراقى القديم ، الرطل المصرى ، الدمشقى
٥٤	صاع الماء وصاع الطعام ، الفرق
٥٥	مقدار ظهور النبى فى الفصل والوضوء
٥٥ - ٦٩	تعليل من لا يرى الطهارة من حوض الحمام المذكور بكونه مستعملاً الخ والجواب عنه « اغتسال النبى وأزواجه من إناء واحد »
٥٧	إذا سقط على الرجل ماء من ميزاب
٥٨ ، ٥٩	بدن الجنب والحائض وعرقهما ، صلاة الحائض فى ثوبها الذى تحبب فيه
٦٠	ماء المطر يطهر الأرض النجسة ، حديث « التوضؤ من بئر بضاعة »
٦٠ ، ٦١	ليس بالمدينة عين جارية على عهد الرسول ، عيون حمزة أحدثها معاوية ، حكم البئر إذا بيل فيها
٦١ - ٦٤	الخلاف الذى يورث شبهة ويتنبى التتزه عنه وما ليس كذلك
٦٤	أهل الاجتهاد وإن عذروا فلا يجوز ترك ما تبين من السنة لتأويلهم
٦٧	(انما المشركون نجس)
٦٩ ، ٧٠	الماء المسخن بالنجاسة ليس بنجس والخلاف فى كراهته

الصفحة	الموضوع
٧٠ - ٧٢	٧٥ ، ٧٦ دخان النجاسة وبخارها ورمادها
٧٢	الماء الجارى على أرض الحمام من المقتسلين طاهر الا
٧٢ - ٧٤	هل ينجس الماء الجارى « اذا بلغ الماء قلتين . . . »
٧٤	اذا صب الماء على الارض للنجاسة فزال النجاسة فالأفء والثراب طاهران
٧٤ ، ٧٥	اذا كانت على السطح نجاسة وأصابه المطر ، طهارة بول ما يؤكل لحمة وروثه وما لا يؤكل
٧٦ ، ٧٧	اذا اختلط ماء طاهر بنجس ، وهل يعلم الماء الطهور
٧٧ - ٧٩	اذا وقع على بدن الانسان او ثوبه او طعامه شيء من الطهور المشتبه بنجس أو أصابا ثوبين أو بدنين
٧٨	اذا تيقن الرجلان أن أحدهما أحدث ، اذا تيقن أن فى المسجد أو غيره بقعة نجسة ولم تعلم عينها
٧٨ ، ٧٩	اذا أصابه شيء من طين الشوارع ، اذا شك فى النجاسة هل أصابت الثوب أو البدن .
٧٩ ، ٨٠	« سئل عن أناس فى مفازة ومعهم قليل ماء فولغ الكلب فيه هل يتوضأ منه ويشرب »
٧٩ ، ٨٠	ما يجوز للمضطر ، لو وجد ميتة فلم يأكلها فمات
٨٠	اذا وجد مضطرا الى الشرب وهو محتاج الى ما معه للوضوء

باب الزينة

٨١ - ٩٠	« سئل عن أواني النحاس المطعمة بالفضة هل حكمها حكم آنية الذهب والفضة ؟ »
٨١ - ٨٦	المضيب بأحدهما للحاجة ، اذا اضطر الى أحدهما منفردا أو الى ثوب حرير منسوج بأحدهما
٨١	أنف الذهب ورباط الاسنان به

الصفحة	الموضوع
٨٢	تحريم المطاعم أشد من تحريم الملايس ، وما حرم جنسه أشد مما حرم للسرف والخيلاء
٨٢ ، ٨٦	٨٧ ما أبيح للنساء من الذهب والفضة والحريز
٨٢ ، ٨٣	التداوى بالمحرم وبأبوال الأبل والبانها ، شرب أبوالها لغير ضرورة
٨٣	أواني الذهب والفضة محرمة على الصنفين
٨٣	الاستصباح بالدهن النجس ، اطعام الميتة للبزة والصقور ، لباس الدابة الثوب النجس لا الحرير والمطلى
٨٣ - ٨٨	افتراض الحرير ، واليسير من الفضة للحاجة ، وإذا كان للزينة
٨٥	تحريم الشيء مطلقا يقتضى تحريم كل جزء منه
٨٥ ، ٨٦	إذا نهى عن شيء نهى عن بعضه ، وإذا أمر بشيء كان أمرا بجميعه
٨٥ ، ٨٦	(فانكحوا ما طاب لكم) (ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم)
٨٧ ، ٨٨	« نهى عن الذهب الا مقطعا » ، لا يباح من الذهب الا خريصة »
٨٧ ، ٨٨	خاتم الذهب ، اليسير التابع ، تحلية السيف بالفضة
٨٩ ، ٩٠	المخضب بالذهب ، التوضؤ والاغتسال في آنية الذهب والفضة
٨٩ ، ٩٠	الصلاة في الدار المفصوية واللباس المحرم والحج بالمال الحرام وذبح الشاة بالسكين المحرمة
٩٠ - ٩٦	« سئل عن جلود الحمر وجلد مالا يؤكل لحمه والميتة هل تطهر بالدباغ ؟ »
٩١ - ٩٤	الاحاديث المروية في ذلك والكلام في اسانيدھا ووجه الصحاح منها
٩٥ ، ٩٦	هل يطهر الدباغ جلود السباع والكلاب والحبير أم لا يطهر الا ما يباح بالذكاة
٩٦ - ١٠٥	« سئل عن عظام الميتة وحافرھا وقرنھا وظفرھا وشعرھا وريشھا » هل كل ذلك نجس .. ؟ »

الصفحة	الموضوع
٩٨	ما أبين من البهيمية وهي حية
٩٩ ، ١٠٠	الحكمة في نجاسة الميتة ، وتحريم ما صيد بعرض المعراض دون حله
١٠١ ، ١٠٢	هل يظهر الدباغ جلد الميتة
١٠٢ - ١٠٤	فصل في لبن الميتة وانفتحها وجبن المجوس

باب الاستنجاء

- ١٠٥ « سئل عمن قال ان النبي قال : « غربوا ولا تشرقوا »
ومهم من قال : « شرقوا ولا تغربوا »
- ١٠٦ ، ١٠٧ « سئل عن التسخع والثبي والسلت ... بعد البول »
- ١٠٧ هل يكفي الاستنجار ؟ ما يفعل من به سلس والمستحاضة

باب السواك

- ١٠٨ - ١١٣ « سئل هل السواك باليد اليسرى الخ »
- ١٠٧ هل يكفي الاستنجار ؟ ما يفعل من به سلس والمستحاضة
- ١٠٨ ، ١٠٩ قاعدة فيما تشترك فيه اليمنى واليسرى من الانمال وما تختص به احدهما
- ١١٣ « سئل متى يكون الحتان »
- ١١٣ ، ١١٤ « سئل عن شخص بالغ عاقل بصوم ويصلي وهو غير محتون »
- ١١٤ « سئل هل تحتن للمرأة ؟ »

الموضوع	الصفحة
« سئل هل يختن الصبي إذا مات »	١١٥
« سئل : كم يقعد الرجل حتى يحلق عاتة »	١١٥
« سئل عن أقوالم يحلقون رؤوسهم على أيدي الأشياخ وعند القبور »	١١٥ - ١٢٠
حلق الرأس على أربعة أنواع (١) في الحج والمرة (٢) حلقه للحاجة (٣) حلقه على وجه التعميد والتدين والزهد الف	١١٦
الصلاة على السجادة ونحوها	١١٨
(٤) حلقه في غير النسك لغير حاجة ولا على وجه التقرب ، القرع	١١٩
« سئل من رجل يقطع بياض لحية »	١٢٠
« سئل عن الرجل إذا كان جنباً وقص ظفره أو شارب أو مشط رأسه »	١٢٠ ، ١٢١

باب الوضوء

« سئل عن مسح الرأس في الوضوء هل يجب استيعابه الخ »	١٢٢ - ١٢٧
١٢٣ ، ١٢٤ تضمن الفعل معنى فعل آخر ، وامثلته من القرآن ١٢٣ ، ١٢٤ (فامسحوا برؤوسكم) (فامسحوا بوجوهكم وايديكم)	
١٢٥ - ١٢٧ هل يستحب مسح الرأس ثلاثا	
« سئل هل صح عن النبي أو واحد من الصحابة أنه مسح على عنقه »	١٢٧

١٢٨ - ١٣٥ « وقال غسل القدمين في الوضوء منقول عن النبي ولا يتركه إلا للمبتدعة الخ »

١٢٨ المسح على الخفين وعلى القدمين مع التعليل
١٢٩ - ١٣٢ (فامسحوا برؤوسكم وأرجلكم) الآية (فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه)

١٣٢ - ١٣٤ اذ كان الاسم عاما فتحه نوعان خصوا أحد نوعيه باسم خاص كالدابة والحيوان وذوى الارحام والمؤمن والبشارة والحج ، وقد يستعمل فى نوعيه

١٣٥ - ١٦٨ « وقال فصل في الموالاة في الوضوء »

١٣٥ ، ١٣٦ « حديث صاحب اللمعة »
١٣٧ ، ١٣٨ لو حصل ماء لبعض أعضائه دون بعض ، لو غسل الصحيح ثم يراى الألم بعد تضاف الصحيح

١٣٨ الموالاة فى صوم الشهرين وفى قراءة الفاتحة
١٣٩ الموالاة بين الإيجاب والقبول فى العقود والتكاح
١٤٠ كثيرا ما يحكى عن أحد روايتان ويكون منصوبه التفريق بين حال وحال كإخراج القيم وقتل الموصى
١٤٠ تفريق الطواف لكتوبة أو جنازة

١٤١ الصواب يعود الى الوسط فى مسائل الخلاف غالبا كالمسائل التى
اختلف فيها الأربعة وغيرهم ، وكذلك مسائل الاصول
١٤٢ - ١٤٥ الترتيب فى الصلاة ، احدى صفات صلاة الخوف
١٤٣ هل يبني من سبقه الحدث

١٤٥ - ١٤٧ هل يفصل الوتر بتسليمة ؟ صفات الوتر
١٤٦ هل يخرج من الصلاة بكل ما يتأفها كما يخرج بالسلام
١٤٧ - ١٥٠ ، ١٥٥ - ١٦٥ الكلام فى الصلاة سهوا أو عمدا أو لحاصلتها
وحديث ذى اليمين وغيره

١٥٠ ، ١٥١ كثير من اتباع الائمة يقولون فى كل حديث يخالف مذهبهم :
هذا منسوخ

- ١٥١ - ١٥٥ الثنوت والدعاء على أهل الكتاب والاحاديث فيه
 ١٦٥ - ١٦٧ الموالاة في الفصل لا تجب
 ١٦٨ « سئل عن يفسل أطرافه أكثر من الخمس ويبسط
 السجادة تحت قدميه »
 ١٦٩ ، ١٧٠ « سئل أيما أفضل للمداومة على الوضوء أم ترك المداومة »
 ١٧٠ الرضوء قبل الطعام
 ١٧١ « سئل عن قول النبي : « إنكم تأتون يوم القيامة غراً
 محجلين » فبم يعرف الأطفال والتاركون له الخ »

باب المسح على الخفين

- ١٧٢ - ٢١٢ « سئل من هل شرط الحف أن يكون غير مخرق وهل
 للتخريق حد الخ »
 ١٧٤ الفتق الصغير في الثوب
 ١٧٦ ، ١٨٢ ، ١٨٩ - ١٩١ قول بمضهم فرض ما ظهر الفصل وما بطن
 المسح •
 ١٧٦ - ١٨٠ يفارق مسح الخف الجبيرة من خمسة أوجه
 ١٧٧ - ١٨١ هل يوقت المسح على الخفين
 ١٨١ هل يبطل خلخ الخفين الطهارة
 ١٨٢ لا يشترط شد الجبيرة على طهارة
 ١٨٤ - ١٨٦ لا يشترط في المسح عليه أن يثبت بنفسه ، المسح على
 اللفائف
 ١٨٦ - ١٩٠ المسح على الجرموقين والعمامة والقلائس والخمار والنامية

- ١٩١ - ٢٠٧ « احاديث فيما يلبس المحرم » وما يستفاد منها ، وهل له الاستقلال بالمحمل
- ١٩٣ - ١٩٥ المراقب
- ١٩٩ - ٢٠٥ قول النبي : « فان لم يجد ثقل في ثوبه » وقوله « فان لم يجد فثلاث حثيات »
- ٢٠٠ - ٢٠٢ فتاوى لابن عمر خفيت عليه فيها السنة
- ٢٠١ - ٢٠٣ ما يستحب من اللباس للرجل
- ٢٠٧ - ٢٠٩ تنبيه الخطاب وفحواه
- ٢٠٩ - ٢١١ يسمح من غسل احدى رجليه ثم أدخلها الخف ثم فعل بالآخرى مثلها وقوله « انى أدخلتهما طاهرتين »
- ٢١١ اذا استجمر بأقل من ثلاثة احجار او بمنى عنه
- ٢١٢ « سئل عن الخف إذا كان فيه خرق يسير هل يجوز المسح عليه »
- ٢١٣ « سئل هل يجوز المسح على الجوارب كالحف ؟ وهل يكون الحرق الخ »
- ٢١٥ - ٢١٧ « وقال لما ذهبت على البريد غلب على ظني عدم التوقيت الخ »
- ٢١٧ « حديث يسمح المقيم الخ »
- ٢١٨ « سئل عن قلع الجيرة بعد الوضوء هل ينقضه »
- ٢١٨ « سئل من المسح فوق العصاة »

باب نواقض الوضوء

- ٢١٦ « سئل عن رجل يخرج من ذكره قبح لا ينقطع فهل
نصح صلاته ؟ »
- ٢١٩ « سئل عما اذا توفأ وأقام يصلي وأحس بالنقطة
في صلاته ،
- ٢٢٠ - ٢٢٥ « سئل عن رجل كلما شرع في الصلاة يحدث له
رياح كثيرة الخ »
- ٢٢٢ خروج النجاسة من غير السبيلين ومس النساء والذكر وما مست
المسار
- ٢٢٣ الجمع للمستحاضة والمريض ونحوهما
- ٢٢٣ - ٢٢٥ من صلى بعد ان اتقى الله ما استطاع فلا إعادة عليه
- ٢٢٥ « سئل عن رجل لا يحضر الجمعة لوجود ربح في جوفه
تمنعه من انتظارها »
- ٢٢٦ « سئل عمن به قروح يخرج منها قبح ينتشر على
محل الفرض الخ »
- ٢٢٧ « سئل عمن يرى أن القيء ينقض الوضوء ومن
الأحاديث فيه »
- ٢٢٨ « سئل عن الرعاف هل ينقض »

- ٢٢٨ ، ٢٣١ « سئل هل ينقض الوضوء النوم جالساً الخ »
- ٢٣١ « سئل هل لمس ذكر الآدميين والبهائم ينقض الوضوء ، وعن باطن الكف »
- ٢٣١ « سئل عن رجل وقعت يده بباطن كفه وأصابعه على ذكره »
- ٢٣٢ « سئل عما إذا قبل زوجته أو ضمها فأمنى »
- ٢٣٢ — ٢٣٥ « سئل عن لمس النساء هل ينقض الوضوء ؟ »
- ٢٣٣ — ٢٣٥ ، ٢٣٧ — ٢٤١ (أو لامستم النساء) (من قبل أن تصومن)
- ٢٣٥ — ٢٤٢ « وسئل عن مس النساء هل ينقض الوضوء »
- ٢٤١ ، ٢٤٢ الوضوء من مس الذكر وما مست النار ، ومن القهقهة .
- ٢٤٢ « سئل عن مس المرأة هل ينقض الوضوء »
- ٢٤٣ — ٢٦٠ « سئل هل مس يد الصبي الأمرد مثل مس النساء وما جاء في تحريم النظر الى وجهه ، وعن قول من قال هو عبادة ، ويقول إذا نظرت اليه أقول سبحان الله .. »
- ٢٤٣ ، ٢٤٤ الوطء في الدبر يفسد العبادات ويوجب الغسل
- ٢٤٥ عقوبة اللواط أعظم من عقوبة الزنا ، النظر الى ذوات المحارم بشهوة حرام
- ٢٤٦ من جعل النظر الى صور نساء العالم عبادة فهو مرتد

الصفحة	الموضوع
٢٤٧	غض البصر نوعان (١) عن العورة (٢) عن محل الشهوة وهو النظر الى الزينة الباطنة من الاجنبية
٢٤٩	حكم النظر الى زينة الدنيا والازهار والفرق بينه وبين النظر الى نساء الاجانب
٢٥٠	الصحابة وبعض الامم لا يعرفون اللواط
٢٥٠	كانت الاماء على عهد الصحابة تمشي في الطرقات وتخدم الرجال مع سلامة القلوب ، بخلاف هذه الازمان
٢٥٠	يمنع مردان من الخروج اذا خيفت الفتنة بهم الا لحاجة
٢٥١ ، ٢٥٢	النظر الى وجه الاجنبية والخلوة بها
٢٥٢ - ٢٥٩	غض البصر يورث ثلاث فوائد
٢٥٢ - ٢٥٥	التحذير من صحبة الاحداث ، ابن سينا وأتباعه وبعض المتصوفة يأمرون بمشقة الصور
٢٦٠ - ٢٦٥	« سئل عن أكل لحم الابل هل ينقض ؟ وهل حديثه منسوخ »
٢٦٤ ، ٢٦٥	حديث « من بركة الطعام الوضوء قبله » « المضمضة من اللبن والفم »
٢٦٥ ، ٢٦٦	« سئل عن رجل يقرأ القرآن ولا يقدر على الوضوء كل وقت فهل له ان يكتب في اللوح ويقرأه »
٢٦٦	« سئل هل يجوز مسح المصحف بغير وضوء »
٢٦٧	« سئل عن الانسان إذا كان على غير طهر وحمل المصحف بأ كفيه »
٢٦٧	« سئل عن من معه مصحف وهو على غير طهارة »

كيف يحمله »

٢٦٨ - ٢٩٥ « سئل عما يجب له الطهارة »

٢٦٨ تجب للصلاة فرضها ونقلها ، واختلف فيما يأتي (١) الطواف
(٢) مس المصحف (٣) سجود التلاوة (٤) صلاة الجنازة

٢٦٨ - ٢٩٤ لا يجب للاعتكاف ولا للذكر والدعاء ولا لمن لم يرد الصلاة

٢٧٧ لا يسلم من سجود التلاوة والشكر

٢٨٠ نفتتح سجدة التلاوة بالتكبير كالطواف والسعي

٢٨١ سجود النبي في التجم وقوله (وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا
نبي الا اذا تمنى)٢٨٢ ، ٢٨٣ ما فعله للمشركون من خير ائيبوا عليه في الدنيا وان اسلموا ائيبوا
على ذلك

٢٨٣ ، ٢٨٤ السجود عند الايات ، وهل يشرع منفردا لغير سبب

٢٨٥ الصلاة على الراحلة

٢٨٦ هل يتمين في صلاة الجنازة قراءة أو دعاء

٢٨٦ التسليم فيها واحدة

٢٨٩ - ٢٩١ حديث « صلاة الليل والنهار مثنى مثنى »

٢٩٢ « وان كانتا تماما كانتا ترغيبا للشيطان »

باب الفسل

٢٩٥ « سئل عن غسل الجنابة هل هو فرض أم لا وهل

يجوز لأحد الصلاة جنبا ولا يعيد »

٢٩٦ « سئل عن رجل يلاعب امرأته ثم بعد ساعة يبول

فيخرج شبه اللقي بالم وعصر فهل يجب عليه الفسل »

الصفحة	الموضوع
٢٩٦	« سئل عن امرأة قيل لها إن كان عليك نجاسة من عذر النساء أو من نجاسة لا تتوضأ الا تمسحي بالماء من داخل الفرج »
٢٩٧	« سئل من امرأتين قالت إحداها يجب على المرأة أن تدم أصبعها وتصل الرحم من داخل ، وقالت الأخرى لا يجب »
٢٩٧	« سئل عن امرأة نفع معها دواء وقت الجماعة تمنع بذلك نفوذ النبي في مجاري الجبل وهل صلاتها به صحيحة »
٢٩٨	« سئل هل صبح عن النبي أنه كان يغتسل بالصاع ويتوضأ بالبد وما قدر ذلك ؟ وهل تكره الزيادة على هذا ؟ وهل يكرر الصب على وجهه في الوضوء »
٢٩٩	« سئل عن رجل اغتسل ولم يتوضأ فهل يجزيه ذلك »
٣٠٠ — ٣٣٣	« وقال فصل في الحمام »
٣٠٠	كرامة احمد لبناء الحمام وكرامته وبيمه
٣٠٠ — ٣١٠	الكلام في الحمام منحصراً في فصلين (١) في حكم بنائه وبيمه وإجارته وذلك أربعة أقسام (١) أن يحتاج اليها من غير محظور
٣٠١ — ٣٠٩	هل دخل الرسول الحمام أو أحد من الصحابة
٣٠٢ ، ٣٠٣	مستند من جواز الصلاة في الحمام أو منعها

- ٣٠٤ لا تصح الصلاة في المقبرة وأعطان الأبل
- ٣٠٦ - ٣٠٨ نضافة البدن من الأوساخ مستحبة ، أدلة ذلك
- ٣٠٦ - ٣٠٨ معنى حديث « عشر من الفطرة »
- ٣٠٨ الحكمة في الأمر بالاعتسال يوم الجمعة وللشوق في الإسلام
- ٣١٠ (٢) إذا خلت عن محظور في البلاد الباردة أو الحارة
- ٣١٠ - ٣١٣ (٣) إذا اشتملت على الحاجة والمحظور غالباً
- ٣١٠ ، ٣١١ إذا اشتبه الواجب أو المستحب بالمحظور
- ٣١١ لا يجوز الانتقال إلى التيمم مع القدرة على الاعتسال في الحمام
- ٣١٢ كل ما كره استعماله يجب استعماله مع الحاجة وتزول الكراهة
- ٣١٣ (٤) أن تشمل على المحظور مع إمكان الاستغناء عنها
- ٣١٣ - ٣١٩ الفصل الثاني في دخولها
- ٣١٤ - ٣١٨ ليس كل مركب ولباس وطعام لم يكن موجوداً على عهد النبى
- لا يحل
- ٣١٧ كانت سنة رسول الله جهاد من يليه من الكفار من المشركين وأهل
- الكتساب
- ٣١٧ - ٣١٩ حد السنة من البدعة ، جمع المصحف والمداومة على قيام رمضان
- ٣١٩ - ٣٣٣ فصل في حكم الماء الجاري في أرض الحمام
- ٣١٩ ، ٣٢٠ النهى عن الصلاة في الحمام وعلته ، وهل يصح لو صلى ؟
- ٣٢١ - ٣٢٣ تعليل النهى عن الصلاة في المقبرة
- ٣٢٥ ، ٣٢٦ إذا شك في نجاسة الماء فهل يستحب البحث عنها
- ٣٢٦ - ٣٢٨ حكم الماء الجاري إذا خالطته نجاسة ، « حديث القلتين »
- ٣٢٩ ، ٣٣٠ حكم تطهير النجاسة على الأرض
- ٣٣٢ ، ٣٣٣ النصارى يأمرن بطهارة الباطن للصلاة دون الظاهر واليهود بالعكس
- ٣٣٣ - ٣٣٦ « سئل عن من يدخل الحمام هل يجوز له كشف عورته في
- الخلوة ، وما الذي يفعله من آداب الحمام »
- ٣٣٣ لا يلزم كشف العورة إذا طهر جميع بدنه لا في الخلوة ولا فسى غيرها

- ٣٣٦ - ٣٤٠ « ما تقول فيمن دخل الحمام بلا مئزر مكشوف العورة »
- ٣٣٦ ، ٣٣٧ يحرم كشف العورة ، ويلزم الولاة الداخلين والحمامين بأن لا يدخلوا الا المستور
- ٣٣٧ ، ٣٣٨ اظهار المورات من الفواحش ، ما يجوز من كشفها
- ٣٣٧ ، ٣٣٨ لا يحل التمتع بالنظر الى الاجنبيات ولو بدون لثة
- ٣٣٨ ينهى أن يمس أحد عورة غيره
- ٣٣٩ هل يكره نظر كل من الزوجين الى عورة الآخر
- ٣٣٩ ، ٣٤٠ فتح الحمام وقت صلاة الجمعة حرام ، يلزم الولاة منع الناس وعقوبتهم عن القعود فيها وفي البساتين والاسواق والدور وغيرها وقت الجمعة
- ٣٤٠ « وقال : يحرم كشف العورة في الحمام وغيره »
- ٣٤١ « سئل عن ترك دخول الحمام »
- ٣٤١ ، ٣٤٢ « سئل عن رجل عامي سئل عن عبور الحمام وعمّا نقل عن النبي فيه »
- ٣٤٢ حكم دخوله للرجال والنساء
- ٣٤٢ - ٣٤٦ « سئل أيما أفضل للجنب ان ينام على وضوء او يكره له النوم على غير وضوء ، وهل يجوز له النوم في المسجد إذا توضأ »
- ٣٤٤ ، ٣٤٥ مرور الجنب في المسجد وقراءته القرآن

باب التيمم

٣٤٦ - ٣٦٧ « وقال في قوله (يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة — تشكرون) »

- ٣٤٧ ، ٣٤٨ التيمم لغة وشرعا ، التيمم من خصائص هذه الامة
 (صعيدا طيبا) ٣٤٨
 ٣٤٩ (فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) قراءة النصب في (وأرجلكم)
 ٣٥٠ (ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج) الآية
 ٣٥٠ ، ٣٥١ تيمم من عليه حدث أصغر وكذلك الجنب
 ٣٥٢ - ٣٥٤ فصل تنازع العلماء في التيمم هل يرفع الحدث رفعاً مؤقلاً أم
 الحدث قائم الخ وهل يقوم مقام الماء فيتيمم قبل الوقت ولا يبطل
 بخروجه ويصلي به ما شاء
 ٣٥٥ ، ٣٥٦ فإن قيل الوضوء يرفع الحدث والتيمم لا يرفعه
 ٣٥٥ - ٣٦٤ ما يراد بلفظ العلة وهل يجوز تخصيصها وهل تنخرم المناسبة
 بالمعارضة ؟ والمانع المارضي للمقتضى هل يرفعه أم لا
 ٣٦٤ - ٣٦٦ فصل في (الصعيد) ما يجوز وما لا يجوز التيمم به
 ٣٦٧ - ٣٩٥ « وقال في معنى الآية السابقة أيضا »
 ٣٦٧ - ٣٧٨ هل قوله : (إذا قمتم) من العام المخصوص ، وهل توجب الوضوء
 على المتوضيء ؟ أو يستحب له ، وكذلك التيمم
 ٣٧٤ ، ٣٧٥ (وإن كنتم جنباً) (صعيدا طيبا)
 ٣٧٩ ، ٣٨٠ فصل قوله : (إذا قمتم إلى الصلاة فامسحوا) يقتضي التكرار
 في اليوم الثاني
 ٣٨٠ ، ٣٨١ هل يقتضي الأمر المطلق التكرار
 ٣٨١ - ٣٩٠ فصل هل (أو) في قوله (أو جاء أحد منكم ، أو لأمستم) بمعنى
 السواء ؟ وما يترتب على ذلك ، ومعنى الآية
 ٣٨٨ - ٣٩٠ (فمن خاف من موص جنفا أو اثما) (ولا تطع منهم آثما أو كفورا)
 ٣٩٠ ، ٣٩٦ فصل قوله : (أو جاء أحد منكم من الفائط)

- ٣٩١ هل تنقض الريح لكونها تصحب جزءا من الفائط أو هي نفسها تنقض ؟
- ٣٩١ - ٣٩٦ هل النوم ناقض أو مظنة وهل قليله وكثيره سواء
- ٣٩٤ ، ٣٩٥ حديث « العين وكاء السه » ولكن من غائط وبول ونوم
- ٣٩٦ ، ٣٩٧ فصل لا يجب على الجنب ولا على الحائض الا الاغتسال ، ولا يجب عليه الوضوء ، ولا ثية رفع الاصغر
- ٣٩٨ فصل (فلم تجدوا ماء) يتعلق بقوله (على سفر)
- ٣٩٩ لا يشترط في إباحة التيمم للمرض والبرد خوف الهلاك
- ٣٩٩ ، ٤٠٠ فصل في قوله (أو جاء أحد منكم من الفائط أو لامستم النساء)
- ٤٠١ ، ٤٠٢ فصل قوله (أو لامستم النساء) المراد به الجماع
- ٤٠٢ لا يكره للمسافر أن يجامع أهله وإن كان عادما للماء
- ٤٠٣ - ٤٠٥ فصل وقوله (فتيمموا) الآية دليل على أن التيمم مطهر من الحدثين الى وجود الماء
- ٤٠٥ النزاع مع من قال هو مبيح : نزاع لفظي
- ٤٠٥ ، ٤٠٦ فصل في دلالة الآية ، لا يجب على المتخلى غسل فرجه بالماء ، الاستنجاء مستحب
- ٤٠٧ - ٤١٠ فصل في الترتيب والموالات في الوضوء والغسل وغيرهما من العبادات والعقود ، وهل يسقطان بالنسيان
- ٤٠٧ - ٤٠٩ لو أخر المضمضة والاستنشاق ، هل البياض الذي بين السنان والاذن والنزعتان والتحذيف من الوجه ؟
- ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١٩ إذا أخل بالترتيب بين الذبح والحلق ، اذا نسي بعض آيات السورة في قيام رمضان
- ٤١٣ ، ٤١٤ يحرم تنكيس الوضوء ، هل يسقط الترتيب اذا نسي صلاة ولو كانت الاولى من المجموعتين
- ٤١٤ ، ٤١٥ هل ما يقضيه المسبوق أول صلاته ؟
- ٤١٥ - ٤١٧ هل يجب في الركعة الواحدة الترتيب ؟ لو نسي الركوع حتم تشهد وسلم فهل يستأنف ؟
- ٤١٩ ، ٤٢٠ اذا ذبح قبل الصلاة جاهلا أو ناسيا
- ٤٢٠ هل يجب على من انصرف من عرفة قبل الامام دم

- ٤٢٠ ، ٤٢١ الموالاة والترتيب في قراءة الفاتحة
- ٤٢٢ - ٤٢٦ فصل لا يشرع في التيمم التكرار وهل يلزم فيه الترتيب
- ٤٢٦ ، ٤٢٧ متى يتيمم للجرح في العضو
- ٤٢٧ « سئل هل يقوم التيمم مقام الوضوء فيما يبيحه الماء »
- ٤٢٧ - ٤٤٠ « سئل عن رجل أصابته جنابة ولم يكن عنده إلا ماء بارد يخاف الضرر باستعماله هل تلزمه الاعادة إذا تيمم وصلى مخافة خروج الوقت الخ »
- ٤٢٨ يجب لعل الصلاة في وقتها الا لعلو
- ٤٢٨ ، ٤٢٩ يصلى المريض على حسب حاله ، هل يميد من كان في بدنه نجاسة لا يمكنه ازالتهما ؟
- ٤٢٩ ، ٤٣٠ حكم من لم يجد الا ثوبا نجسا
- ٤٢٩ - ٤٣١ وهل يميد من ترك واجباً جهلاً كالطمأنينة او ترك الصلاة لجهله بكفاية التيمم وجعل المستحاضة بصحة الصلاة ، ومن اكل بعد طلوع العجر ناسياً
- ٤٣١ إذا استيقظ قرب خروج الوقت فهل يتوضأ ويفتسل وان خرج
- ٤٣٢ - ٤٣٥ إذا علم الماء في الحضر ، لا يجوز تأخير الصلاة حتى يخرج الوقت ولو حال المسافرة
- ٤٣٢ - ٤٣٥ ما سنة النبي في الجمع ، الجمع للمطر والمرض وشرطه ، المواقيت خمسة
- ٤٣٤ ، ٤٣٥ إذا ظهرت الحائض في آخر وقت الثانية (اقم الصلاة لدلوك الشمس) الاية
- ٤٣٥ - ٤٣٧ فصل هل يقوم التيمم مقام الماء مطلقاً فيستباح به ما يستباح بالماء ويتيمم قبل الوقت ويبقى بعده ، وإذا تيمم لنافلة صلى به الغريضة ؟
- ٤٣٧ التيمم رافع الى وجود الماء

الصفحة	الموضوع
٤٤٠	« سئل عن الرجل اذا لم يجد ماء او تعذر عليه استعماله لمرض أو برد هل يتيمم »
٤٤١	« سئل عن رجل يصبح جنباً وليس عنده ما يدخل به الحمام وعنده ما يرهنه ولا يمكنه أن يغتسل في بيته من البرد فهل له التيمم ؟ »
٤٤٢ ، ٤٤٥	« سئل عن رجل وقع عليه غسل ولم يكن معه ما يدخل به الحمام ويضره الماء البارد وله ورد فتيمم هل يعيد ؟ »
٤٤٤ ، ٤٤٥	متى يجب شراء الماء
٤٤٥ - ٤٤٩	« سئل عن المرأة يجامعها بعلها ولا تتمكن من دخول الحمام فهل لها ان تتيمم ؟ وهل يكره له مجامعتها ؟ وإذا خافت من خروج الوقت ان دخلت الحمام ؟ »
٤٤٦ - ٤٤٨	هل له الاشتغال بخياطة اللباس وتعلم دلائل القبلة ونحو ذلك وان خرج الوقت ؟
٤٤٨	إذا لم تمكنه الصلاة في الوقت الا في موضع نجس هل يصلى بالتيمم في مكان طاهر في الوقت
٤٤٨ ، ٤٤٩	إذا حبس في موضع نجس وصلى فيه فهل يعيد ؟ وكذلك اذا عجز عن بعض شروط الصلاة
٤٤٨ - ٤٦٢	« سئل عن المرأة إذا كانت بعيدة عن الحمام وحصل لها جنابة وتخشى من الفسل في البيت البارد هل لها التيمم الخ »

الموضوع	الصفحة
للزواج أن يجامعها قبل دخول الحمام وإن خافت أن تفوتها الصلاة في الحمام صلت فيه	٤٥١
٤٥٢ ، ٤٥١ الجمع بين الصلاتين بطهارة كاملة بالماء خير من تفريقهما ، بالتيمم	
٤٥٢ ، ٤٥٢ الجمع لتحصيل الجماعة خير من التفريق والافراد ، الجمع بين الصلاتين خير من الصلاة في الحمام وفي أماكن الشياطين	
٤٥٣ إذا أمكن الرجل والمرأة أن يتوضعا ثم يتيمما فعلا ، ولو اقتصر على التيمم أجزأ	
٤٥٢ إذا ظهرت من الحيض ولم تقدر على الاغتسال تيممت وصلحت ، إذا كان الجرح مكشوقا أو مصبوبا أو عليه جبيرة وأمكن المسح بالماء فهو خير من التيمم	
٤٥٤ ، ٤٥٥ إذا استيقظ وقد ضاق الوقت عن الاغتسال أو كان يظن أن المرأة ومن اشتبهت عليهم القبلة ومن عليه نجاسة في بدنه أو نوبه ومن حبس في محل نجس أو كان في حمام يصلون في الوقت على حسب حالهم ولا إعادة	
٤٥٦ فصل ومن خاف فوات الجنائز أو العيد أو الجمعة أو الجماعة فهل يجوز له الصلاة بالتيمم ويميد ؟	
٤٥٦ - ٤٥٨ لا تشترط نية الجمع ، صور يجوز فيها الجمع	
٤٥٩ فصل من جاز له الصلاة بالتيمم جاز له قراءة القرآن ومس المصحف •	
٤٥٩ إذا تيمم بالحصير الذي تحت بيته أو بالفبار اللاصق ببعض الاشياء •	
٤٥٩ - ٤٦١ قراءة القرآن للجنب والحائض •	
٤٦٠ حديث « لا تقرأ الحائض ولا الجنب من القرآن شيئا »	
٤٦١ ليس للجنب أن يقف بعرفة ومزدلفة ومنى حتى يطهر •	
٤٦٢ « سئل عن رجل أرمد فلحقه جنابة ولا يقدر على التطهر بالماء ويقدر على الوضوء »	
« سئل عن رجل باشر امرأته وهو في عافية فهل له أن	٤٦٢

- ٤٦٣ « سئل عن امرأة بها مرض في عينيها وليس لها قدرة على الحمام وزوجها لم يدعها تطهر .. فهل يجوز لها أن تغسل جسمها الصحيح وتقيم عن رأسها »
- ٤٦٤ « سئل عن رجل احتلم وهو في يوم شديد البرد وخاف على نفسه أن يقتله البرد فقيم وأم رفقه التوضئين فهل تجب عليه وعليهم الاعادة ؟ »
- ٤٦٥ « سئل عن رجل أصابته جنابة ولم يقدر على استعمال الماء أو خاف أن يتهم بالخ »
- ٤٦٦ « سئل عن كان في يده جراحة هل يلزمه أن يقيم ضد غسل اليدين ؟ وإذا كانت الجراحة مشدودة الخ »
- ٤٦٧ « سئل عن جنب في بيت مبلط هل يترك الصلاة إلى وجود الماء والتراب »
- ٤٦٨ « سئل عن رجل نام وهو جنب فلم يستيقظ إلا قريب طلوع الشمس وخشى من الغسل بلقاء البارد وإن سخن الماء خرج الوقت »

المصحة	الموضوع
٤٦٩	« سئل عن رجل أجنب واستيقظ بعد طلوع الفجر وخاف إن اغتسل أن تطلع الشمس »
٤٦٩	« سئل عن رجل انتبه وهو جنب في الحضر قبل خروج الوقت بقليل »
٤٧٠	« سئل إذا دخل وقت الصلاة وهو جنب ويخشى من فوات الوقت إن اشتغل بالطهارة »
٤٧١	« سئل عن أقوام خرجوا من قرية إلى قرية ليصلوا الجمعة فوجدوها قد أقيمت وبعضهم على غير وضوء ولو ذهب لينوضأ فاته »
٤٧١	« سئل عن للمسافر يصل الى ماء إن تشاغل بتحصيله خرج الوقت »
٤٧٢	« سئل هل يجوز لأحد أن يعلي بالتييم السنن الراتبة والقریفة وان يقتصر عليه إلى أن يحدث »
٤٧٣	« سئل أيما أفضل للحاقن أن يعلي بوضوء محتقنا أو أن يحدث ويتيمم »

باب إزالة النجاسة

٤٧٤ - ٤٧٨ « وقال فصل فأما إزالة النجاسة بغير الماء ففيها ثلاثة أقوال »

٤٧٥ لا يجوز استعمال الاطعمة والاشربة في إزالة النجاسة لغير حاجة.
٤٧٧ ، ٤٧٨ لا تقاس طهارة الخبث بطهارة الحدث ، اذا صلى بالنجاسة جاهلا او ناسيا

٤٧٨ « سئل من النجاسة إذا استحالت فصارت تراباً هل تجوز الصلاة عليه »

٤٧٩ - ٤٨٣ « وقال فصل وأما طين الشوارع فبني على الأرض إذا أصابها نجاسة ثم ذهب بالريح أو الشمس »

٤٨٠ ، ٤٨١ « حديث يول الاعرابي » « وحديث الذيل »
٤٨١ ، ٤٨٢ اذا قصد الغلال تغليل الخمر ، واذا صارت النجاسة ملحاً او رماداً او صارت الميتة والدم والصدید فتراباً

٤٨٣ - ٤٨٨ « سئل عن الحمرة إذا انقلبت خلا ولم يعلم أو علم »
٤٨٣ - ٤٨٥ خطأ من قال ان الامر باراقة الخمر وشق ظروفها منسوخ ، هل تجب اراقة خمرة الغلال ؟

٤٨٨ - ٥١٢ « سئل عن الزيت إذا وقعت فيه النجاسة كالفأرة هل ينجس وهل يجوز أن يكأثر بغيره حتى يبلغ قلتين أو يصب الطاهر على النجس أو بالعكس وإن قيل بالنجاسة

فهل يستصبح به أو يغسل وهل تطهر سائر المائعات
بالمكثرة »

٤٩٠ - ٤٩٦ « وإن كان مائعا فلا تقريوه » •

٤٩٦ - ٥٠٢ إذا وقعت النجاسة في الماء الكثير فهل مقتضى القياس تنجسه أو
طهارته •

٥٠٣ الحكم إذا ثبت بملء زال وبزوالها كالخمر إذا تخللت والماء إذا زال تغيره
بالنجاسة •

٥٠٤ ، ٥٠٥ لنجاسة الماء سببان (١) التغير بالنجاسة (٢) قلته •

٥٠٥ - ٥١٢ المائعات أولى بعدم التنجيس من الماء إن قيل الماء يدفع النجاسة عن
غيره فمن نفسه أولى بخلاف المائعات •

٥١٢ - ٥١٨ « وقال فصل وأما المائعات كالزيت والسمن إذا وقعت
فيه نجاسة مثل الفأرة الميتة ففي ذلك قولان »

٥١٥ ، ٥١٦ حديث « القروها وما حولها وكلوا سمنكم » ورواية « وإن كان مائعا
فلا تقريوه » •

٥١٧ ، ٥١٨ فإن قيل الخمر لما نجست بالاستحالة زالت بها بخلاف غيرها وإذا
قصده تخليها لم تطهر •

٥١٨ - ٥٢٤ « سئل عن الرجل بصيه بلل ويمس مقدم النواب
ورحلهما ... فهل يعفى عن ذلك الخ »

٥٢٠ ، ٥٢١ مقاود الخيل طاهرة ، والخلاف في مقاود الحمير ، ريق الحمار
والبقل وبرولهما وروثهما •

٥٢١ إذا فرش في الخانات وغيرها على روث الحمير والخيل ونحوها •

٥٢١ ، ٥٢٢ فصل وثوب القصاب وبدنه ومكانه في المسجد محكوم بطهارته
وإن كان عليه دسم •

٥٢٢ مماسة القصاب ، غسل اليدين من مصافحته •

- ٥٢٣ ، ٥٢٢ فصل أكل الشرى والشرى جائز غسل اللحم بدعة •
- ٥٢٣ ، ٥٢٤ لا تحتاج سكين القصاب ولا السيوف الى غسل
- ٥٢٣ ، ٥٢٤ ليس كل ما جاز أكله جازت مباشرته لا العكس
- ٥٢٤ « سئل عن رجل عنده ستون قنطار زيت بالمشقي وقعت فيه فأرة في بئر فهل ينجس ؟ وهل يجوز بيعه أو استعماله »
- ٥٢٥ - ٥٢٧ عملة من نجسه رواية « وإن كان مائتا فلا تقر به » بطلانها •
- ٥٢٨ « سئل عن الزيت إذا كان في بئر ووقعت فيه نجاسة مثل الفأرة والحية ومائتا فيه فما الحكم ؟ إذا كان دون القلتين ؟ وإذا ولغ الكلب في الزيت أو اللبن ؟ »
- ٥٢٩ ، ٥٣٠ « سئل عما إذا ولغ الكلب في اللبن ومخض اللبن وظهر فيه زبدة فهل يحل تطهيرها »
- ٥٣٠ « سئل عن الكلب إذا ولغ في اللبن أو غيره ما الذي يجب في ذلك ؟ »
- ٥٣١ - ٥٣٤ « سئل عن الحين الأفرنجي والجوخ هل هما مكروهان أو قال أحد إنها نجسان وإن الحين يدهن بدهن الخنزير وكذلك الجوخ »
- ٥٣١ ، ٥٣٢ ذكاة الافرنج للبقر •

- ٥٣٤ « سئل عن مريض طبخ له دواء فوجد فيه زبل الفأر »
- ٥٣٤ - ٦٠٤ « وقال فصل في حكم منى الانسان وغيره من الدواب الطاهرة وفي أرواث اليهائم للباحة أهي طاهرة أم نجسة »
- ٥٣٤ ، ٥٣٥ الكلام في ذلك مبني على اصل وفصلين
- ٥٣٥ أما الاصل فهو أن الاصل في جميع الاعيان ان تكون حلالا للادميين
- ٥٣٥ - ٥٣٧ (١) الكتاب وفيه آيات (١) (هو الذي خلق لكم ما فى الارض وان تكون طاهرة وأدلة هذا الاصل عشرة اصناف
- جميعا) (٢) (وما لكم أن لا تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه)
- الاية (٣) (وسخر لكم ما فى السموات وما فى الارض جميعا)
- (٤) (قل لا أجد فيما أوحى الى) الاية
- ٥٣٧ ، ٥٣٨ (٢) السنة ومنها (١) « ان أعظم المسلمين جرما الخ » (٢)
- « الحلال ما أحله الله الخ »
- ٥٣٨ ، ٥٣٩ (٣) اتباع سبيل المؤمنين وهو اجماعهم على أن ما لم يجس»
- دليل بتحريمه فهو غير محرم
- ٥٣٨ - ٥٤٠ خلاف الناس فى الاعيان قبل مجيء الرسل هل الاصل فيها الحظر
- أو الإباحة
- ٥٤٠ (ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث) كل ما نفع فهو
- طيب وكل ما ضر فهو خبيث
- ٥٤٠ (٤) الاعتبار ودلالته من وجوه
- ٥٤١ ، ٥٤٢ الاصل فى الاعيان الطهارة لوجوه
- ٥٤٢ الفصل الاول القول فى طهارة الارواث والاوبال من الدواب والطير
- التي لم تحرم وعليه عدة أدلة
- ٥٤٢ - ٥٤٥ (١) ان الاصل الجامع طهارة جميع الاعيان حتى تتبين نجاستها
- وهذه الاعيان لم تتبين لنا نجاستها فهي طاهرة
- ٥٤٣ ، ٥٤٤ استدلل من يرى نجاستها بالاثار والنظر
- ٥٤٤ الاثر قوله « اما احدهما فكان لا يستتزه من البول » وجه الدلالة منه

الموضوع	الصفحة
والتنظر من ثلاثة أوجه (١) القياس على البول (٢) أن ما فضل عن أغذيتها فهو خبيث	٥٤٥
٥٤٦ ، ٥٤٧ (٣) انه في الدرجة السفلى من الاستنجات .	
٥٤٨ - ٥٥٣ الجواب عن المسلك الاول	
٥٥٢ ، ٥٥٣ وما استدلوا به قوله « أكثر عذاب القبر من البول » « ولا وهو يدافعه الاخيثنان »	
٥٥٣ - ٥٥٧ الجواب عن المسلك النظري من طريقين مجمل ومفصل	
٥٥٨ - ٥٧٢ الدليل الثاني « حديث العرينيين » ، الرد على من قال : انهم كانوا يملكون أنها نجسة النج	
٥٦٢ - ٥٧٢ التداوى بالحرمان النجسة محرم ويدل عليه وجوه	
٥٦٣ - ٥٦٧ ليس التداوى بضرورة لوجوه	
٥٦٣ - ٥٦٦ حكم التداوى	
٥٦٧ - ٥٧٠ حديث « انها داء وليست بدواء »	
٥٧٢ ، ٥٧٣ الدليل الثالث قوله « صلوا في مراضى الفم »	
٥٧٣ ، ٥٧٤ الدليل الرابع طوافه على راحلته وادخالها الحرم النج	
٥٧٤ الدليل الخامس قوله « ما أكل لحمه فلا بأس ببوله »	
٥٧٤ ، ٥٧٥ الدليل السادس وضع ثوب الجزور وسلاها على ظهر النبي وهو مساجد	
٤٧٦ - ٥٧٨ الدليل السابع نهيه عن ان يستنجى بالعظم والبصر لثلا ننجسه عليهم	
٥٧٧ ، ٥٧٨ قوله : « انها ركس » .	
٥٧٨ ، ٥٧٩ الوجه الثامن ان هذه الاعيان لو كانت نجسة لبيته النبي	
٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٧ الوجه التاسع ان الصحابة والتابعين وعامة السلف قد ابتلوا بذلك والمنقول عنهم القول بالطهارة أو عدم النجاسة	
٥٨١ ، ٥٨٢ الوجه العاشر ان الدواب كانت كفوس الحبوب وهي تبول وتروث على عهد الرسول وأهل بيته	
٥٨٣ الوجه الحادي عشر اجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم على دياس الحبوب بالبقر ونحوها النج	

- ٥٨٤ الوجه الثاني عشر ان الله قال « وظهر بيتي للطائفين » الآية
ومعلوم أن الحمام لا يزال ذوقه ينزل في المسجد الغ
- ٥٨٥ ، ٥٨٦ الدليل الثالث عشر الفرق بين المأكول وغيره في الحقيقة
- ٥٨٥ ، ٥٨٦ الحكم فيما حرم علينا آكله من الحيوانات والنباتات
- ٥٨٧ - ٥٩٢ ، ٦٠١ - ٦٠٤ الفصل الثاني في « منى الادمي » وفيه ثلاثة
أقوال . أدلة القول الثالث
- ٥٨٩ الجمع بين حديث غسل للمني وحديث فركه
- ٥٩١ لا تقبل زيادة الثقة مطلقا
- ٥٩٢ - ٦٠١ ما استدلل به على نجاسة المنى والجواب عنه
- ٥٩٨ - ٦٠٠ ليس الدم قبل بروزه نجسا
- ٦٠١ كل ما بدأ الله بتحويله من جنس الى جنس زال عنه حكمه
التنجيس
- ٦٠٢ ، ٦٠٣ (من بين فرث ودم)
- ٦٠٤ - ٦٠٦ « سئل عن المني هل هو طاهر ، وإن كان طاهر ، فما
حكم رطوبة فرج المرأة إذا خالطه »
- ٦٠٥ القول بأن منى المستجمر نجس ضعيف ، هل الاستجمار مطهر او
مخفف
- ٦٠٧ « سئل عن من وقع على ثيابه ماء طاقية ما يدري ما هو
فهل يجب غسله »
- ٦٠٨ - ٦١٣ « سئل عن الفخار يشوى بالنجاسة فما حكمه ؟ والأفران
التي تسخن بالزبل »
- ٦٠٩ « كنت رخصت لكم في جلود الميتة ٠٠٠ »
- ٦١١ - ٦١٣ الماء المسخن بالنجاسة

٦١٣ ، ٦١٤ « سئل عن بول ما يؤكل لحمه وروثه هل هو نجس ؟ »

٦١٥ « سئل عن فران يحمى بالزبل ويخبز »

٦١٦ - ٦٢٠ « سئل عن الكلب هل هو طاهر أو نجس وما قول

العلماء فيه »

٦١٧ ، ٦١٨ « راجع طهارة الشهور كلها والريش ، بخلاف الريق

٦١٨ البول أعظم من الريق

٦٢٠ لعاب الكلب إذا أصاب الصيد

٦٢٠ « سئل عن كلب طلع من مساء فانتفض على شيء فهل

يجب تسديعه ؟ »

٦٢٠ « سئل عن بول القيل والحمار »

٦٢١ « سئل عن طين جبل يزبل حمار وطين به سطح فوق

عليه مطر »

٦٢٢ « سئل عما إذا بال الفأر في الفراش هل يصلى فيه ؟ »

٦٢٢ « سئل عن ريش القنفذ هل هو نجس ؟ »

باب الحيض

- ٦٢٣ « سئل عما يروى « الحيض للجارية البكر ثلاثة أيام
الح » وما معناه على مذهب الشافعي وأحمد »
- ٦٢٤ « سئل عن جماع الحائض هل يجوز ؟ »
- ٦٢٤ - ٤٢٦ « سئل عن المرأة تطهر من الحيض ولم تجد ماء تغتسل
به هل لزوجها أن يطأها قبل غسلها من غير شرط »
- ٦٢٦ « سئل عن اتيان الحائض قبل الفسل ؟ وما معنى قول
أبي حنيفة : ان انتطع الح وقول الأئمة »
- ٦٢٧ - ٦٣٥ « سئل عن حديث فاطمة بنت أبي حنيفة وحديث
أم حبيبة هل أحدهما ناسخ للآخر أو بينهما تناف الح »
- ٦٢٨ ، ٦٢٩ الحديث الاول في المستحاضة المعتادة ، من لها عادة وتيتمز تقسم
العادة عليه
- ٦٢٩ ليس في الحديث الثاني امر المستحاضة بالفسل لكل صلاة ، وانما
الواجب عليها الوضوء
- ٦٢٩ هذه المستحاضة ليست مبتدأة •
- ٦٣٠ ، ٦٣١ في المستحاضة ثلاث سنن ، العلامات التي يعرف بها الحيض من
الاستحاضة
- ٦٣١ ، ٦٣٢ الدماء لا تخرج عن خمسة أقسام
- ٦٣٢ - ٦٣٥ بطلان قول من رأى أن صاحبة الدم المشكوك فيه تصوم وتصلى

وتغتسل

٦٣٢ - ٦٣٤ كل من فعل عبادة كما امر بحسب وسعه فلا إعادة عليه

٦٣٥ « سئل عن امرأة نساء لم تغتسل فهل يجوز وطؤها
قبل الفصل أم لا »

٦٣٦ « سئل عن امرأة نساء هل يجوز لها قراءة القرآن في حال
النفاس وهل يجوز وطؤها قبل انتهاء الأربعين ؟ وهل
يجوز وطؤها إذا قضت الأربعين ولم تغتسل »



